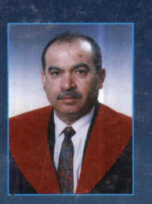
تطور الحياة البرلمانية في اسرائيل

انتخابات مجالس الكنيست ١٩٤٩-١٩٩٦

الدكتور
فوزي تيّم



١٩٩٧



هذا الكتاب

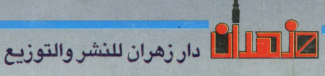
لا غـرابة في أن هذا الكتـاب أسـتـغـرق في تأليـفـه وتوثيـقـه أكـثـر من ثلاث سنوات كـمـا أن إجـراءات طبـعـه إسـتـغـرقت أكـثـر من ١٨ شـهـرا لأهمية الموضوع ولأن حديث الساعة هو ما تدعيه اسرائيل بأنها واحة الديموقراطية ولأننا لا يجب أن نستسلم لهذا القول .

ولأن معرفة الخصم هي نصف النصر، فإننا نرى أن واجبنا الوطني يلزم علينا إطلاع أمتنا جميعا على أسلوب وطريقة تفكير عدونا .

ولأن مؤلف هذا الكتاب من الخبراء في عقلية هذا العـدو ،نـتـبنى نشـر هذا الكتـاب .

إن كل مهتم بقضايا هذه الامة يجب أن يطلع على هذا المرجع الهام.

الناشر


زهران
دار زهران للنشر والتوزيع
الرمز البريدي ١١١٢١ ـ ص.ب: ٢١٢٤٣٧ تلفاكس: ٨٣١٢٨٩ عمان ـ الأردن

تطور الحياة البرلمانية في اسرائيل

انتخابات مجالس الكنيست

١٩٤٩ - ١٩٩٦

تأليف

الدكتور فوزي احمد تيم

د.أ. عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة العلوم التطبيقية

الطبعة الأولى

1434 هـ- 2013م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
2013م

المؤلف ومن هو في حكمه : فوزي أحمد تيم

عنوان المصنف : تطور الحياة البرلمانية في إسرائيل
"انتخاب مجالس الكنيست ١٩٤٩ – ١٩٩٦

الموضوع الرئيسي : ١- العلوم الاجتماعية
٢- الانتخابات

بيانات النشر : عمان دار زهران

تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

المحتويات

المقدمة :

تكتسي دراسة البناء السياسي في اسرائيل وآلية عمل مؤسسات السلطة فيها أهمية خاصة من الزوايتين النظرية والعملية ، فبالنسبة للأولى - النظرية - يتم توفير قدر مهم من المعلومات لادراك طبيعة هذا الكيان ، أما من الزاوية الثانية - العملية - فإن دراسة البنية السياسية في اسرائيل تقود الى التنبؤ بالتوجه العام الذي سيكون عليه السلوك السياسي الاسرائيلي على مختلف الأصعدة ، فلسطينيا وعربياً ودولياً .

وقد آثرت اختيار موضوع هذه الدراسة للأهمية الخاصة لانتخابات الكنيست في اسرائيل باعتباره أحد أبنية السلطة ، فالكنيست هو بيت الاحزاب، والاحزاب هي التي تقوم بممارسة الحكم في اسرائيل ، وهي - الاحزاب - تصل الى السلطة عن طريق الانتخاب مما يعني لان القوة التي يتمتع بها كل حزب في الكنيست هي انعكاس لقوته في الشارع الاسرائيلي ، كما ان المواقف التي سيتخذها الحزب او الائتلاف الحزبي الحاكم ستكون تعبيراً عن المناخ السياسي العام في اسرائيل .

وقد عمدت في هذه الدراسة الى تتبع تطور أهمية الاحزاب السياسية في اسرائيل انطلاقاً من قوتها في الكنيست ابتداء من الكنيست الاول الذي انتخب عام ١٩٤٩ وحتى الكنيست الحالي - الرابع عشر - الذي انتخب عام ١٩٩٦ ، وكذلك دراسة الائتلافات الحكومية التي اقامتها الاحزاب السياسية الرئيسية القادرة على قيادة ائتلاف حكومي .

وفي هذا السياق تمت دراسة كل فترة انتخابية على حدة وفق المحاور التالية :

أ. الاوضاع السياسية والحزبية في الفترة التي تسبق الانتخابات .

ب. القضايا الاساسية التي تدور حولها الانتخابات .

جـ . نتائج الانتخابات ودلالات النتائج .

د . الائتلاف الحكومي .

وحتى تكون هذه الدراسة اقرب الى الشمول في توضيح الانتخابات وانعكاساتها في اسرائيل رأيت ضرورة التقديم لهذه الدراسة بتمهيد يتم فيه توضيح مفهوم نظم الانتخاب النسبي بشكل عام - اذ يعتمد نوع من هذه النظم في انتخابات الكنيست - من حيث نشأتها وطبيعتها وخصائصها وآثارها ، ثم أفردت الفصل الاول لتقديم دراسة نظرية للنظام الانتخابي المتبع في اسرائيل ، والمواقف من هذا النظام ، والتعديلات التي طرأت عليه حتى عام ١٩٩٦ .

وبذا فستضم هذه الدراسة تمهيداً يعالج النظم الانتخابية النسبية وخمسة عشر فصلاً يعالج الاول فيها طبيعة النظام الانتخابي في اسرائيل ، أما الفصول الاخرى فقد عالجت في كل منها فترة انتخابية محددة .

هذا ورغم اهتمامي بتوفير اكبر قدر من المعلومات من المصادر الاصلية حول مفردات الدراسة الا ان المعلومات المتوفرة في بعض الفصول كانت ادنى مما اتمنى ، واني ارجو ان تتاح لغيري من الباحثين فرصة إثراء هذه الموضوعات بمزيد من التفصيل كلما توفرت امكانية تحقيق ذلك .

وأمل بهذا العمل ان اكون قد وفقت في الاسهام في إثراء الدراسات التي تعالج طبيعة الكيان الغاصب لفلسطين لأن معرفتنا به هي التي توفر لنا وسائل مواجهته ومن ثم الانتصار عليه مهما طال أمد الصراع .

والله ولي التوفيق

المؤلف

تمهيد

نظم الانتخاب النسبي
(المفهوم والمزايا والمساوىء)

تنوعت اتجاهات دارسي السياسة في تقسيم وتصنيف النظم الانتخابية ، فمنهم من رأى تقسيمها الى نوعين كبيرين يندرج في اطار كل منهما الانماط المتشابهة، او على الاقل تلك التي تشترك في خاصية معينه كشروط الانتخاب، أو شروط فوز المرشح، او عدد المرشحين في الدائرة الانتخابية او عدد الدوائر الانتخابية في الدولة او حجم الدوائر الانتخابية، او مدى تمثيل كل منها - النظم الانتخابية - للاقليات من عدمه .

وتتضح الصفة المشتركة في هذه التقسيمات في مدى تمثيل الاقليات مما نتج عنه الوصول الى تقسيم ثنائي لها يتمثل في :

١ . أنظمة نسبية ، اي تلك التي تضمن قدراً من تمثيل الاقليات يتناسب وحجمها الحقيقي بين الهيئة الانتخابية مع ضمان أن تتمثل الاغلبية بشكل يتناسب وحجمها وقوتها .

٢ . انظمة غير نسبية ، اي تلك التي تهتم بشكل رئيسي بتمثيل الاغلبية وتهمل تمثيل الاقلية او على الاقل يكون تمثيل الاقلية بشكل غير متناسب مع حجمها الحقيقي(١). وهناك من يقسم النظم الانتخابية الى نوعين رئيسيين يتشابهان من حيث المضمون مع التقسيم السابق ، وأن اختلفا بالمسميات هما :

١ . الانظمة التي تهتم بتمثيل الاغلبية . Majority Systems .

٢ . الانظمة التي تهتم بتمثيل الاقليات .Minority Systems.

ويدرج تحت كل قسم منها الانماط المتعددة المتعارف عليها (٢)، وهناك من يرى تقسيم النظم الانتخابية الى ثلاثة انواع رئيسية يدرج تحت كل منها النظم الانتخابية الفرعية التي تنتمي لكل تقسيم وهي (٣) :

١ . انظمة الاغلبية Majority Systems

٢ . انظمة شبه نسبية Semi- Proportional Systems .

٣. انظمة نسبية Proportional Systems

إن التصنيفات السابقة متشابهة من حيث خصائصها لذا نرى الاعتماد على تصنيف ضيق ويكون في الوقت نفسه قادراً على احتواء الانماط الانتخابية الفرعية ذات الخصائص المتقاربة ويتمثل ذلك في تصنيف النظم الى صنفين رئيسين ندرج تحت كل منهما النظم الفرعية المنتمية له وهي :

١. نظم انتخاب الاغلبية ويندرج تحتها :

١. نظام الدائرة الفردية Single Member District.

٢. نظام الدورة الثانية .

.Second Ballot or "Run Off" Elections.

٣. نظام الاصوات التراكمية

.Cumulation Vote Elections.

٤. نظام الصوت المحدود Limited Vote.

٥. نظام الصوت البديل .

Preferential Vote Majority Election or Alternative Vote.

٢. نظم الانتخاب النسبي ، وتتجسد في نوعين رئيسين هما :

١. نظام هير Hare System أو ما يسمى احياناً The single Transferable Vote.

٢. نظام القائمة الانتخابية List Seystem وتندرج تحتة النظم الفرعية التالية :

أ. القائمة الحرة Free List.

ب. القائمة المغلقة Rigid List.

جـ . القائمة ذات الاختيار المحدود Limited Choice List.

لقد جاءت الدعوة لاتباع النظام النسبي بعد فشل نظام الانتخاب بالاغلبية ضمان تمثيل عادل لمختلف الاتجاهات والتيارات السائدة في المجتمع ، اذ لن يؤدي النظام الاغلبي الى قيام جمعية تشريعية قادرة على عكس الواقع وتكريسه، اما النظام النسبي فيعني نظرياً توفير تمثيل لكافة الاتجاهات السائدة مع تناسب حجم التمثيل مع حجم القوى السائدة.

هذا وبسبب اعتماد اسرائيل على نظام الانتخاب النسبي فسنعمد الى توضيح ماهيته والمزايا والعيوب التي تنسب له .

أولاً : مزايا النظام النسبي :

١. تمثيل الاقليات وحكم الاغلبية :

يوفر هذا النظام تمثيلاً حقيقياً لكافة الاتجاهات في المجتمع حسب حجم قوة المؤيدين، كما يؤكد حكم الاغلبية،اذ تستطيع اغلبية الاصوات ان تضمن لها اغلبية تمثيلية (٤) .

٢. حرية في التصويت :

يوفر هذا النظام حرية في التصويت ، فالناخب يستطيع ان يقترع للمرشحين الذين يريدهم سواء اقتنع بامكانية نجاحهم ام لا (٥) وهذا الاسلوب يقلل من انسحاب المرشحين في الانتخابات لصالح زملائهم حتى لا تتشتت الاصوات في مواجهة مرشح قوي ، فلو وجد ثلاثة مرشحين (أ ، ب ، جـ) وكان المرشح (جـ) هو الاقوى ، فهو في ظل النظام الاغلبي سيفوز فيما لو

تشتت المعارضة له بين المرشحين (أ ، ب) مما قد يضطر أيا منهما للانسحاب لضمان قوة انتخابية لاحدهما في مواجهة المرشح (جـ) ، اما في ظل النظام النسبي* ، لن يكون الناخب مضطراً للاقتراع للمرشح (أ) بسبب انسحاب المرشح الذي يؤيده (ب) لصالح المرشح (أ) ، اذ يستطيع الناخب ان يعطي اختياره الاول للمرشح (أ) واختياره الثاني للمرشح (ب)، فإذا فشل المرشح (أ) في الفوز تحول هذه الاصوات (الاختيارات الثانية) لصالح المرشح (أ) .

وهذه الحرية تنمي تغييرات حقيقية في عقلية المرشحين واعضاء الهيئة الانتخابية على السواء .

٣. تطوير الاهتمام لدى الناخبين :

يقدم هذا النظام اهتماماً جديداً للناخب ، فالناخب الذي اعتاد الجلوس في بيته يوم الاقتراع في ظل نظام انتخاب غير نسبي اما لأنه لا يؤيد ايا من المرشحين ، أو لاعتقاده ان المرشح الذي يؤيده ليست امامه فرصة حقيقية في النجاح سيجد في ظل النظام النسبي انه من المجدي له الادلاء بصوته ، مما سيؤدي في النهاية الى زيادة واضحة في عدد المقترعين، بعكس انظمة الانتخاب الاخرى التي تتدنى فيها نسبة الاقتراع حتى تكاد لا تصل الى ٥٠٪ من مجموع اعضاء الهيئة الانتخابية (٦).

٤. الاستمرارية :

يمكن عن طريق نظام الانتخاب النسبي تجنب الانزلاقات الخطرة في الحياة السياسية، فعندما تستطيع الاقلية النيابية في انتخابات ما الحصول على اغلبية اصوات الهيئة الانتخابية وتغدو بذلك اكثرية ، فهي لا تعدو كونها في

---

* ينطبق هذا القول على كافة انواع نظام التمثيل النسبي عدا القائمة المغلقة .

ظل النظام النسبي قد زادت من عدد ممثليها في المجلس التشريعي ، وهي على هذا غير مضطرة لتدريب الجماعة الجديدة غير الممارسة تشريعياً ، فهي تكون قد مارست العمل التشريعي عندما كانت تشارك كاقلية. علاوة على ذلك يتبقى للاغلبية التي اضحت اقلية بعض التمثيل تبعاً لقوتها الجديدة ، اي انها تستمر جزءاً من الهيئة التشريعية ولا تصبح غريبة عنها ، فالاغلبية والاقلية في ظل هذا النظام يحتفظان بتمثيل مستمر في الهيئة التشريعية(٧) .

٥. تخفيض اثر الغش والاحتيال :

ان اي تحول طفيف في الاصوات في ظل نظام الاغلبية الذي يتم في دوائر انتخابية صغيرة سيؤدي الى حدوث اختلافات جوهرية في النتائج ، اي ان الميل الى الانحراف يمكن ان يكون خطراً وكبيراً، اما في ظل النظام النسبي فإن الاصوات "المسروقة او المباعه" لها تأثير نسبي على النتائج النهائية .

٦. المساواة :

يهتم النظام النسبي بتحقيق المساواة بين الناخبين عن طريق جعل كافة الاصوات ذات قيمة ، وتعد لصالح المرشحين ، ولا يضيع شيء منها سدى ، اذ لا توجد في ظل هذا النظام اصوات ضائعة، فكل مجموعة من الاصوات يقابلها مجموعة من المقاعد النيابيه، اي ان الاصوات (الـ ٤٩٪) والتي لن يحصل صاحبها على اي مقعد في ظل انتخاب الاغلبية ستحصل هنا على (٤٩٪) من مجموع المقاعد (٨) .

ثانياً : مساوئ نظام التمثيل النسبي :

١. تحطيم الطابع الديمقراطي للاحزاب :

يؤدي النظام النسبي الى تحطيم الطابع الديمقراطي للاحزاب سواء في القاعدة او القمة ، كما يؤدي الى زيادة المركزية الحزبية وتركز السلطة في يد مجموعة من الاشخاص او حتى في يد شخص واحد، فالنائب يكون في ظل هذا النظام مستقلاً عن الناخبين مما سيؤدي الى فقده دعم دائرته خاصة وأن اختيار المرشحين يعتمد على اللجنة المركزية للحزب، ويستطيع قائد الحزب بأية وسيلة السيطرة على هذه اللجنة ، وبذا يصبح اشبه ما يكون بالديكتاتور وما على النائب في هذه الحالة الا ان يصدع لأوامر رئيس الحزب، لأنه عند رفضه لها فسيكون بمقدور الاول تدمير المستقبل السياسي للنائب عن طريق الايعاز للجنة المركزية للحزب بعدم منح النائب مكاناً على قائمة الحزب في الانتخابات القادمة .

ومن مساوئ هذا النظام أيضاً فقدان العلاقة المباشرة بين القيادة المحلية للحزب والناخب ، فالنظام النسبي يحتاج الى دوائر انتخابية واسعة ، وبذا تكون الوحدات المحلية في التنظيم الحزبي اكبر عدة مرات منها في غير النسبي، اذ يحتاج هذا النظام خاصة نظام القائمة الحزبية لعدة مقاعد يتنافس فيها المرشحون ، وبذا تكون اللجنة الحزبية التي تشكل لهذه الدائرة الانتخابية كبيرة، مما سيؤدي الى ان تكون نسبة ضئيلة من الناخبين على اتصال بأعضاء هذه اللجنة ، وبذا فإن القيادة المحلية للحزب ستفقد الاتصال المباشر مع الناخب(٩).

٢. فقدان العلاقة بين المرشح والناخب :

اضافة الى الوضع السابق، يطرأ تغير مماثل على العلاقة بين المرشح والناخب،

فمن الصعب عملياً على المرشح ان يقوم بالاتصال المباشر مع هيئة الناخبين .

وفي حال تطبيق نظام القائمة الحزبية لن تتوفر للناخب فرصة الاقتراع لمرشح بذاته، فما عليه -الناخب- الا ان يقترع للقائمة ككل رغم انه قد يرغب في تأيد اشخاص معينين ونبذ آخرين على نفس القائمة ، فنظام القائمة المغلقة لا يمنح الفرصة لمثل هذا التفضيل ، وما على الناخب الا الاقتراع للقائمة ككل او الاقتراع لغيرها ، وسيؤدي هذا الوضع الى شعور الناخب بانتقاص حريته، كما انه لا يستطيع النظر الى نائب معين باعتباره ممثلاً له .

وفي الوقت نفسه فإن المرشح الفائز (النائب) لا يستطيع اعتبار نفسه ممثلاً لفئة معينه مما يحول بينه وبين تركيز جهوده لخدمة دائرة انتخابية بعينها معتبراً اياها مسؤوليته الخاصة، وتكون النتيجة استياء عاماً من الناخبين لشعورهم بعدم اهتمام النائب بدائرة معينة مما يحملهم على توجيه الاتهام للنظام نفسه الذي كان سبباً في الحؤول دون تحقيق هذا الاتصال (١٠) .

٣. الحد من تمثيل المحليات :

يؤدي هذا النظام الى تقليص رغبة الناخبين في الاقتراع للاشخاص المحليين مما يقودهم الى انتخاب اشخاص من غير مناطقهم، اي انه لا يوفر التمثيل الجغرافي (١١) .

٤. تكريس التطرف :

يساعد هذا النظام الاحزاب المتطرفة دوماً ، والتي لم تكن امامها اية فرصة للنجاح في ظل نظام انتخابي آخر ، اذ تستطيع الاحزاب المتطرفة الحصول على تأيد الجماعات المحتجة وغير المقتنعه مستغلة هذا الاحتجاج

للنهاية ، مدعية ان اسباب الصعوبات والمشاكل لا تعود الى الاحزاب ذاتها بل الى طبيعة النظام نفسه .

وبسبب سوء الاوضاع ، وعدم قدرة الحكومات على فعل شيء يذكر حيال هذا التدهور فسينجرف الكثيرون وراء دعوى الاحزاب المتطرفة ، ومما يزيد الامر تعقيداً أن هذه الاحزاب ترفض المساومة مع الاحزاب الاخرى لتحقيق مصالح آنية ، بل تبقى بعيدة عن الحكم ، كما انها تتجه الى مزيد من التصلب الايديولوجي(١٢) .

٥. تنمية الخلافات العرقية والدينية :

يؤدي هذا النظام خاصة في الدول التعددية من النواحي العرقية والدينية الى توفير التمثيل لكافة الاتجاهات الاقلية ، مما سيؤدي الى تكريس الانقسام في اطار المجتمع ، وصعوبة الدمج ، فتعمل كل فئة على تحقيق مصالح الاقلية مهملة المصلحة العامة ومعرضة اياها للخطر (١٣) .

فالنظام الانتخابي على هذا الاساس ينمي الميل الى الانشقاق او الى الوحدة .

٦. ارتفاع تكاليف الانتخابات :

تزيد الاموال التي تنفق في ظل النظام النسبي بكثير عما ينفق في ظل غيره من الانظمة الانتخابية بسبب وجود عدد كبير من المرشحين والقوائم في الدائرة الانتخابية (١٤).

٧. زيادة قدرة الاقليات على المساومة :

تستطيع الاقلية في ظل هذا النظام الامساك بزمام التوازن في القوى

لصالحها عن طريق المساومة لتحقيق مطالبها مقابل الحصول على دعمها وتأييدها، لذا فإننا نجد أن تشكيل الحكومات في ظل هذا النظام يواجه مشاكل عدة بسبب عدم قدرة حزب معين الحصول على اغلبية في المقاعد تؤهله تشكيل حكومة حزب واحد أو على الاقل حكومة ائتلاف ضيق مما سيؤدي الى تعنت الجماعات الصغيرة ومغالاتها في مطالبها (١٥)، وهذا ما يقود باستمرار الى ضعف الحكومات الائتلافية وعجزها المستمر عن اتخاذ قرارات مصيرية ، لأنها معرضة في اي وقت لهزة تطيح بها اذا وقف اي من احزاب الائتلاف موقفاً معارضاً .

٨. التعددية الحزبية :

يقود النظام النسبي الى قيام نظام حزبي تعددي ، حتى ان قسماً صغيراً من الرأي العام يستطيع ان يوجد حزباً مستقلاً ويستطيع ضمان تمثيل نيابي له .

٩. عدم وجود انتخابات فرعية By - Elections :

مما يميز انظمة الانتخاب النسبي عدم وجود انتخابات فرعية، ومن ثم تظهر الصعوبة لمعرفة اتجاهات الرأي العام مع مرور الوقت،اذ ان الانتخابات الفرعية هي المقياس الذي يمكن بواسطته قياس مدى شعبية الاحزاب بعد مرور فترة ما على الانتخابات السابقة .

١٠. الجمود السياسي :

يؤدي هذا النظام الى قيام جمود سياسي بدل وقوع التطور، رغم ان مؤيديه يدعون الجمود بأنه استقرار .

ففي الظروف العادية سيكون اي مجلس تشريعي جديد مشابهاً لسابقه،

كما ان هذا الاستقرار سيتبعه ايضاً استقرار في الاشخاص انفسهم الذين يختارون للعضوية ، مما يعني بقاء المجلس القديم باشخاصة دون تغيير يذكر .

١١. نقص في الفرص امام الجيل الشاب :

في ظل النظام النسبي فإن عدداً محدوداً من المقاعد يتنوع شاغلوها بين انتخاب وآخر ، كما ينشب صراع عنيف للحفاظ على العضوية ، مما يعني وجود فرص ضئيلة امام الممثلين الجدد خاصة الشباب للترشيح للانتخابات ، فالاعضاء القدامى لا يرغبون في الاعتزال تطوعاً خاصة وانه لا توجد صعوبات كبيرة تواجههم في سبيل الحفاظ على مقاعدهم واستمرارهم في القائمة الحزبية، لذا فإنهم يبذلون قصارى جهدهم لاستمرار وضعهم، في الوقت الذي ينتظر فيه من يأملون بترشيح انفسهم لأول مرة أن تشغر اماكن هؤلاء عن طريق الموت فقط .

وهكذا فإن فرصة المرشحين الشباب تكون ضئيلة ، اذ انهم لا يستطيعون انطلاقاً من مهاراتهم وقدراتهم الحصول على مقعد نيابي بل ان جل ما يفعلوه هو ان يطلبوا من قيادة الحزب ان توفر لهم مكاناً على القائمة الحزبية ، وبذا يكونوا كمن يطلب معروفاً ، فهم لا يستطيعون اظهار اية جدوى تبرر مطالبهم هذه بسبب عدم توفر الفرص امامهم لاظهار مواهبهم وقدراتهم، كما انه في حالة رغبة قيادة الحزب منح بعض الشباب فرصاً في العمل التشريعي فإنها لن تعرف اي الاشخاص يجب ان يرقى الى القائمة الحزبية وذلك لعدم معرفة القدرة الحقيقية لكل الاشخاص ويكون الاختيار بالتالي عن طريق التخمين .

ونتيجة لهذا الوضع تنمو هوة كبيرة بين القادة الحزبيين القدامى والشباب.

غير انه في ظل نظام اللائحة الحرة ' Free List ' من هذا النظام فستكون هناك فرص افضل للشباب حيث لن تستطيع اللجنة الحزبية تجنب وضع واحد او اثنين من شباب الحزب في القائمة الانتخابية .

الفصل الأول

النظام الانتخابي في اسرائيل

أولاً : طبيعة النظام الانتخابي في اسرائيل*

اتبعت اسرائيل النظام الانتخابي النسبي ذي القائمة المغلقة، ويقوم هذا النظام بشكل عام على التنافس الحزبي لملء المقاعد الشاغرة ، حيث تعد الاحزاب المتنافسة قوائمها الانتخابية، وعادة ما يتم اعداد هذه القوائم وترتيب أولويات المرشحين من قبل اللجان التنفيذية للاحزاب او من قبل قادتها ، ويرتب المرشحون حسب أهميتهم بالنسبة للحزب ورغبته فيمن يفوز منهم بشكل مؤكد ، ولا يجوز في هذا النظام الاقتراع الا لقائمة واحدة بجميع مرشحيها من قبل الناخب ، كما لا يحق وضع اختيارات وافضليات او اختيار مرشحين من قوائم متعددة (١٦) ويستطيع اي حزب تقديم قائمة بمرشحين يصل عددهم الى عدد المقاعد الشاغرة بعد ان يقوم بترتيب اسماءهم تبعاً لأهميتهم بالنسبة له حسبما يرى، ويميز كل حزب بورقة انتخابية منفصلة ، وما على الناخب الا ان يختار ورقة الحزب الذي يؤيده ويضعها في الصندوق المعد لذلك ، ويتم في نهاية يوم الاقتراع احتساب المقاعد للاحزاب الفائزة عن طريق قسمة مجموع الاوراق الانتخابية الصالحة على عدد المقاعد الشاغرة لاستخراج ما يسمى بالحصة الانتخابية لكل مقعد ، وتوزع من ثم المقاعد الشاغرة على الاحزاب حسب حجم الاصوات التي تحصل عليها واستناداً الى الترتيب المدون على الورقة الانتخابية بالنسبة للمرشحين (١٧) .

وتعمد بعض الدول الى تحديد نسبة ادنى من الاصوات لادخال الحزب

* أقام التجمع اليهودي في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ تنظيماً يمكن اعتباره شبه حكومة من حيث التشكيل والاختصاصات ، وقد ظهر التنظيم الى حيز الوجود عام ١٩٢٠ في الفترة التي تحول فيها الحكم العسكري البريطاني لفلسطين - الاحتلال - الى ادارة مدنية، كما اعترفت حكومة الانتداب البريطاني بهذا التنظيم بعد ثماني سنوات من قيامه، وقد تمثل التنظيم في جمعية يهودية منتخبة Elected Assembly عن طريق الاقتراع السري واستناداً الى نظام التمثيل النسبي من قبل اليهود المقيمين في فلسطين بغض النظر عن الجنس ممن تجاوزوا العشرين من العمر وقاموا في فلسطين مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر، وكان عمل هذه الجمعية في التجمع اليهودي في فلسطين شبيها بدور المجالس التشريعية في الدول المستقلة.

في قائمة من توزع عليهم المقاعد وتسمى هذه النسبة "بنسبة الحسم"، وان عجز الحزب عن الوصول الى هذه النسبة فلا تحتسب له الاصوات التي حصل عليها.

اما الهدف من ذلك فهو تقليص الاثر التكاثري للنظام النسبي فيما يتعلق بالتعددية الحزبية وللحيلولة دون تشرذم وانشقاق الاحزاب وتبعثرها في حركات قزمية .

ويمكن توضيح عملية توزيع المقاعد على الاحزاب المتنافسة استناداً الى نظام القائمة المغلقة بشكل رقمي كمايلي :

لنفترض وجود دائرة انتخابية حجم المقاعد الشاغرة فيها (٢٠) مقعداً وحجم الهيئة الانتخابية ٢٣٠,٠٠٠ ناخب والحد الادنى المطلوب لاحتساب اي حزب بين من توزع عليهم المقاعد ١٪ من حجم الاصوات الصالحة .

يتم ابتداء استبعاد الاصوات غير الصالحة ولنفترض أنها بلغت (٣٠,٠٠٠) صوت، بذا تصبح الاصوات القابلة للتوزيع (٢٠٠,٠٠٠) صوت تقسم على عدد المقاعد فتكون الحصة الانتخابية لكل مقعد ١٠,٠٠٠ صوت . بذا فإن كل حزب حصل على هذا الحجم يعطى مقاعد بنسبة ما حصل عليه ، فلو حصل على (٣٠,٠٠٠) صوت يعطى ٣ مقاعد يشغلها أول ثلاثة مرشحين على قائمة الحزب . اما بالنسبة للحزب الذي يحصل على اقل من (٢٠٠٠) صوت فلا يدخل في عداد من توزع عليهم المقاعد ويفقد أصواته، وتوزع المقاعد المتبقية الشاغرة بين الاحزاب المتنافسة استناداً الى عدد من المعايير تبعاً لما ينص عليه النظام الانتخابي في كل دولة.

يتضح من هذا العرض لطبيعة النظام الانتخابي بالقائمة المغلقة انه نظام صلب وغير مرن ، كما انه يحرم الناخب من حرية الاختيار الحقيقي بين المرشحين رغم انه لا يتطلب جهداً كبيراً كغيره من انظمة الانتخاب النسبي الاخرى التي تحتاج الى عمليات اكثر تعقيداً.

هذا ويمكن تتبع الامتدادات التاريخية لهذا النظام الانتخابي بالنسبة

لاسرائيل ابتداء من المؤتمر الصهيوني الاول الذي عقد في بازل بسويسرا عام ١٨٩٧، اذ وجدت في الموتمر مجموعة من الممثلين - خاصة المحامين - اعتبرت ان النظام الانتخابي الذي يوفر لها قوة تمثيلية حقيقية حسب حجمها يتمثل في النظام النسبي (١٨)، بيد ان السبب الحقيقي وراء اعتماد هذا النظام يمكن رده الى الاعتبارات التالية :

١ . ان معظم الصهيونيين جاءوا من دول اوروبا الشرقية والبلقان والمانيا حيث كان نظام التمثيل النسبي هو السائد في تلك الدول .

٢ . تعدد الاتجاهات السياسية في المنظمة الصهيونية بشكل لن يكون من الممكن معه اتباع نظام الاغلبية البسيطة ، اذ لن يوفر النظام الاخير للجماعات المختلفة في المؤتمر الصهيوني تمثيلاً مناسباً .

لقد حظي نظام التمثيل النسبي الذي اورثته الحركة الصهيونية لاسرائيل بموافقة اللجنة التي شكلت لوضع قانون انتخابي لاسرائيل في ٨ يوليو ١٩٤٨ ، وقد تألفت اللجنة من ممثلين عن كافة الاحزاب المشتركة في المجلس المؤقت* بنفس قوة تمثيلهم فيه وضمت اللجنة ثلاثين عضواً برئاسة David - Rave Hai الذي قدم تبريره لاختيار النظام النسبي بقوله " ان اللجنة قد استرشدت بالتقاليد الديمقراطية للصهيونية ، وقد تعاطف عدد من اعضاء اللجنة مع اتباع نظام الانتخابات الفردية عن طريق الدوائر المتعددة ، وتعاطف آخرون مع اقامة النظام الانتخابي على اساس النظام النسبي لكن بدوائر متعددة ، الا انهم وافقوا

---

* هو مجلس الدولة المؤقت ، شكل عقب صدور قرار تقسيم فلسطين وقد ضم (٣٨) عضواً هم الاعضاء الفلسطينيون اليهود في اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية ، وعدد من اعضاء المجلس القومي ، اما مهمته فتتمثل في اقامة اجهزة الحكم المركزي والمحلي "للدولة اليهودية" ، وقد تم حل المجلس في ١٤ فبراير ١٩٤٩ عند عقد اول اجتماع للكنيست "البرلمان الاسرائيلي" الاول .

اما المجلس القومي فهو بمثابة لجنة مصغرة انبثقت عن الجمعية التشريعية للتجمع اليهودي في فلسطين ، وقد فوضت الجمعية للمجلس كافة سلطاتها في الفترة التي لا تكون فيها في فترة انعقاد ، ويتم تعيين اعضاء المجلس من قبل الجمعية التشريعية ومن بين اعضائها.

جميعاً على أنه بما ان الدولة في حالة حرب ، وان معظم المواطنين تحت السلاح، فإن مثل هذه الاقتراحات سيكون لها تأثير نظري فقط، فإذا أريد للانتخابات ان تتم بسرعة فبالامكان اجراؤها على اساس النظام النسبي ذي الدائرة الواحدة إذ أن الانظمة الانتخابية الاخرى تحتاج الى اجراءات اكثر تعقيداً مما لم يكن بالمستطاع تحقيقه في فترة قصيرة" (١٩).

أن الحجة التي سيقت لاتباع النظام النسبي - ظروف الحرب - لم تكن الا ذريعة للتهرب من مواجهة المشاكل الحقيقية في اسرائيل التي تتعدد فيها الانتماءات العرقية والثقافية واللغوية والحضارية، وان نظاماً كهذا لا يمكن له حتى يضمن التوافق والانسجام الا ان يتبع اسلوباً انتخابياً يكفل لكافة الاتجاهات التمثيل حسب حجمها ، فبدون ذلك ستثور الخلافات التي تهدد وحدة النظام ذاته ، اذ لو لم توجد اسرائيل في تلك الظروف عند وضع مسودة القانون الانتخابي لما وجدت بديلاً عنه ، فهو قد فرض عليها فرضاً بسبب حالة التعددية السائدة فيها ولم يكن اخذها به اختياراً.

أما بالنسبة للكتاب الاسرائيليين فيتفق معظمهم على إيراد المبررات التالية للأخذ بالنظام ذي القائمة المغلقة(٢٠) :

١ . ان هذا النظام ليس غريباً عن اسرائيل ، فاللجنة التي شكلت لوضع مسودة القانون الانتخابي لم تعمل في فراغ قانوني ، بل ضمن هيكل الصهيونية والييشوف * .

٢ . ان هذا النظام سيكفل تحقيق تمثيل عادل لكافة الاتجاهات الطائفية في المجتمع.

٣. انه كان بالامكان عن طريق هذا النظام وفي المدى القصير التحضير للانتخابات العامة واجراؤها استناداً الى قرار مجلس الأمن الدولي وبسبب ظروف الحرب .

---

* الييشوف هو التجمع اليهودي في فلسطين قبل اقامة اسرائيل .

ثانياً : خصائص النظام الانتخابي في اسرائيل :

اشتمل قانون الانتخاب لعام ١٩٥١ والقانون الاساسي للانتخاب لعام ١٩٥٨ على كافة المبادىء الاساسية المتعلقة بالانتخابات والوظيفة التشريعية، وقد حدد قانون الكنيست الثاني لعام ١٩٥١ طبيعة الانتخابات حيث ذكر أنها يجب ان تتم عن طريق الاقتراع العام المتساوي السري والنسبي (٢١) . فما معنى ذلك :

١. الانتخابات عامة :

وهذا يعني اعلان عن مبدأ حق التصويت العام الذي يجيز لكل اسرائيلي توفرت فيه الشروط التي يتطلبها القانون الانتخابي الاقتراع .

٢. الانتخابات على عرض البلاد :

اي ان تتم الانتخابات على اساس النطاق الاقليمي ، ويستثنى من ذلك امكانية التصويت خارج اقليم الدولة، كما يعني ان اقليم الدولة ككل يعتبر دائرة انتخابية واحدة تضم ١٢٠ عضواً هم اعضاء السلطة التشريعية - الكنيست- .

٣. المساواة :

وتعني ان صوت كل ناخب يعادل ويساوي صوت اي ناخب آخر عند استخراج النتائج الانتخابية وتوزيع المقاعد ، بيد ان هذا المبدأ مقيد الى حد ما في الممارسة العملية ، حيث ان الاصوات التي تعطى لقائمة حزبية تفشل في الحصول على نسبة ١٪ فأكثر من مجموع اصوات الناخبين الصالحة - وهو الحد الادنى الذي يجب على اي قائمة انتخابية الحصول عليه حتى يحق لها الاشتراك في عملية توزيع المقاعد - لا تشارك فعلياً في عملية توزيع المقاعد .

٤. الاقتراع سري :

حتى تتأكد السرية في الاقتراع وخشية ان يستطيع احد مراقبة او التأثير على الناخب يتم وضع اختياره للقائمة الحزبية التي اقترع لها الناخب في مغلف غير شفاف يعطى له من قبل لجنة المركز الذي يقترع فيه ، وتوضع الورقة الانتخابية التي تحمل شارة القائمة التي اقترع لها في المغلف ، ثم يوضع المغلف بكاملة في صندوق الاقتراع تحت نظر لجنة المركز .

٥. يتم توزيع المقاعد على اساس النظام النسبي .

٦. لايجوز الاقتراع الا لقائمة حزبية واحدة :

فلا يستطيع الناخب المزج بين القوائم او وضع اسماء مرشحين من عنده، فإما ان يقترع للقائمة ككل او يقترع لغيرها ، وهذا النوع من النظام النسبي يطلق عليه كما سبق ذكره اسم القائمة المغلقة - المقيدة- .

هذا وتجري الانتخابات كل اربع سنوات، ثالث يوم ثلاثاء في الشهر العبري الذي قد يصادف شهر اكتوبر او نوفمبر في التقويم الميلادي في السنة التي تنتهي فيها مدة المجلس السابق.

اما اذا حل الكنيست قبل انتهاء مدته القانونية فتجري الانتخابات في موعد يعين بموجب امر خاص يصدره الكنيست السابق (٢٢) .

ثالثاً : العملية الانتخابية :

١. شروط الانتخاب والترشيح :

أ. شروط الانتخاب :

يحق الاقتراع لكل مواطن اسرائيلي بغض النظر عن الجنس حال بلوغه

سن الثامنة عشرة وتسجيله كمواطن في التسجيل الاحصائي الذي يجري عادة في ٣١ ديسمبر من العام السابق لسنة الانتخاب (٢٣)، اما من لا يحق لهم الانتخاب فهم :

أ. الاشخاص المختلون عقلياً .

ب. الاشخاص الذين كانوا يوم الاقتراع خارج الدائرة الانتخابية .

جـ . الاشخاص الذين كانوا يوم الاقتراع رهن السجن .

اما فيما يتعلق بالجنود في الجيش فلهم الحق بالانتخاب اذا انطبقت عليهم شروط الانتخاب الآنف ذكرها (٢٤) .

وتستطيع السلطة القضائية حرمان اي مواطن من حق الانتخاب اذا رأت ان ذلك يعتبر امراً ضرورياً ، ويكون الحكم القضائي الصادر عنها في هذا الصدد صحيحاً من الناحية القانونية (٢٥) .

ب. شروط الترشيح :

يمنح حق الترشيح لكل مواطن اسرائيلي بغض النظر عن الجنس طالما بلغ الحادية والعشرين من العمر ، ولا يوجد نص يحرم المجرمين او المرضى عقلياً من حق الترشيح ، وهناك ترتيب خاص عند كون المرشح سجيناً في وقت الانتخاب ، حيث يطلق سبيله في حال فوزه في الانتخابات بعد اربعة عشر يوماً من افتتاح دورة الكنيست الاولى حتى ولو كانت التهمة الموجهة اليه اصلاً جنائية ما لم يقرر الكنيست سحب حصانته (٢٦) .

اما بالنسبة للجنود والموظفين الرسميين ، ففي حال انطباق شروط الترشيح عليهم وعند كون اسم اي منهم قد وضع ضمن احدى القوائم الحزبية، فإن خدمته تعلق ابتداء من يوم نشر القوائم من قبل اللجنة المركزية للانتخابات وحتى يوم الاقتراع ، فإن فاز المرشح بمقعد نيابي علقت فترة خدمته حتى

يتوقف عن كونه عضواً في الكنيست (٢٧) .

اما من لا يحق لهم الترشيح فقد جاء النص عليهم في القسم السابع من القانون الاساسي للكنيست لعام ١٩٥٨ والقسم الثاني من قانون انتخابات الكنيست لعام ١٩٥٩ ، حيث نص على مناصب معينه في الدولة لا يجوز الجمع بينها وبين عضوية الكنيست هي (٢٨) :

- رئاسة الدولة .
- الحاخامين الاكبرين .
- القضاة .
- قضاة المحاكم الشرعية .
- مراقب الدولة .
- رئيس هيئة اركان جيش الدفاع .
- الحاخامون ورجال الدين الاخرون الذين يقومون بعمل ديني رسمي .
- الموظفون المدنيون من الدرجة الاولى ما لم يتوقفوا عن ممارسة عملهم قبل مئة يوم من الاقتراع .

اما المرشحون من الموظفين في الدولة عدا المدرسين والجنود الذين لا ينطبق عليهم القسم الثاني من قانون الانتخاب لعام ١٩٥٩ فإن خدمتهم توقف حتى يوم الاقتراع .

٢. ادارة الانتخابات والاشراف عليها :

يعتبر "اقليم الدولة "لغايات إحصاء الاصوات واستخراج النتائج منطقة انتخابية واحدة ، اما لغايات التصويت فيقسم الاقليم الى (١٤) منطقة انتخابية

تقسم كل منها الى مجموعة من المراكز الانتخابية ، ويتم تقرير عدد هذه المراكز من قبل وزارة الداخلية ، ويتراوح حجم المركز الانتخابي بين (٨٠٠ و ١٠٠٠) ناخب (٢٩) .

وقد حددت فترة الاقتراع بيوم واحد تبدأ من السابعة صباحاً وحتى الحادية عشر ليلاً ، أما المراكز التي يقل فيها عدد المقترعين عن (٣٥٠) ناخباً فيبدأ الاقتراع فيها من الثامنة صباحاً وحتى التاسعة ليلاً ، وتدار الانتخابات ويتم الاشراف عليها من قبل الهيئات التالية (٣٠) :

أ. اللجنة المركزية للانتخابات .

ب. لجان المناطق الانتخابية .

جـ . لجان المراكز الانتخابية .

أ. اللجنة المركزية للانتخابات :

تفاوت عدد اعضاء هذه اللجنة بين دورة انتخابية وأخرى نتيجة لتفاوت عدد الاحزاب الممثلة في الكنيست ، وقد بلغ عدد اعضاء اللجنة في الكنيست الاول (١٩) عضواً قام مجلس الدولة المؤقت بتعيينهم ، أما رئيس اللجنة فينتخب من قبل اعضاء محكمة العدل العليا ، على ان يكون أحد اعضاء هذه المحكمة (٣١) .

أما بالنسبة للجنة الانتخابات المركزية لمجالس الكنيست اللاحقة فهي تعين من قبل الاحزاب السياسية الممثلة في الكنيست ، حيث يحق لكل حزب يتمتع بأربعة مقاعد ان يسمي عضواً في اللجنة ، اما الاحزاب التي ليس لها هذا العدد من المقاعد ممن لها تمثيل في الكنيست فتعين عضواً عن كل حزب منها ، هذا ولم يتجاوز عدد اعضاء اللجنة في اية دورة انتخابية تمت ٣٥ عضواً، وقد حدد القانون الاشخاص الذين لا يحق لهم ان يكونوا اعضاء في هذه اللجنة بمايلي (٣٢) :

- اعضاء مجلس الوزراء .

- نواب الوزراء .

- موظفوا الدولة الرسميون .

- افراد الجيش .

اما مهام اللجنة فتتمثل فيمايلي :

١ . قبول والموافقة على صحة القوائم الانتخابية المرفوعة لها من قبل الاحزاب او رفضها .

٢ . تعيين لجان المناطق الانتخابية كافة .

٣ . مراقبة سير الانتخابات في المراكز الانتخابية .

٤ . مراقبة سير الحملة الانتخابية لضمان تمشيها مع القانون .

٥ . المصادقة على نتائج الانتخابات ونشرها .

وتعتبر قرارات اللجنة بهذا الشأن قابلة للطعن امام المحكمة العليا .

ب . لجان المناطق :

تقوم لجنة الانتخابات المركزية بتعيين لجنة انتخاب لكل منطقة ومركز انتخابي ، وتعمل هذه اللجان بتوجيه من لجنة الانتخابات المركزية .

اما بالنسبة لاعضاء لجان المناطق فيجب ان يكونوا مؤهلين لحق الانتخاب في المنطقة المعينين فيها ، كما ينبغي ان يتماثل عددهم ووضعهم الحزبي مع اعضاء لجنة الانتخابات المركزية (٣٣) .

جـ . لجان المراكز :

يجب ان يكون اعضاؤها مؤهلين لحق الانتخاب في المراكز التي عينوا فيها، كما ينبغي الا يقل عددهم عن ثلاثة ولا يتجاوز تسعة اعضاء (٣٤) .

٣. قوائم المرشحين :

كما سبق ذكره فقد اتبعت اسرائيل نظام القائمة الحزبية المغلقة وهو احد انواع نظام التمثيل النسبي ، حيث لا يحق بموجب هذا النظام للافراد التقدم للترشيح ، بل يتم ذلك عن طريق الاحزاب او التكتلات ، ويقوم كل حزب برفع قائمة باسماء مرشحية الى اللجنة المركزية للانتخابات في فترة لا تقل عن ٢٣ يوماً تسبق يوم الاقتراع ، وحتى يسمح لأي حزب تقديم قائمته لا بد ان ان يزكى من قبل (٧٥٠) ناخبا على الاقل . أو ان يكون قد مثل في الكنيست السابق بنائب واحد على الاقل ، وأن يقدم للجنة المركزية للانتخابات تأميناً مالياً قدره (٥,٠٠٠) ليره اسرائيلية ترد في حالة فوز القائمة الحزبية بمقعد واحد على الاقل ، أما اذا لم تستطع الفوز بهذا المقعد فإنها تفقد (١,٠٠٠) ليره من قيمة التامين ، كما يتوجب على كل مرشح تقديم اقرار خطي يفيد قبوله الترشيح(٣٥) .

يحق للجنة الانتخابات المركزية رفض اعتماد القائمة الحزبية المقدمة لها ككل او بالنسبة لاي من المرشحين فيها مع بيان الاسباب كتابة الى ممثل القائمة الحزبية او نائبه الذي تتم تسميته مسبقاً من قبل الحزب كي يستطيع الطعن في قرار اللجنة امام المحكمة العليا في غضون ثلاثة ايام ، ويعتبر حكم المحكمة قاطعاً ونهائياً (٣٦) وقد اجاز القانون الانتخابي لغايات توزيع المقاعد اندماج القوائم الحزبية على الا يتم الاندماج بين اكثر من قائمتين لتشكيل قائمة واحدة(٣٧) .

اما فيما يتعلق بتسمية المرشحين على القوائم الحزبية فيتم ذلك عن طريق

اللجان المركزية للاحزاب عادة ، أو من قبل قادة الاحزاب، ويأتي ترتيب المرشحين على هذه القوائم طبقاً لأهميتهم ولرغبة الحزب فيمن يفضل فوزه بشكل مؤكد ، حيث لا يجوز للحزب تخطي الترتيب الذي وضعه للمرشحين عند توزيع المقاعد ، اذ لو حصل الحزب على عشرة مقاعد فإن المرشحين العشرة الاول على القائمة الحزبية هم من يشغلون المقاعد.

وفي حالة شغور اي مقعد فيما بعد لسبب الوفاة او فقدان الاهلية يستعاض بالمرشح الذي يلي هؤلاء العشرة (المرشح الحادي عشر في الترتيب)، ولا يوجد في النظام الانتخابي الاسرائيلي انتخابات فرعية لملء المقعد او المقاعد الشاغرة (٣٨) .

وفيما يتعلق بالناخب فيقتصر دوره يوم الانتخابات على اختيار قائمة واحدة من القوائم المتنافسة دون ان يعطى حق المزج بين القوائم او وضع اختيارات عليها اوتسمية اي من المرشحين من قوائم اخرى ، بل لا بد ان يقترع لقائمة واحدة ككل والا اعتبر صوته لاغياً(٣٩) .

٤. توزيع المقاعد:

يؤهل كل حزب يحصل على ١٪ فأكثر من المجموع الكلي للاصوات الصالحة الاشتراك في عملية توزيع المقاعد ، اما الاحزاب التي لا تحصل على هذه النسبة فتستبعد من عملية التوزيع ، ويتم التوزيع وفقاً للاسلوب التالي :

يقسم الرقم الاجمالي للاصوات الصالحة لمجموع الهيئة الانتخابية على عدد اعضاء الكنيست (١٢٠) عضواً والرقم المستخرج يدعى الحصة الانتخابية، وحصول اي حزب على هذه الحصة يعني حصوله على مقعد واحد في الكنيست ، ويكون عدد المقاعد التي تحصل عليها كل قائمة مساوياً للرقم الناتج عن قسمة الاصوات التي حصلت عليها على تلك الحصة ، وفي حالة بقاء عدد من المقاعد لم توزع بعد حصول كافة الاحزاب على المقاعد المستحقة

لها من واقع عدد الاصوات التي حصلت عليها يعاد توزيع هذه المقاعد الفائضة كمايلي :

تضرب الحصة الانتخابية في مجموع المقاعد التي حصلت عليها كل قائمة والرقم المستخرج يطرح من المجموع الكلي لاصوات القائمة نفسها حيث يدعى الرقم الجديد "فائض الاصوات" ، وتتم هذه العملية لكافة القوائم وتعطى القائمة ذات الفائض الاكبر مقعداً اضافياً حتى يتم توزيع كافة المقاعد الفائضة .

أما بالنسبة لقائمتين اندمجتا في بداية الانتخابات لغايات توزيع المقاعد فإن الفائض لكل منهما يمكن ان يعتبر وكأنه فائض لقائمة واحدة (٤٠)، الا ان الكتل الحزبية الكبيرة رأت ان عملية توزيع المقاعد الفائضة هذه تحابي الكتل الصغيرة مما دعاها الى اقتراح تعديل المادة (٨١) من قانون الانتخابات عرف باسم تعديل (بادر - عوفر) نسبة الى واضعيه وهما " يوحنان بادر " من جاحل و "ابرهام عوفر " من المعراخ ، وقد أقر الكنيست الاقتراح في ١٩٧٣/٤/٤ ، ويستهدف هذا التعديل تمكين الكتل الكبيرة من الحصول على اكبر عدد من المقاعد الاضافية ، ويتم توزيع هذه المقاعد استناداً الى التعديل الجديد كمايلي (٤١) .

١ . يقسم مجموع الاصوات التي حصلت عليها كل قائمة تجاوزت نسبة الحسم وهي (١٪) على عدد المقاعد التي حصلت عليها في عملية التوزيع الاولى مضافاً اليها واحد .

٢ . يصبح للقائمة التي حصلت بعد عملية القسمة على أعلى معدل الحق في الحصول على مقعد اضافي .

٣ . تعاد عملية القسمة بالنسبة للقائمة التي حصلت على مقعد اضافي بعد اضافة هذا المقعد ، فإذا بقيت صاحبة اكبر معدل فتحصل على مقعد

اضافي آخر، أما اذا سبقتها قائمة اخرى فتحصل ذات المعدل الاكبر على المقعد الاضافي التالي .

٤. تستمر العملية الى أن ينتهي توزيع المقاعد الفائضة .

٥. لا يحق للقائمة التي تحصل على نصف عدد مقاعد الكنيست الاشتراك في عملية توزيع المقاعد الاضافية .

٥. الطعن في نتائج الانتخابات :

يحق لكل شخص مؤهل لحق الانتخاب الطعن في نتائج الانتخابات في غضون اربعة عشر يوماً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية، ويرفع الطعن الى الكنيست للنظر فيه حيث انه جهة الفصل في الطعون، بيد ان تقديم الطعن لا يحرم الكنيست أو العضو المطعون في صحة انتخابه من ممارسة الاختصاصات التمثيلية ، كما انه لا يؤثر على شرعية وقانونية ما يقره الكنيست .

هذا ولا يجوز الطعن في نتائج الانتخابات الا في احدى الحالات التالية على سبيل الحصر (٤٢) :

١. ان عملية الاقتراع في دائرة انتخابية معينه لم تجر طبقاً للاجراءات التي يتطلبها القانون .

٢. وجود خطأ في الاشراف على الانتخابات .

٣. ان توزيع مقاعد الكنيست لم يتم وفقاً للقانون .

أما ما عدا ذلك من الطعون فترفضة لجنة الكنيست للطعون ، وبعد ان تتأكد اللجنة من صحة الطعن تقوم باجراء تحقيق ترفع نتائجة الى الكنيست لتصحيح الخطأ إن وجد .

رابعاً : الكنيست :

أ- أهميته :

يعتبر الكنيست السلطة العليا في اسرائيل انطلاقاً من كون نظام الحكم فيها جمهوري برلماني كما رتبت ذلك وثيقة إعلان قيام اسرائيل التي تسمى "وثيقة الاستقلال" (٤٣)، ويؤكد دوره الفاعل اختصاصه في المجالات التالية (٤٤):

١. انتخاب وإقالة رئيس الدولة .

٢. ان يكون رئيس الحكومة عضواً فيه متمتعاً بثقة الاغلبية .

٣. حقه في نزع الثقة من الحكومة .

٤. التمتع بصلاحيات تشريعية واسعة ، اذ انه المصدر الوحيد للتشريع ، علاوة على عدم وجود دستور مدون في اسرائيل مما يعني ان القوانين التي يصدرها تقوم مقام الدستور ، اضافة الى أن القوانين التي يصدرها غير قابلة للنقض او الطعن امام اية جهة .

٥. عدم جواز تعطيله او حله لاي سبب ، بل هو وحده الذي يتخذ مثل هذا القرار .

ب- حجمه :

ثار الخلاف في مجلس الدولة الموقت واللجنة التي شكلت لوضع مسودة القانون الانتخابي حول حجم الكنيست ، وقد تنوعت اراء اعضاء اللجنة حول عدد اعضائه ، فمنهم من طالب بأن يكون العدد ٧١ عضواً وذلك لغايات اقتصادية ، ولتفادي حدوث مزيد من التشرذم في المجتمع ، والحجة في ذلك انه كلما كانت الحصة الانتخابية لكل ممثل كبيرة كلما قل عدد القوائم التي يمكن

ان تفوز بمقاعد في الكنيست مما سيؤدي الى تشكيل عدد من الائتلافات بين الاحزاب الصغيرة لتكتل قواها حتى تستطيع ضمان مقعد لها في الكنيست ، اي ان حجم الحصة الانتخابية سيؤدي الى انقاص عدد الاحزاب المتواجدة في الساحة (٤٥) .

أما الاراء الاخرى فقد طالبت ان يكون حجم الكنيست اكثر اتساعاً وتراوح العدد المقترح بين ١٠١ ، ١٢٠ ، ١٧١ عضواً، وقد أخذت الحكومة المؤقته في البداية بالرأي الداعي الى ان يكون عدد الاعضاء ١٠١عضواً (٤٦)

والحجج التي ساقها مؤيدو الحجم الكبير هي ان التشرذم ليس امراً مفزعاً حيث انه موجود وقائم فعلاً ، وانه كلما امكن تقليص حجم الحصة الانتخابية لكل مقعد ، كلما امكن تمثيل عدد اكبر من وجهات النظر والاتجاهات السياسية .

وقد تمت الموافقة في النهاية على اعتماد اقتراح تقدم به "زيرح فيرهافتك" من حزب " هبوعيل همزراحي " الديني القاضي بأن يكون حجم الكنيست ١٢٠ عضواً حتى يتمشى ذلك و"الحقيقة التاريخية" وذلك إقتداء بالتقليد اليهودي القديم استناداً الى ما جاء في التلمود من أن المجلس اليهودي في العهد الفارسي كان يضم هذا العدد (٤٧) .

جـ – مدته :

عندما دعت الجمعية المنتخبة نفسها بمجلس الكنيست الاول في ٨ مارس ١٩٤٩ لم تحدد مدة لانقضاء ولاية الكنيست ، ومع ذلك فقد ترك الامر للكنيست نفسه ليقرر متى تتم الدعوة لعقد انتخابات لمجلس جديد .

بيد انه نتيجة للازمة السياسية التي اطاحت بالكنيست الاول في عام ١٩٥١ لم يستطع الكنيست تحديد مدة زمنية لولايته حيث تمت الدعوة الى انتخابات جديدة ، وقد حددت مدة الولاية في الكنيست الثاني بأربع سنوات

تبدأ من اليوم الذي يعقد فيه الكنيست اول اجتماع له، الا ان القانون الاساسي للكنيست لعام ١٩٥٨ عاد فحدد بداية الولاية من تاريخ نشر نتائج الانتخابات لا من تاريخ انعقاد الدورة الاولى للمجلس .

وجدير بالذكر انه ليس من حق السلطة التنفيذية او اية جهة اخرى في اسرائيل اصدار قرار بحل المجلس ، اذ ان المجلس نفسه سواء لقيام ازمة سياسية أو بسبب انتهاء ولايته القانونية يعلن حل نفسه ويدعو الى انتخابات جديدة محدداً في الوقت نفسه اليوم الذي تجري فيه*. (٤٨)

د- رئاسة الكنيست ولجانه :

يتم انتخاب رئيس الكنيست من بين اعضاء الكتلة التي تملك اكبر عدد من المقاعد في المجلس ، ويتبع المجلس عشر لجان تضم ممثلين عن كتل الكنيست المختلفة حسب نسب تواجدهم فيه .

خامساً : تعديل القانون الانتخابي :

١. البدائل المقترحة للتعديل :

اتضح لحزب المباي الذي سيطر فترة طويلة على الحياة السياسية في اسرائيل ان النظام الانتخابي المتبع يحول بينه وبين قيام حكومة حزب واحد ، ويؤدي الى قيام حكومات ائتلافيه يضطر فيها (الحزب المسيطر) الى تقديم بعض التنازلات التي تكون في اوقات ما هامة لصالح الاحزاب الصغيرة التي تستطيع بانسحابها من الائتلاف الحكومي افقاده الاغلبية المطلوبة مما يعرض

---

*حصل تغيير على هذا الوضع عقب اصدار القانون الخاص بالانتخاب المباشر لرئيس الوزراء وسيتم الحديث عن هذا التغير في انتخابات الكنيست الرابع عشر.

الاستمرارية في الحكم دوماً للخطر .

وقد تأكد ذلك فعلاً بعد شهور قليلة من اجراء اول انتخابات عامة عام ١٩٤٩ حين انسحبت الاحزاب الدينية احتجاجاً على قانون التعليم ، واضطرت رئيس الحكومة ديفيد بنغوريون الى الاستقالة .

اضافة لذلك فقد اصبح التجمع اليهودي في فلسطين المحتلة عقب وفود افواج الهجرة الكثيفة خاصة من دول العالم الاسلامي في وضع جديد تمثل في تغير وجهه الغربي، الامر الذي يعني ان الحضارة والتقاليد والانتماء الغربي للتجمع السكاني اضحت في خطر، مما أوجد مشكلة دمج هؤلاء المهاجرين - الشرقيين - في المجتمع عن طريق ما اسمي عملية "التغريب" .

غير ان النظام الانتخابي وقف حجر عثرة في وجه تحقيق هذه العملية ، اذ تستطيع اية فئة او طائفة -مهما كان حجم قوتها - في ظل النظام الانتخابي القائم ان تضمن تمثيلاً لها في الكنيست ، علاوة على تشجيع هذه القوى على الاستمرار في تصلبها العقيدي لأنها تضمن استمرار تمثيلها دون ان يكون لها القدرة في الوقت نفسه على تسلم مقاليد الحكم .

ولما كان النظام الانتخابي المتبع علاوة على مساوئه النظرية ينتج عادة حكومات غير مستقرة ، ويضع عقبات في وجه دمج الفئات المختلفة في المجتمع فقد برزت الدعاوي لتعديله او تغييره .

اما المشاريع المقترحة فقد تراوحت بين تعديل النظام الانتخابي الموجود واستبداله بنظام آخر وبين رفع نسبة الحد الادنى من الاصوات التي تؤهل الاحزاب المشاركة في عملية توزيع المقاعد بقصد تحديد - تقييد- عدد الاحزاب المشاركة في الكنيست .

ويمكن ايجاز التعديلات المقترحة بمايلي :

أ. رفع الحد الادنى للمشاركة في عملية توزيع المقاعد .

ب. تبني نظام الدوائر الفردية .

جـ . اتباع نظام مختلط نسبي وفردي .

د . نظام الانتخاب الاقليمي .

أ. رفع الحد الادنى من الاصوات :

كما سبق ذكره فقد تطلب القانون الانتخابي لعام ١٩٥١ حصول اي حزب على نسبة (١٪) فأكثر من مجموع الاصوات الصالحة ليتسنى له المشاركة في عملية توزيع المقاعد، وكانت هذه النسبة من الضآلة بحيث تسمح للعديد من الاحزاب الصغيرة المشاركة في الكنيست ، كما أنها تؤدي الى تشجيع الانشقاقات الحزبية الشخصية لسهولة الحصول عليها .

لذا فقد رأى الحزب المسيطر - الماباي - ضرورة رفع هذه النسبة حتى يتمكن من خفض عدد الاحزاب المشاركة في الكنيست، وبالتالي تقليص الانشقاقات الحزبية الشخصية ودمج الاحزاب الصغيرة في حزب واحد او مع احد الاحزاب الكبيرة او اندثارها، ولم تكن هذه الخطوة بنظر قيادة الحزب جذرية، الا انها تساهم الى حد ما في القضاء على الفوضى والتعددية الحزبية ، كما انها ستكون خطوة اولى نحو تغيير النظام الانتخابي ، حيث واصلت قيادة الحزب خاصة "ديفيد بنغوريون" الدعوة الى تغيير النظام الانتخابي الحالي باعتباره سبباً من اسباب تجميد عملية دمج المهاجرين ولأنه يشجع عدم المسؤولية السياسية والديماغوجية (٤٩)، غير ان حزب الماباي عاد ووافق على سحب هذا الاقتراح لعدم موافقة الاحزاب الاخرى على تعديل النظام الانتخابي أو مجرد فرض حد اعلى للنسبة المئوية من مجموع الاصوات ، خاصة وأن اي تعديل

يحتاج الى اغلبية ليست هي الاغلبية البسيطة (ثلثا اعضاء الكنيست).

وفي عام ١٩٥٢ وبعد حصول الماباي على موافقة حزب (الصهيونيون العموميون) الذي كان في حينه ثاني الاحزاب من حيث قوة التمثيل في الكنيست اقترح رفع الحد الادنى من الاصوات الى نسبة (١٠٪) من مجموع الاصوات الصالحة ، على اعتبار أن مثل هذه النسبة ، ستؤدي الى اقصاء كافة الاحزاب من التمثيل في الكنيست عدا الاحزاب الثلاثة الكبرى (الماباي ، الصهيونيون العموميون ، المابام) .

غير ان الاحزاب المشاركة للماباي في الائتلاف الحكومي رفضت الموافقة على هذا التعديل مما حدا بالماباي الى الموافقة على تقليص النسبة الى (٤٪) من مجموع الاصوات الصالحة ، وحجته في ذلك ان هذه النسبة ستترك للناخب حرية الاختيار بين خمس أو ست من القوائم الحزبية الانتخابية ، الا ان الاحزاب اطراف الائتلاف الحكومي رفضت ثانية قبول النسبة المقترحة لأنها ستؤدي باحزاب الاقلية بما فيها اطراف الائتلاف الى فقدان مقاعدها في الكنيست ، كما ادعت الاحزاب الصغيرة ان التاريخ السياسي للدول الديمقراطية يكشف عن ان عدداً من الاحزاب الكبيرة بدأت صغيرة ولم تكن تحصل على نسبة ٤٪ من الاصوات (٥٠)، واستمرت عملية المساومة هذه حتى عام ١٩٩٢حيث تم الاتفاق على تحديد هذه النسبة بـ ١,٥٪ من مجموع الاصوات الصالحة، واجريت انتخابات الكنيست الثالث عشر ١٩٩٢ على اساس هذه النسبة.

ب. نظام الدوائر الفردية :

كان استبدال النظام الانتخابي النسبي بنظام الدوائر الفردية من البنود الاساسية للحملة الانتخابية لحزب الماباي في انتخاب الكنيست الثالث لعام ١٩٥٥، وقد تقدم الحزب في ٨ اكتوبر ١٩٥٦ بمشروع يتضمن تقسيم اسرائيل

الى (١٢٠) دائرة انتخابية ينتخب في كل منها عضو واحد للكنيست ، وكان الماباي مؤملاً من مشروعه هذا حصوله على اغلبية تمثيلية في الكنيست بسبب انتشاره وقوة مكنته الحزبية (٥١) ، مستهدفاً من ذلك قيام نظام حزبي ثنائي يستطيع في ظله تشكيل حكومة حزب واحد مع بقاء الحزب الاخر في المعارضة، مما سيؤدي الى أن تكون تلك المعارضة جدية، حيث سيتصرف الحزب الآخر بمسؤولية لكونه ذا امكانات قد تؤهله لأن يصبح حزب اغلبية، وفي المقابل تقدم حزب الصهيونيون العموميون الذي سيتأثر باقتراح حزب الماباي بمشروع مضاد يهدف الى تقسيم اسرائيل الى عشرين دائرة انتخابية ينتخب في كل منها ثلاثة مرشحين عن طريق نظام الانتخاب النسبي واحد عشر آخرين على اساس وطني مما يعني أن حجم الكنيست سيصبح (٧١ عضواً) ، وقد جاء هذا الاقتراح لاقتناع الحزب بأنه بهذا النظام سيستطيع الاستمرار كأحد الاحزاب الهامة في الكنيست ، غير أن الاحزاب الاخرى عارضت هذين الاقتراحين عند التصويت عليهما وتم رفضهما بواقع (٧٢) صوتاً مقابل (٤٠) صوتاً (٥٢) وقد اعيد طرح مشروع حزب الماباي ثانية عام ١٩٥٨ الا انه فشل عند الاقتراع عليه بواقع (٥٨) صوتاً مقابل (٤٢) صوتاً (٥٣) .

جـ. النظام الانتخابي المختلط :

يهدف هذا الاقتراح الى تقسيم اسرائيل الى ثمانين منطقة انتخابية ينتخب في كل منها مرشح واحد فقط على اساس اكثرية الاصوات ، ثم تجمع الاصوات للقائمة التي حصل مرشحوها على المركزين الاول والثاني في اية منطقة انتخابية حيث توزع المقاعد المتبقية عليها حسب نسبة متفق عليها مسبقاً على أن يكون المرشح الذي حصل على المركز الثاني في القائمة هو المؤهل للحصول على المقعد النيابي، كما ان ترتيب المرشحين على القائمة الانتخابية سيقرر وفقاً لعدد الاصوات التي حصلوا عليها لا وفقاً لرغبة الحزب او لجنته التنفيذية .

يسعى هذا الاقتراح من الناحية العملية الى استبعاد مساوىء كل من النظام النسبي ونظام الدوائر الفردية مع الاحتفاظ بمزايا كل منهما ، اضافة الى خلق روابط شخصية بين عضو الكنيست والناخب ، مع تمكين الاحزاب متوسطة الحجم من الحصول على تمثيل ما في الكنيست ، كما سيؤدي الى اضعاف السيطرة الداخلية لقيادة الحزب على الاعضاء ، حيث ستعطى للناخب حرية الادلاء بصوته مما سيضطر الاحزاب الى وضع افضل المرشحين والذين يحوزون على تأييد شعبي على رأس القوائم الانتخابية (٥٤) .

د. نظام الانتخاب الاقليمي :

يهدف هذا الاقتراح الى تقسيم اسرائيل بين (٨-١٢) منطقة - اقليما - انتخابية ، على ان تتم الانتخابات بشكل مستقل ومنفصل في كل منطقة انتخابية وفقاً لنظام التمثيل النسبي ، حيث سينتخب في كل اقليم بين (٨-١٢) مرشحاً بالاضافة الى منع تحويل فائض الاصوات من اقليم الى آخر، وسيؤدي هذا الاقتراح الى استبعاد الاحزاب الصغيرة من التمثيل والتي لا تحصل على نسبة تتجاوز (١٠٪) تقريباً من مجموع الاصوات في كل منطقة ، وفي الوقت نفسه فسيقدم هذا الاقتراح تمثيلاً لبعض المصالح الصغيرة كمجموعة المستوطنات الجماعية - الكيبوتسات - في منطقة جغرافية معينه(٥٥) .

الا ان هذه الاقتراحات والتي تدعو الى تعديل النسبة المئوية او النظام الانتخابي نفسه قد ووجهت بهزيمة ساحقة في الكنيست ، ولم توافق الاحزاب عليها ، عدا الاقتراح الاول الذي حظي بموافقة الصهيونيون العموميون ، وحجة الاحزاب الصغيرة في رفضها لتلك المقترحات يتمثل في عدم وجود دستور مكتوب في اسرائيل يحدد الحقوق واسلوب ممارسة السلطة كما أنها "اسرائيل" لا تتمتع بممارسة طويلة للتقاليد البرلمانية مما سيعطي حزب الاغلبية قوة لا حدود لها ، اذ هل سيبدي الحزب نضجاً كافياً في ممارسة الحكم ليحد

من طموحه ولا يستغل وجوده في السلطة لتحقيق اهدافه الذاتية ؟

٢. قانون دوف جوزيف :

تبنى حزب المباي في الفترة التي سبقت انتخابات الكنيست السابع ١٩٦٩ قضية تغيير النظام الانتخابي ، وقد شكل الحزب لجنة خاصة يرأسها دوف جوزيف احد وزراء العدل السابقين لهذا الغرض .

ورغم ان اللجنة رأت تفضيل نظام الاغلبية ذي الدوائر المتعددة كالمتبع حالياً في بريطانيا ، الا انها وجدت ان مثل هذا التعديل سيكون شديد الاثر على الحياة الحزبية والسياسية في اسرائيل عند تبنيه دفعه واحدة ، لذا لجأت الى تبني نظام انتخابي مختلط (٥٦) حيث اقترحت اللجنة اقامة نظام انتخابي يتم بموجبه تقسيم اسرائيل الى ثلاثين دائرة انتخابية متساوية من حيث حجم الهيئة الانتخابية ينتخب في كل منها ثلاثة مرشحين بواسطة النظام الانتخابي النسبي ، كما ينتخب ثلاثون مرشحاً اخرين عن طريق النظام النسبي المتبع حالياً في ظل الدائرة الوطنية الواحدة ، ورأت اللجنة ان مثل هذا التعديل سيقدم لاحزاب العمل اغلبية تصل الى (٧١) مقعداً في الكنيست .

وقد رفضت اللجنة اقتراحاً بتقسيم اسرائيا الى (١٨) دائرة انتخابية ينتخب في كل منها خمسة مرشحين ، حيث ستكون الفرصة امام احزاب العمل للحصول على اغلبية في الكنيست موضع شك ، خاصة وان الهدف الذي ترمي اليه احزاب العمل من التعديل هو الحصول على اغلبية تمثيلية لحزب واحد في الكنيست (٥٧) .

توقع دوف جوزيف في معرض تقديمه لاقتراح اللجنة ان هذا المشروع سيؤدي الى قيام ثلاثة احزاب رئيسية في الكنيست هي :

أ. احزاب اليسار .

ب. احزاب اليمين .

جـ . الاحزاب الدينية .

وربما حزب رابع هو الحزب الشيوعي .

كما سيقدم المشروع المقترح امكانيـة لحرية ما للممثل المستقل ، اذ سيكون انتخابه نتيـجة لقناعة شعبية بقدراته مما سيضطره الى ان يكون على اتصال دائم ومباشر بأعضـاء الهيئة الانتخابية ، كما ان الدوائر الحزبيـة نفسـها لن تجرؤ على تقديم مرشح لا يتمتع بالتأييد الشعـبي ، اذ انها ستكون معنية في النهاية بحجم قوتها التـمثيلية ، وهذا يعـتمد على مقـدار دعم الاصوات المحلية لمرشحـيها مما يضطر الاحزاب لان تأخـذ بعين الاعتبـار صفات ومناقب مـرشحها لا خـدماته السابقـة لحزبة او ولائه واخلاصه لزعـيم الحزب كمـا يحصل حالياً وفـقاً للنظام الانتخابي القائم .

وسيـتيح التـعديل ايجاد مـعارضـة قوية تأتي في المكان الثـاني من حيث القوة التمـثيلية مما يجعلهـا معارضة قوية وحـقيقية ومـسؤولة باعتبـار ان الفرصة متاحة امامها لأن تكون البديل للحزب الحاكم .

وقد اهتـمت أوساط احزاب العمل بهـذا التعديل، اذ طلبت الى ممثليـها في الكنيست ضـرورة الحضور والتـصويت الالزامي بجانب المشـروع ، وبالفعل فلم يتغيب اي من ممثلي هذه الاحزاب عدا عـضو واحد هو "الياهو سـاسون" بناء على امر طبي رغم انه من مؤيدي التعديل (٥٨) .

عند عرض التـعديل على الكنيست في ١٢ يوليـو ١٩٧٢ ووفق عليه في القـراءة الاولى بواقع ٦١ صـوتاً مـقـابل ٤٥ وتغيب ثلاثة اعضـاء ، وقـد ايد المشروع ٤٥ عضواً من ممثلي الاحزاب العمالية البالغ عددهم (٤٩) عضواً، كما

اقترع لجانبه سبعة من اعضاء الحزب الليبرالي المستقل الاحد عشر والمؤتلف مع حزب حيروت في كتلة "جاحل" ، والاعضاء الاربعة للاحزاب الاقلية العربية والدرزية والمستقلون .

وفيما يلي بيان بنتيجة الاقتراع على المشروع والاصوات الفعلية التي حصل عليها والاصوات التي كان متوقعاً حصوله عليها .

الحزب	الاصوات المتوقعه	الاصوات الفعلية
العمل	٤٩	٤٥
الليبرالي	١١	٧
الاقليات العربية والدرزية	٤	٤
القائمة الرسمية	٣	٣
المركز الحر	٢	٢
العضو مئير أفيزوهار	١	١
المجموع	٧٠	٦٢

وقد حصل جدل حول عدد الاصوات المؤيدة ، هل هي ٦٢ صوتاً ام (٦١) صوتاً، غير انه أخذ بالرقم الاخير (٥٩) .

أما الاحزاب التي عارضت مشروع التعديل فهي :

١ . جناح حيروت في كتلة جاحل .

٢ . جناح المابام في كتلة التجمع - همعراخ- .

٣. الحزب الوطني الديني – المفدال – .

٤. حزب أجودات اسرائيل .

٥. حزب ماكي – الحزب الشيوعي الاسرائيلي– .

٦. حزب راكاح – الحزب الشيوعي الجديد– .

٧. حركة هعولام هزة = يوري افنيري =

٨. العضو المستقل شلوم كوهين .

وجاء رفض حزب حيروت للمشروع بحجة ان الهدف الاساسي من ورائه تخويل التجمع العمالي الحصول على اغلبية تمثيلية لا يستطيع الحصول عليها بوسائل اخرى .

اما السبب الحقيقي لهذا الرفض فقد يرجع الى عدم ثقة مناجم بيجن زعيم حزب حيروت في شركائه في التكتل ، ودليل ذلك اقتراعهم لصالح المشروع آملين بذلك الفوز بالاصوات العائمة في الدوائر الانتخابية .

هذا ولا بد من الاشارة الى اهمية التعديل والنتائج المتوقعة منه في الحياة السياسية في اسرائيل :

أ. أهمية التعديل :

١ . يتضمن هذا المشروع تغييراً هاماً في النظام الانتخابي الحالي رغم انه لا يعني الغاء كاملاً له ، غير انه في ابقائه عليه يحد من تأثيره الى اقصى حد ، اذ سيطبق النظام النسبي وفقاً لهذا المشروع على عدد محدود من اعضاء الكنيست لا يتجاوز الربع في الوقت الذي ينتخب فيه ثلاثة ارباع الاعضاء وفقاً لنظام الانتخاب الفردي على اساس المناطق الانتخابية المتعددة ، وهذا سيكون على حساب نظام التمثيل النسبي، وليس من المستبعد ان يكون بقاء النظام في

هذه الحدود مؤقتاً الى أن تسمح الظروف بالغائه نهائياً واتباع نظام انتخاب الاغلبية ذي الدوائر المتعددة .

٢. ان النظام المختلط الذي يقضي مشروع التعديل باتباعه احد العوامل الرئيسية التي لا بد وأن تقود الى تغيير النظام الحزبي ، فالاحزاب السياسية من ذات الطبيعة الواحدة ستقترب من بعضها لتكتل جهودها في المعركة الانتخابية خلافاً لما هو متبع حالياً ، حيث تصر الاحزاب الصغيرة على التقدم بقوائم وبرامج انتخابية مستقله ثقة منها بقدرتها على الفوز بتمثيل ما في الكنيست ، الامر الذي سيؤدي الى تقليص عدد الاحزاب الى ابعد مدى .

٣. سيؤثر النظام الانتخابي المختلط في المعيار الذي يتم على اساسه انتخاب اعضاء الكنيست ، وسيتأثر بالتالي دور الاحزاب في اختيار المرشحين الى حد بعيد ، اذ لا بد ان تفقد الاحزاب الكثير من سيطرتها على عملية تحديد اسماء غالبية المرشحين ، فبعد ان كان معيارها في ذلك الانتماء والولاء والمكانة الحزبية للمرشحين ، فإن درجة التأييد الشعبي التي يتمتع بها المرشح سواء كان حزبياً ام لم يكن ستصبح المعيار الجديد في الترشيح .

وكتمهيد لتطبيق النظام الانتخابي الجديد الذي كان من المفترض ان يسري العمل به في انتخابات الكنيست التاسع عام ١٩٧٧ وافق الكنيست في يناير ١٩٧٣ على قانون اطلق عليه اسم قانون بادر - عوفر (٦٠) ويقضي هذا القانون بتغيير طريقة توزيع فائض المقاعد بين القوائم الحزبية الفائزة في الانتخابات ، اذ سيتغير معيار التوزيع من حجم الفائض من الاصوات الى حجم المقاعد التي تحصل عليها كل قائمة : اي ان المقاعد المتبقية بعد عملية التوزيع الاول ستوزع على القوائم التي حصلت على اكبر عدد من المقاعد مما سيؤدي الى زيادة قوة وفاعلية الاحزاب الكبيرة على حساب الاحزاب الصغيرة

الامر الذي سيفوت عليها الفرصة - الاحزاب الصغيرة - للحصول على مقاعد اضافية ، وبالتالي اضعاف موقعها في الكنيست .

أما تأثيرات هذا القانون على وجود الاحزاب الصغيرة فيعتمد على نوعين من المتغيرات .

أ. حجم الدائرة الانتخابية من جهة .

ب. المتغيرات غير النظامية من جهة اخرى .

أ. حجم الدائرة الانتخابية :

سيكون تأثير هذا القانون ضعيفاً في المناطق الانتخابية الكبيرة، ذلك ان الاصوات التي يحصل عليها الحزب الصغير تجمع وتقسم على الحاصل - الحصة الانتخابية - كوحدة واحدة ، فالحزب سيحصل على مقاعد تقارب كثيراً الاصوات التي حصل عليها، اي ان الاصوات التي تعتبر فائضاً في المناطق الصغيرة، والتي يؤدي استبعادها الى خسارة للحزب اذ انها قد تؤهله للحصول على مقعد اضافي تكون في المناطق الانتخابية الكبيرة اساسية - ليست اضافية - ويصل مجموعها في الغالب الى الحد الادنى المطلوب للمقعد الواحد .

لذا فإن هذا القانون سيعجز عن القضاء على الاحزاب الصغيرة ويقتصر دوره في اضعاف موقفها فقط .

وان ظهور قائمة حركة الحقوق المدنية التي فازت في انتخابات الكنيست الثامن بثلاثة مقاعد تؤكد ذلك ، ونظراً لكون اسرائيل لغايات الاقتراع تعتبر دائرة انتخابية واحدة فإن تأثير هذا القانون سيكون ضعيفاً اذا اخذ بمعزل عن المتغيرات الاخرى .

ب. المتغيرات غير النظامية :

حتى يحقق القانون الجديد اغراضه فلا بد من وجود عوامل مساندة تمهد له و ترافقه وتسير معه الى نفس الهدف، ذلك ان نوع النظام الحزبي يتحدد بالكثير من المتغيرات والعوامل بعضها نظامي والاخر بعيد عن ان يكون مجرد قواعد شكلية تفرضها ارادة المشرع كالثقافة السياسية والتطورات التاريخية للاحزاب والطابع القومي .

وقد ارتبط قانون بادر - عوفر بتزايد قوة اليمين ، حيث ادى ظهور كتلة ليكود الى تحول كبير في اتجاهات الناخب الاسرائيلي ، اذ حصلت في الانتخابات الثامنة ١٩٧٣ على ٤٢٪ من مجموع اصوات الناخبين الجدد مقابل ٣٨٪ حصل عليها التجمع العمالي من هذه الاصوات ، كما ان معظم المقاعد الاضافية التي نجمت عن توزيع فائض الاصوات جاءت لكتلة جاحل والتجمع العمالي ، ولو ان التوزيع تم وفقاً لحجم الفائض المتبع في السابق لكانت هذه المقاعد - خمسة - من نصيب الاحزاب الصغيرة .

ب. النتائج المتوقعة للتعديل :

في محاولة لاستكشاف ما ستؤول اليه الحياة الحزبية في اسرائيل عقب تطبيق التعديل الانتخابي ، ومن خلال الخبرة التاريخية للحياة الحزبية في اسرائيل ، فإن اثره في ايجاد ثنائية حزبية امر مستحيل طالما بقيت طوائف المجتمع في اسرائيل على ولاءاتها السابقة خاصة بعد فشل عملية دمج المهاجرين.

ولو تفحصنا الحياة الحزبية في اسرائيل ، وطريقة توزيع الناخبين لاصواتهم لاتضح لنا قيام ثلاثة تيارات حزبية امتدت دونما تغير جوهري منذ الكنيست الاول ، وتتمثل فيمايلي :

١. احزاب العمال .

٢. احزاب اليمين .

٣. الاحزاب الدينية .

أما الاحزاب الاخرى التي تشهدها الساحة السياسية في اسرائيل فجر كل انتخابات عامة فلم تكن في يوم ما ثابته العدد ، أو مستمرة التواجد ، اذ لا تعدو كونها حركات آنية تتميز بالطابع الشخصي الذي يساعد النظام الانتخابي على ظهورها ، وأن أيا من هذه الحركات الصغيرة لم تستطع الحصول على مقعد واحد في مجلسين متتاليين عدا حركة ، هعولام هزه ، لما لها من تأثير على المثقفين في اسرائيل .

اما الحركات الاخرى فيفشل معظمها في التجربة الاولى ويضطر الى الذوبان والاندثار او الائتلاف مع احد الاحزاب الكبرى، كما ان تمثيل اي من هذه الحركات في مجالس الكنيست لا يعدو كونه نتيجة طفرة ، ولتحقيق مصلحة آنية برزت في موعد الانتخابات معتمدة على الطابع الخاص لشخص زعيم تلك الحركة ، لذا نستطيع القول ان تأثير التعديل المقترح سيقتصر على اجبار الحركات الصغيرة اما على الانضمام مع بعضها مكونة حركة سياسية واحدة ، أو الائتلاف مع احد الاحزاب الكبيرة، او الزوال من الخارطة السياسية .

اما فيما يتعلق بالاحزاب الصغيرة الاخرى ذات العقيدة الصلبة فإن التعديل لن يحرمها نهائياً من التمثيل وان كان سيقلل من حجمه ، لذا سنجدها تأتلف مع احد الاحزاب الكبرى الذي يتفق وعقيدتها ، اي ان التعديل سيؤدي الى قيام ائتلاف رسمي بين هذه الاحزاب دون ان يقضي على استقلالها رغم ان عملية الائتلاف الواقعي كانت تحدث باستمرار بينها في فترات الانتخابات العامة، وستضطر الاحزاب المتشابهة الى الائتلاف دون الاندماج بغية ضمان

اكبر عدد من المقاعد لا بسبب الخشية من عدم حصولها على اي مقعد .

لذا ستشهد الساحة مزيداً من التقارب بين طائفة احزاب اليسار ، وطائفة احزاب اليمين ، وطائفة الاحزاب المتدينة، اي ان الوضع سيستمر على حالة بوجود ثلاث قوى اساسية مختلفة تسعى كل منها لتجميع قواها الذاتية في فترات المعارك الانتخابية .

اضافة لذلك فإن الحزب الشيوعي سيستمر في التواجد لان القوة الانتخابية التي تؤيده ثابته وهي الاصوات العربية بشكل رئيسي (٦١) .

بمعنى آخر فإن التعدد الحزبي سيستمر على الساحة السياسية في اسرائيل رغم هذا التعديل، ولا سبيل الى القضاء عليه بواسطة الاجراءات النظامية ، حيث لن يكون لمثل هذه الاجراءات اثر يذكر الا حين يقضى على الاسباب الذاتية للتعدد والمتمثلة في تنوع الانتماءات والولاءات داخل اسرائيل، عندها سيصبح بالامكان رؤية حزبين اثنين يمثل احدهما الحزب الحاكم والآخر المعارضة القوية والبديل الواقعي للحزب الحاكم .

٣. مشروع التعديل المشترك للنظام الانتخابي المقدم من ليكود والمعراخ

جاء تشكيل الحركة الديمقراطية للتغيير والتي خاضت انتخابات الكنيست التاسع عام ١٩٧٧ ضربة قوية لكل من التجمعين الكبيرين المعراخ وليكود ، وكان من أهم مطالب هذه الحركة تغيير اسلوب الانتخابات ، فعمد الحزبان الكبيران الى خطف الاضواء من الحركة الديمقراطية للتغيير وبادرا مجتمعين الى التقدم بمشروع لتغيير النظام الانتخابي يجمع بين اسلوبي الانتخابات النسبية والاقليمية ، وتضمن المشروع النقاط التالية (٦٢) :

١ . يتم انتخاب اعضاء الكنيست في انتخابات مباشرة سرية .

٢. ينتخب (٨٠) عضواً في انتخابات نسبية في ١٦ منطقة انتخابية لكل منها خمسة اعضاء .

٣. تعين المحكمة العليا المناطق الانتخابية على ان تكون مساحة كل منها ثابتة مع مراعاة ان يكون عدد الناخبين في المناطق متساوياً بشكل تقريبي .

٤. تجمع الاصوات التي تحصل عليها كل القوائم الانتخابية التابعة لحزب او لكتلة ما في المناطق ، وعلى اساس مجموع ما تحصل عليه هذه القوائم يجري توزيع (٤٠) مقعداً بين قوائم قطرية تابعة للكتل او الاحزاب التي تخوض الانتخابات .

٥. تتم الموافقة على تعديل قانون الانتخاب بأغلبية (٦١) صوتاً.

هذا وقد تمكن كل من ليكود والمعراخ من تمرير المشروع في الكنيست بالقراءة الاولى رغم معارضة الكتل الصغيرة ، حيث أحيل المشروع الى لجنة التشريع في الكنيست لوضعه في الصياغة القانونية، واعادته الى الكنيست لإقراره في القراءة الثانية ، الا ان رئيس لجنة التشريع - وهو من حزب المفدال المعارض للمشروع - عمل على عرقلة المشروع في اللجنة الى ان تم حل الكنيست قبل إقراره .

انفرد حزب العمل في الكنيست الحادي عشر بتقديم مشروع قانون لتعديل النظام الانتخابي طرحه وزير الاقتصاد "جاد يعقوبي" على الكنيست في ١٤ حزيران ١٩٨٨ حيث اقر في القراءة الاولى بأغلبية (٦٩) صوتاً، وقد أيد المشروع كل من المعراخ وعدد من اعضاء ليكود وحركة راتس وحركة الوسط ، وعارضته معظم الاحزاب الدينية والصغيرة ، وقدم اقتراح التعديل بصيغتين هما (٦٧) :

أ. تنص الصيغة الاولى على انتخاب (٨٠) عضواً في عشرين دائرة

انتخابية بمعدل اربعة اعضـاء لكل دائرة ، وينتخب الاربعون الباقون على اساس القائمة القطرية حسب الطريقة النسبية المتبعة حالياً .

ب. تنص الصيـغة الثانيـة على انتـخـاب (٦٠) عضـواً في سـتين دائرة انتخابية وينتخب الستون الباقون بطريقـة القائمة النسبية الحالـية ، وتشترط هذه الصيـغة ان يكون المرشح في كل دائرة انتـخابيـة من سكان المنطقة و عـضواً في احـدى القـوائم التي حـصلت على نسبـة الحسم المقتـرحـة وهي (٢,٥٪) من مجمـوع اصوات المقترعين ، الا ان هذا التـعديل لم يتم طرحه للقراءتـين الثانية والثالثة .

٤- الدعوة الى تغيير نظام الحكم :

نتيجـة لمشاكل عدم الاسـتـقرار الحكومي التي افرزتها بشكـل خاص نتائج انتخابات الكنيـست الثـاني عشر بسبب التعادل في قوة الحـزبين الكبيرين، وعدم قدرة اي منهـما على تشكيل حكومة ائتـلاف، بدأت مظاهر الاحتجاج الشـعبي في الظهور تعبيرا عن رفضها لهـذا الوضع، وضرورة تغيير نظام الانتخابات من جـهة، ونظام الحكم من جـهـة اخرى، وقـد تمثلت مظاهر الاحـتجـاج هذه في اضـراب عن الطعـام قامت به بعـض الشخـصيات، وكـذلك في مظاهرة امـام الكنيست اشتـرك فيها (٢٥٠,٠٠٠) شخـص، وفي العرائض التي رفـعت لرئيس الدولة بهذا الصدد حيث ارفقت احدى العرائض بـ (٥٠١,٢٣٤) توقيعا (٦٤).

ومن جهة ثانـية ابدى رئيس اسرائيل " حاييم هرتسـوغ" رغبته في تغـيير طريقة الانتخابات عقب ظهور حالة تعادل خلال اتصالاته مع الاحزاب المختلفة حـول الشخص الذي يـجب تكليفـه بتـشكيل الحكومـة، حيـث جاء في كلمـة "لهـرتسـوغ" .... هذه هي المرة الخـامسـة خـلال اقل من سبع سنوات من رئاستي للدولة التي اكلف فيها باختيـار مرشح من بين اعضاء الكنيست لتشكيل الحكومـة، وبكلمات اخرى ففي السنوات السـبع الاخيـرة تبدلت الحكومـة في اسرائيل بمعدل حكومة واحـدة كل ستة عشر شهرا. وهذا وضع غـير طبيعي لا

تستطيع اية دولة في ظله ان تعمل كما يجب ، فكم بالحري لدولة مثل دولتنا تقف امامها مهمات وتحديات مصيرية، لقد قلت في الماضي وهاأنذا اعاود القول : يتوجب علينا تغيير نظام الحكم القائم عندنا"(٦٥)

وقد وضعت في هذه الفترة اربعة مشاريع قوانين خاصة بتغيير نظام الحكم وانتخاب رئيس الحكومة تم عرضها على الكنيست واقرت في القراءة الاولى، وتنص المشاريع الاربعة على انتخاب رئيس الحكومة بصورة مباشرة، ولا يكون رئيس الحكومة المنتخب بحاجة الى ثقة الكنيست عند عرضه التشكيلة الحكومية. والمشروعات هي: (٦٦)

١- مشروع دافيد ليبائي / من حزب العمل.

يقترح المشروع مساواة فترة حكم رئيس الحكومة المنتخب مع فترة ولاية الكنيست، وان يتحدد فوز رئيس الحكومة المنتخب بحصوله على (٥٠٪) من اصوات الناخبين، وفي حالة عدم حصوله على هذه النسبة تجري جولة انتخابية ثانية، كما يقترح ان يكون حجب الثقة عن رئيس الحكومة المنتخب باكثرية (٧٥) صوتا من اعضاء الكنيست على الاقل.

٢- مشروع امنون روبنشتاين / من حركة شينوي.

يقترح ان تتساوى فترة حكم رئيس الحكومةمع فترة ولاية الكنيست، ويحدد نزع الثقة بأغلبية (٧٠) صوتا من اعضاء الكنيست شريطة ان يتم في نفس الوقت انتخاب رئيس حكومة جديد، كما يقترح ان يكون حل الكنيست باغلبية عادية، وعندها تسحب الثقة اوتوماتيكيا من رئيس الحكومة، ويقترح تخويل رئيس الدولة حق حل الكنيست اذا ما نشأت خلافات بين الكنيست وبين رئيس الحكومة تحول دون ممارسة الطرفين لمهامهما.

٣- مشروع أوريئيل لين / من الليكود.

يقترح ان تستمر فترة حكم رئيس الحكومة اربع سنوات ونصف السنة، وان يقترح المرشح لهذا المنصب من جانب احدى الكتل البرلمانية، واذا لم يحصل المرشح على (٤٠٪) من اصوات الناخبين تجري جولة انتخابية ثانية، وتسحب الثقة من رئيس الحكومة بأغلبية (٨٠) صوتا من اعضاء الكنيست.

٤- مشروع يو آش تسيدون / من حركة تسومت.

يقترح انتخاب رئيس حكومة لفترة سبع سنوات، وان يحصل المرشح لهذا المنصب على (٤٥٪) من اصوات الناخبين، ويتم نزع الثقة عنه باكثرية (٨٤) صوتا ولاسباب يحددها القانون.

سادسا : تقييم النظام الانتخابي في اسرائيل

اعتمدت اسرائيل نظام الانتخاب النسبي بالقائمة المغلقة، ورغم ما في هذا النوع من انواع النظم الانتخابية من مساوئ الا انها اضافت اليه مساوئ اخرى بسبب الاستخدام المشوه له.

فالنظام الانتخابي في اسرائيل يفتقد الخاصية الاساسية لكل نظام ديمقراطي وهي قاعدة الانتخابات الفرعية By- Elections ، فهذه القاعدة مهجورة رغم اهميتها بالنسبة لقياس اتجاهات الرأي العام، اذ عندما يشغر احد المقاعد لاي سبب فان المرشح الذي يلي النائب الذي خلا مقعده في الترتيب الرقمي على نفس قائمة الحزب يعتبر قد حصل على المقد الشاغر بطريقة آلية دون استشارة الناخبين.

اضافة لذلك فان تسمية المرشحين على قوائم الاحزاب هي طريقة استبدادية سواء للناخب او لمن له حق الترشيح، حيث تتم التسميةعن طريق اللجان التنفيذية للاحزاب ، وعادة ما يسيطر على هذه العملية قائد الحزب او مجموعة مصطفاة من قادة الحزب، وتخضع هذه التسمية لاهواء القادة دون وجود ضوابط ومعايير لوضع الاشخاص المناسبين على القوائم، فالولاء لزعيم الحزب والطاعة له هما معيارالتسمية، مما يعني بالضرورةان يرتبط المرشح ارتباطا لا انفكاك منه بزعيم الحزب او قيادته، ولا يغدو بذا عمليا ممثلا للهيئة الانتخابية، بل مندوب الحزب الى المجلس النيابي مما يفقد النائب حرية التصويت او اتخاذ المواقف التي قد لاتتناسب وموقف حزبه، ولا شك ان هذا الوضع يؤدي الى انقطاع الصلة بين الناخب والمرشح، فالناخب وفقا للنظام الانتخابي هذا لا يعرف المرشح، بل يصوت للحزب ، كما ان من شأن اسلوب الترشيح هذا ان يحرم جيل الشباب الذي يختلف بنظرته وتوجهاته عن قادة الحزب من فرصة الترشيح، وهذا سيؤدي بالضرورة الى تكريس المركزية الحزبية.

وفي هذا الصدد يصف دوف جوزيف هذه الظاهرة بقوله " انه حالما يقترب موعد انتخابات الكنيست فان نصف دزينة او دزينة من قادة الاحزاب تجتمع في غرفة خلفية، وتضع القوائم الحزبية للانتخابات القادمة، ثم يقدموا هذه القوائم الجاهزة في ندوة حزبية اكبر تتألف من خمسين او مئة عضو. وهذه الندوة الحزبية الموسعة عادة ما توافق على القائمة بطريقة سهلة وذلولة. . . فهذه الطريقة في انتخاب المرشحين تعني حقيقة ان الدزينة من قادة الاحزاب يفهمون تصميم اي نوع من الحكومة، واي نوع من الوزراء ، واي نوع من اعضاء الكنيست سيحكم الدولة(٦٧)

اما بالنسبة للناخب فهو مقيد بالقوائم الانتخابية التي ترفعها الاحزاب ، اذ لا يستطيع احداث اي تعديل فيها او وضع اية افضلية، وبذا تقيده بين ان يقترع لهذه القائمة او تلك، وفي هذا اجهاض لمبدأ حرية الاختيار التي تعتبر ركنا اساسيا في عملية التصويت.

اضافة لذلك فقد عمدت اسرائيل الى اختيار طريقة المتبقي الاكبر من الاصوات في عملية توزيع المقاعد الاضافية - الفائضة - وتتصف هذه الطريقة بعدم عدالتها اذ ان الأحزاب الكبيرة هي التي ستتمتع بالمقاعد المتبقية لا الاحزاب الصغيرة.

كما ان من نتائج النظام الانتخابي المتبع عرقلة ايجاد حكومات مستقرة، فصحيح ان السياسة العامة في اسرائيل ثابتة ومستقرة، الا ان الحكومات لا تعمر طويلا ، فاقامة الائتلاف الحكومي تعني تقديم قدر غير مستحق لمصلحة الاحزاب الصغيرة التي يعتمد على دعمها بقاء الحكومة بسبب عدم توفر الاغلبية لاي حزب لتشكيل حكومة غير ائتلافية -حكومة حزب واحد - اذ تستطيع الاحزاب الصغيرة إملاء قرارات الحكومة رغم ارادة الاغلبية، فعن طريق انسحابها من الائتلاف تستطيع ان تحول بين الحكومة والحصول على ثقة اغلبية اعضاء الكنيست، فيغدو هدف الاحزاب الصغيرة التي تعي مسبقا انها لن تستطيع مطلقا تشكيل حكومة دون الارتباط بالاحزاب الكبرى الجلوس في

مقاعد الكنيست والاهتمام بمصلحتها الذاتية، كما يصبح هدف الاحزاب الكبرى العمل على ابقاء هذه الاحزاب الصغيرة في الائتلاف واسترضائها على حساب المصلحة العامة عن طريق تقديم تنازلات هامة لها.

كما ساعد هذا النظام على قيام عدد من الانقسامات الحزبية المزاجية والشخصية لا العقيدية.

قائمة المراجع

1- Corry,J.and Abraham ,H.,Elements of Democratic Government (New york : oxford university press, 1964) .p.422.

2- Degrazia , A , The Elements of Political Science (New york : Alfred A.knopf,1952)p.164.

3- Ranney,A., The Governing of Men (New york : Rinehart and Winston I n c, 1966) ,p. 297

4- Corry,J, and Abraham,H., op.cit.,p.429.

5- Hallet, G. and Hoag, C.,Proportional Reprsentation (washington : The National Home Foundation,1937),p.64.

6- Ibid.p.70.

7- Ibid. p. 70.

8- Maha Jan,v., Principles of Political Sience, (New Delhi : S. chand and Co.,1970),p.244.

9- Hermens , F.,The Dynamics of Proportional Rpresentation, in Comparative politics, Ecksti-en,H. And Apter, D.,(New york : The Free press, 1963). p.269.

10- Ibid.p.269.

11- Hallet,G. and Hoag, C., op.cit.,p.81.

12- Harmens, F.,op.cit.,p.258

13- Finer,H., The Theory and practice of Modern Government (London : Methuen and Co.LTD.,1965) , P.557.

14- Maha Jan,V.,op.cit.,p.245.

15- Finer.H.,op.cit.,p.557.

16- Hermens,F.,op.cit.,p.295.

17- Ranney,A.,op.cit.,p.302.

18- Arian,A.,The Choosing People (Cleveland : The press of case western Reserve University. 1973), p. 13.

19- Ben - Gurion,D., Israel. A Personal History, Translated from Hebrew by : Meyers,N .and Nyster,U.(Tel Avive : 1971),p.331.

20- Likhovski,E.S.,Israel's Parliament (London : Clarendon press oxford, 1971),p.52.

21- Baker,H.,The local System of Israel (Jerusalem : Israel Universities press, 1971)p.25.

22- Zidon,A.,Knesset,The Parliament of Israel, Translated from Hebrew by Rubinstein, A. and 1967), Hirshchler, G. (Newyork : Herzel press, Pp.22-23.

23- Ibid.Pp.21 - 22.

24- Laws of the State of Israel (Government printer, vol. 2,5707 - 1948 -1949),p.25.

25- Krains,o. Government and Politics in Israeal (Boston : Hougton Mefflin Co.,),p.85.

26- Zidon,A., op.cit., p.25.

27- Laws of the State of Israel, op.cit., p.26.

28- Zidon, A.,op.cit.,p.22.

29- Laws of the State of Israel,op.cit.,p.24.

30- Zidon , A.,op.cit.,p26.

31- Laws of the State of Israel ,op.cit.,p.26.

32- Krains,o.,op.cit.,p.88.

33- Laws of the State of Israel ,op.cit.,p.26.

34- Ibid.p.26.

35- Zidon,A.,op.cit.,p.29.

36- Laws of the State of Israel,op.cit.,p.29.

37- Ibid.p.104.

38- Krains,O.,op.cit.,p.87.

39- Bernstein, M.,The Politics of Israel," The First Decade of statehood" (princeton Newjersy : University press,1957), Pp.37 - 39.

40- Likhosvski,E.,op.cit.,p.64. .

٤١ الارض - العدد السادس عشر، ٧/٥/١٩٧٧(دمشق : مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية) ص.٢٥.

42- Zidon,A .,op.cit.,Pp.20 - 21.

٤٣- الديمقراطية في اسرائيل بين النظريةوالواقع الشكلي، بدون ذكر اسم الكاتب، في مجلة الارض، العدد الرابع ٧/١١/١٩٨٤، مرجع سابق ص٢٦.

٤٤- الارض ، العدد السادس عشر ٧/٥/١٩٧٧، مرجع سابق ص ٢.

45- Zidon,A.,op.cit.,p.27.

46- Ibid.op.cit.,P.27.

47- Laws of the State of Israel,op.cit,.p.35.

48- Krains, O.,op.cit.,p.35.

49- Peretz,D.,Reflections on Israel's FourthParliamentary, in the Middle East Journal (Washington : Winter 1960,vol.I),P.25.

50- Bernstein,M.,op.cit.,p.91.

51- Ben -Gurion,D.,op.cit.,p.555.

52- The Jerusalem post weekly. No.611,July 18, 1972, p.3.

53- Ibid.p.9.

54- Krains,O.,op.cit.,p.97.

55- Ibid.p.98.

56- The Middle East Journal (Washington : middle East Institute,vol.,24.No I,Winter,1970),p.31.

57- The Jerusalem post weekly,op.cit,p.,9.

58- Ibid.p.9.

59- Ibid.p.8.

٦٠- عطا محمد صالح، الكنيست، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٧٤ ص ص ٧٤- ٧٦.

61- Landau,J. The Arabs In Israel (London : oxford university press,1969),p.133.

٦٢- الارض ، العدد السادس عشر، ٧/ ٥/ ١٩٧٧، مرجع سابق ، ص ٦.

٦٣- عزيز جبر، آخر تطورات الاوضاع الداخلية والعلاقات الخارجية في الكيان الصهيوني والمناطق المحتلة، مجلة الارض، العدد الثامن، آب ١٩٨٨، ص ص١٢ - ١٣.

٦٤- انطوان شلحت، هل تمضي اسرائيل نحو تغيير نظام الحكم، مجلة الملف، قبرص، وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة - عدد٧٤/ ٣ مجلد ٧/ ١٩٩٠ ص ١٢١.

٦٥- المرجع السابق، ص ١٢٣.

٦٦- المرجع السابق، ص ١٢٢.

67- The Jerusalem post weekly,op.cit.,p.9.

الفصل الثاني

انتخابات الكنيست الاول
١٩٤٩

أجريت الانتخابات العامة للكنيست الاول في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩، وقد بلغ عدد الاشخاص الذين يتمتعون بحق الانتخاب (٥٠٦،٥٦٧) مارس هذا الحق منهم (٤٤٠،٠٩٥) شخصا اي بنسبة ٨٦،٨ ٪ من مجموع الناخبين (١).

تعتبر نسبة التصويت هذه مرتفعة اذا قيست بغيرها في النظم الاخرى، وقد ساعد على ارتفاعها النظام الانتخابي نفسه، اذ ان كل صوت يمكن ان يكون له تمثيل في الكنيست مما يغري الناخبين بالادلاء باصواتهم على عكس انظمة انتخاب الاغلبية التي عادة ما تتدنى فيها نسبة المقترعين.

وقد تنافس على مقاعد الكنيست (٢١) قائمة انتخابية استطاعت (١٢) منها فقط الحصول على نسبة (١٪) فاكثر من مجموع اصوات المقترعين مما اهلها الاشتراك في عملية توزيع المقاعد، اما القوائم التسع الاخرى فلم تتمكن اي منها من الحصول على الحصة الانتخابية المطلوبة، وبذا استبعدت من عملية توزيع المقاعد (٢).

اولا : الظروف العامة للانتخابات

اتسمت الحملة الانتخابية بالهدوء النسبي، ولم يتمكن اي من الجمهور او الاحزاب ترتيب انفسهم لها لسببين :

١ - الاوضاع الامنية التي سادت عقب قيام اسرائيل، واستمرار عملية الاشتباك مع الجيوش العربية ووجود عدد كبير من الشباب الذين يتمتعون بحق التصويت على جبهات القتال.

٢ - اقتناع الناخبين ان هذه الانتخابات لن تغير بشكل جدي شكل الحكومة القادمة، اذ كان من الواضح ان حزب" الماباي" سيستمر محتفظا بالموقع المتميز في اطار السلطة.

تميز سلوك الناخب الاسرائيلي في هذه الانتخابات بتأثره بتاريخ الاحزاب ودورها في اقامة اسرائيل اكثر من تأثره بمبادئ وبرامج تلك الاحزاب، اذ ذهب الناخب الى دوائر الاقتراع مـأخوذا بما تم تحقيقـه، حيث اقترع للقـادة المنتصرين اكثر من اقتراعه لحلول الحاضـر والمستقبل (٣) مما ادى الى حصول حزب الماباي الذي يتزعمه ديفيـد بنغوريون على نسبة كبيرة من الاصوات نتيـجة دوره المتميز في حرب عام ١٩٤٨، ومما مهد الطريق امـامه ليتغلب على حزب المابام المنافس العمالي القوي بفارق كبير في عدد الاصوات والمقاعد.

ثانيا : نتائج الانتخابات :

يوضح الجـدول اللاحق النتـائج التي اسفـرت عنهـا انتخـابات الكنيـست الاول (٤)

الحزب	عدد الاصوات	النسبة المئوية	عدد المقاعد
الماباي	١٥٥٢٧٤	٣٥،٧	٤٦
المابام	٦٤٠١٨	١٤،٧	١٩
الجبهة الدينية المتحدة :	٥٢٩٨٢	١٢،٧	١٦
مزراحي			
هبوعيل همزراحي			
اجودات اسرائيل			
بوعالي اجودات اسرائيل			
حيروت	٤٩٧٨٢	١١،٥	١٤
الحزب التقدمي	١٧٧٨٦	٤،١	٥
الصهيونيون العموميون	٢٢٨٦١	١٢،٧	٧

الحزب الشيوعي الاسرائيلي			
-ماكي -	١٥١٤٨	٣،٥	٤
قائمة العرب الاسرائيلين			
الديمقراطيين	٧٣٨٧	١،٧	٢
السفارديون			
"اليهود الشرقيون"	١٥٢٨٧	٣،٥	٤
اليمنيون	٤٣٩٩	١،٠	١
المحاربون	٥٣٦٣	١،٢	١
ويزو (منظمة النساء			
الصيهونيات الدولية)	٥١٧٣	١،٢	١
قوائم يهودية اخرى	١٣١٩٨	٣،٤	-
قوائم عربية اخرى	٦٠٢٦	١،٣	-
المجموع	٤٤٠٩٥	١٠٠،٠	١٢٠

ليس من السهل اطلاق القول ان التعدد الواضح للقوائم الانتخابية (٢١) قائمة التي تنافست على مقاعد الكنيست دليل على عدم النضج السياسي او على عدم تجذر الحياة الحزبية، بل قد يكون العكس اقرب الى الصواب، فالاحزاب السياسية في اسرائيل قديمة وراسخة الجذوروقد وجدت قبل عام ١٩٤٨ بفترة طويلة، علاوة على ذلك فان نسبة المنتمين لها مرتفعة اذ تصل الى ١ -٤ من مجموع المواطنين.

وقد يعزى حجم الانتماء هذا الى طبيعة التجمع اليهودي في فلسطين والى الدور الذي تقوم به الاحزاب في الحياة اليومية للمواطن.

لقد اظهرت الانتخابات نموذجا واضحا للطبيعة الحزبية ومن ثم لطبيعة التجمع اليهودي ذاته حيث ظهر اتجاهان رئيسيان هما :

١ - اصطفاف الاحزاب العمالية في مواجهة الاحزاب المحافظة.

٢ - اصطفاف الاحزاب العلمانية في مواجهة الاحزاب الدينية.

٣ - ويمكن اضافة اتجاه ثالث لكنه ضعيف ومتشرذم ولن يتاح له فيما بعد التبلور على شكل قوة فاعلة والمتمثل في احزاب الوسط حيث ان هذه الاحزاب تميل الى المحافظة بشكل واضح.

ولو اهملنا المقاعد الستة التي حصلت عليها القوائم العربية والحزب الشيوعي* لامكننا رصد الاتجاهات التالية المتعارضة.

١ - الاحزاب العمالية

الحزب	عدد المقاعد
الماباي	٤٦
المابام	١٩
المجموع	٦٥

* ستستمر هذه القوى في الحصول على هذا الحجم من المقاعد في الانتخابات اللاحقة بسبب ثبات التأييد لها والمنطلق اساسا من الاصوات العربية.

في مواجهة الاحزاب المحافظة

الحزب	عدد المقاعد
حيروت	١٤
المحاربون، اليمنيون	
ويزو، السفارديم	٧
المجموع	٢١

٢ - الاحزاب العلمانية

الحزب	عدد المقاعد
الاحزاب العمالية	٦٥
الاحزاب المحافظة	٢١
الوسط	١٢
المجموع	٩٨

في مواجهة الاحزاب الدينية :

الحزب	عدد المقاعد
الجبهة الدينية المتحدة	١٦

٣ - اتجاه الوسط :

الحزب	عدد المقاعد
الصهيونيون العموميون	٧
التقدميون	٥
المجموع	١٢

تؤكد نتائج الانتخابات ان التقسيم واضح وحاد، وان التعددية الحزبية هي غير حقيقية، ففي الانتخابات التي تلت (الثانية عام ١٩٥١) اختفت قوائم الاقليات كاليمنيين والسفارديم حيث انضمت الى كتل سياسية اخرى بينما توقف بعضها الاخر مثل " ويزو" والمحاربون عن تقديم مرشحين للكنيست، ففي اسرائيل يوجد مكان لتجمع عمالي واحد، ولتجمع محافظ واحد، لكن لا يوجد مكان لتعدد حزبي جوهري رغم بروز بعض مظاهره على سطح الحياة السياسية.

ويمكن القول ان التعدد في القوائم الحزبية يرجع في معظمه الى طموح بعض السياسين الذين ارادوا الاستفادة من نظام التمثيل النسبي لمحاولة كسب مقعد في الهيئة التشريعية، وفي احيان اخرى بسبب خيبة الامل من بعضهم لرفض قادة الاحزاب وضع اسماءهم على قوائم الحزب الانتخابية مما حدا بهم الى تشكيل قوائم خاصة.

وكنتيجة لنظام التمثيل النسبي فقد فازت في هذه الانتخابات (١٢) قائمة حزبية حصلت ست منها بين مقعد واحد الى اربعة مقاعد بينما حصلت اربعة احزاب على ما يزيد عن عشرة مقاعد لكل منها.

وقد حصلت الاحزاب الرئيسية الاربعة على نسبة (٧٥٪) من مجموع الاصوات.

وفيما يلي توضيح توزيع المقاعد على القوى الحزبية المختلفة.

١ - قوى العمال واليسار :

أ- حزب الماباي :

حصل الحزب على نسبة ٣٤،٧٪ من مجموع اصوات الناخبين بواقع (٤٦) مقعدا، ورغم هذه النسبة الهامة للماباي والتي تزيد عن ثلاثين مقعدا زيادة عن عدد المقاعدالتي حصل عليها الحزب الذي يليه في القوة الا انه شعر بخيبة امل كبيرة بسبب اهمية الدور الذي قام به والذي حقق له نصرا عسكريا وسياسيا في حرب عام ١٩٤٨، اذ امل الحزب ان يحصل نتيجة لذلك على اغلبية تمكنه من تشكيل حكومة اغلبيةدون الحاجة الى الدخول في ائتلافات حزبية مع عدد من الاحزاب الصغيرة.

ويمكن هنا ان نستشف الطابع المميز لسلوك الناخب الاسرائيلي والمتمثل بالمحافظة، فالماباي رغم النصر الذي اقترن باسمه حصل على نسبة من الاصوات تشابه تلك التي حصل عليها في انتخابات المؤتمر الصهيوني الاخير المنعقد عام ١٩٤٦.

ب- حزب المابام :

جاء الحزب في المركز الثاني في هذه الانتخابات ، اذ حصل على (١٩) مقعدا، اي بنسبة (١٤،٥٤ ٪) من مجموع اصوات الناخبين وقد مثلت له هذه النسبة خيبة امل كبيرخاصة وانه حصل على عدد من المقاعد يقل عن نصف عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب العمالي الاخر - الماباي -، بيد انه للتخفيف من وقع هذه الهزيمة بررنتائج الانتخابات بالنسبة له بأنه جاء في المركز الثاني بين مختلف الاحزاب، مؤكدا ان القوة الحقيقية التي يتمتع بها تتمثل في

الطبقة العاملة سواء في المستوطنات الزراعية "الكيبوتس والموشاف" او في المدن، وان سبب فوز الماباي لا يعود الى قوته العمالية ، بل لالاف الاصوات التي حصل عليها من افراد البورجوازية الصغيرة.

جـ- الحزب الشيوعي والاحزاب الصغيرة الاخرى :

توقع الحزب الشيوعي احراز نصر كبير وواضح في هذه الانتخابات بسبب موقف الاتحاد السوفيتي من قرار التقسيم واعترافه بقيام اسرائيل، الا ان هذاالامل لم يتحقق، اذ حصل الشيوعيون على اربعة مقاعد اي بنسبة ٣،٤٤ ٪ من مجموع اصوات الناخبين.

ويمكن ان يعزى ضعف الحزب في الانتخابات الى طبيعة التجمع اليهودي في فلسطين المؤطر بالفكر الصهيوني والرافض لاية اتجاهات فكرية اخرى.

اما الجماعات الحزبية الصغيرة الاخرى سواء كانت طائفية او شخصية فلم تحصل على دعم واضح ممن ينتمون اليها، خاصة القوائم - الاحزاب - الطائفية، وربما يعود ذلك الى عدم وجود بنية حزبية لهذه الطوائف والى إقتناع افرادها بقدرة الاحزاب الاخرى على توفير شروط حياة افضل لهم ان اقترعوا لجانبها(٦).

٢- الاحزاب الدينية - الجبهة الدينية المتحدة -

حصلت هذه الجبهة والمؤلفة من الاحزاب الدينية الاربعة " مزراحي" هبوعيل همزراحي، اجودات اسرائيل، بوعالي اجودات اسرائيل " على المركز الثالث في الانتخابات بواقع (١٦) مقعدا، اي ثلث عدد المقاعد التي حصل عليها المابام تقريبا، وبنقص (٣) مقاعد عن تلك التي حصل عليها المابام.

وتذكر مصادر الجبهة ان سبب الفشل هذا يعود الى ان المواطنين قد قدموا

دعمهم للاحزاب العمالية، وان على الاحزاب الدينية ان تعتبر وجودها واهميتها لا تكمن في كونها احد الاحزاب التي تمارس الحياة السياسية، بل ان عليها واجب القيادة الروحية فقط، وهي عن هذا الطريق ستستطيع الحصول على دعم هذه الجماعات التي رغم انها تهتم بالتغيير السياسي كذلك فهي تهتم بان ينعكس هذا التغيير في المستقبل في دستور وقوانين الدولة دون الغاء اهمية وتأثير التقاليد(٧)

٣- احزاب اليمين - حيروت -

مني هذا الحزب الذي يقف على اقصى اليمين، ويعتبر الوريث السياسي لمنظمة "الارجون زفاي ليئومي" العسكرية السرية بخسارة كبيرة، اذ حصل على المركز الرابع بواقع (١٤) مقعدا، اي بنسبة ١١،٣٠ ٪ من مجموع الاصوات.

ويمكن اعادة سبب هذا الفشل الى ان الحزب قد تم تشكيله قبل الانتخابات بفترة قصيرة مما حرمه القدرة على استقطاب اعداد اكبر من المؤيدين، اضف الى ذلك ان الناخب الاسرائيلي لم يكد يخرج بعد من نتائج حرب ١٩٤٨، وقد خشي من برنامج الحزب المتطرف وديماغوجيته، خاصة وان الحزب يدعو الى اقامة دولة يهودية على جانبي نهر الاردن، اضف الى ذلك ان الحزب لا يتمتع بتأييد في الوكالة اليهودية والمنظمات الصهيونية الاخرى بسبب معارضتة لها خاصة في ثوبها الذي يشكله حزب الماباي بشكل رئيسي(٨)، علاوة على ان قادة الحزب كانوا في معظمهم من عناصر الشباب الذين تنقصهم حنكة الشيوخ والرجال المستقرين الذين كان باستطاعتهم خلق ثقة شعبية بحيروت كاداة هامة للبناء في المستقبل (٩) اي في فترة "السلم".

٤- احزاب الوسط :

كـان الفشل الحـقـيقي الكبيـر هو الذي منيت به احـزاب الوسط، ويمكن اعـادة ذلك الى التـشـرذم التنظيـمي الـذي اتصـفت به، حـيث انقـسـمت في الانتخابات الى خمس مـجموعات تقدمت كل منهابقـائمةمنفصلة ، مما ادى الى توزيع اصوات الناخبين المؤيدين لها، اذ لم تحصل جماعتان منها هما :

Pro - Jerusalem

Itzchak Gruenbaum

على اي مـقـعـد في الكنيـسـت، اي انهـا لم تحـصل علي نسـبـة ١٪ من مجموع الاصوات، وقد توزعت الاصوات الاخرى بين الصـهيونيون العموميون حيث حـصلوا على سبـعة مقـاعد، اي بنسبـة (١٤،٥ ٪) من مجمـوع اصوات الناخـبين، وبين الحزب التقـدمي الذي حصل علـى خمسـة مقـاعد، اي بنسـبة (٤،٠٤ ٪) من مجموع اصوات الناخبين، وقد ادعى الصهيونيون العموميون ان سبب الفشل الذي منيت به احزاب الوسط لا يعود الى الانشقاق بين صفوفه بل الى حقيـقة ان عددا كبـيرا من المهاجرين الجـدد قد اصيبوا بالمرارة بسـبب المعاناة التي تكبدوها في رحلتهم الطويلة الى اسرائيل مما دعاهم الى الاقتراع الى جانب الاحزاب التي منتـهم بوعود تتعلق برفع مسـتواهم المعيشي وتوفيـر المساكن لهم وفرص العـمل،فكان الماباي هو البديل عن احـزاب الوسط حيث قـدم لهم مثل هذه الوعود، كما انه اقدر من غيره على تلبيتها ان اراد(١٠).

يتضح من نتيجة الانتخابات ان كل حزب قد اعتبرها هزيمة له، حيث لم يستـطع اي منها الحصـول علي اغلبيـة في الكنيـست، لذا فلا مناص من اقـامة حكومـة ائتلافـيـة استنادا الى هذه النتـائج، غـير ان تشكيل مثل هذه الحكومـة تعترضه عقبات كثيـرة، فاحزاب اليمين حتى لو اضفنا لها الاحزاب الاقرب الي خطهـا السيـاسي وهي احـزاب الوسط لـن تسـتطيـع تشكيل حكومـة تحظى بالاغلبيـة، اذ انها مرفـوضة من قـبل الاحزاب العمـالية، كذلك فـان الاحزاب

العمالية لن تستطيع منفردة تشكيل حكومة ائتلافيةبسبب الصراع بينها، ومن هنا لن يستقيم تشكيل الحكومة الا بحزب مسيطر يضمن الى جانبه مجموعة من الاحزاب الصغيرة رغم خطورة ذلك على استمرارية الحكومة.

وهذا يعني ان الماباي هو المؤهل الوحيد، لكن تواجهه مشكلة رفض المابام الاشتراك في اية حكومة تكون الاحزاب الدينية اعضاء فيها، اما الحزب الشيوعي فهو مستبعد من اي تشكيل حكومي.

رابعا : مقارنة بين نتائج انتخابات الكنيست الاول ومجلس الدولة المؤقت :

ضم مجلس الدولة المؤقت ٣٧ عضوا اضافة الى رئيسه د. حاييم وايزمن، اما الكنيست فعدد اعضاءه (١٢٠) عضوا، والمهم في هذه المقارنة ان نتفحص المدى الذي يعكسه تركيب المجلس المؤقت لرغبات الناخب كما عبرت عنها نتائج الكنيست الاول، رغم ان اعضاء المجلس المؤقت جاءوا عن طريق التعيين لا الانتخاب من قبل الاحزاب نفسها والمجلس القومي .

كان تركيب المجلس المؤقت بعدد اعضاءه المحدود ذا فائدة للاحزاب والحركات الصغيرة كالسفارديم واليمنيين وويزو، حيث اعطوا تمثيلا لا يقل عن مقعد واحد لكل منهم، وكانت هذه النسبة ضعف ما حصلوا عليها في انتخابات الكنيست.

اما الحزب الشيوعي فقد كانت نسبته في المجلس المؤقت ٢،٧ ٪ مقابل (٣،٤٤ ٪) حصل عليها في انتخابات الكنيست، مع ذلك تقدر نسبة ما حصل عليه الشيوعيون بنفس حجم قوتهم في اليشوف (التجمع اليهودي في فلسطين قبل عام ١٩٤٨)، لان الزيادة التي حظوا بها في انتخابات الكنيست جاءت نتيجة الدعم الذي قدم للحزب من الناخب العربي، اما حزب المابام فقد حصل

على نفس النسبة تقريبا حيث حصل على (١٣،٥ ٪) في المجلس المؤقت مقابل (١٤،٥٤ ٪) في الكنيست.

اما حزب حيروت فقد قفز من لا تمثيل في المجلس المؤقت الى(١١،٠٣٪) في الكنيست.

اما الاحزاب التي منيت بخسارة فادحة فقد تمثلت في الصهيونيون العموميون والتقدميون والجبهة الدينية المتحدة، اذ حصل الحزبان الاولان على (١٩٪) من مجموع مقاعد المجلس المؤقت مقابل (٩،١٨ ٪) من مجموع مقاعد الكنسيت، كما حصلت الاحزاب الدينية على نسبة (٢١،٦ ٪) من مقاعد المجلس المؤقت مقابل (١١،٠٣ ٪) من مقاعد الكنيست، ويعود سبب هذا التراجع في قوتها التمثيلية الى ان تأثيرها وتأييدها بين صفوف اليهود في الخارج اعلى منه داخل اسرائيل.

اما الماباي فقد حصل في الكنيست على نسبة اعلى مما حصل عليه في المجلس المؤقت حيث حصل على التوالي على نسبة (٣٤،٧ ٪) و (٢٧،٠ ٪)، رغم ذلك فقد كان الحزب الاهم والاكثر تمثيلا في كل من الكنيست والمجلس المؤقت(١١)، ونقدم فيما يلي جدولاً بنسبة تمثيل الاحزاب والحركات السياسية في المجلس المؤقت (١٢) :

الحزب	عدد الممثلين
الماباي	١٢
الصهيونيون العموميون	٧
المابام	٥
التصحيحيون	٣
الشيوعيون	١
مزراحي	٢

اليمنيون	١
هبوعيل همزراحي	٢
اجودات اسرائيل	٢
المهاجرون الجدد	١
السفارديم	١
منظمة النساء الصهيونيات	
الدولية " ويزو"	١

خامسا : الائتلاف الحكومي في فترة الكنيست الاول

١- الائتلاف الاول ١٠ مارس ١٩٤٩ - انوفمبر ١٩٥٠

قدمت نتائج انتخابات الكنيست الاول نصرا لحزب الماباي الذي حصل علي ما يزيد عن ثلث مجموع اصوات الناخبين، وقد عهد رئيس اسرائيل الى زعيم الحزب " ديفيد بن غوريون" بتشكيل الوزارة، ولما لم يكن الماباي قد حظي باغلبية تمثيلية في الكنيست تمكنه من اقامة حكومة حزب واحد فقد اضطر الى البحث عن شركاء لاقامة ائتلاف حكومي يكونوا قريبين من المبادئ التي يدعو لها، كما تأكد للماباي انه لا يستطيع تشكيل حكومة ائتلافية تضم الاحزاب العمالية بسبب رفض المابام الدخول في ائتلاف حكومي يضم احزابا كالمتدينين او المحافظين، كما ان الماباي نفسه قد وضع " الفيتو" على دخول حزبي حيروت والشيوعي في اي ائتلاف حكومي، فلم يعد امامه سوى اللجوء الى الاحزاب الدينية والمحافظة لاقامة الائتلاف (١٣)، وبذا تم تشكيل اول ائتلاف حكومي ضم الماباي كحزب مسيطر والاحزاب الدينية وجزءا من احزاب

الوسط وبعض احزاب الاقلية، ويوضح الجدول التالي الاحزاب اطراف الائتلاف وبالتالي الحجم التمثيلي للحكومة في الكنيست (١٤).

الحزب	عدد المقاعد
الماباي	٤٦
الجبهة الدينية	١٦
التقدميون	٥
السفارديم	٤
قائمة العرب الديمقراطيون	٢
المجموع	٧٣

يتضح من الجدول السابق ان الجبهة الدينية ستكون المتغير الاساسي في استمرار الحكومة من عدمه، حيث انها الوحيدة المؤهلة بين أطراف الائتلاف - عدا الحزب المسيطر بالطبع - القادرة على اسقاط الحكومة عن طريق انسحاب ممثليها من الائتلاف وقد استطاع الماباي ضم هذه الاحزاب الدينية الى ائتلافه بعد ان تعهد لها بتقديم بعض التنازلات المتعلقة بالشؤون الدينية (١٥).

اما احزاب المابام والصهيونيون العموميون وحيروت فقد بقيت في صفوف المعارضة.

لم يعمر الائتلاف الحكومي طويلا، اذ وقعت ازمة حكومية في اكتوبر ١٩٥٠ نتيجة لموقف الاطراف الدينية في الائتلاف، حيث اقترح رئيس الوزراء استحداث وزارة للتجارة والصناعة يعين الوزير المشرف عليها من خارج الكنيست، الا ان الجبهة الدينية عارضت الاقتراح وهزمته مما اضطر بنغوريون الى تقديم استقالته بسبب عدم الاستقرار في الاغلبية التي تتمتع بها حكومته في

الكنيست واقترح اجراء انتخابات تشريعية جديدة في اسرع وقت على ان تستمر حكومتـه كحكومة انتـقالية مكونة من وزراء المباي فـقط، الاان الكنيست رفض هذا الاقتراح.

وبعد ان فشلـت الجهود لثني بنغوريون عن اسـتقالته عهـد رئيس اسرائيل الى "بنحاس روزن" وزيرالعـدل في الحكومة المستـقيلة وزعيم الحزب التـقدمي بتشكيل حكومة جـديدة، الا ان الاخير فشل في مهمتـه، ومن ثم اعيد تكليف بنغوريون بتـشكيل حكومة جديدة بعـد ان تأكد ان قيام حكومـة دون المباي امر غير ممكن(١٦).

٢- الائتلاف الحكومي الثاني ١٠ نوفمبر ١٩٥٠-٨ اكتوبر ١٩٥١

تألفت الحكـومـة الثـانيـة من نفس الاحـزاب التي تألفـت منهـا الحكومـة الاولى، الا انهـا هزمت ثانيـة في ١٤ فـبراير ١٩٥١ على يد الاحـزاب الدينيـة اعضـاء الائتلاف احـتجـاجا على قانون التـعليم لأطفال المـهاجرين اليـمنيين في المخيـمات المؤقتة، اذ ارادت الاحـزاب الدينية ان يكون هؤلاء المهـاجرين تابعين تعليمـيا لمدارسها الدينيـة ، ورغم ان الاقتراع ضد الحكومـة لم يكن بمثابة نقص في الثقة (٤٩ صوتا ضد ٤٢)، الا ان بنغوريون آثر تقديم استقالته دون التشاور مع وزراء الائتلاف (١٧).

يتـبادر الى الذهـن نتيـجـة هذه الازمات الوزارية تسـاؤل هو : لماذايصـر المباي على ضـم الاحـزاب الدينيـة الى الائتـلاف رغم انهـا هي التي تـفـتـعل الازمات الوزارية؟

يمكن الاجابة على هذا التساؤل بالنقاط التالية:

١- ان الاحزاب الدينية حريصة من جانبها على اسـتمرار علاقتها بحزب

الماباي، لكونه الحزب الوحيد الذي يمكن لها ان تقيم معه ائتلافا حكوميا بسبب مرونته، خاصة وان الاحزاب الكبيرة الاخرى كالمابام مثلا ترفض اقامة اي ائتلاف معها، فأي خلاف تفتعله الاحزاب الدينية وتنسحب بسببه من الائتلاف لا يكون خلافا جوهريا بل رغبة منها في الحصول على مزيد من التنازلات المتعلقة بالقضايا الدينية.

٢- يستطيع حزب الماباي بوجود الاحزاب الدينية الى جانبه تقليص حاجته للمساومة فيما يتعلق بالنواحي الاقتصادية والامن والشؤون الخارجية، اذ يتماثل خط هذه الاحزاب (الدينية) ومبادئ الماباي.

٣- ان موقف الاحزاب الدينية ضعيف تجاه الماباي خاصة بعد ان استطاع ايجاد بديل متدين على استعداد للمشاركة في الحكومة الائتلافية في حال رفض الاحزاب الدينية المعروفة الانضمام للائتلاف، ويتزعم الاتجاه المتدين جماعة من المثقفين المتدينين ذوي الميول اليسارية امثال :

Y. Liebowitz

P. Peli

S .Uuhrabach

اضافة الى حزب اليسار المتدين(١٨) (Haored Hadati).

٤- ان الاحزاب الدينية سهلة المراس، فهي تكتفي بحقيبتي الاديان والشوون الاجتماعية بعكس الاحزاب الاخرى التي من المحتمل ان توافق على الدخول كشريك في الائتلاف الحكومي لكن مقابل ثمن ضخم يدفعه حزب الماباي.

سادسا : حل الكنيست الاول

كما سبق ذكره فان ازمة الوزارة الائتلافية الثانية فجرتها الاحزاب الدينية بسبب رفضها التعديل الذي اقترحه حزب الماباي بشأن قانون التعليم الالزامي. اذ نص القانون الذي تبناه الكنيست في ٢١ ديسمبر ١٩٤٩ على ان يسري اثره على كل طفل حتى سن الرابعة عشرة، وعلى كل شاب بين الرابعة عشرة والسابعة عشرة ممن لم يكمل تعليمه الالزامي، وقد اعترف القانون باربعة اتجاهات تعليمية في اسرائيل هي :

١-العام .

٢-العمالي.

٣- مزراحي .

٤- اجودات اسرائيل.

وكان اختيار المدرسة التي يذهب اليها الابناء يقع على عاتق الوالدين، وقد تسبب هذا القانون وترتيباته في الازمة الوزارية، اذ ينص القسم العاشرمنه على انه على الاباء طبقا للمادة الثالثة من القانون تسجيل ابنائهم في اي من الاتجاهات التعليمية، اما عندما لا يعلن الآباء عن ذلك فسيدخل الابناء تلقائيا مدارس الدولة الالزامية التي تكون قريبة من مساكنهم. وقد جاء تعديل القانون لينص على ان ماجاء في القسم العاشر منه لا ينطبق على المهاجرين في المخيمات المؤقتة. بل تعطى وزارة التعليم الحق في تقرير الاجراءات والتنظيمات الخاصة بهذا الشأن. الا ان هذا التعديل رفض من قبل الاحزاب الدينية التي ارادت اخضاع التعليم في مخيمات المهاجرين لمدارسها مما اعتبره بنغوريون فقدانا للثقة بوزارته(١٩).

ولما كانت الاحزاب السياسية المختلفة ترغب في قيام حكومة اكثر استقرارا رؤي الدعوة الى انتخابات جديدة وحل الكنيست، الا انه ليس من اختصاص رئيس الدولة حل الكنيست، بل هذا الحق للكنيست وحده، لذا اجتمع الكنيست في جلسة خاصة اعلن فيها حل نفسه وحدد موعدا للانتخابات التشريعية الثانية، وبذا يكون المجلس قد حل قبل انتهاء مدة ولايته القانونية بستين تقريبا(٢٠)

قائمة المراجع

1- Akzin,Benjamin,The Role of Parties in Israel Democracy , in the journal of politics . vol.17, November 1955, No.4.Pp.525 -545.

2- Lehrman,H., Israel,The Begining and Tomorrow, 1951), (Newyork : william sloane Associates, p.15.

3- Badi,j.,The Government of the State of Israel (Newyork : Twayne publishers.Inc.,1963),p.94.

4- Janowsky,O.Foundation of Israel (Newyork :D.van Nostrand co.Inc.,1959),p.178.

5- Badi,J.,op.cit.,pp.97-98.

6- Ibid .p.102.

7- Ibid .p.102.

8- Lehrman.H.,op.cit.,p.187.

9- Badi,J.op.cit.,p.102.

10- Lehrman,H.,op cit,p.187.

11- Ibid.Pp.103 -104.

12- Badi,j.,op.cit.p.87.

13- Bentwich,N.,Israel Resurgent (London :Earnest Benn Books LTD.,1960),P.107.

14- Krains,o.,op.cit.,p.107.

15- Ibid .p.46.

16- Lehrman,h.,op.cit.,Pp.,187 -188.

17- Krains,o.,op.cit.,p.115.

18- Oren,S.,Continuity and Change in Israel's Religious parties, in the middle East journal (Washington , Vol.27, No.I, Winter 1973), p.40.

19- Ben - Gurion,D.,op.cit.,PP.383 -385.

٢٠- صبري جريس ، حول نتائج انتخابات الكنيست العاشر، نحو الاستقطاب والتصلب، في مجلة شؤون فلسطينية، بيروت : م ت ف. عدد ١١٧ ، آب ١٩٨١، ص ٩.

الفصل الثالث

انتخابات الكنيست الثاني
١٩٥١

اولاً : الظروف العامة للانتخابات :

اختلفت ظروف هذه الانتخابات عن سابقتها، ففي الانتخابات الاولى اثرت نشوة النصر العسكري وقيام اسرائيل ودور الاحزاب في الصراع العسكري والسياسي على سلوك الناخب، الا ان الظروف قد تغيرت في هذه الفترة، فمن ناحية الاوضاع الامنية كانت مستقرة نسبيا في الفترة بين عامي ١٩٤٩ - ١٩٥١ ، كما ان حالة الاشتباك الفعلي المسلح قد انتهت، كما رسمت خطوط وقف اطلاق النار بموجب اتفاقات رودس ١٩٤٩ ، لذا فلم تكن المشكلة الامنية ملحة في هذه الانتخابات.(١)

في المقابل برزت مشكلة المهاجرين الجدد الذين قدموا بشكل خاص من الدول العربية في هجرة جماعية غير مدربة، واصبحت الحاجة ماسة لتوفير السكن والعمل لهم مما ادى الى قيام عديد من التوترات الاجتماعية بالاضافة الى مسألة التعليم في مخيمات المهاجرين.(٢)

وقد دل الاحصاء العام الذي اجري في اسرائيل استعداداً للانتخابات الثانية على ان عدد الذين يحق لهم التصويت قد تضاعف عما كان عليه في الكنيست الاول، حيث بلغ ٩٢٤،٨٩٥(٣)

نتيجة لهذه الاوضاع المستجدة فقد توجهت الاهتمامات نحو الناحية الاقتصادية بعد ان اذبلت الحقيقة والواقع نشوة النصر العسكري.

لذا سنرى ان الاحزاب التي عزفت على وتر النمو الاقتصادي قد استطاعت جذب عدد كبير من الناخبين.

بلغ عدد الاصوات الصالحة من مجموع الهيئة الانتخابية (٦٨٧،٤٩٢)(٤)

اي بنسبة (٧٧،٢٪) وبذا تكون الحصة الانتخابية لكل مقعد في الكنيست ٥،٦٩٢ صوتا (٥)*

---

* يلاحظ وجود اختلاف في الأرقام بين كاتب وآخر.

ثانيا : نتائج الانتخابات

تنافس على مقاعد الكنيست الثاني (١٧) قائمة انتخابية اي بنقص اربع قوائم عن انتخابات الكنيست الاول مع ملاحظة ان الاحزاب الدينية التي خاضت الانتخابات في الكنيست الاول بقائمة واحدة وضمت الاحزاب الدينية الاربعة دخلت الانتخابات هذه المرة باربعة قوائم منفصلة، كما يلاحظ ان عددا من الحركات الصغيرة التي خاضت الانتخابات الماضية قد تفسخت وانتهت او توقف بعضها عن ممارسة العمل السياسي، فقائمة المحاربين لم يعد لها وجود، كما ان ويزو لم تتقدم للانتخابات وعادت الى ممارسة النشاط غير السياسي المتمثل في العمل النقابي النسائي وما يرتبط به من نشاطات اجتماعية، كما حدث انشقاق في قائمة السفارديم حيث انضم بعض قادتهم الى حزب الماباي، وما تبقى منهم خاض الانتخابات الثانية لكنه لم يلبث ان اندمج مع الصهيونيون العموميون وانتهى كحزب سياسي (٦). مما يعني تراجع عدد القوى الحزبية الصغيرة التي خاضت الانتخابات عكس ما كان عليه الحال في الانتخابات السابقة. وقد استطاعت (١٥) قائمة انتخابية من القوائم المتقدمة للانتخابات الحصول على تمثيل في الكنيست، اي الحصول على نسبة ١٪ فاكثر من مجموع اصوات الناخبين (٧)

وجاءت نتيجة توزيع المقاعد و الاصوات في هذه الانتخابات التي اجريت عام ١٩٥١ كما يلي (٨) :

الحزب	عدد الاصوات	عدد المقاعد
الماباي	٢٥٦،٤٥٦	٤٥
المابام	٨٦،٠٩٥	١٥
اجودات اسرائيل	١٣،٧٩٩	٣

بوعالي اجودات اسرائيل	١١،١٩٤	٢
مزراحي	١٠،٣٨٣	٢
هبوعيل همزراحي	٤٦،٣٤٧	٨
حيروت	٤٥،٦٥١	٨
الصهيونيون العموميون	١١١،٣٩٤	٢٠
السفارديم	١٢،٠٠٢	٢
الحزب التقدمي	٢٢،١٧١	٤
الحزب الشيوعي	٢٧،٣٣٤	٥
اليمنيون	٧،٩٦٥	١
قائمة التقدم والعمل (عربية)	٨،٠٦٧	١
قائمة الزراعة والتطور (عربية)	٧،٨٥١	١
قوائم يهودية اخرى	٤،٤١٣	-
المجموع	٦٨٧،٤٩٢	١٢٠

ولو قمنا باجراء تجميع لعدد المقاعد لكل من الكتل العمالية والمحافظة والدينية لاتضحت لنا مدى قوة هذه الاتجاهات في الكنيست الجديد :

١- الاحزاب العمالية :

الحزب	عدد المقاعد
الماباي	٤٥
المابام	١٥
المجموع	٦٠

في مواجهة الاحزاب المحافظة :

الحزب	عدد المقاعد
حيروت	٨
اليمنيون	١
السفارديم	٢
المجموع	١١

٢- الاحزاب العلمانية :

الحزب	عدد المقاعد
الاحزاب العمالية	٦٠
الاحزاب اليمينية	١١
احزاب الوسط	٢٤
المجموع	٩٥

في مواجهة الاحزاب الدينية :

الحزب	عدد المقاعد
اجودات اسرائيل	٣
بوعالي اجودات اسرائيل	٢
مزراحي	٢
هبوعيل همزراحي	٨
المجموع	١٥

٣- اتجاه الوسط

الحزب	عدد المقاعد
الصهيونيون العموميون	٢٠
الحزب التقدمي	٤
المجموع	٢٤

من خلال هذه الجداول يتضح بشكل عام ان كافة الاتجاهات عدا واحدة قد تراجعت عن نتائج انتخابات الكنيست بخسارة فادحة كما حدث لقوى اليمين، والاتجاه الذي استطاع ان يضاعف من قوته فقد تمثل في الوسط ومرد ذلك ما حصل عليه الصهيونيون العموميون بشكل خاص، والجدول اللاحق يوضح نسبة الزيادة او النقص بين انتخابي مجلس الكنيست الاول والثاني .

نسبة الاختلاف بين نتائج انتخابات الكنيست الاول والثاني بالمائة :(٩)

الحزب	الكنيست الاول	الكنيست الثاني	نسبة الزيادة او النقص ٪
الماباي	٣٥،٧	٣٧،٣	+١،٦
المابام	١٤،٧	١٢،٥	- ٢،٢
الحزب القومي الديني	١٢،٢	٨،٣	-
اجودات وبوعالي اجودات اسرائيل		٣،٦	-٠،٣
احزاب متدينة اخرى	١،٧	،٠٦	-١،١
حيروت	١١،٨	٦،٦	-٤،٩
الحزب التقدمي	٤،١	٣،٢	-٠،٩

الصهيونيون العموميون	٥،٢	١٦،٢	+١١،٠
الحزب الشيوعي الاسرائيلي	٣،٥	٤	+٠،٥
احزاب اقليات	٣	٤،٧	+١،٧
احزاب اخرى	٨،٤	٣	-٥،٤

ثالثاً : تحليل نتائج الانتخابات

تنوعت المواضيع التي اتخذتها الحملة الانتخابية كأساس لبرامجها، فقد ادعى حزب الماباي انه جدير بالثقة لانه الحزب الذي انشأ" الامة والدولة" وهو الذي قام بجلب المهاجرين الى اسرائيل.

اما الصهيونيون العموميون فقد ادركوا عمق المشكلة الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها " المواطن الاسرائيلي" فركزوا في برنامجهم الانتخابي على الحلول التي يرونها لهذه المشاكل، مدعين انهم وحدهم القادرين على ايجاد حل لها.

اما حزب حيروت فقد طرح نفسه بديلا لحزب الماباي موكداانه هو الذي اجبرالانتداب البريطاني على الخروج.

ومن ناحية اخرى فقد اكد المتدينون انهم في حالة حصولهم على اغلبية في الكنيست فسيقيمون دولة تعتمد كليا على الشريعة اليهودية، وقد خاض مزراحي الانتخابات ببرنامج دعا الى جمع كافة اليهود في اسرائيل بغض النظر عن المشاكل التي تواجه ذلك، فضلاعن اقامة الصلات الوثيقة باليهود المتدينين في سائر انحاء العالم والارتباط بمنظمة المزراحي العالمية.

اما عمال المزراحي فقد خاضوا الانتخابات تحت شعار " قديم قدم

الوصايا العشر، جديد جدة صناعة الصلب". (١٠)

وركز حزب المابام على تطوير العلاقة بين اسرائيل ودول اوروبا الشرقية.

مما يلاحظ عادة في الانتخابات الاسرائيلية ان كل حزب يدعي لاسباب مختلفة انه سيحصل على اصوات المهاجرين الجدد، لذا فقد وافقت كافة الحزاب على السماح لمن قدم الى اسرائيل بعد ١ مارس ١٩٥١ بممارسة حق التصويت (١١).

عند النظر الى نتيجة الانتخابات الحالية ومقارنتها بنتائج انتخابات الكنيست السابق يظهر بما لايدع مجالا للشك انه لم يحدث تغير رئيسي او جذري في نسبة تمثيل الاحزاب المختلفة مع وقوع بعض الاستثناءات التي تعكس رغبات آنية للناخب لا تلبث ان تتبدد في الانتخابات القادمة.

كما تبدو حقيقة اخرى وهي ان حكومة لا عمالية لا يمكن قيامها حتى ولو اجتمعت كافة الاحزاب الاخرى على ذلك بسبب الاغلبية المطلقة التي تحصل عليها احزاب " اليسار" عادة وهي المباي والمابام اضافة الى الحزب الشيوعي، والتي تمثلت في هذه الانتخابات بخمسة وستين مقعدا من مجموع المقاعد المائة وعشرين، ونقدم فيما يلي عرضا لحجم واهمية التمثيل بالنسبة للقوى الحزبية المختلفة.

١- قوى العمال واليسار:

أ- المباي:

استمر حزب المباي في كونه الحزب المسيطر بين الاحزاب الاسرائيلية، وقد حصل على (٤٥) مقعدا مقابل (٤٦) مقعدا في الكنيست السابق، ولا تعتبر هذه الخسارة نقصا في الثقة بالحزب، اذ انه حصل حاليا على اعلى نسبة من اصوات المقترعين (٣٧،٣ ٪ مقابل ٣٥،٧ ٪) في الكنيست الاول، وتعزى

خسارة هذا المقعد الى التغير الذي اجرى على نظام توزيع المقاعد الفائضة في الكنيست حيث استثني كل حزب حصل على مقعد اضافي واحد من المشاركة في عملية التوزيع الثاني ليحصل على مقعد آخر ولو استحق فائض الاصوات التي يتمتع بها عددا اخر من المقاعد الفائضة.(١٢)

ورغم تزايد حجم الهجرة، ومشاركة المهاجرين الجدد والذين يعيش معظمهم في ظل ظروف اقتصادية ومعيشية سيئة في الاقتراع ، ورغم اطلال المشاكل المتعددة التي يمكن ان تعزى الى سياسات الحزب المسيطر - الماباي - الا انه لم يطرأ انخفاض حقيقي في عدد المقاعد التي يشغلها في الكنيست الحالي.

ب - المابام :

مني الحزب بخسارة كبيرة حيث فقد اربعة مقاعد مما انقص حجم تمثيله الى (١٥) مقعدا اي بخسارة (٢٪) من مجموع اصوات الناخبين، وبذا فقد تدنى الى المركز الثالث بعد ان شغل المركز الثاني في الانتخابات السابقة، ويمكن تحديد الاسباب التي ادت الى هذه الخسارة بما يلي :

١-ان الحزب لم يطور نفسه لمتطلبات الهجرة الجديدة التي كانت مدنية بشكل رئيسي وغير متعاطفة مع مبدأ الاشتراكية والتقاليد الفكرية للصهيونية ، فهذه الهجرة ليست شبيهة بهجرات " الريادة" الاولى التي وطدت موقع المابام، بل هي هجرة الخلاص من الفقر والقهر الاجتماعي(١٣).

٢- ان الفئات المندمجة في الحزب لم تكن ذات عقائد متجانسة، مما اوقعه في صراع ازاء محاولة اتخاذ مواقف حاسمة من القضايا الداخلية والخارجية الامر الذي ادى الى حدوث العديد من الانشقاقات (١٤)

٣- استمرار سياسة الحزب في التقارب مع الاتحاد السوفيتي في الوقت

الذي بدأت فيه اسرائيل ترتمي بشكل واضح وكلية في احضان الغرب من جهة وسوء العلاقات المتصاعد بين اسرائيل والاتحاد السوفيتي من جهة ثانية(١٥).

جـ- الحزب الشيوعي الاسرائيلي - ماكي -

ركز الحزب جهوده على " الاقلية العربية " التي تضاعف حجم اصواتها بسبب اضافة بعض المناطق الى اسرائيل ذات اغلبية عربية بعد توقيع اتفاقات رودس. وقد امل الحزب في الحصول على دعم وتأييد الاقلية العربية، لتعاطفه مع اوضاعها ودعوته لرفع الحكم العسكري المفروض عليها، كما انه الحزب الوحيد في اسرائيل الذي يمكن ان يقترع له العربي دون ان يعتبر مؤيدا للوجود الصهيوني (١٦)

وقد حصل الحزب على خمسة مقاعد في الكنيست الثاني اي بنسبة ٣،٩٨ ٪ من مجموع اصوات الناخبين مقابل حصوله على اربعة مقاعد في الانتخابات السابقة.

كما اضيف اليه مقعدان جديدان نتيجة انشقاق الدكتور " موشى سنيه" من حزب المابام وانضمامه الى الحز ب الشيوعي بعد فشله في تكوين حزب مستقل يتمتع بشعبية .

٢- قوى الوسط - الصهيونيون العموميون - :

يعتبر الحزب الوحيد بين الاحزاب الاسرائيلية الذي حصل على انتصار حقيقي في الانتخابات، وقد جاء نصره على حساب خسارةحزب حيروت، اذ حصل على عشرين مقعداً بالمقارنة مع سبعة مقاعد حصل عليها في انتخابات الكنيست الاول، كما ارتفعت قوة الحزب نتيجة انضمام ممثلي السفارديم واليمنيين في الكنيست مما رفع نسبة مشاركته في الكنيست الى (٢٣) مقعدا اي

بنسبة تكاد تصل الى (٢٠٪) من مجموع مقاعد الكنيست، وبذا فقد احتل المركز الثاني بين الاحزاب الممثلة في الكنيست(١٧).

رغم هذه الزيادة في تمثيل الحزب الا انه مني بخسارة كبيرة في الانتخابات البلديةالتي تمت فيما بعد احتجاجا على انضمامه الى الائتلاف الحكومي الذي راسه حزب الماباي، اذ اتضح للناخبين ان المبادئ الاقتصادية التي دعا اليها الحزب في حملته لم تكن تتجاوز الشعارات الانتخابية، وان الحزب لم يحاول رغم تقلده حقيبة وزارة التجارة والصناعة ادخال اي تغيير يذكر على السياسة الاقتصادية لاسرائيل، بل بقي الحزب منقادا الى السياسة التي اختطها وزير المالية - اليعازر كبلان من حزب الماباي-. كما عانى الحزب عقب انتخابات الكنيست من التشرذم التنظيمي مما كون للطبقة المتوسطة الدنيا التي يدعي الحزب تمثيلها قناعة بان الحزب لم يعد ممثلا للوسط بل لرجال الصناعة ورؤوس الاموال.

٣-قوى اليمين : حيروت :

مُني الحزب باكبر خسارة حيث تدنى عدد مقاعده من (١٤) مقعدافي الكنيست الاول الى ثمانية مقاعد، واحتل بذلك المركز الخامس بعد الاحزاب الدينية، وتعزى هذه الخسارة والتي ذهبت لصالح حزب الصهيونيون العموميون الى فشله في وضع برنامج اقتصادي، وبسبب خشية الناخبين من ان تؤدي سياسته الخارجية المتطرفة ومواقفه الصقرية في حال توليه السلطة كحزب مسيطر الى تفجير صراع جديد مع الدول العربية خاصة وانه يوصف بكونه حزبا لا يتمتع بالمسؤولية.

٢- القوى الدينية :

لم تستطع الجبهة الدينية المتحدة التي خاضت الاحزاب الدينية في ظلها انتخابات الكنيست الاول ان تحقق الاندماج بين هذه الاحزاب، فقد حملت الجبهة مبادئ حزب مزراحي واجودات اسرائيل قبل عام ١٩٤٨، وبقيت الحاخامية العليا هي الحامية لمزراحي، كمابقيت مدارس اجودات اسرائيل الدينية التي تعرف بالاتجاه الرابع بعيدة عن مدارس مزراحي، اضافة الى ان الاتحادات التجارية، والمستوطنات الزراعية لهذين الحزبين لم يتم اندماجها في تنظيم واحد.

فالتعليم الديني لاجودات اسرائيل استمر مهتما بدراسة التلمود بينما توجهت مدارس مزراحي الى التعليم العلماني مع بعض التدخلات من الاتجاه الديني.

كما ان الفئات التي يتكون منها كل حزب لم توافق جميعها على عملية الاندماج، اذ رفضت فئة "La-mifneh" في حزب هبوعيل همزراحي الانضمام الى اجودات اسرائيل الذي اتهمته بالتحالف مع الرأسمالية والرجعية(١٨)

وقد وجد حزب اجودات اسرائيل نفسه في وضع لا يتفق ومبادئه نتيجة الاشتراك في جبهةواحدة مع مزراحي الذي قاده الى الائتلاف مع الاحزاب العلمانية في حكومة واحدة، فكانت بوادر الانشقاق عن الائتلاف الحكومي واردة لدى الجماعات التي يتكون منها حزب اجودات اسرائيل، اذ وجدت جماعة "Gerer Hasdim" التي تسيطر على حزب اجودات نفسها قد تحديت من قبل يشوف "Lithunanian" الذي يتجمع في منطقة " بني براك" بالقدس، والذين لم يقتنعوا بالانضمام الى الائتلاف الحكومي، كما ان بعض جماعات الـ Hasidic كانت تمول عن طريق هبات تقدم لها من الخارج، وكانت مصادر التمويل على خلاف حادمع الاحزاب العمالية.

لذا فقد كـان استمرار الائتـلاف الديني - رغم معارضة فئـاته الداخلية - رهنا باستـمرار ائتلاف الاحزاب الدينيـة مع الاحزاب العلمانيـة في الحكومة من عدمـه، وجاءت " الشـعرة التي قـصمت ظهـر البعـير" بين مـزراحي واغودات اسرائيل عندمـا اصدر مجلس كبار حـكماء التوراة "Moetzat Gedolei Ha Torah of Agudat Israel"، قرارا دعا فيه ممثلي اغودات اسرائيل وعماله الى الاستقالة من الحكومـة بسبب القرار الذي يدعو الى ان تعمل النساء المتدينات اللواتي يرفضن الخدمة العسكرية لاسباب دينية في الخدمة المدنية بنفس مدة الخدمة العسكرية.

لقد اتضح بعـد خروج اغودات اسرائيل من الائتـلاف الوزاري ان العودة الى الانتخابات القادمة في جبهة دينية متحدة امر صعب بسبب الخلافات المبدئية بن الحزبين اولاً وبـسبب اصـرار حـزب هبـوعـيل هـمـزراحي على البـقـاء في الائتلاف الحكومي كشريك(١٩).

خاضت الاحزاب الدينية انتخابات الكنيـست الثاني باربع قوائم انتخابية، ومع ذلك استطاعت الحفاظ على قـوتها السابقة تقريبا وكانت نسـبة الخسارة في اصوات الناخـبين (٣،٠٪) فقط مما يعني ان الاحزاب الدينيـة ذات تأيـد صغـير لكنه مـستـمر عـلى الولاء والاخلاص. حـيث حصلـت الاحزاب الدينيـة على (١٥) مقعـدا اي بنسبة (١١،٨ ٪) من مجـموع اصوات المقتـرعين مقابل (١٦) مقعدا حصلت عليها في انتخـابات الكنيست الماضي، وقد خرج حزب هبوعيل همزراحي كـأقوى حزب ديـني في اسرائيل حيث حـصل على (٨) مقـاعد في الكنيست(٢٠).

رابعا : الائتلاف الحكومي :

١- الائتلاف الحكومي الاول :

فشل ديفيد بنغوريون رئيس الوزراء المكلف في اقناع الحزبين الكبيرين الصهيونيون العموميون (من احزاب الوسط) ومابام (حزب يساري) بالانضمام الى الائتلاف الحكومي الجديد مما اضطره الى تكوين ائتلاف ضيق يقتصر على حزبه - الماباي- والاحزب المتدينة وبعض احزاب الاقليات، كما بقي التقدميون - حزب الوسط - في البداية خارج الائتلاف حتى تم حصولهم على ضمانات من حزب الماباي بعدم زيادة النسبة الانتخابية - الحصة - التي يجب ان يحصل عليها اي حزب حتى يتمكن من المشاركة في عملية توزيع المقاعد، وفي المقابل فقد حصل المتدينون على تنازلات جديدة تتعلق بمسألة تجنيد النساء اليهوديات المتدينات في الخدمة العسكرية وعلى موافقة الماباي على دعم المدارس الدينية. كما حصلوا على مقعد وزاري جديد رفع الحقائب الوزارية التي يتقلدونها الى اربع حقائب.

رغم كون الائتلاف ضيقا الا ان الحكومة استمرت في السلطة لاكثر من عام، ومرد ذلك ان اعضاء الكنيست من احزاب اليسار غالبا ما يؤيدون الحزب المسيطر - الماباي - في سياسته الداخلية، بينما يؤيد الصهيونيون العموميون توجهاته الخارجية، بيد ان الائتلاف لم يعمر حيث استقال رئيس الحكومة في ١٩ ديسمبر ١٩٥٢ بسبب انسحاب جديد لحزب اجودات اسرائيل وعماله من الحكومة نتيجة لبروز قضية تجنيد النساء اليهوديات المتدينات مجددا(٢١).

وقد عهد لديفيد بنغوريون ثانية بتشكيل حكومة جديدة حيث تمكن هذه المرة من ضم الصهيونيون العموميون للائتلاف الحكومي، وقد تشكلت الحكومة من الاحزاب التالية وضمنت اغلبية كبيرة في الكنيست (٢٢).

الحزب	عدد مقاعده في الكنيست
الماباي	٤٥
الصهيونيون العموميون	٢٠
التقدميون	٨
هبوعيل مزراحي	٨
مزراحي	٢
السفارديم	٢
اليمنيون	١
مجموع المقاعد	٨٢

يعتبر هذه الائتلاف الواسع هاما في الحياة السياسية الاسرائيلية لكونه قد ضم احزابا من معظم الاتجاهات الممثلة في الكنيست، وهي العمال، المتدينون، العمال المتدينون. الوسط، اليمين(٢٣) غير ان هذا الائتلاف لم يستمر طويلا بسبب استقالة بنغوريون بدعوى حالته الصحية، حيث اختار وزير خارجيته في الحكومة المستقيلة - موشى شاريت - وهو من حزب الماباي ايضا ليخلفه في رئاسة الحكومة.

الا ان السبب الحقيقي لهذه الاستقالة يعود الى صراع في اطار حزب الماباي ذاته، فبنغوريون وجد نفسه في حالة عزلة بسبب الخط المتطرف الذي ينتهجه والمحبذ لتجدد الصراع بين مصر واسرائيل، وقد ووجه بموقف قوي من قبل المعتدلين في حزب الماباي والذين يتزعمهم موشي شاريت(٢٤).

٢- الائتلاف الحكومي الثاني :

تمكن موشى شاريت من تشكيل ائتلاف حكومي جديد ضم احزاب الحكومة الرابعة بعد تقديم ضمانات جديدة للحزب التقدمي تتعلق بعدم اجراء اي تعديل على النظام الانتخابي.

الا ان الوزارة اضطرت للاستقالة بسبب الاخلال بمبدأ المسؤولية الوزارية الجماعية عقب طرح الثقة بها بسبب حادثة الدكتور " رادولف كاستنر" - احد قادة حزب الماباي - الذي اتهم بالتعاون مع النازية اثناء عمله كرئيس للجنة انقاذ اليهود من النازية في هنغاريا في فترة احتلالها من قبل الجيش النازي، وقد رفض ممثلوا الصهيونيون العموميون الوقوف الى جانب الوزارة في جلسة الثقة مما حدا برئيسها الى دعوتهم لتقديم استقالتهم، وقد رفضوا ذلك بحجة انه لا يمكن اجبار وزير على الاستقالة مما اضطر شاريت الى تقديم استقالته وانهيار الائتلاف الحكومي الذي استمر في السلطة بين ٢٦ يناير ١٩٥٤ - ٢٩ يونيو ١٩٥٥ (٢٥) الا ان موقف الصهيونيون العموميون لم يكن الا ذريعة للاستقالة، حيث يعود السبب الحقيقي الى فقدان الوزارة لشعبيتها بعد " حادثة -فضيحة- لافون" التي استهدفت تخريب العلاقات الودية التي بدأت تتنامى بين مصر والدول الغربية وبشكل خاص الولايات المتحدة الامريكية، وقد تمثلت دلائل الانفراج في العلاقات المصرية الغربيةفي اعلان بريطانيا في ١٧ سبتمبر١٩٥٣ عن قرب توقيع اتفاقية مع مصر للجلاء عن قناة السويس، كما اعلن وزير الخارجية الامريكية " جون فوستر دالاس" في وقت اخر بعد زيارة قام بها لمصر عن امله في اقناع القيادة المصرية بان تصبح مصر حجر الزاوية لتحالف عسكري غربي في الشرق الاوسط، يكون عازلاً ضد تغلغل الاتحاد السوفيتي في المنطقة.

كما اعلن احد كبار الموظفين بوزارة الخارجية الامريكية " هنري بويرود" في ١١ ابريل ١٩٥٤ ان على اسرائيل ان تتوقف عن اعمالها العدوانية تجاه

الدول العربية وان تتخلى عن اعتقادها بان العنف هو الوسيلة الوحيدة التي يفهمها جيرانها العرب، وأشار الى ان المعونة الامريكية لاسرائيل ستتوقف ويزداد الدعم الامريكي للدول العربية في المقابل.

ومن جهة ثانية فقد اعلنت السلطات المصرية من جانبها في ١ مايو ١٩٥٤ عن اعتقال عدد من الشيوعيين المصريين وعدد اخر من الموظفين الرسميين بسبب محاولتهم عرقلة التقارب مع الولايات المتحدة .

وزاد من امكانيات انفراج العلاقة بين مصر والولايات المتحدة التحذير الامريكي في ١٢ يونيو ١٩٥٤ بتوقيع عقوبات على اية دولة تخرق اتفاقات وقف اطلاق النار في الشرق الاوسط، وكان المعني بذلك اسرائيل.

نتيجة لهذا التقارب شعرت الحكومة الاسرائيلية بالحاجة الماسة لاستمرار التحالف مع الدول الغربية حتى ولو ادى ذلك الى خسارة اسرائيل للفرصة التاريخية لان تصبح عضوا مندمجا في منطقة الشرق الاوسط، ومن هنا برزت فكرة تخريب العلاقات المصرية الامريكية التي تمثلت في محاولتها نسف مقر القنصلية الامريكية في مدينة الاسكندرية . الا ان المحاولة فشلت وقبض على عدد من رجال الضفادع البشرية الاسرائيليين الذين حاولوا تنفيذ العملية مما ادى الى تحطيم " لافون" وزير الدفاع ومدبر العملية سياسيا حيث اعتبر المسؤول عن تنفيذ العملية ، كما اجبر على الاستقالة (٢٦)

وقد تمت دعوة بنغوريون للعودة عن اعتزاله لتسلم حقيبة وزارة الدفاع لاخراج اسرائيل من هذا المأزق، لكن ما لبثت الخلافات بين بنغوريون وشاريت ان تجددت بسبب رفض الاول قرار لجنة وزارية برأت ساحة لافون من القضية التي اقترنت باسمه مما اضطر شاريت الى تقديم استقالته.

وبذا فقد شكل بنغوريون الحكومة السادسة من ائتلاف ضيق ضم الماباي وهبوعيل همزراحي والحزب التقدمي، الا انها لم تستمر طويلا بسبب انتخابات الكنيست.

هذا ويمكن القول بشكل عام ان نتائج انتخابات الكنيست الثاني قد اظهرت ميلا نحو يمين الوسط، اما الاحزاب المتطرفة في كل من اليمين واليسار فقد منيت بخسارة طفيفة، ورغم ذلك فان الكنيست الثاني من حيث التشكيل لم يختلف عن سابقه بشكل جوهري (٢٧).

قائمة المراجع

1- Arian,A., op.cit.,p.18.

2- Lehrman,H.,op.cit.,pp.186. -187.

3- Bentwich,N.,op.cit.,p.109.

4- Zidon,A.,op.cit.,p.324.

5- Akzin,B.,op.cit.,p 525.

6- Ibid,pp.533 -534.

7- Krains,O.,op.cit.,p.91.

8- Akzin.B.,op.cit.,507.

9- Eisenstadt,s.,Israeli Society (London " weidenfeld and Nicolson,1967),p.294.

١٠- د. اسعد رزوق، الدولة والدين في اسرائيل (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، سلسلة دراسات فلسطينية ، رقم٣٧ -١٩٦٨) ص ٧٥.

11- Badi,J.,op.cit.,pp.127 - 128.

12- Ibid .p.128.

13- Bernstein,M.,op.cit.,p.66.

14- Krains,O.,op.cit.,pp.70 - 71.

١٥- د. كامل ابو جابر، نظام دولة اسرائيل، اطار القرار السياسي (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٧٣) ص ١٣٢.

16- Lehrman,H.,op.cit.,pp.186.

17- Badi,j.,op.cit.,P.129.

18- Oren,S.,op.cit.,p.43.

19- Ibid.p.45.

٢٠- د. اسعد رزوق، مرجع سابق، ص ٨٢.

21- Krains,O., op.cit.,p.115.

22- Bentwich,N.op.cit.,p.110.

23- Ibid.pp.48 -49.

24- Avnery,U.,Israel without Zionists (Newyork : The Macmillan Company, 1968), p.102.

25- Bernstein,M.,op.cit.,p.50.

26- Avnery,U.,op.cit.,pp. 115 -116.

27- Benwich,N.,op.cit.,p.109.

الفصل الرابع

انتخابات الكنيست الثالث
١٩٥٥

اولا : الظروف العامة للإنتخابات :

اجريت هذه الانتخابات في ظروف غايةفي الدقة عاشتها اسرائيل على النطاقين الداخلي والخارجي، كما اطلت مشكلة الامن من جديد لتكون احدى اهم القضايا التي تسعى الاحزاب عن طريقها لكسب الاصوات ، ويمكن اجمال هذه الظروف فيما يلي :

١- نجح الفدائيون في اختراق خطوط ودفاعات اسرائيل، واستطاعوا التغلغل داخلها وبث عدم الاستقرار بين سكانها.

٢- استطاعت مصر عقد صفقة الاسلحة مع تشيكوسلوفاكيا ، وبذا كسرت طوق حظر السلاح المفروض عليها من قبل الدول الغربية، كما حصلت على دفعات هامة من الاعتدة العسكرية من الاتحاد السوفيتي.

٣- بقيت فرنسا الممول الوحيد لاسرائيل بالاسلحة دون غيرها من الدول الاوروبية، كما لم تكن الولايات المتحدة الامريكية قد وطدت بعد علاقاتها باسرائيل مما جعل الاخيرة في شبه عزلة سياسية(١).

٤- انتهت في هذه الفترة عملية الهجرة الجماعية الكثيفة الى اسرائيل وظهرت الحاجة الى استيعاب هؤلاء المهاجرين وتوفير مستوى معيشي مناسب لهم، وقد ادى حجم الهجرة الكثيف الى مضاعفة عدد السكان وبالتالي حجم الهيئة الانتخابية حيث بلغ عدد من لهم حق الانتخاب ١،٠٥٧،٦٠٩ مقابل ٦٠٦،٥٦٧ شخصا عام ١٩٤٩(٢).

٥- انشقاق عدد من الاحزاب كالمابام حيث انشق عنه " عمال صهيون" " الحركة من اجل اتحاد العمل" مشكلا حزب "احدوت هعفودا" عام ١٩٥٤(٣)، كما اتحدت الاحزاب الدينية الاربعة وكونت حزبين جديدين هما الحزب الوطني الديني - المفدال-، والجبهة التوراتية المتحدة (٤).

ثانيا : نتائج الانتخابات :

بلغ عدد المقترعين (٨٧٦،٠٨٥) شخصا اي بنسبة ٨٢.٨٪ من مجموع الناخبين، كما بلغت الحصة الانتخابية لكل مقعد نيابي (٧،٣٠٠) صوتا، وقد تنافس على مقاعدالكنيست الثالث (١٩) قائمة حزبية استطاعت (١٢) قائمة منها الحصول لكل منها على نسبة تزيد عن ١٪ من مجموع الاصوات مما حقق لها الاشتراك في عملية توزيع المقاعد، اما القوائم السبعة الاخرى فلم تحصل اي منها على هذه النسبة وبذا تم استبعادها من عمليةتوزيع المقاعد، وفيما يلي بيان بنتائج هذه الانتخابات (٦).

الحزب	عدد الاصوات	نسبة الاصوات ٪	عدد المقاعد
الماباي	٢٧٤،٧٣٥	٣٢،٢٠	٤٠
حيروت	١٠٧،١٩٠	١٢،٥٦	١٥
الصهيونيون العموميون	٨٧،٠٩٩	١٠،٢١	١٣
الحزب الوطني الديني - المفدال - مزراحي، هبوعيل مزراحي	٧٧،٩٣٦	٩،١٣	١١
الجبهة التوراتية المتحدة اجودات اسرائيل و بوعالي اجودات اسرائيل	٣٩،٨٣٦	٤،٦٧	٦
احدوت هاعفودا	٦٩،٧٤٥	٨،١٥	١٠
المابام	٦٢،٤٠١	٧،٣١	٩

الحزب	الأصوات	٪	المقاعد
الحزب الشيوعي الاسرائيلي - ماكي -	٣٨،٤٩٢	٤،٥١	٦
الحزب التقدمي	٣٧،٦٦١	٤،٤١	٥
قائمة العرب الديمقراطيين	١٥،٤٧٥	١،٨١	٢
قائمة التقدم والعمل - عربية -	١٢،٥١١	١،٤٧	٢
قائمة الزراعة والتطوير -عربية -	٩،٧٩١	١،١٥	١
قوائم اخرى	٤٣،٢١٥	٢،٤٢	-
المجموع	٨٧٦،٠٨٥	١٠٠،-	١٢٠

نسبة التغير بين نتائج انتخابات الكنيست الثاني والثالث ١٩٥١ - ١٩٥٥ (٧)

الحزب	الكنيست الثاني	الكنيست الثالث٪	التغير٪
الماباي	٣٧،٣	٣٢،٢	-٥،١
الحزب الوطني الديني	٨،٣	٩،١	+ ٠،٨
الجبهة التوراتية المتحدة	٣،٦	٤،٧	+ ١،٩
احزاب دينية اخرى	٠،٦	٠،٣	- ٠،٣
حيروت	٦،٦	١٢،٦	+ ٦،٠
مابام وفي اطاره احدوت هاعفودا	١٢،٥	٧،٣	٣،٠
احدوت هاعفودا	-	٨،٢	-
الحزب التقدمي	٣،٢	٤،٤	١،٢

الصهيونيون العموميون	١٦،٢	١٠،٢	-٤،٠
الحزب الشيوعي الاسرائيلي	٤،٠	٤،٥	+٠،٥
قوائم اقليات	٤،٧	٤،٩	+ ٠،٢

من استعراض هذين الجدولين يتضح لنا استقرار في الاتجاهات الحزبية الرئيسية مع تقدم الاحزاب اليمينية واليسارية من جهة وتراجع احزاب الوسط من جهة اخرى والجداول التالية توضح هذه العملية :

١- الاحزاب العمالية

الحزب	عدد المقاعد
الماباي	٤٠
المابام	٩
احدوت هاعفودا	١٠
المجموع	٥٩

في مواجهة الاحزاب المحافظة

الحزب	عدد المقاعد
حيروت	١٥

٢- الاحزاب العلمانية

الحزب	عدد المقاعد
العمالية	٥٩
اليمينية	١٥
الوسط	١٨
عدد المقاعد	٩٢

في مواجهة الاحزاب الدينية

الحزب	عدد المقاعد
المفدال	١١
الجبهة التوراتية	٦
عدد المقاعد	١٧

٣- احزاب الوسط

الحزب	عدد المقاعد
الصهيونيون العموميون	١٣
الحزب التقدمي	٥
المجموع	١٨

ثالثا : تحليل نتائج الانتخابات :

خالفت نتائج الانتخابات كافة التوقعات، حيث توقعت الاستطلاعات انتصارا كبيرا للاحزاب العمالية يستطيع بموجبه حزب الماباي الحصول على اغلبية تمكنه من تشكيل حكومة يكون فيها الحزب الوحيد، ومن ثم تحقيق رغبته في تغيير النظام الانتخابي في اسرائيل الى نظام الاغلبية القائم على الدوائر الفردية.

وقد دلت نتائج الانتخابات بشكل عام على تحول طفيف لصالح الاحزاب المتطرفة سواء من اليمين او اليسار، وجاء هذا التحول بسبب موجات الهجرة

الكثيفة خاصة القادمة من البلاد العربية، حيث اضحى المهاجرون الجدد نتيجة لأوضاعهم المعيشية الصعبة ميدانا رحبا لتأثير الاحزاب المتطرفة، و اثرت قضية Radolf Kastner احد قادة حزب الماباي الذي اتهم بالتعاون مع النازية في هنغاريا اثناء الحرب العالمية الثانية على شعبيةحزب الماباي.

كما خاب امل الطبقة المتوسطة الدنيا من الائتلاف الحكومي الذي تم بين الماباي والصهيونيون العموميون والتي املت منه تقدم برامج التطوير الاقتصادي.(٨)

ورغم دلك فقد بقي تشكيل الكنيست الثالث عمليا شبيهابتشكيل الكنيست الاول، ففي الكنيست الاول حصل حزبا حيروت والصهيونيون العموميون على (٢١) مقعدا، ولو اضيف لها مقاعد الاقليات المؤيدة - السفارديم ،اليمنيون - لاصبح عدد المقاعد (٢٨) مقعدا اي نفس العددالذي حصل عليه هذان الحزبان في انتخابات الكنيست الثالث.

اما حزب الماباي والقوائم العربية المؤتلفة معه فقد حصلت على (٤٨) مقعدا في الكنيست الاول مقابل (٤٥) مقعدا في الكنيست الثالث.

واستمر حزب المابام بشقيه بعد الانشقاق محافظا على قوته التمثيلية والبالغة (١٩) مقعدا.

اما الاحزاب الدينية فقد حصلت على زيادة مقعد واحد عن تلك التي حصلت عليها عام ١٩٤٩ (١٧ مقعدا مقابل١٦ مقعدا) علما بان هذه الزيادة لا تتناسب مع كثافة المهاجرين الجدد من اليهود المتدينين الذي قدموا من البلاد العربية.

كما حصل الحزب الشيوعي الاسرائيلي على مقعد اضافي (٦ مقابل ٥) بفضل تأييد الاقلية العربية، اذ يجد المواطنون العرب في هذا الحزب امكانية للتعبير عن عدم اقتناعهم " بالدولة اليهودية". ومع ذلك يمكن القول ان التصويت الذي حظي به الحزب لم يكن في حقيقته موجها له، بل تأييدا

لسياسة الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي تمكن من تحقيق علاقات صداقة مع الاتحاد السوفيتي.

وقد اشارت نتائج الانتخابات الى ان ٨٦٪ من مجموع الناخبين يعارضون التزمت الديني وان ٦٠٪ منهم يدعمون سياسة الحكومة السابقة، كما قدمت اشارة الى ما يجب ان يكون عليه الائتلاف الحكومي القادم (٩) حيث سيبقى الماباي الطرف الرئيسي في الائتلاف الحكومي مما يعني انه استطاع السيطرةعلى الحياة السياسية حتى هذه الفترة، اذ ان قيام ائتلاف حكومي يضم احزاب اليمين واليسار امر مستبعد بسبب التناقض في مواقف كل من فصائله سواء فيما يتعلق بالسياسة الداخلية اوالخارجية.

وسنسعى فيما يلي الى توضيح حجم واهمية القوى الحزبية المختلفة في انتخابات الكنيست الحالي :

اولا : قوى اليسار

١- الماباي :

عاد ديفيد بنغوريون من منفاه الاختياري في مستوطنة "سدي بوكر Se-deh Boker" في النقب لقيادة الحملة الانتخابية لصالح حزب الماباي، وقد اكد في حملته عن عزمه على تغيير النظام الانتخابي، الا ان حزبه مني بخسارة خمسة مقاعد و٥،١ ٪ من مجموع اصوات الناخبين، حيث حصل على اربعين مقعدا مقابل خمسة واربعين حصل عليها في الكنيست الثاني، وكانت هذه الخسارة هزيمة شخصية لبنغوريون، كما اعتبرت التطور الهام الذي ميز الحياة البرلمانية الاسرائيلية في هذه الفترة خلافا لكافة التوقعات، وبهذه النتيجة يكون الماباي قد خسر لا مركزه المالي او السيطرة على المستوطنات الزراعية التعاونية

والجماعية فحسب، بل مركزه السياسي ايضا(١٠).

وبذا فقد برز كل من حزب حيروت كمنافس سياسي قوي قد يستطيع في فترة قادمة ان يكون البديل للماباي، كما برز حزب الصهيونيون العموميون كمنافس اقتصادي مما يعني فقدان ثقة الناخبين بالحزب سواء من حيث مبادئه الاقتصادية او السياسية(١١)

وقد ادى هذا التراجع في مكانة الماباي الى اعادة النظر في بناء الحزب نفسه، اذ كانت المكنة الحزبية حتى هذه الفترة شديدة المركزية، وتعكس بشكل واضح بنية حكومة المجتمع اليهودي في فلسطين والوكالة اليهودية، كما ان القيادة الشخصية ممثلة في شخص بنغوريون قد تسلطت على الحزب حتى ان مجلس الحزب لم ينعقد بين اعوام١٩٤٩- ١٩٥٦ مما ادى الى مزيد من المركزية وبروز النزعة الديكتاتورية(١٢).

٢- المابام واحدوت هاعفودا

شهد حزب المابام في الفترة الواقعة بين انتخابات الكنيست الثاني والثالث (١٩٥١- ١٩٥٥) ثلاثة انشقاقات ادت الى تدهور قوته التمثيلية الى النصف وردته من الحزب الثاني في الكنيست الاول الى السادس في الكنيست الثالث، وقد تمثلت هذه الانشقاقات فيما يلي(١٣)

١- انفصال " موشى سنيه" وجماعته عام ١٩٥٢ بسبب المحاكمات التي تمت في كل من تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتي لبعض اليهود الذين اتهموا بالتآمر والتجسس ضد مصالح الدول المقيمين فيها، حيث اتهم الحزب بانتهاج موقف معتدل وبالانحراف عن "الثورية الماركسية"

٢- انشقاق ستة من الاعضاء القيادين في الحزب، وارتباطهم فيما بعد باحزاب اليمين، وكان سبب الانشقاق اتهام الحزب باتباع سياسة موالية للاتحاد السوفيتي.

٣- وقع الانشقاق الكبيرعام ١٩٥٤ والذي اثر بشكل كبير على قوة الحزب عندما انشق حزب احدوت هاعفودا عن المابام للاسباب التالية :-

١- اتهام الحزب بانتهاج سياسة مؤيدة للاتحاد السوفيتي ومعادية للولايات المتحدة الامريكية في الوقت الذي كان فيه الاتحاد السوفيتي يقف الى جانب الدول العربية في مواجهتها لاسرائيل، وكانت الولايات المتحدة تقدم الدعم المالي للاقتصاد الاسرائيلي في ظروفه الصعبة.

ولا بد من التنويه هنا الى ان الاوضاع الصعبة التي عاناها الاقتصاد الاسرائيلي في تلك الفترة كانت سببا للاعتماد على دعم الراسمالية اليهودية في الدول الغربية مما اضطر احزاب اليسار الى احداث بعض التعديلات في برامجها والتراجع عن " الطرح الاشتراكي" اضافة الى ان فلسفة الريادة -Pioneer ing التي حملها المهاجرون الأوائل قد خبت جذوتها وحلت محلها الهجرة الكثيفة التي يبحث افرادها عن مأوى من الفقر لا على بناء " دولة اشتراكية" تعتمد على قيادة سكان المستوطنات الزراعية الجماعية (١٤).

٢-سياسة المابام تجاه الدول العربية .

٣-سياسة المابام تجاه مشكلة" اللاجئين " الفلسطينين.

٤- سياسة المابام تجاه برامج الامن الداخلي.

نتيجة لهذا الانشقاق اصبح وضع حزب المابام عام ١٩٥٤ شبيها بوضعه قبل عام ١٩٤٨ عندما كانت حركة هشومير هتسعير تقف وحيدة في الساحةالسياسية مما يشير الى بطلان فكرة التوفيق بين الماركسية والصهيونية التي كانت الهدف الاساسي من تشكيل الحزب.

وقد استطاع حزب احدوت هاعفودا الذي خاض الانتخابات العامة لاول مرة الحصول على عشرة مقاعد مقابل تسعة حصل عليها المابام.

بيد ان نجاح احدوت هاعفودا لا يمكن ان يرد الى سياسته الصقرية ضد العرب، بل الى عدم اقتناع الاجيال الشابة في الكيبوتسات والمدن بسياسات حزب الماباي والتي اقترعت لصالح هذا الحزب - احدوت هاعفودا - .

بذا يمكن رؤية قيام اربعة اتجاهات كبرى في الكنيست الثالث هي :

١-اليسار : ويضم احزاب الماباي ،احدوت هاعفودا، المابام.

٢- اليمين ويمثله حيروت.

٣- الاتجاه الديني ويمثله الحزب الوطني الديني والجبهه التوراتية.

٤- الوسط ويمثله الصهيونيون العموميون والحزب التقدمي ، مع ملاحظة تراجع قوة هذا الاتجاه لصالح اليمين.

ثانيا : قوى الوسط - الصهيونيون العموميون :

تمثل التغير الهام الثاني الذي ميز هذه الانتخابات في السقوط الكبير الذي مني به حزب الصهيونيون العموميون، حيث حصل على ثلاثة عشر مقعدا محتلا المركز الثالث بين الاحزاب مقابل عشرين مقعداً والمركز الثاني في الكنيست الثاني، ولو اضفنا لهذه الحقيقة ان اعضاء قائمتي السفارديم واليمنيون في الكنيست الثاني قد انضموا الى الصهيونيون العموميون يكون الحزب بذلك قد خسر عشرة مقاعد لا سبعة.

ويرجع سبب الفشل الى طموح الحزب للمشاركة في الحكم، اذ انضم الى الائتلاف الوزاري الثاني في ٢٤ ديسمبر ١٩٥٢ بعد حصوله على وعود من حزب الماباي تتعلق باصلاح السياسة الاقتصادية، غير ان هذه الوعودلم تتحقق وساد الناخبين شعور بان سبب انضمام الحزب الى الائتلاف الوزاري مرده رغبة قادته تذوق طعم السلطة والمشاركة في عملية توزيع المغانم.

وقد اكتشف الحزب هذه الحقيقة متأخراحيث ترك الائتلاف في ٢٩ يونيو ١٩٥٥ املا الاستفادة من مبادئ الائتلاف والمعارضة في الوقت نفسه ، غير ان الناخبين كانوا قد رتبوا استنتاجاتهم وتحولوا عن تأييد الحزب الى حزب حيروت(١٥)

ثالثاً : قوى اليمين - حيروت- :

حصل الحزب على خمسة عشر مقعداً في الكنيست الثالث محتلا بذلك المركز الثاني مقابل ثمانية مقاعد حصل عليها في انتخابات الكنيست الثاني، مما يعني ان نسبة زيادة تمثيله قد تضاعفت تقريبا، ولو استبعدنا قائمتي السفارديم واليمنيون اللتين انضمتا الى حزب الصهيونيون العموميون فسيكون نجاح الحزب (حيروت) مساويا للخسارة التي حققها الصهيونيون العموميون.

ويمكن القول ان التأييد الجديد الذي حاز عليه حيروت جاء من صفوف الذين اقترعوا في السابق لداعية الاقتصاد الحر (الصهيونيون العموميون)، ويكون حيروت بذلك قد استعاد المقاعد الستة التي فقدها في الكنيست الثاني عندما انخفض عدد مقاعده من اربعة عشر الى ثمانية .

اما انتصارات الحزب هذه فتعود الى موقفه المتشدد والمعارض لسياسات الماباي في معالجة المسائل الداخلية خاصة الاقتصادية، اذ استطاع استغلال حنق الطبقة المتوسطة، والمتوسطة الدنيا غير المقتنعة بسياسات الحكومة لصالحه خاصة من قبل المهاجرين الجدد(١٦).

كما ترد انتصاراته الى تمكنه من استقطاب الشباب خاصةالفئات التي لم يتم استيعابها بعد في المجتمع اكثر مما تعزى الى سياسة التصلب والرد العنيف التي يدعو لها تجاه الدول العربية، فحيروت ليس الحزب الوحيد ذو الميول الصقرية Activist بين الاحزاب الاسرائيلية، فحزب احدوت هاعفودا دعا

الى سياسة عدائية تشابه سياسة حيروت ضد الدول العربية، كما ان بنغوريون نفسه زعيم حزب الماباي الذي مُني بهزيمة كبرى كان اول الداعين الى اتباع مثل هذه السياسة "الحازمة" والتي تجسدت فيما بعد بشكل عملي في العدوان الثلاثي على مصر(١٧).

رابعا : القوى الدينية :

حافظ المتدينون في هذه الانتخابات على النسبة التي حصلوا عليها في الكنيست الثاني رغم تقدمهم بقائمتين انتخابيتين بدل اربعةقوائم تقدمت للكنيست الثاني، وقد شهدت هده الفترة قيام اتحاد بين حزبي مزراحي وهبوعيل همزراحي* باسم الحزب الوطني الديني - المفدال - حيث استطاع الحزب تحسين مركزه بحصوله على مقعد اضافي (١١ مقعدا مقابل ١٠ مقاعد)، وتعود هذه الزيادة الى وجود قائمة انتخابية واحدة للحزبين مما افادهما في عملية توزيع فائض الاصوات، والى التأثير الذي حظي به الحزب بين المهاجرين والمتدينين القادمين من البلاد العربية،هذا وتقترب سياسة الحزب الجديد من سياسة المباي فيما يتعلق بالنواحي الاقتصادية اكثر من قرب الاحزاب غير الاشتراكية الاخرى للمعاباي، والفارق الذي يمكن ان نلمسه بين الحزبين عدا الناحية الدينية يتمثل في توجه الجماعات الضاغطة داخل كل منهما، حيث تتجه في الحزب الوطني الديني نحو اليمين بينماتتجه في المباي نحو اليسار(١٨)

---

* قام لائتلاف الحزبي على المبادئ التالية :

١- ان الحزب هو فصيل من تنظيم مزراحي العالمي الذي يدعو الى اعادة وتجديد حياة" الشعب اليهودي" في ارض اسرائيل" حسب الشريعة اليهودية " التوراة".

٢- التأكيد على ضرورة وحدة الشعب اليهودي والتاكيد على اهمية استمرار الصهيونيةالدينية في التعاون مع مختلف الطوائف التي تتكون منها الامة اليهودية .

٣-الدعوة الى اقامة مجتمع يقوم على الروحية الاشتراكية التوراتية.

ويعتبر هذا الحزب الشريك الدائم للماباي في الائتلافات الحكومية، اذ ظل طرفا في كافة الائتلافات التي شكلت منذ قيام اسرائيل.

اضافة لذلك فقد ائتلف حزبا اجودات اسرائيل وبوعالي اجودات اسرائيل عام ١٩٥٥ وتقدما بقائمة انتخابية واحدة - تحت اسم الجبهة التوراتية المتحدة - حيث حصل الحزبان على ستة مقاعد مقابل خمسة حصلا عليها في انتخابات الكنيست السابق(١٩).

رابعا : الائتلاف الحكومي :
٣نوفمبر ١٩٥٥ - ٧ يناير ١٩٥٨

شهدت هذه الفترة تحولا جوهريا في طبيعة الاحزاب التي انبثق عنها الائتلاف الوزاري الجديد، حيث اضطر الماباي الى رفع الحظرعن المابام لدخول الائتلاف الوزاري، ففي عام ١٩٤٩ عندما تم تكليف بنغوريون بتشكيل الحكومة الاولى حاول تشكيلها بحيث تضم الاحزاب الدينية من جهة ، واليسار المتمثل في حزب المابام من جهة اخرى ، الا انه لم يفلح في مسعاه وقتئذ حين وجد نفسه مضطرا لاختيار واحد من بديلين، فهو اما ان يضم المتدينين الى الائتلاف الوزاري دون المابام او العكس.

وخشية ان تنتظم الاحزاب الدينية في جبهة معارضة يمينية ضد الماباي عزف الاخير عن المابام وفضل اقامة الائتلاف مع الاحزاب الدينية، وبذا بقي المابام خارج الحكم حتى عام ١٩٥٥ عند تشكيل الوزارة السابعة، ويمكن اجمال الاسباب التي فضل على اساسها المابام البقاء خارج الحكم فيما يلي :

١- رغبته في تشكيل حكومة عمالية لا تشترك فيها الاحزاب الدينية او اليمينية.

٢-محاولات ديفيد بنغوريون التسلط على الحكم.

٣- مواصلة ديفيد بنغوريون سياسة التقارب مع الدول الغربية.

٤-اعتماد ديفيد بنغوريون بشكل رئيسي على الطبقة الراسمالية.

الا انه نتيجة لانتخابات الكنيست لعام ١٩٥٥، وتراجع القوة التمثيلية لحزبي الماباي والصهيونيون العموميون اللذان يعتبران الدعامة الرئيسية لاي ائتلاف وزاري اضطر بنغوريون الى العمل على تشكيل حكومة ائتلاف تضم

الاحزاب التي شاركت في الحكومة المؤقتة عام ١٩٤٨والتي ضمت المابام.

اضافة لذلك فقد كانت الاوضاع الامنية التي عاشتها اسرائيل في هذه الفترة مشابهة لاوضاع عام ١٩٤٨ خاصة بعدكسر مصر طوق حظر السلاح المفروض عليها من قبل الدول الغربية، وتوقيع معاهدات الدفاع العربي المشترك بين مصر وسوريا من جهة، ومصر والسعودية من جهة اخرى(٢٠)

وقد تألفت الحكومة السابعة على النحو التالي (٢١)

الحزب	عدد مقاعده في الكنيست
الماباي	٤٠
الحزب الوطني الديني	١١
احدوت هاعفودا	١٠
المابام	٩
الحزب التقدمي	٥
مجموع المقاعد	٧٥

عمرت هذه الحكومة مدة تجاوزت اية مدة عاشتها حكومة اسرائيلية، الا ان عقد الائتلاف انفرط بسبب الخلاف حول تحديد العلاقة مع المانيا الغربية، اذ رفض حزبا احدوت هاعفودا والمابام التصويت الى جانب الحكومة بشأن تطوير العلاقات مع المانيا الغربية منتهكين بذلك مبدأ المسؤولية الوزارية الجماعية مما اضطر بنغوريون الى تقديم استقالته وتشكيل ائتلاف حكومي جديد ضم الاحزاب السابقة نفسها لكن بعد حصول احدوت هاعفودا والمابام على عددمن التنازلات من قبل الماباي كشرط لدخول الائتلاف الوزاري الجديد، الا ان هذا الائتلاف تعرض مجددا لنفس المشكلة السابقة مما ادى الى استقالة بنغوريون عام ١٩٥٩. (٢٢)

خامسا : خصائص الحياة السياسية في اسرائيل في الفترة مابين ١٩٤٩ - ١٩٥٩

يتفق معظم الدارسين انه بانقضاء الكنيست الثالث تكون قد انتهت مرحلة سياسية متميزة طبعت الحياة السياسية في اسرائيل بطابعها، حيث توصف هذه المرحلة بانها مرحلة البحث عن الذات وتأكيد الهوية الخاصة باسرائيل. (٢٣)

وفي هذه الفترة استمر الماباي الحزب المسيطر منذ قيام اسرائيل وحتى نهاية هذه الفترة، وهناك عديد من العوامل تحول دون حدوث اي تغيير في هذه السيطرة وبالتالي في قوة الماباي في المستقبل القريب منها التعدد الحزبي والبناء الائتلافي للحكومات، اذ لايمكن قيام ائتلاف حكومي بدون حزب الوسط، والماباي هو حزب الوسط القوي الذي لا تقل قوته التمثيلية عادة عن ٣٠٪ من مجموع المقاعد والاصوات.

لذا فقد قام ائتلاف للوسط بين الماباي والتقدمين وبعض الاحزاب الدينية في ١٠ مارس ١٩٤٩ - ١ نوفمبر ١٩٥٠، كما قام ائتلاف حكومي مشابه في ٢٣ ديسمبر ١٩٥٢ - ٢٥ يناير ١٩٥٤بين الماباي والصهيونيون العموميون وعدد اخر من الاحزا ب الدينية، كما قام ائتلاف يساري بين الماباي واحدوت هاعفودا والمابام في ٣ نوفمبر ١٩٥٥.

ورغم تغير طبيعة الائتلافات الحكومية الا ان الماباي كان القاسم المشترك فيها، اذ ان قيام ائتلاف حكومي في اسرائيل حيث تلعب الانتماءات العقيدية للاحزاب دورا هاما امر غير ممكن بدون الماباي .

هذا وقد برزت حقيقة هامة اخرى دلت عليها مجالس الكنيست الثلاث وحكوماتها الثمانية تتمثل في انه لا توجد فرصة حقيقية للاحزاب الاخرى في تشكيل حكومة بدون الماباي، وعليها ان تختار بين ان تصبح طرفا دائما في

المعارضة او المشاركة في ائتلاف حكومي لا تكون فيه الطرف الاقوى مما ولد عند هذه الاحزاب المعارضة كحيروت والحزب الشيوعي الاسرائيلي نزعات من عدم المسؤولية بسبب انعدام فرصتها في ان تصبح احزابا حاكمة، فاخذت تغدق الوعود للناخبين في حال تسلمها الحكم رغم انها تعي عدم قدرتها على تحقيق تلك الوعود.

كما تطور نوع اخر من عدم المسؤولية السياسية عند الاحزاب التي تعتبر طرفا دائما في الائتلاف الحكومي تتمثل في استعدادها للاستمرار في المساومة على مبادئ عديدة في عقيدتها حتى تضمن بقاءها في الائتلاف، فهي امام احدخيارين ،فاما ان تصبح اقلية معارضة لا دور لها، او اقلية صغيرة في الائتلاف، غير انها فضلت الخيار الثاني، ومثال هذه الاحزاب الاحزاب الدينية، وقدادى هذا السلوك من قبلها بمنافع على الحزب المسيطر - الماباي - من الناحية التمثيلية، حيث بدأ الناخبون بتحويل اصواتهم الى الحزب الكبير الذي يتولى الحكم مباشرة(٢٤).

من جهة اخرى فقد استطاع الماباي الاستمرار في الحكم طيلة هذه الفترة بسبب حساسيته للرأي العام، لذا فانه لم يفقد تأييده، ويؤكد قادة الحزب انه قد تم تطوير هذه الحساسية عن طريق الجمع بين القيادة المسؤولة والمرونة، فرغم صعوبة تقدير اتجاه الرأي العام في اسرائيل بسبب عدم وجود انتخابات فرعية By -Elections الا ان الماباي يستطيع استشفاف اتجاه الرأي العام عن طريق موقفه - الرأي العام - من الائتلاف الحكومي السابق، فاذا اظهر الناخبون عدم قناعة بخط الحكومة السابقة فان الحزب يتجه لتعديل سياسته وتغيير شركائه في الائتلاف بما يضمن تأييد الرأي العام له.

وهكذا فبينما تتغيرالسياسات الحكومية والاطراف الائتلافية تبعا لمؤشرات الرأي العام يبقى الماباي هو الحزب المسيطر، فعلى سبيل المثال تم تشكيل اول ائتلاف حكومي من احزاب الماباي والجبهة الدينية المتحدة والتقدميون

والسفارديم، الا ان نتائج انتخابات الكنيست الثاني جاءت مشيرة الى تأييد واضح من قبل الناخبين لحزب الصهيونيون العموميون وهو الحزب الذي يعتبر داعية للاقتصاد الحر، فاستطاع الماباي الاستفادة من هذه النتيجة التي كانت بمثابة عدم اقتناع بسياسته الاقتصادية وقام بتعديل الوضع بطرق عدة منها:

أ- الغاء بعض اوجه السيطرة الحكومية على الاقتصاد.

ب- ضم حزب الصهيونيون العموميون الى الائتلاف الحكومي في ديسمبر ١٩٥٢.

جـ- انتهاج سياسة اقتصادية جديدة تمثلت بالتوفيق بين سياسة الماباي وافكار الصهيونيون العموميون.

كما استفاد الماباي من خبرة نتيجة انتخابات الكنيست الثالث عندما اتضح ان الناخبين قد منحوا الاحزاب المتشددة فيما يتعلق بالنواحي الامنية ثقة كبيرةفجاء رد فعل الحزب سريعا حيث احتفظ بنغوريون المعروف بتطرفه بمنصب وزارة الدفاع الى جانب رئاسة الوزارة. علاوة على اقصاء الجناح المعتدل في حزب الماباي والذي يتزعمه موشي شاريت.

كما تم ضم حزب احدوت هعفودا الذي يتصف بمواقفه الصقرية المتشددة تجاه الدول العربية الى الائتلاف الوزاري.(٢٥)

اما السمة الاخيرة التي ميزت هذه الفترة فتتمثل في توجه الناخب نحو تأييد الاحزاب اليمينية المتطرفة كحيروت على حساب احزاب الوسط التي بدأت قوتها في التراجع، وسنرى ان هذا التوجه نحو التطرف اليميني سيتعاظم باطراد في الانتخابات القادمة تعبيرا عن طبيعة التطرف التي يتميز بها الناخب الاسرائيلي.

ويمكن انطلاقا مما سبق تبين الخصائص التي ميزت الحياة السياسية في اسرائيل في تلك الفترة وتلخيصها فيما يلي :

١- ان ايا من الاحزاب الاسرائيلية لايستطيع الحصول على اغلبية في قوته التمثيلية تؤهله لتشكيل حكومة اغلبية.

٢- انه لا يمكن اقامة اي ائتلاف وزاري بدون الماباي بسبب الخلافات العقيدية بين الاحزاب اليمينية واليسارية، والماباي هو القادر على جمع عدد من الاحزاب حوله يستطيع بدعمها له اقامة ائتلاف حكومي يحصل على ثقة الكنيست.

٣- ان الاحزاب الاسرائيلية قد تمكنت من استيعاب المهاجرين بنفس القوة التي يتمتع بها كل حزب بشكل لم يجعل لهؤلاء المهاجرين دورا حاسما في تقرير شكل الحكومةوطبيعة احزابها.

٤- فشل التنظيمات السياسية العرقية وعدم قدرتها على الصمود.

٥- محافظة الناخب الاسرائيلي في سلوكه " الانتخابي" وعدم حصول طفرات حادة في توزيع الاصوات.

٦-افتقاد الاستقرار الوزاري، فأياً من الحكومات التي تم تشكيلهافي هذه الفترة لم تكمل فترة الاربع سنوات بل تراوح عمر الوزارة بين ٤-٢٤ شهرا فقط.

قائمة المراجع

1- Krains, O.,op.cit.,p.91.

2- Zidon,A.,op.cit.,p.324.

٣- هاني عبدالله، الاحزاب السياسية في اسرائيل، عرض وتحليل (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات، رقم ٥٩، الطبعة الاولى، ١٩٨١)ص ١٦٤.

4- Israel Publications,Israel Year Book, 1961, p.268.

5- Zidon,A.,op.cit.,p.324.

6- Ibid.p.319.

7- Eisenstadat,S.,op.cit.,Pp.294-295

8- Badi, J., op. cit., PP. 142 - 143 .

9- Bernstein, M., op. cit., P. 86 .

10- Bentwich, N., op. cit., P. 111 .

11- Badi, J., op. cit., P. 140 .

12- Bernstein, M., op. cit., P. 62 .

13- Ibid., P. 66 .

14- Krains, O., op. cit., P. 71 .

15- Badi, J., op. cit., P. 156 .

16- Bernstein, M., op. cit., P. 80 .

17- Matras, J. Social Change In Israel (Chicago :

Aldine Publishing Company, 1965), P. 130.

18- Fein, L., Politics In Israel (Boston : The Little Brown Series, In Comparative Politics, Little, Brown and Co. Inc., 1967), PP. 93-94 .

19- Krains, O., op. cit., P. 79.

٢٠- لمياء جميل مجاعص، المابام،حزب العمال الموحد في اسرائيل (بيروت : م ت ف،مركز الابحاث، دراسات فلسطينية، رقم ٤١، تشرين اول ١٩٦٨) ص ص ٨٦ -٨٨.

21- Janowsky, O., op. cit., P. 180 .

22- Krains, O., op. cit., P. 116 .

٢٣- د. حامد عبد الله ربيع، محاضرات في القرار السياسي في اسرائيل(القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة، بدون تاريخ) ص ١٢٨ .

24- Etzioni, A., Alternative Ways to Democracy, The Example of Israel, In Comparative Politics, Eckstein, M. and Apter, D., op. cit., PP. 714 - 715.

25- Ibid P.718.

الفصل الخامس

انتخابات الكنيست الرابع
١٩٥٩

تمثل انتخابات الكنيست الرابع بداية مرحلة جديدة في الحياة السياسية الاسرائيلية امتدت حتى عام ١٩٦٩.

ويصف د. حامد ربيع (١) هذه المرحلةفي حياة المجتمع السياسي في اسرائيل بانها اتسمت بالتذبذب من جهة والاعداد للانطلاق من جهة اخرى.

وقد اتصفت هذه المرحلة بانفجار الخلافات الداخلية في صفوف الاحزاب الاسرائيلية خاصة في صفوف حزب الماباي، حيث انتهت بتصفية بنغوريون سياسيا، ورغم ذلك فقد توسطت هذه المرحلة حرب حزيران عام ١٩٦٧ والتي ادت الى سيطرة اسرائيل على منطقة الشرق الاوسط نتيجة للانتصار العسكري الذي حققته.

اولا : ظروف الانتخابات :

اختلفت ظروف هذه الانتخابات عن سابقتها بشكل واضح، فمن الناحية الاقتصادية حدث تطور ملحوظ في مستوى المعيشة مقارنة بالاعوام السابقة، ومن الناحية الامنية استطاعت اسرائيل الحصول على دعم كل من فرنسا وبريطانيا في عدوانها العسكري على مصر عام ١٩٥٦ مما وضع حدا للعمليات الفدائية داخل اسرائيل، وعلى خطوط الهدنة بينها وبين الدول العربية خاصة مع مصر حيث تركزت قوات من الامم المتحدةفي سيناء مما اوجد حالة من الهدوء النسبي لاسرائيل.

اضافة لذلك فقد حمل هذا العدوان العسكري عددا من القادة العسكريين الشبان امثال موشي دايان - رئيس الاركان اثناء العدوان الثلاثي على مصر - الى العمل السياسي اثر تعاظم نفوذهم واعتبارهم ابطالا قوميين، كما حمل عددا من السياسين الشباب ايضا الى اطار الحياة السياسية الفاعلة امثال شمعون

بيريز وابا ايبان وجميعهم من حزب المباي(٢)

غير ان المشكلة التي سيطرت على هذه الانتخابات تمثلت في مشكلة اليهود الشرقيين التي اتسمت بطابع الصراع الدموي (احداث وادي الصليب عام (١٩٥٩) * والخاصة بعدم القدرة على استيعابهم في المجتمع، فبينما لم يتجاوز عدد اليهود الشرقيين عند قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ (٧٠،٠٠٠) شخص اي بنسبة ١١٪ من مجموع التجمع اليهودي في فلسطين اذا به يقفز الى ضعف عددالسكان تقريبا خلال فترة الهجرةالجماعية بين اعوام ١٩٥٤ -١٩٥٨، حيث قدم الى اسرائيل (١٢٢،٠٠٠) مهاجر من اصل اسيوي وافريقي من مجموع (١٨٩،٠٠٠) مهاجر قدموا خلال هذه الفترة (٣)

كما تفاقمت الازمة الدينية بسبب الاختلاف حول تعريف من هو اليهودي(٤).

ثانيا : نتائج الانتخابات

تميزت هذه الانتخابات بارتفاع واضح في عدد القوائم الحزبية المتقدمة حيث بلغ(٢٤) قائمة انتخابية، ومما يلفت الانتباه في هذا العدد الضخم من القوائم قيام عدد كبير لم يسبق له مثيل من الاحزاب الجديدة في الاشهر القليلة التي سبقت انتخابات الكنيست الرابع مشيرة بذلك الى عدم اقتناع الناخبين بالاحزاب الاسرائيلية القائمة وسياستها والتي تعتبر حزب المباي المحور الرئيسي فيها.

---

* تفجرت في يوليو ١٩٥٩ احداث عنف في وادي الصليب بحيفا نظمها المهاجرون من شمال افريقيا، كما انتشرت اضطرابات مماثلة في مناطق اخرى ، ويرجع سبب هذه الاحداث الى التمييز العرقي الذي يمارس على اليهود القادمين من شمال افريقيا وعدم امكانية استيعابهم في المجتمع.

وقد وجهت معظم هذه الاحزاب الجديدة اهتمامها نحو المهاجرين الجدد، اذ وجدت خمس قوائم انتخابية على الاقل تنتمي الى اصول طائفية.

نتائج انتخابات الكنيست الرابع ١٩٥٩ (٥)

الحزب	عدد الاصوات	النسبة المئوية	عدد المقاعد
الماباي	٣٨٠،٥٨٥	٣٨،٢٣	٤٧
حيروت	١٣٠،٥١٥	١٣،٤٧	١٧
الحزب الوطني الديني (المفدال)	٩٥،٥٨١	٩،٨٦	١٢
المابام	٦٩،٤٦٨	٧،١٧	٩
الصهيونيون العموميون	٥٩،٧٠٠	٦،١٦	٨
احدوت هاعفودا	٥٨،٠٤٣	٥،٩٩	٧
الجبهة التوراتية	٤٥،٥٦٩	٤،٧٠	٦
التقدميون	٤٤،٨٨٩	٤،٦٣	٦
الحزب الشيوعي الاسرائيلي (ماكي)	٢٧،٣٤٧	٢،٣٢	٣
قائمة التقدم والتطور (عربية)	١٢،٣٤٧	١،٢٧	٢
قائمة الاخاء والتعاون (عربية)	١١،١٠٤	١،١٥	٢
قائمةالزراعة والتطور (عربية)	١٠،٩٠٢	١،١٢	١
احزاب اخرى	٣٣،٢٦٠	٣،٤٣	-

نسبة التغير بين نتائج انتخابات الكنيست الثالث والرابع بالمائة (٦)

الحزب	الكنيست الثالث	الكنيست الرابع	نسبة الزيادة او النقص
الماباي	٣٢،٢	٣٨،٢	+٦،٠
الحزب الوطني الديني	٩،١	٩،٩	+٠،٨
الجبهة التوراتية المتحدة	٤،٧	٤،٧	٠،٠
احزاب متدينة اخرى	٠،٣	-	-٠،٣
حيروت	١٢،٦	١٣،٥	+٠،٩
المابام	٧،٣	٧،٢	- ٠،١
احدوت هاعفودا	٨،٢	٦،٠	-٢،٢
التقدميون	٤،٤	٤،٦	+٠،٢
الصهيونيون العموميون	١٠،٢	٦،٢	-٤،٠
الحزب الشيوعي الاسرائيلي	٤،٥	٢،٨	-١،٧
الاقليات	٤،٩	٤،٧	-٠،٢
آخرون	١،٦	٢،٢	+٠،٦

من استعراض الجدولين السابقين يتضح لنا استمرار تواجد الاتجاهات الحزبية الرئيسية مع وقوع تراجع في قوة بعضها خاصة احزاب الوسط. ويمكن ان نميز السمات التالية :

١- تعاظم قوة الاحزاب العمالية - الماباي-

٢- ثبات قوة الاحزاب اليمينية والدينية مع حدوث بعض التقدم البسيط.

٣- تراجع قوة احزاب الوسط، والجداول التالية توضح هذه العملية :

١- الاحزاب العمالية

الحزب	عدد المقاعد
الماباي	٤٧
المابام	٩
احدوت هاعفودا	٧
المجموع	٦٣

في مواجهة الاحزاب المحافظة :

الحزب	عدد المقاعد
حيروت	١٧

٢-الاحزاب العلمانية :

الحزب	عدد المقاعد
العمالية	٦٣
اليمينية	١٧
الوسط	١٤
المجموع	٩٤

في مواجهة الاحزاب الدينية :

الحزب	عدد المقاعد
المفدال	١٢
الجبهة التوراتية	٦
المجموع	١٨

٣- احزاب الوسط :

الحزب	عدد المقاعد
الصهيونيون العموميون	٨
التقدميون	٦
المجموع	١٤

ثالثا : تحليل نتائج الانتخابات :

بلغ عدد الاشخاص المؤهلين لحق الانتخاب ١،٢١٨،٧٢٤ شخصا، اي بزيادة ١٦٠،٩٢٩ شخصا عن انتخابات عام ١٩٥٩، ومارس هذا الحق منهم(٩٩٢،٣٠٦) اي بنسبة ٨١،٦ ٪.وقد تنافس على المقاعد النيابية (٢٤) قائمة انتخابية استطاعت (١٢) قائمة منها الحصول على نسبة تزيد عن ١٪ من الاصوات مما اهلها الاشتراك في عملية توزيع المقاعد (٧)، ورغم وجود عدد كبير من القوائم الحزبية الشرقية - السفارديم - الا ان ايا منها لم يحصل على نسبة تؤهله احتلال مقعد واحد في الكنيست، بل آثر الناخبون من المهاجرين الجدد دعم الاحزاب الكبيرة التي ضمت قوائمها الانتخابية عدداً من المرشحين

من اليهود الشرقيين، ويمكن ارجاع سبب فشل هذه القوائم الطائفية الى ما يلي (٨).

١-ان عددا من هذه الاحزاب قد انشئ قبل شهور قليلة من بدء الحملة الانتخابية، كما انها قامت بممارسة العمل السياسي دون ان يكون لها تنظيم حزبي حقيقي.

٢-لم يستطع اي من هذه الاحزاب تقديم شخصية وطنية تنافس بنغوريون أو دايان او مناحيم بيجن.

٣-افتقار هذه الاحزاب الى مصادر التمويل الخارجية .

دلت نتائج الانتخابات على ان التعدد والاختلاف الحزبي لم يكن بحجم القوائم التي تنافست على المقاعد النيابية، اذ حازت الاحزاب اليمينية على دعم كبير من قبل الناخبين في الوقت الذي منيت فيه احزاب اليسار والحزب الشيوعي الاسرائيلي بهزيمة كبيرة.

وبذا فقد خرجت الاحزاب" نصف الاشتراكية" وتلك التي تتبنى مبدأ الاقتصاد الحر متمثلة في الصهيونيون العموميون وحيروت منتصرة.

كما استطاع حزب الماباي الحصول على نصر سياسي كبير، اذ حصل على نسبة من الاصوات لم يستطع اي حزب في تاريخ الحياة السياسية الاسرائيلية الحصول عليها (٣٨,٥٪ من مجموع الاصوات) رغم ان هذه النسبة لاتؤهله تشكيل حكومة اغلبية يكون فيها الحزب الوحيد، ويعزى هذا النجاح رغم وجود المشاكل والاضطرابات الداخلية الى شخصية بنغوريون، والى النصر العسكري الذي حققته اسرائيل في عدوانها على مصر عام ١٩٥٦، والذي يقترن باسم حزب الماباي، وكذلك الى قدرة الحزب على التأقلم مع الظروف الجديدة، خاصة استيعاب مطالب الجيل الشاب، حيث ضمت قائمته الانتخابية شخصيات شابة ذات شعبية كدايان وبيريز وابا ايان، كما يرجع الى قدرة الحزب على استيعاب عدد كبير من المهاجرين الشرقيين الذين يعتبرون بنغوريون بمثابة راعي القبيلة او الاب، فهو بنظرهم شيخ القبيلة والقائد القوي الذي يمثل " سر" اسرئيل(٩).

اما فشل احزاب اليسار المتمثلة في حزبي المابام والحزب الشيوعي فيرجع الى تأثير التغييرات التي وقعت في بولندا عام ١٩٥٦ ودور الاتحاد السوفيتي في احباطها مما ادى الى تحول الكثيرين عن تأييد الحزب الشيوعي الذي عانى انخفاضا شديدا في شعبيته وبالتالي في عدد مقاعده في الكنيست، اضافة لذلك فان الموقف المتشدد للاتحاد السوفيتي من اسرائيل في عدوانها على مصر قد اضعف مركز حزب المابام وادى الى مزيد من التصدع داخله وهدد وجوده(١٠).

رابعاً : الائتلاف الحكومي

نتيجة لكون حزب الماباي الحزب الاكبر في الكنيست فقد عهد اليه بتشكيل الائتلاف الوزاري التاسع والذي ضم الاحزاب التالية (١١)

الحزب	عدد مقاعده
الماباي	٤٧
الوطني الديني	١٢
المابام	٩
احدوت هاعفودا	٧
التقدميون	٦
بوعالي اجودات اسرائيل	٣
المجموع	٨٤

ومما يميز هذا الائتلاف الوزاري استمرار حزبي المابام واحدوت هاعفودا بين صفوفه، الا ان مجلس الكنيست نفسه لم يستطع الاستمرار حتى نهاية فترة

ولايته القانونية لقيام ازمة وزارية نتيجة لتفاعلات مسألة " فضيحة" "لافون" اذ امر بنغوريون رئيس الوزراء ان يتم بحث القضية مجددا من قبل لجنة قضائية لتقرر المسؤولية في هذه العملية التي احدثت ضربة قوية لحزب الماباي، وقد رفض بنغوريون ما جاء في تقرير اللجنة الوزارية السباعية التي شكلت في اعقاب العملية واعفت "لافون" من المسؤولية مما دعا بنغوريون الى طلب فض الكنيست والدعوة لانتخابات جديدة.

قائمة المراجع

١- د. حامد عبدالله ربيع، اطار الحركة السياسية في المجتمع الاسرائيلي (دار الفكر العربي، بدون مكان نشر،١٩٧٨) ص ٣٣٢ .

2- Arian, A., op. cit., P. 20 .

3- Peretz, D., op. cit., P. 51 .

4- Ibid, P. 15 .

5- Krains, O., op. 93 .

6- Eisentadt, S., op. cit., P. 294 .

7- Zidon, A., op. cit., P. 324 .

8- Peretz, D., op. cit., Pp. 17 - 18 .

9- Ibid. P. 18 .

10- Czudonwski, M., and Landau, J., The Israeli Communist Party (Stanford University : The Hoover Institution on war, Revolution and Peace, Hoover Institution Studies, 9 , 1965), P. 116.

11- Krains, O., op. cit., P. 116 .

الفصل السادس

انتخابات الكنيست الخامس
١٩٦١

اولا: ظروف الانتخابات :

كانت القضايا الاساسية التي اثارت الجدل في هذه الانتخابات هي القضايا الداخلية خاصة الحزبية وانعكاساتها على الساحة السياسية، اذ عادت قضية لافون الى البروز مجددا لتؤدي الى حل الكنيست الرابع والدعوة الى انتخابات جديدة، ففي خريف ١٩٦٠ اثناء محاكمة احد الضباط الذين شاركوا في فضيحة لافون ظهرت ادلة جديدة لصالح براءة لافون مما نسب اليه، وقد دعا هذا الامر لافون الى الطلب من رئيس الوزراء اصدار بيان يعيد فيه الاعتبار لشخصه، الا ان رئيس الوزراء رفض ذلك بدعوى النواحي الامنية وامكانية الاساءة الى رموز مهمةفي ادارة المخابرات، الا انه وافق على تشكيل لجنة قضائية للتحقيق اسميت لجنة " كوهين"

كما تم بحث القضية مجددا في اطار اللجنة المركزية لحزب الماباي الذي ينتمي له كل من لافون ورئيس الوزراء بنغوريون، وقد استطاع كل منهما جذب مؤيدين له، حيث اصطفت العناصر الشابة في الحزب خاصة دايان وبيريز الى جانب بنغوريون مطالبين بطرد لافون من قيادة الهستدروت " اتحاد العمال الاسرائيلين" اما لافون فقد استطاع الحصول على تأييد مجموعات تنتمي الى الجيل القديم في الحزب، ولم يتركز الصراع في اطار الماباي بل تعداه الى الاحزاب الاخرى والرأي العام مما حول قضية لافون الى قضية سياسية خاصة بعد أن رفض بنغوريون تقديم التقرير الكامل للجنة كوهين الى الوزارة مما ادى الى تشكيل لجنة وزارية سباعية برأت ساحة لافون واناحت باللائمة على مدير المخابرات، فاعلن بنغوريون رفضه لما توصلت اليه اللجنة ووصف نتائجها بالتحيز وتحريف العدالة واعلن اعتزاله الى ان تتم ازاحة لافون عن قيادة الهستدروت.

ونتيجة لموقف بنغوريون قام حزب الماباي بحملة شعبية لاعادته الى

الوزارة لتلافي وضع مأساوي قد تصل له اسرائيل باعتزال بنغوريون، كما قام باقصاء لافون من قيادة الهستدروت، وتم حل الكنيست الرابع في هذه الفترة، اي قبل انقضاء ولايته والدعوة الى انتخابات الكنيست الخامس في ١٥ اغسطس ١٩٦١ (١).

لقد ادى هذا الوضع بلافون وجماعته الى الانشقاق عن حزب الماباي وتشكيل كتلة مستقلة دعيت كتلة (من هيسود)،الا انها عادت بعد فترة الى الحزب الام " الماباي" اذ لم يكن سبب الانشقاق عقائديا بل شخصيا الى حد بعيد.

هذا ومن جانب آخر وقع تغير جديد في شكل الحياة الحزبية حيث تم الاندماج بين حزبي " الصهيونيون العموميون، والتقدميون" وخرج الى الوجود حزب جديد دعي " الاحرار"، وقد امل من قيام هذا الحزب ان يكون بديلا لحزب الماباي في السلطة، او على الاقل ان يكون قوة لا يستغنى عنها عند تشكيل الائتلافات الوزارية، بيد ان الحزب فشل في مسعاه هذا كما سنرى في نتائج الانتخابات مما ادى به الى الاقتراب سياسيا من حركة حيروت اليمينية المتطرفة(٢) • اضافة لذلك فقد ظلت القضايا المزمنة والمتمثلة في ارتفاع الاسعار ومشكلة اليهود الشرقيين مثارا للجدل في انتخابات الكنيست الخامس.(٣)

ثانيا : نتائج انتخابات الكنيست الخامس(٤)

الحزب	عدد الاصوات	نسبة الاصوات٪	عدد المقاعد
الماباي	٣٤٩،٣٣٠	٣٤،٧٠	٤٢
حيروت	١٣٨،٥٩٩	١٣،٧٦	١٧
الاحرار" الليبرالي"	١٣٧،٢٢٥	١٣،٦٣	١٧

الحزب الوطني الديني	٩٨،٧٨٦	٩،٨١	١٢
المابام	٧٥،٦٥٤	٧،٥١	٩
احدوت هاعفودا	٦٦،١٧٠	٦،٥٧	٨
الحزب الشيوعي الاسرائيلي	٤٢،١١١	٤،١٨	٥
اجودات اسرائيل	٣٧،١٧٨	٣،٦٩	٤
بوعالي اجودات اسرائيل	١٩،٤٢٨	١،٩٤	٢
الاخاء والتعاون" عربية"	١٩،٣٤٢	١،٩٢	٢
التقدم والتطور (عربية)	١٦،٣٤٠	١،٥٩	٢
احزاب اخرى	٧،٠٧٧	٠،٧	-

نسبة التغير في نتائج انتخابات الكنيست الرابع والخامس بالمائة(٥).

الحزب	الكنيست الرابع	الكنيست الخامس	نسبة الزيادة او النقص
الماباي	٣٨،٢	٣٤،٧	٣،٥-
الحزب الوطني الديني	٩،٩	٩،٨	٠،١-
الجبهة التوراتية المتحدة	٤،٧	٥،٦	٠،٨+
حيروت	١٣،٥	١٣،٨	٠،٣+
المابام	٧،٢	٧،٥	٠،٣+
احدوت هاعفودا	٦،٦٠-	٦،٦	٠،٦+
الصهيونيون العموميون	٦،١٦	١٣،٦*	٢،٨+*

* اندماج الصهيونيون العموميون والتقدميون وتشكيل حزب الاحرار.

التقدميون الاحرار	٤،٦٣		
الحزب الشيوعي الاسرائيلي	٢،٨	٤،٢	+١،٤
اقليات	٤،٧	٣،٩	ـ٠،٨
آخرون	٢،٢	٠،٣	-١،٩

الاتجاهات الرئيسية في الكنيست :

١-الاحزاب العمالية :

الحزب	عدد المقاعد
الماباي	٤٢
المابام	٩
احدوت هاعفودا	٨
المجموع	٥٩

في مواجهة الاحزاب المحافظة :

الحزب	عدد المقاعد
حيروت	١٧

٢- الاحزاب العلمانية :

الحزب	عدد المقاعد
احزاب العمال	٥٩
احزاب اليمين	١٧
احزاب الوسط	١٧
المجموع	٩٣

في مواجهة الاحزاب الدينية :

الحزب	عدد المقاعد
الوطني الديني	١٢
اجودات اسرائيل	٤
بوعالي اجودات اسرائيل	٢
المجموع	١٨

٣- احزاب الوسط :

الحزب	عدد المقاعد
الاحرار " الليبرالي"	١٧

ثالثا : تحليل نتائج الانتخابات :

بلغ عدد الذين مارسوا حق الانتخاب (١،٠٣٧،٠٣٠) اي بنسبة (٨١٪) من مجموع الناخبين، ولم تحقق نتائج الانتخابات تغيرا ملموسا في تشكيل الكنيست وقوة الاحزاب المشاركة فيه.

اما التغير الاساسي الذي حصل في القوة التمثيلية في الكنيست فقدتمثل في انخفاض قوة تمثيل حزب الماباي بنسبة (٣،٥ ٪) اذ حصل على نسبة (٣٤،٧ ٪) من مجموع اصوات الناخبين مقابل (٣٨،٢ ٪) حصل عليها في الكنيست السابق.

ويرجع السبب الاساسي لهذا التراجع الى تأثيرات قضية لافون التي سيطرت على اهتمامات الناخب الاسرائيلي.

اما التغير الهام الثاني الذي وقع في هذه الانتخابات فقد تمثل في ارتفاع نسبة التأييد للحزب الشيوعي بما يساوي (٥٠٪) عما حصل عليه الكنيست السابق، اذا استفاد الحزب من ظروف الانتخابات المتمثلة بالمحاكمة التي عقدت (لايخمان) الزعيم النازي مما اكسب الحزب تأييدا مرموقا بين عائلات ضحايا النازية عن طريق انتقاده لعلاقات اسرائيل بالمانيا الغربية. كما حصل على بعض الدعم من قبل المهاجرين الجدد بسبب تبنيه لمشاكلهم ودعوته لدمجهم في المجتمع، علاوة على التأييد التقليدي الذي يحظى به من قبل الناخبين العرب(٦).

كما استطاع حزب الاحرار " الليبرالي " الحصول على نسبة (١٣،٦ ٪) من مجموع اصوات الناخبين مقابل (١١٪) حصل عليها الحزبان المكونان له في انتخابات الكنيست الماضي، ويمكن ان يرد هذا التقدم الى تركيز اصوات الوسط في الاقتراع لحزب واحد بدل تشتتها في حزبين كما كان يحصل في السابق.

بيد ان هذه الزيادة لم تكن كما توقع الحزب مما ادى به فيما بعد الى الاقتراب من حيروت ومن ثم التحالف معه في الانتخابات القادمة بغية اقصاء الماباي عن السيطرة على الحكم، وكذلك سيؤدي هذا الوضع الى انشقاق الحزب وتكوين حزب جديد(٧).

اما بالنسبة للاحزاب الدينية فلم يقع تغير يذكر في نسبة تمثيلها عدا الخسارة الطفيفة التي لحقت بالمفدال" الحزب الوطني الديني" والتي نتجت عن الخلافات الداخلية التي تعمقت في الحزب وسيطرة الجناح اليميني فيه (٨).

لقد تميزت فترة الكنيست الخامس بان الخلافات التي ادت الى سقوط الائتلافات الحكومية لم يكن مصدرها الاحزاب الائتلافية الصغيرة بل حزب الماباي نفسه الذي عانى من الصراع الداخلي مما ادى في النهاية الى سيطرة الجناح الاشكولي "ليفي اشكول" الذي يتصف بالاعتدال قياسا الى بنغوريون، مما اضطر الاخير الى ترك الحزب والحكم بدعوى الاوضاع الصحية والاعتكاف

التطوعي في الكيبوتس الذي يعيش فيه في "سدي بوكر" بصحراء النقب، الا ان رفض ليفي اشكول تشكيل الوزارة ادى الى ان يعهد رئيس الدولة بتشكيلها مجدداً الى ديفيد بنغوريون الذي اقام ائتلافاً وزارياً ضم احزاب الماباي والجبهة الدينية الوطنية واحدوت هاعفودا وعمال اجودات اسرائيل، وعاد بنغوريون الى الاستقالة مجدداً لاسباب شخصية وتم تشكيل حكومة جديدة على غرار السابقة من قبل ليفي اشكول(٩).

هذا بالاضافة الى الخلافات التي نشبت بين بنغوريون وحليفه حزب احدوت هاعفودا حول السياسة الاقتصادية والتي ادت الى استبدال وزير الحزب مرات عدة(٩).

قائمة المراجع

1- Eisenstadt, S., op. cit., P. 331 .

٢- هاني عبدالله، مرجع سابق، ص ١٣ .

3- Arian, A., op. cit., P. 21 .

4- Zidon, A.,op.cit., P. 321 .

5- Eisenstadt, S., op. cit., PP. 294 - 295 .

6- Czudonowski, M. and Landau, J. op. cit. P.I .

٧- هاني عبدالله، مرجع سابق ، ص ١٤ .

8- Oren, S., op. cit., P. 44 .

٩- غازي السعدي، الاحزاب والحكم في اسرائيل، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، ١٩٨٩، ص ١٠٨ .

10- Zidon, A., op. cit., PP. 314 - 315 .

الفصل السابع

انتخابات الكنيست السادس ١٩٦٥

اولا : الاوضاع العامة للانتخابات :

يبدو من الصعب ان نجد فترة في تاريخ اسرائيل وقعت فيها تغييرات هامة في خارطة الاحزاب السياسية مثلما حدث عام ١٩٦٥، فحتى عشية الانتخابات انشقت ثلاثة احزاب ، وصاغت اربعة احزاب اخرى تجمعين كبيرين، كما ائتلفت ثلاثة احزاب في حزب واحد، اي اننا سنواجه فترة يمكن ان توصف بانها فترة تجمع للاتجاهات الحزبية الرئيسية اي للكتل السياسية.

فحزب الماباي وهوالحزب صاحب الاغلبية في الحكومة والهستدروت والكنيست وقع تحت تأثير كل من الانشقاق والاندماج في الوقت نفسه ، حيث ائتلفت اغلبية الحزب التي يرأسها " ليفي اشكول" رئيس الحكومة مع حزب احدوت هاعفودا، وهوالحزب الذي انفصل عن الماباي عام ١٩٤٤، كما انشقت الاقلية التي يرأسها ديفيد بنغوريون عن الحزب الام، الماباي، لرفضها الاعتراف بقيادة اشكول والاندماج مع حزب احدوت هاعفودا.

اما حزب حيروت "اليميني المتطرف" والذي عانى من العزلة السياسية طوال الفترة السابقة فقد اندمج مع الجناح اليميني للحزب الليبرالي مكونا كتلة جاحال. مما يعني امكانية تشكيل معارضة قوية ومنظمة داخل الكنيست لسياسات الماباي، هذا في الوقت الذي انشق فيه الجناح الاخر من الحزب الليبرالي واحتفظ باسم" الحزب الليبرالي المستقل".

كما وقع الحزب الشيوعي الاسرائيلي "ماكي" الذي بقي فترة طويلة يجمع في عضويته بين اليهود والعرب ضحية الانشقاقات.

ولم ينج من هذه الانشقاقات سوى حزب المابام والى حد ما الاحزاب الدينية.

والسؤال الذي يطرح نفسه في ظل هذه الانشقاقات هو : هل هذا التغير

في البناء الحزبي الاسرائيلي امر عابر لن يلبث ان يزول لتعود الاحزاب الى ما كانت عليه، ام هو انعكاس لعملية تطور كانت تتفاعل عبر السنين ولتظهر فجأة وبقوة كبيرة؟

وهل هذه التغيرات نتيجة لخلافات شخصية للاستئثار بالسلطة ام ذات اسباب موضوعية تعمل في اتجاهات مختلفة؟

ما هي التغيرات الاخرى التي ستولدها هذه الظاهرة في المستقبل؟

وسنعمل على تتبع هذه التغيرات في الخارطة الحزبية :

ا - التطورات داخل حزب الماباي :

تكشفت في هذه الفترة ثلاثة انشقاقات داخل الحزب تمثلت في الكتل الاتية :

أ- كتلة ليفي اشكول.

ب- كتلةديفيد بنغوريون.

جـ-كتلة " من هيسود"بنحاس لافون".

وقد دار صراع بين بنغوريون واشكول في ظاهره حول رغبة الاخير في اقامة تحالف بين حزبي الماباي واحدوت هاعفودا، ورفضه اعادة فتح التحقيق في قضية لافون، رغم اصرار بنغوريون على ذلك، وفي الضغط الذي وجهته كتلة " من هيسود" المتعلق بامكانية الاندماج مع حزب احدوت هاعفودا(١)

لقد رفضت كتلة الشباب داخل حزب الماباي والتي يتزعمها بنغوريون الائتلاف مع حزب احدوت هاعفودا لاعتقادها بان مثل هذا الائتلاف هو مؤقت

ومحدود بمواجهة الانتخابات العامـة، وهو ابعد ما يكون عن اندماج حقيقي بين الحزبـين، اذ كانت المشـاورات الائتلافيـة تدور حول تـشكيل جبـهة موحـدة في الكنيست في حين يحتفظ كل منهما باستقلاله داخل الهستدروت(٢).

الا ان السبـب الرئيسي لرفض هذه الفـئة الائتـلاف مع احدوت هاعـفودا يتمثل في الخشية من ان يؤدي ذلك الى ابعـادها عن المراكز الحساسة في الحزب والدولة، وسيطرة قادة احدوت هعفودا على الائتلاف بسبب الطبيعة الشابة لهم بعكس قادة الماباي. *

وفي الوقت نفسـه رفـضت الاقليـة في حزب احـدوت هاعـفـودا والتي يتزعـمهـا " اسحق تابنكن" الاب الروحي للحـزب الائتلاف مع الماباي يـسبب عـدم انضمـام ثالث الاحـزاب العـماليـة في اسـرائيل " المابام" الى الائتـلاف، وبسبب الخلافات في العقيدة بين كل من الماباي واحدوت هاعفودا. **

وجاءت الشعرة التي قـصمت ظهر البعير" كمـا يقال" وادت الى انشقاق ديفـيـد بن غـوريون عن الماباي وتشكيـله حـزباً جديـداً اطلق عليـه اسم "رافي "Rafi" اي قائمـة عمال اسـرائيل (٣) عندما وجه لـيفي اشكول الذي يعتـقد ببراءةلافون من التـهمة المنسوبة اليه رسـالة الى كتلة من " هيسود" يدعـوها فيه الى العـودة الى الحزب الام والوعـد بعودة لافـون الى ممارسة نشـاطه السيـاسي وتجنب اثارة قضية لافون مجددا.

وفي نفس الوقـت رفض حـزب الماباي بقـيـادة اشكول طلـب بنغـوريون

---

* يتمتع الحزب بصفات قد تؤهله مـستقبلا للسيطرة على القيادة في حزب الماباي وتتمثل في :

أ- الطبيعة الشابة لقياداته.

ب- سيطرته على البالماخ، القوة العـسكريةلاحدوت هاعفودا قبل عام ١٩٤٨ مما يعطيه بعدا تاريخيا في اقامة اسرائيل.

جـ- اشتراكيته الوسط بين الماباي والمابام.

د- ثقله في الكنيـست.

هـ- قاعدته القوية في الكيبوتـسات.

** يرى احدوت هاعفودا ان ممارسات الماباي تشير الى انه قد تخلى عن مبادئه الاشتراكية.

تحويل قضية "لافون" الى لجنة قضائية.

ويمكن تحديد النقاط الاساسية التي ادت الى قيام الحزب الجديد "رافي" فيما يلي*(٤) :-

١- شخصية بنغوريون

٢-ضرورة اعادة التحقيق في قضية لافون من قبل لجنة قضائية.

٣-العمل على تغيير النظام الانتخابي النسبي المتبع واستبداله بنظام الدائرة الفردية.

٤- العمل على تحديث الزراعة والصناعة والبنية التعليمية.

٥- العمل على تحقيق تمثيل حقيقي للجماعات العرقية.

وقد امل الحزب الجديد الحصول على اغلبية تمثيلية في الكنيست او على الاقل الحصول على نسبة من الاصوات تؤهله لان يكون قوة اساسية لا يمكن الاستغناء عنها عند تشكيل اي ائتلاف حكومي.

نتيجة لهذا الوضع اضطر اشكول للاسراع في توقيع اتفاق ائتلافي مع احدوت هاعفودا حيث احتفظ كل حزب باستقلال بنيته رغم انه كان من المأمول ان هذا الائتلاف سيؤدي الى اندماج كلي فيما بعد (٥)، وقد تم الائتلاف وفقا للمبادئ التالية(٦) :

١- دعم سلامة اسرائيل واستقلالها والاستعداد الدائم لصد اية محاولة عسكرية او سياسية تستهدفها.

٢- النهوض بمركز اسرائيل الدولي والسعي الحثيث لاحلال السلام في المنطقة على اساس احترام السيادة لكل دولة على اراضيها .

---

* استحوذ الحزب الجديد على تأييد جماعات شابة في حزب الماباي تعتبر نفسها ممثلة لاتجاه التجديد الاجتماعي والسياسي، كما حصل الحزب على تأييد بعض الجماعات في مستوطنات الموشافيم "القرى التعاونية" التابعة لحزب الماباي، ومن بعض القوى ذات الاصل الشرقي من سكان المدن خاصة في المدن الجديدة.

٣- زيادة الهجرة الى اسرائيل من كافة انحاء العالم ومن جميع القطاعات اليهودية.

٤- الاستيعاب المنتج للمهاجرين، ودمجهم في حياةالعمل والثقافة للمجتمع الاسرائيلي.

٥-التخطيط السريع للاقتصاد الاسرائيلي وتطوير الثروة الطبيعية وزيادة الانتاج.

هذا وقد اعاد التحالف الى الاذهان الفترة التي كان فيها حزبا الماباي واحدوت هاعفودا حزبا واحد في الاعوام ١٩٣٢ - ١٩٤٤ بزعامة "اسحق تابنكن"، كما دل على امكانية تكتل الاحزاب العمالية في جبهة واحدة، الا انه يختلف عن التحالف النموذجي المطلوب من الاحزاب العمالية المرتكز الى حرية التفكير ووحدة العمل بين الاحزاب المتجانسة.(٧)

اما اهداف حزب الماباي من هذا التحالف فتتمثل في تجنيبه اية مفاجئات غير منتظرة في الانتخابات القادمة خاصة وانه مقدم على الانتخابات العامة في غياب بنغوريون بل وضده لاول مرة.

٢-ائتلاف اليمين " جاحال":

في الوقت الذي بدأت فيه بوادر التقارب بين الاحزاب العمالية في اواسط عام ١٩٦٤ جرت في الجانب الاخر محادثات بين حزبي حيروت اليميني المتطرف والحزب الليبرالي لاقامة تحالف يكون بديلا للماباي الذي يعاني من الخلافات الداخلية، وقد ايد حيروت قيام مثل هذا الائتلاف بناء على شرطين :

١-ان يكون لكل من الحزبين نفس عدد المقاعد في الكنيست.

٢- ان يكون مفهوما لدى الحزبين المتحالفين انهما اما ان يشكلا حكومة

اغلبية بدون الماباي او ان يستمرا في مقاعد المعارضة معا، اما الحزب الليبرالي الذي انبثق عام ١٩٦١ من اتحاد الحزب التقدمي والصهيونيون العموميون فلم تكن الاتجاهات داخلة لانجاز هذا الائتلاف قوية نتيجة للخلاف في صفوفه، اذ يتألف من حزبين لم ينصهرافي بوتقة واحدة حيث شكل التقدميون الجناح اليساري في الحزب والصهيونيون العموميون الجناح اليميني فيه(٨).

فالحزب التقدمي وهو الذي كان في السابق ممثلا للجناح (ب) في حزب الصهيونيون العموميون لم يكن منساقا لتحقيق الوحدة الائتلافية مع حيروت لانه عمل تقليديا - في السابق - مع احزاب العمل، كما انه لا يؤيد الاساليب التي اتبعتها منظمة زفاي ليئومي الارهابية التي شكلت نواة حزب حيروت.

اما الصهيونيون العموميون فلا يرون مانعا يحول دون التعاون مع حيروت خاصة وانه لم يسبق لهم الاشتراك في الائتلافات الحكومية التي اقامها الماباي باستثناء مرة واحدة عام ١٩٥٢، ولمدة قصيرة، وترى هذه الفئة ان تشكيل جبهة برلمانية يمينية من حيروت والليبراليين سيدعم وضع الاحزاب اليمينية ويزيد من فرصها لاستلام السلطة مستندة في ذلك الى ان لحزب حيروت مؤيدين من مختلف فئات المجتمع الاسرائيلي.

ومن ناحية اخرى يرى هؤلاء ان مركز الصهيونيون العموميون قد تقلب كثيراً في الكنيست، فبعد ان كان عدد المقاعد التي يشغلها (٢٣) اذا به ينخفض الى ثمانية مقاعد.

وقد اجري التصويت في اللجنة التنفيذية للحزب الليبرالي "الاحرار" بشأن التحالف مع حيروت، وتمت الموافقة باغلبية (١٧) صوتامقابل (١٢) صوتا، مما دعى التقدميون الى الانشقاق وتشكيل حزب مستقل تحت اسم " الاحرار المستقلون" والاشتراك بقائمة مستقلةفي الانتخابات العامة يتزعمها "بنحاس روزن".

و تم الائتلاف بين حيروت والليبرالي تحت اسم " جاحال" وهو

الاحرف الاولى لـ (كتلة حيروت والاحرار) بالعبرية وفقا للاسس التالية(٩) :

١- العمل على ايجاد تشريع يضع رئيس الدولة على راس القوات المسلحة.

٢- العمل على مقاومة الجهود التي تبذل من اجل التقارب مع المانيا الغربية.

٣- المطالبة بانتهاج سياسة اقتصادية حرة، وحصر نشاط الدولة الاقتصادي في المجالات التي لا يستطيع القطاع الخاص ولوجها.

٤- الاستمرار في معارضة عودة الفلسطينيين الى ديارهم.

وحتى يحظى هذا التحالف الجديد بصفة المسؤولية السياسية فقد طوى حزب حيروت مؤقتا موقفه السابق والمتعلق باقامة دولة اسرائيل على ضفتي نهر الاردن.

٣- الاحزاب الدينية :

لم تنج الاحزا ب الدينية من ظاهرة الانشقاق التي ميزت الاحزاب الاسرائيلية في هذه الفترة، وجاءت اولى مؤشرات الانشقاق داخل الحزب الوطني الديني حيث تطورت داخله جماعة تتكون بشكل خاص من الجيل الجديد استطاعت في انتخابات الحزب الداخلية عام ١٩٦٤ ان تحصل على نسبة تمثيليةتعادل ٩٪ من مجموع المقاعد، وتتركز هذه الجماعة في اليشوف المسمى يشوف ابناء عكيفا Bnei Akiva، وهي تدعو الى تطوير الحزب من جماعة ضاغطة الى حزب سياسي يهتم اضافة الى شؤون العقيدة الدينية بنواحي الامن والاقتصاد هذا بالاضافة الى الفئات الاربعة الاخرى التي يتكون منها الحزب اساسا وهي (١٠)

Shapiro faction	فئة شابيرو
La- Mifneh faction	الاصلاحيون
Right Faction	اليمين
Sefardim faction	السفارديم

اما التغير الثاني الذي اصاب الاحزاب الدينية فيتمثل في انشقاق حزب بوعالي اجودات اسرائيل عن حزب اجودات اسرائيل بسبب المرارة التي يعانيها من جناح اجودات اسرائيل اليميني، وبالاضافة الى ذلك فقد استطاع اعضاء حزب بوعالي اجودات الاندماج في الحياة الاقتصادية والسياسية في اسرائيل حيث شعروا انهم اكثر قربا الى الحزب الوطني الديني او حتى الى الاحزاب الصهيونية العلمانية منهم الى اجودات اسرائيل.

وقد جرت محاولات لتحقيق الوحدة بين بوعالي اجودات اسرائيل والحزب الوطني الديني غير ان احدى الفئات القوية في الحزب الاخير رفضت ذلك خشية ان يسيطر الجناح الاكثر اعتدالا على الحزب(١١).

وفي مواجهة التكتلات العمالية واليمينية التي سبقت انتخابات الكنيست السادس حاولت الاحزاب الدينية تشكيل جبهة دينية متحدة تشمل الاحزاب الدينية الاربعة على غرار الجبهة التي ضمت هذه الاحزاب عام ١٩٤٩، بيد ان هذه المحاولات باءت بالفشل اذ راى الحزب الوطني الديني ان تحالفه مع الاحزاب الدينية المتطرفةسيفقده حرية التصرف خاصة فيمايتعلق بالاشتراك في الحكومة الائتلافية التي ستشكل عقب الانتخابات العامة لمعارضة اجودات اسرائيل الدائمة الائتلاف مع الاحزاب العلمانية وسعيه الى اقامة دولة دينية تطبق فيها القوانين الدينية - التوراة - على كافة السكان.

اما حزب اجودات اسرائيل فقد طالب لتحقيق التحالف ان يتم دمج

حزبي اجودات اسرائيل وعماله دمجا كليا كخطوة اولى يقوم بعدها الحزب الجديد بالتوصل الى اتفاق تحالف مع الحزب الوطني الديني بعد ان يتخلى الاخير عن ميوله العلمانية والتي تمثلت مظاهرها برأي حزب اجودات اسرائيل بوضع سيدة على قائمة الحزب الانتخابية بدعوى انه لا يجوز للمرأة اليهودية التدخل في الشؤون السياسية.

اما حزب بوعالي اجودات اسرائيل فقد ابدى تحفظا شديدا حيال اندماجه بحزب اجودات اسرائيل الذي يعتبره حزبا رجعيا(١٢).

وهكذا فشلت المحاولات التي قامت بها الاحزاب الدينيةللتقدم الى الانتخابات العامة بقائمة موحدة كما فعل اليمين - جاحال-والاحزاب العمالية المتمثلة بالمباي واحدوت هاعفودا.

٤-المابام والحزب الشيوعي الاسرائيلي :

تعثرت المفاوضات التي تمت مع حزب المابام للانضمام الى حكومة ليفي اشكول الائتلافية والائتلاف العمالي بسبب اصرار المابام على منحه حقائب وزارية ذات اهمية، والغاء الحكم العسكري المفروض على العرب في اسرائيل، وانتهاج سياسة خارجية محايدة، الا ان المباي رفض هذه الشروط مما ادى الى توقف الاتصالات بين الطرفين.

غير ان هذه العراقيل التي وضعها حزب المابام في وجه اقامة ائتلاف عمالي هي اسباب ظاهرية، والسبب الحقيقي وراء موقفه يكمن في انه لن يجني من دخوله الائتلاف الحكومي قبل انتخابات الهستدروت التي ستتم قبل الانتخابات العامة فوائد، بل على العكس فان بقاءه في صفوف المعارضة سيجذب اليه اصوات غير المقتنعين بسياسة الحكومة الائتلافية التي يتزعمها حزبا المباي واحدوت هاعفودا(١٣)

اما الحزب الشيوعي الاسرائيلي - ماكي- فقد عاد الى المواقع التي كان عليها ابان فترة الانتداب البريطاني في فلسطين حيث وجد حزبان شيوعيان احدهما حزب "عمال شيوعيي فلسطين" واغلبيته من اليهود والاخر عصبة التحرر القومي واغليتها من العرب، وقد وقع انشقاق الحزب عام ١٩٦٥ بسبب المواقف القومية المتطرفة التي استحال التوفيق بينها، حيث تزعم الجناح الشيوعي الجديد والذي اطلق عليه اسم - راكاح- "القائمة الشيوعية الجديدة" ويضم في عقوبته يهوداً وعرباً، اما الجناح الاخر الذي بقي محتفظا بالاسم القديم للحزب فقد كان يهوديا محضا*(١٤)

ويمكن ارجاع الاسباب الحقيقية وراء انشقاق الحزب الى تصاعد الصراع العربي الصهيوني، اذ اعتبرالجناح اليهودي في الحزب ان الصراع في المنطقة هو بين دولة اسرائيل وشعبها من جهة وبين الدول العربية من جهة اخرى، وقد تبنى هذا الجناح الدعوى الصهيونية و الدفاع عن اسرائيل وسياستها متناسيا المبادئ الماركسية اللينينية، حيث الغى هذا الجناح مبدأ الصراع الطبقي وتخلى عنه مصرا على ان الصراع هو بين قوميتين مختلفتين، كما رأى ان خروج ديفيد بنغوريون من حزب الماباي ومن ثم الحكم فرصة هامة على الشيوعيون انتهازها والاعتراف " بحقوق اسرائيل" في الوجود والبقاء، اما الجناح العربي فرأى ان الصراع في المنطقة هو بين حركة التحرر العربي وهذا يشمل العرب واليهود على السواء وبين القوى الرجعية العربية والاسرائيلية المتحالفة مع الاستعمار والصهيونية، اي ان هذا الجناح وضع المفاهيم الماركسية في مرتبة اعلى من القومية، واعطى الاولوية لاعتبار الصراع طبقي في الدرجة الاولى.

ونتيجة لهذا التناقض بين الجناحين استحال استمرار الجمع بينهما ووقع الانشقاق (١٥).

---

* تزعم الجناح الاول كل من توفيق طوبي واميل حبيبي ومئير فلنر، وتزعم الجناح الثاني شموئيل ميكونيس وموشي سنيه.

بهذا الانشقاق الاخير يكون الناخب الاسرائيلي قد ووجه بوضع من الحركةالسياسية لم يشهده من قبل، اذ تشكلت خارطة حزبية جد مختلفة عن الاوضاع السابقة، فما هي استجابة الناخب لهذه الاوضاع؟

هل سيقوم بتحطيم قوة حزب الماباي ومن ثم الائتلافات الحكومية التقليدية واقامة نظام جديد يعتمد على حكومة لا يقودها حزب مسيطر؟

هل ستنشأ حالة من عدم الاستقرار نتيجة لحصول الكتلتين الكبيرتين اليمين والعمال على قوة تمثيلية متساوية؟

هل ستستطيع الاحزاب اليسارية تقديم حل جديد؟

هذه المخاطر واجهها الناخب الاسرائيلي عشية انتخابات الكنيست السادس وعليه ان يجيب عليها.

ثانيا : نتائج انتخابات الكنيست السادس

خاضت الانتخابات سبع عشرة قائمة مثلت الكتل الحزبية والاحزاب الصغيرة والهيئات الطائفية والاقلية(١٦) وكانت اللجنة المركزية للانتخابات قد استبعدت قائمة الاشتراكيين العرب" التي تمثل منظمةالارض" الفلسطينية(١٧)

بلغ عدد المقترعين (١,٢٠٦,٧٢٨) شخصا اي بنسبة (٨٣٪) من مجموع المؤهلين لحق الانتخاب، وقد فشلت اربع قوائم في الحصول على نسبة ١٪ من مجموع اصوات الناخبين فاستبعدت من عملية توزيع المقاعد، والقوائم المستبعدة هي (١٨) :

قائمة السلام.

قائمة ايبي ناثان.

حركة الاخوة.

حركة اسرائيل الفتاة.

ثانياً: نتائج الانتخابات:

نقدم فيما يلي جدولا يوضح نتائج الانتخابات وعدد المقاعد التي حصلت عليها القوائم المتنافسة (١٩):

الحزب	عدد الاصوات	النسبة المئوية	عدد المقاعد
التجمع(العمال)	٤٤٣,٣٧٩	٣٦,٧٤	٤٥
جاحال	٢٥٦,٩٥٧	٢١,٢٩	٢٦
الوطني الديني - المفدال	١٠٧,٩٦٦	٨,٩٥	١١
رافي	٩٥,٣٢٨	٧,٩٠	١٠
الاحرار المستقلون	٤٥,٢٩٩	٣,٧٥	٥
المابام	٧٩,٩٨٥	٦,٦٢	٨
اجودات اسرائيل	٣٩,٧٩٥	٣,٣٠	٤
الحزب الشيوعي الجديد راكاح	٢٧,٤١٣	٢,٢٧	٣
التقدم والتطور - عربية -	.	١,٩٥	٢
بوعالي اجودات اسرائيل	٢٢,٠٦٦	١,٨٣	٢
التعاون والاخوة - عربية -	١٦,٤٦٤	١,٣٦	٢
هعولام هزه	١٤,١٢٤	١,١٨	١
الحزب الشيوعي الاسرائيلي ماكي	١٣,٦١٧	١,١٣	١

قوائم اخرى	٢٠,٩٠٥	١,٧٣	-

اما نسبة التغير في قوة الاحزاب في الكنيست الخامس والسادس ١٩٦١ - ١٩٦٥ فقد جاءت كما يلي :

الحزب	الكنيست الخامس	الكنيست السادس	نسبة الزيادة او النقص بالمائة
الماباي	٣٤,٧	٣٦,٧	+٣,٣(١)
رافي	-	٧,٩	-
الوطني الديني	٩,٨	٨,٩	- ٠,٧
اجودات ويوعالي اجودات اسرائيل	٥,٦	٥,١	-٠,٥
حيروت	١٣,٨	(٢)٢١,٣	-٢,٣(٣)
المابام	٧,٥	٦,٦	-٠,٩
الصهيونيون العموميون	١٣,٦	(٤)٣,٤	
الحزب الشيوعي الاسرائيلي	٤,٢	(٥)٣,٤	-٠,٨
الاقليات	٣,٩	٣,٨	-٠,١
اخرون	٠,٣	٢,٥	+٢,٢

١- بما في ذلك احدوت هاعفودا - التجمع- .
٢- بمافي ذلك جزء من حزب الاحرار - جاحال -.
٣- المقارنة بين نتائج جاحال والليبرالي المستقل في الكنيست السادس والليبرالي المستقل في الكنيست الخامس.
٤-تحت اسم الليبراليون المستقلون.
٥- بما في ذلك الحزب الشيوعي الجديد - راكاح -.

من خلال نتائج الانتخابات تتضح قوة الاتجاهات الرئيسية كالتالي:-

١- الاحزاب العمالية :

الحزب	عدد المقاعد
التجمع	٤٥
مابام	٨
رافي	١٠
المجموع	٦٣

في مواجهة الاحزاب المحافظة (اليمين) :

الحزب	عدد المقاعد
جاحال	٢٦

٢- الاحزاب الدينية :

الحزب	عدد المقاعد
الوطني الديني	١١
اجودات اسرائيل	٤
بوعالي اجودات اسرائيل	٢
المجموع	١٧

في مواجهة الاحزاب العلمانية

الحزب	عدد المقاعد
العمال	٦٣

المحافظة (اليمين)	٢٦
الوسط	٥
المجموع	٩٤

٣- احزاب الوسط :

الحزب	عدد المقاعد
الاحرار المستقلون	٥

ثالثا : تحليل نتائج الانتخابات

اعتبرت الظروف التي واكبت هذه الانتخابات هامة وذات حساسية خاصة في الحياة السياسيةالاسرائيلية نتيجة لقيام التحدي بين الماباي الحزب المسيطر والكتل المشكلة حديثا كجاحال ورافي حول السيطرة على السلطة، اذ اعتبر كل من جاحال ورافي نفسيهما البديل " الجديد" لحكم قادة الماباي منذ عام ١٩٤٨، اي اننا نستطيع القول انها كانت صراعا بين التجديد والمحافظة وصراع بين استمرارية النظام وقدرته على تحمل المشاكل الجديدة والقوى الجديدة التي تحاول قلب موازين القوى في النظام السياسي في اسرائيل.

وقد كان من المتوقع قبيل عقد الانتخابات ان يمنى الحزب المسيطر، الماباي،بخسارة واضحة خاصة بعد ظهور نتائج انتخابات الهستدروت التي اجريت قبل شهرين من اجراء انتخابات الكنيست، اذ تمثل عضوية الهستدروت ٦٠٪ من حجم الهيئة الانتخابية العامة، وجاءت انتخابات الهستدروت بهزيمة ساحقة للماباي حيث حصل على (٣٣٪) من مجموع اصوات الناخبين يضاف لها (١٧٪) حصل عليها حليفه في التجمع احدوت هاعفودا مقابل (٥٦٪) حصل عليها الماباي منفردا في انتخابات الهستدروت السابقة التي اجريت عام ١٩٦٠.

في المقابل حصلت كتلة جاحال على المركز الثاني في الهستدروت حيث حصلت على ١٥،٢ ٪ من مجموع الاصوات مقابل ٣،٢ ٪ حصل عليها الصهيونيون العموميون عام ١٩٦٠، مما يعني ان مؤيدي حيروت اضطروا في السابق عندما كان الحزب معارضا لوجود الهستدروت ذاته ورافضا الاشتراك في مؤسساته التصويت لصالح احدوت هاعفودا، كما حصل حزب رافي على ١٢٪ من مجموع الاصوات (٢٠) .

لقد شكلت نتيجة الانتخابات العامة نصرا لحزب الماباي لم يكن يتوقعها اكثر المتفائلين، ومني الحزب الذي ادعى انه سيغير البنية السياسية بهزيمة لم يتوقعها، اذ حافظ الناخب الاسرائيلي على سلوكه المحافظ، وابتعد عن الدعوة الى التغيير رغم ان احد قادتها شخصية كارزمية - بنغوريون -، فقد حصل تحالف الماباي واحدوت هاعفودا على ٤٥ مقعدا مقابل ٤٢ مقعدا عام ١٩٦١رغم الانشقاق الذي وقع في الماباي وخروج بعض القيادات الشابة منه امثال دايان وبيريس، اضافة لذلك حصلت القوائم العربية المرتبطة مع الماباي على اربعة مقاعد مما وفر لزعيم الماباي اشكول (٤٩) مقعدا اي بنسبة ٤١٪ من مجموع اصوات الناخبين مما يعني انه يحتاج فقط الى اثني عشرمقعدا ليحصل على اغلبية مطلقة في الكنيست.

ويبدو ان عددا هاما من الاصوات التي وفرت النصر للتجمع العمالي والتي كانت في معظمها مدنية ومن اصحاب الياقات البيضاء لم تكن موجهة له بسبب مبادءه بل تعبيرا عن الرفض لسيطرة اي من رافي او جاحال(٢١).

وتمثلت الخسارة الكبرى كما اشارت نتائج الانتخابات في حصول حزب رافي على عشرة مقاعد بدلا من (٦١) مقعدا كان يأمل بنغوريون في الحصول عليها مما يعني انه لن يكون في مقدور هذا الحزب منع قيام حكومة بدونه(٢٢).

اما كتلة جاحال والتي اعتبرت نفسها بديلا للحكم العمالي فقد حصلت على نسبة ٢١٪ من مجموع اصوات الناخبين بما يعادل نصف النسبة التي حصل عليها التجمع العمالي، وتشير هذه النتيجة الى عدم اقتناع الناخب

الاسرائيلي بقدرة حيروت على تحمل المسؤولية السياسية وبالتالي عدم رغبته بالمجازفة (٢٧).

مما يلفت الانتباه ان التأييد الاساسي الذي حظي به حيروت جاء من سكان المناطق الفقيرة والمهاجرين الشرقيين.

اما حزب المابام الذي امل جني انتصار كبير نتيجة انشقاق الماباي وبقاءه - المابام - في صفوف المعارضة فقد فقد مقعدا واحدا ويعود السبب في ذلك الى ان بعض مؤيديه اقترعوا لصالح التجمع العمالي خوفا مما قيام الفوضى السياسية اوتسلط جاحال على مقاليد الحكم، كما جاء قيام الحزب الشيوعي الجديد - راكاح - ليفقد المابام عددا من الاصوات العربية التي تقترع لصالحه.

اما الحزب الشيوعي الاسرائيلي - ماكي -فقد خسر الاصوات العربية التي اتجهت لتأييد راكاح .كما فقد عددا من اصواته لصالح قائمة هعولام هزه* - القوة الجديدة-ولم يستطع الحصول الا على مقعد واحد، بينما حصل راكاح على ثلاثة مقاعد جاء معظم اصواتها من قبل العرب خاصة بعد ان رفضت السلطات الاسرائيلية السماح للقائمة الاشتراكية العربية بخوض الانتخابات.

اما بالنسبة للاحزاب الدينية فقد خسرت مقعدا واحدا نتيجة تصويت عدد من مؤيديها لصالح التجمع العمالي خشية من سياسات جاحال، وكذلك لصالح رافي بسبب الشخصية الكارزمية التي يتمتع بها بنغوريون.

هذا وستشهد الفترة اللاحقة انخفاضا مستمرا في قوة الاحزاب الدينية خاصة وان الهجرة الكثيفة من البلاد العربية والتي تضم عددا هاما من المتدينين قد شارفت على نهايتها، اضافةلذلك فان الشباب المتعلم الذي ينتمي للتنظيمات الحزبية الدينية بدأ يبتعد عنها تدريجيا بسبب بعده عن التقاليد الدينية.

ويمكن القول ان نتيجة الانتخابات هذه جاءت بمثابة عزل وتنحية لمخاطر العناصر المتطرفة الصقرية المتمثلة في جاحال ورافي ، كما يمكن اعتبارها بمثابة

---

* يترعمها اوري افنيزي.

تفويض لزعيم الماباي الجديد - اشكول- للاستمرار في تطوير السياسة الاسرائيلية الذي ظهرمنذ استقالة بنغوريون (٢٤) ومع ذلك فان نتائج هذه الانتخابات وسابقاتها تشير الى درجة واضحة في الثبات والاستمرارية في سلوك الناخب الاسرائيلي رغم التغيرات الواضحة في الحجم السكاني لاسرائيل.

رابعا : الائتلاف الحكومي :

نتيجة لحصول التجمع العمالي على العدد الاكبر من المقاعد ولقدرته على تشكيل حكومة تحصل على ثقة الكنيست فقد عهد الى زعيم الماباي ليفي اشكول - احد اطراف التجمع - بتشكيل الحكومة، وكالعادة فقد تعرض الحزب للضغط من قبل الاحزاب الاخرى بغية الحصول على عدد من التنازلات لصالحها حتى توافق على الدخول في الائتلاف، اذ تنازل الحزب للاحزاب الدينية في بعض مواقفه فيما يتعلق بالقضايا الدينية خاصة العمل ايام السبت الذي يعارضه المتدينون، كما وافق على اشتراط المابام لدخول الحكومة الائتلافية بالسماح له بالتصويت الحر في القضايا الهامة خاصة المتعلقة بتطور العلاقات مع المانيا الغربية ونزع السلاح الذري، كما قدم للحزب الليبرالي المستقل تنازلات فيما يتعلق بسياسة الاجور(٢٥)، وبذا تم تشكيل الحكومة الائتلافية في يناير ١٩٦٦ من الاحزاب التالية :

* التجمع - المباي واحدوت هاعفودا-.، المابام، الاحرار المستقلون، الحزب الوطني الديني،حزب بوعالي اجودات اسرائيل ، وبذا ضمنت الحكومة تأييد (٧٠) نائباً في الكنيست.

قائمة المراجع :

١- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥ (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الكتاب السنوي، رقم ٢، ١٩٦٧) ص ص ٣٢٥ -٣٣٠.

٢- المرجع السابق، ص ص ٣٣٤ -٣٣٨.

٣- د. كامل ابو جابر، مرجع سابق، ص ص ١٣٨ -١٣٩.

٤- Eisenstadt, S.,op.cit.P.352.

٥- Arian, A.,Ideolgical Change in Israel (Cleveland : The Press of case Western reserve Univesity,1986),p.27.

٦- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥، مرجع سابق، ص ص ٣٣٤ -٣٣٨.

٧- المرجع السابق، ص ٣٣٨.

٨- د. كامل ابو جابر ، مرجع سابق، ص ١٤٥.

٩- New Out Look (Tel-Aviv : Tazpioth,LTD,July - August, 1965,vol.8,No.5 (72),p.16.

١٠- Oren.S.,op.cit.,p.44.

١١- Ibid.Pp.46-47.

١٢- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٣٥٣.

١٣- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤ (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الكتاب السنوي، رقم ١، ١٩٦٦)، ص٣٤٨.

١٤- New Out Look,op. cit.,p.16.

١٥- Landau, J.,op.cit., Pp.86-87.

١٦- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٣٧٥.

١٧- صبري جريس، الحريات الديمقراطية في اسرائيل (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم ٣٠، ١٩٧١)، ص ٩٨.

١٨- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥، مرجع سابق، ص ٣٧٥.

١٩- Zidon,A.,op.cit.,p.322.

٢٠- Eisenstadt,S.,op.cit.,p.354.

٢١- Ibid.p.358.

٢٢- New Out Look,op.cit.,p.16.

٢٣- Ibid.p.16.

٢٤- Arian,A.,Ideological Change In Isreal,op.cit.,p.2.

٢٥- Eisenstadt,S.,op.cit.,p.356.

الفصل الثامن

انتخابات الكنيست السابع
١٩٦٥

اولا: ظروف الانتخابات :

اجريت هذه الانتخابات بعد حرب حزيران بفترة قصيرة، وقد اوجدت هذه الحرب ظروفاجديدة في اسرائيل كانت ذات جوانب ايجابية وسلبية في الوقت نفسه، فقد انتهت ازمة البطالة التي عانت منها اسرائيل في الاعوام التي سبقت حرب حزيران، كما انهالت المساعدات المالية الضخمة لدعم الاقتصاد الاسرائيلي من اليهود من مختلف انحاء العالم، كما اضيف عدد كبير من العمالة العربية الرخيصةفي المناطق المحتلة ١٩٦٧ الى الاقتصاد الاسرائيلي، اضافة الى فتح اسواق جديدة لتصريف المنتجات الاسرائيلية، ويمكن تحديد الظروف التي واكبت هذه الانتخابات فيما يلي :

١-المناطق المحتلة :

اتخذ الموقف من المناطق المحتلة اهمية خاصة في الحملة الانتخابية، وقد برزت تيارات عديدة داخل الاحزاب المؤتلفة في الحكومة يمكن اجمالها فيما يلي:

أ- تيار ينادي باقامة" ارض اسرائيل الكاملة" بصورة قاطعة، وعدم التخلي عن اي جزء من المناطق المحتلة مهما كان الثمن، ويتزعم هذا التيار حزب حيروت.

ب-تيار مضاد للاول يتزعمه ابا ايبان وزير الخارجية وبنحاس سابير وزير المالية وموشي دايان وزير الدفاع، يدعو الى تفضيل عقد اتفاقية سلام مع الدول العربية تقوم على اساس اجراء تعديلات في خطوط وقف اطلاق النار ، مع التأكيد على بقاء القدس الموحدة عاصمة لاسرائيل، ومع الحفاظ على الترتيبات الحالية بالنسبة للاماكن المقدسة.

جـ- مشروع ايجال الون - الحزام الاخضر -وزير العمل والذي يؤيده ليفي اشكول رئيس الحكومة، ويدعو الى الاحتفاظ بجميع اراضي غور الاردن حتى شمال البحر الميت، واقامة سلسلة من المستوطنات المتراصة - في غور الاردن - تلتف حول الضفة الغربية "يهودا وشومرون" : في قطاع يسيطر على الطرق الرئيسية بين ضفتي نهر الاردن بحيث يضمن عدم قدرة اي قوة عسكرية اجتياز النهر.

اما بالنسبة لهضبة الجولان فستبقى تحت السيطرة الاسرائيلية، كذلك الامر في شبه جزيرة سيناء مع التخلي عن بعض المناطق غيرالحيوية بالنسبة لأمن إسرائيل(١)

د- اما بالنسبة للاحزاب الدينية خاصة المفدال فيعتري موقفها التشويش والغموض بسبب النزاعات الداخلية، وترى اغلبية المفدال تأييد سياسة الضم، غير ان فئة الشباب داخل الحزب والتي حصلت في انتخابات الحزب الداخلية عام ١٩٦٨ على نسبة ٢٥٪ من مجموع الاصوات تؤيد عقد اتفاقية سلام مع الدول العربية على ان تكون الضفة الغربية بكاملها على الاقل تحت السيطرة الاسرائيلية(٢)

اما حزب اجودات اسرائيل الذي دعم الحكومة خلال فترة الحرب -١٩٦٧- ورحب بالفرصة التي سنحت لليهود ليعودوا ثانية الى زيارة الاماكن المقدسة فقد امتنع عن اتخاذ موقف محددوواضح تجاه المناطق المحتلة مدعيا ان هذه المسألة هي مسالة امن وحدود دولة اسرائيل وان لجنرالات الجيش وحدهم تقدير ذلك مع التركيز على حق اليهود في الزيارة والاستيطان لهذه المناطق.

الا ان الموقف العملي للحزب يدعو للتفرقة بين الضفة الغربيةحيث كانت مقر الدولة اليهودية الاولى والثانية - قبل الميلاد - وبين سيناء التي لم تعتبر يومامن ارض اسرائيل، ومع ذلك فان اي تنازل اخر يجب ان لا يؤدي الى حدوث خطر يهدد امن اسرائيل(٣)

وقد بقيت هذه الاختلافات في المواقف تجاه الناطق المحتلة قائمة بين الاحزا ب المؤتلفة في الحكومة دون حسم حتى لا يتعرض الائتلاف الحكومي للانهيار(٤)

٢- تصاعد ميزانية الدفاع ، واعتماد اسرائيل بشكل رئيسي على الدعم المالي والعسكري من الولايات المتحدة.

٣- تأكد المواطن الاسرائيلي ان السلام عن طريق القوة لا يمكن تحقيقه، فالدول العربية ترفض بحث قضية السلام في ظل الاحتلال والامر الراهن، اضافة لذلك فقد شن المصريون حرب الاستنزاف طويلة الاجل ضد الاحتلال الاسرائيلي مما واجد ظروف امن حرجة اثرت على الحياة اليومية للمواطن الاسرائيلي(٥)

٤- عاد حزب رافي الذي انشق في انتخابات عام ١٩٦٥ عن حزب الماباي بقيادة ديفيد بنغوريون الى الحزب الام، لكن دون بنغوريون الذي رفض العودة الى الحزب وانشأ حزبا جديدا اطلق عليه اسم القائمة الرسمية، وتأتي عودة رافي الى الماباي والتي تمت في ٢١/١/١٩٦٨ بسبب تأكد الحزب انه ليس بمقدوره الحصول على اغلبية تؤهله ان يكون بديلا لحكومة يتزعمها الماباي مما اوجد لديه قناعة بان طريق الوصول الى السلطة يتم عبر الاندماج او التحالف مع احدى القوتين الاساسيتين العمال او اليمين (٦).

اضف الى ذلك ان بقاء رافي خارج صفوف الماباي سيهيء الفرصة لحزب احدوت هاعفودا للسيطرة على الحزب بسبب الطابع الفتي الذي يميز قيادته، وبذا فقد اوجد كل من رافي والماباي واحدوت هاعفودا حزبا ائتلافيا جديدا اطلق عليه اسم، "حزب العمل الاسرائيلي" اي ان الاحزاب المؤتلفة

ظلت محافظة على اطرها التنظيمية وكانت بمثابةكتل مستقلة داخل حزب العمل حيث تم تشكيل مؤسسات الحزب على اساس نسبة مئوية متفق عليها، وقد جاء ميثاق الحزب الجديد متضمنا النقاط التالية :(٧)

- تجميع الشعب اليهودي في بلاده واقامة مجتمع عمالي حر في اسرائيل.

- السعي من اجل تحقيق الاهداف القومية والاجتماعية على هدى روح تراث الشعب اليهودي ومثل الصهيونية الاشتراكية وقيم حركة العمل.

- المحافظة على مبادئ حرية التفكير والتعبير والمناقشة ووحدة العمل والتنفيذ وقبول سيادة الاكثرية والنهج الديمقراطي في اتخاذ القرارات.

- السعي لضم جميع الاحزاب العمالية والجماعات والافراد الذين يلتزمون بمبادئ الحزب.

اما الاهداف الاساسية للحزب فقد حددها الميثاق فيما يلي :

- السلام الحقيقي والدائم بين اسرائيل وجاراتها.

- الحرص على امن اسرائيل وابعاد كل خطر يتهدد كيانها وسيادتها وسلامتها ووحدة اراضيها.

- دعم مكانة اسرائيل في العالم وكسب الاصدقاء بين دول العالم وشعوبه.

هذا وقد ائتلف حزب العمل مع حزب المابام اليساري ليتقدم بقائمة انتخابية واحدة للانتخابات القادمة - السابعة - وقد اطلق على هذا الائتلاف اسم "همعراخ" اي التجمع العمالي.(٨)

وقد شكلت للحزب الجديد ادارة من حزبي العمل والمابام تكونت من

(١٥) عضوا تسعة عن حزب العمل وستة عن المابام، وتقوم هذه الادارة بتنسيق العمل المشترك لاطراف الائتلاف والبحث في القضايا المختلف عليها، اما القرارات الهامة فقد بقيت من صلاحيات المؤسسات المركزية في الحزبين.(٩)

٥- انضمام كتلة جاحال الى حكومة الائتلاف الوطني الموسعة التي شكلت عشية حرب حزيران ١٩٦٧مما اكسب هذه الكتلة قدرا من الاحترام وجعلها عضوا في الائتلاف الحكومي لاول مرة بعد ان كانت طرفا في المعارضة منذ قيام اسرائيل.(٩)

وقد شكلت حكومة الوحدة الوطنية من جميع الاحزاب المشتركة في الكنيست عدا الحزب الشيوعي وهعولام هزه، اي انها تمثلت باغلبية (١١٢) مقعدا من مجموع المقاعد المائة والعشرين التي يتألف منها الكنيست .

٦- انشقاق حزب حيروت :

اصيب الجناح الذي يمثل العناصر الشابة في حزب حيروت بخيبة امل للنتائج التي حققتها كتلة جاحال في انتخابات الكنيست السادس، وقد عزي ذلك الفشل للقيادة التقليدية للحزب والتي تتمثل في شخص مناحيم بيجن، وتزعم هذا الجناح المحامي الشاب "شموئيل تامير" الذي استطاع جذب بعض العناصر المتعلمة، ورجال الاعمال اليه، ولما تأكد من قوته وتأثيره في الحزب طرح نفسه بشكل مفاجئ كبديل لمناحيم بيجن في قيادة حزب حيروت في مؤتمر الحزب المنعقد في ١٩٦٦/٦/٢٦ مما دعا الاخير الى تقديم استقالته بسبب الاهانة التي لحقت به نتيجة لهذا التصرف .

وخشية تمزق الحزب تقرر رفع جلسات مؤتمره عقب انتخاب اللجنة المركزية الجديدة التي عهد اليها انتخاب رئيس الحزب في وقت لاحق، كما قسمت مقاعد اللجنة البالغ عدد اعضاءها (١٠٧) عضوا بالتساوي بين

المعارضين والموالين، و شكلت في تموز ١٩٦٦ لجنة تنفيذية جديدة تمكنت من اقصاء الجناح المعارض ودعت بيجن الى العودة الى رئاسة الحزب، وقد شكل الجناح المنشق حزبا جديدا اطلق عليه اسم" المركز الحر".

وتعود اهمية هذا الانشقاق الى ان حزب حيروت لم يشهد قط صراعا على الوراثة كما هو الحال في حزب الماباي، كما قلل الانشقاق من فرصة الحزب ليكون بديلا للماباي في الحكم.(١٠)

٧-كما شهدت هذه الفترة قيام عدد من الاحزاب الصغيرة كانشقاق لاحزاب قديمة او كنشأة جديدة، واهم التجمعات السياسية الصغيرة التي ظهرت عشية انتخابات الكنيست السابع تتمثل فيما يلي :

أ- سياح Siah

اوجدت حركة سياح كواحدمن انشقاقين* وقعا في حزب المابام عندما ارتبط بالتجمع العمالي .

وتعارض الحركة مبدأ الضم والاستيطان في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، غير ان موقفها من ضم مدينة القدس الى اسرائيل غير واضح، ومع ذلك فهي تدافع بشدة عن الدولة اليهودية وتنطلق من مبدأ " اما فلسطين او اسرائيل" وعدد اعضائها ضئيل لا يتجاوز مائة شخص.(١١).

ب- حركة ارض اسرائيل الكاملة :

اسست عشية انتخابات الكنيست السابع عام ١٩٦٩ بزعامة احد قادة منظمة شيترن الارهابية "د.اسرائيل الداد". وهي منظمة متطرفة تطالب بالحفاظ

* دعي الانشقاق الآخر بـ "إتحاد اليسار" وتزعمه يعقوب رفتين.

على كافة المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ في يد اسرائيل باعتبار حرب حزيران قد فتحت عصرا حاسما للشعب اليهودي ولدولة اسرائيل، فهي ترى ان الامة اليهودية قد امتلكت وحدتها واقليمها غير المجزأ وليس في قدرة احد ان يتهاون في هدية النصر بسبب الالتزام تجاه الاجيال القادمة، كما ان اية حكومة اسرائيلية غير مخولة بان تتراجع عن اي جزء من الاقليم الذي هو حق تاريخي للشعب اليهودي (١٢)

وتدعو الحركة الى استمرار الهجرة اليهودية الى فلسطين لبناء ارض اسرائيل كاملة واحدة.

اما عضويتها فتتمثل في عدد من قادة الاحزاب السياسية السابقين وبعض الكتاب والمتعلمين والعسكريين المتقاعدين.

حـ- قائمة السلام :

تأسست الحركة عشية انتخابات الكنيست السابع، وتضم في عضويتها خليطا من اساتذة الجامعات و الصحفيين والسياسين والمثقفين الذي يدعون الى تخلي اسرائيل عن المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ بعد توقيع اتفاقية سلام مع الدول العربية. وقد نشأت هذه الحركة نتيجة انشقاق فئة من الحزب الشيوعي الاسرائيلي - ماكي- ومجموعة صغيرة من حزب المابام بعد انضمامه الى التجمع العمالي، الا انها عادت وانضمت الى حركة هعولام هزه التي يرأسها الصحفي " يوري افنيري" لايجاد جبهة سلام متحدة، غير ان هذا الائتلاف لم يلبث ان اجهض بسبب عدم امكانية استمرار العمل بين الحركتين لاسباب شخصية اكثر منها عقيدية(١٣).

وهي في دعوتها تناقض حركة ارض اسرائيل الكاملةحيث انشئت كرد فعل ضد التطرف.

هذه هي الصورة التي كانت عليها الأوضاع السياسية في اسرائيل عشية انتخابات الكنيست السابع والتي ووجه بها الناخب الاسرائيلي.

ثانيا : نتائج انتخابات الكنيست السابع ١٩٦٩

تقدمت لانتخابات الكنيست السابع (١٦) قائمة انتخابية حصلت (١٣) منها على مايزيد عن (١٪) من مجموع اصوات الناخبين، اما القوائم الثلاث الاخرى فقد استبعدت من عملية توزيع المقاعد لعدم حصولها على هذه النسبة.

وقد بلغ عدد المؤهلين لحق الانتخاب (١,٧٤٨,٧١٠) شخصا مارس هذا الحق منهم (١,٤٢٧,٩٨١) اي بنسبة (٨١،٧٪) من مجموع الناخبين (١٤).

وفيما يلي جدول يوضح نتائج الانتخابات : (١٥)

الحزب	عدد الاصوات	النسبة المئوية	عدد المقاعد
التجمع العمالي	٦٣٢,٠٣٥	٤٦,٦	٥٦
جاحال	٢٩٦,٢٩٤	٢١,٧	٢٦
المفدال	١٣٣,٢٣٨	٩,٧	١٢
قوائم الاقليات (أ)	٤٧,٩٨٩	٣,٥	٤
اجودات اسرائيل	٤٤,٠٠٢	٣,٢	٤
الليبراليون المستقلون	٤٣,٩٣٣	٣,٢	٤
القائمة الرسمية	٤٢,٦٥٤	٣,١	٣
راكاح	٣٨,٨٢٧	٢,٨	٣

بوعالي اجودات اسرائيل	٢٤,٩٦٨	١,٨	٢
هعولام هزه	١٦,٨٥٣	١,٢	٢
المركز الحر	١٦,٣٩٣	١,٢	٢
ماكي	١٥,١٧٢	١,١	١
آخرون (ب)	١٤,٨٤٥	١,١	-
المجموع	١,٣٦٧,٧٤٣	١٠٠,-	١٢٠

ثالثا : تحليل نتائج الانتخابات :

اظهر عدد يقل عن نصف مجموع المقترعين اقتناعا بالتجمع العمالي الذي كان من المتوقع له ان يحصل على اغلبية في الكنيست بسبب عدد الاحزاب العمالية المؤتلفة فيه، الا ان الناخبين اتجهوا بتأييدهم الى الوسط والى اليمين، مما يعني ان الناخب الاسرائيلي اشار الى الالتصاق بالامر الراهن بشكل واضح، وقد تجلى ذلك في ارتفاع القوة التمثيلية التي حصلت عليها كتلة جاحال" اربعة مقاعد" والتي يتزعمها مناحيم بيجن المعارض المتشدد لانسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة ١٩٦٧ والداعي الى استخدام العنف ضد العرب سواء داخل اسرائيل او عبر خطوط وقف اطلاق النار.(١٦)

وقد فقد تحالف احزاب العمال - هعمراخ- سبعة مقاعد اي بنسبة (١٠٪) من قوته التمثيلية، ورغم ذلك بقي التجمع الاكبر، اذ يتمتع بـ(٥٦)

أ- القوائم العربية.

ب- بما في ذلك قائمة السلام، قائمة ارض اسرائيل الكاملة، قائمة الشباب الاسرائيلي.

مقعدا، الا انه مضطر بسبب فشله في الحصول على الاغلبية في الكنيست الى الدخول في حكومة ائتلافية مع واحد او اكثر من احزاب الوسط او اليمين.

ومن خلال التجربة الائتلافية لاحزاب العمل يتبادر للذهن سؤال هو : هل لتقدم الاحزاب العمالية بقائمة موحدة الى انتخابات الكنيست او بقوائم مستقلة اثر على عدد المقاعد التي تحصل عليها؟

الاجابة ستكون بالنفي، ففي اعوام ١٩٥٥،١٩٦١ وجدت ثلاثة احزاب عمالية متنافسة، كذلك في اعوام ١٩٤٩ ، ١٩٥٩ وجد حزبان عماليان، كذلك وجد حزب عمالي واحد عام ١٩٦٩، ومع ذلك فقد حصلت الفئة العمالية بشكل عام على نفس النسبة من الاصوات سواء كانت ممثلة بحزب او اثنين او اكثر مما يؤكد ان التصويت للفئات الحزبية لا يتأثر بالائتلافات او الانشقاقات، فهو ثابت، لذا لا مبرر للقول ان حزبن عماليين مستقلين سيحصلان على نتيجة افضل او اسوأ من حزب عمالي واحد (١٧).

هذا وفي معرض الحديث عن قوة الاحزاب العمالية في الفترة بين ١٩٤٩ - ١٩٦٩ فاننا نجد ان قوة هذه الفئة قد تراوحت بين (٤٤،٧ ٪ - ٥١،٤ ٪) من مجموع الاصوات كان فيها حزب الماباي هو المسيطر وهو يحصل عادة على نسبة(٢:٣) من مجموع اصوات الفئات العمالية كما يوضح الجدول التالي (١٨).

توزيع الاصوات بالنسبة للاحزاب العمالية بالمائة ١٩٤٩ - ١٩٦٩

الحزب	١٩٤٩	١٩٥١	١٩٥٥	١٩٥٩	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٦٩	معدل الاصوات
الاصوات لفئة العمال مجتمعة	٥٠.٤	٤٩.٨	٤٧.٧	٥١.٤	٤٨.٨	٥١.٢	٤٩.٣	٤٩.٧
المباي	٣٥.٧	٣٧.٣	٣٢.٢	٣٨.٢	٣٤.٧	٣٤.٧	-	٣٥.٧
احدوت هاعفودا	-	-	٨.٢	٦	٦.٦	-	-	٦.٧
المابام	١٤.٧	١٢.٥	٧.٣	٧.٢	٧.٥	٦.٦	٤٦.٢	٧.٣
رافي	-	-	-	-	-	٧.٩	-	-
القائمة الرسمية	-	-	-	-	-	-	٣.١	-

اما احزاب الوسط واليمين فتأتي في المركز الثاني من حيث القوة التمثيلية بعد الاحزاب العمالية، فمنذ عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٦٩ حصلت على نسبة لا تقل عن ٢٠٪ ولا تزيد عن ٢٧٪ من مجموع اصوات الناخبين، وتضم هذه الاحزاب كلا من حيروت، الليبراليون ، الليبراليون المستقلون المركز الحر الذي انشق عن حيروت.

ففي الانتخابات التي اجريت عام ١٩٥١ حصل الليبراليون (ثم الصهيونيون العموميون) على نسبة ١٦،٢ ٪ من مجموع الاصوات، ومنذ ذلك الوقت بدأت هذه النسبة تتراجع حيث حصلوا عام ١٩٥٩ على نسبة ٦،٢ ٪ من مجموع الاصوات وهي ادنى نسبة حصل عليها الليبراليون. الا انهم استعادوا بعض قوتهم عام ١٩٦١ ، واقاموا ائتلافاً مع حيروت عام ١٩٦٥ ، وبينما كانت النسبة التمثيلية لليبرالين بجناحيهم تتناقص كانت قوة التأييد لحزب حيروت في اقصى قوتها بعد ان وصلت في انتخابات عام ١٩٦١ الى ٦،٦ ٪ ، وقد اخذت قوة حيروت في الارتفاع المستمر على حساب احزاب الوسط الاخرى بحيث اصبح منذ انتخابات الكنيست الرابع ١٩٥٩ الحزب المسيطر بين

احزاب هذه المجموعة، اذ حصل في انتخابات ١٩٦٥، ١٩٦٩ على نسبة ٦٠٪ من مجموع اصوات هذه المجموعة. وفيما يلي جدول يوضح قوة احزاب اليمين والوسط في الفترة ما بين ١٩٤٩ - ١٩٦٩ بالمائة(١٩).

الحزب	١٩٤٩	١٩٥١	١٩٥٥	١٩٥٩	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٦٩	معدل الاصوات
نسبة اصوات اليمن والوسط	٢٠.٨	٢٦	٢٧.٢	٢٤.٣	٢٧.٧	٢٥.١	١٦.١	٢٦.٠
الليبراليون المستقلون	٤.١	٣.٢	٤.٤	٤.٦	-	-	-	٣.٩
الليبراليون	٥.٢	١٦.٢	١٠.٢	٦.٢	٣.٦	٣.٨	٣.٢	٩.٦
حيروت	١١.٥	٦.٦	١٢.٦	١٣.٠٥	١٣.٨	٢١.٨	٢١.٧	١٢.٥
المركز الحر	-	-	-		-	-	١.٢	-

اما بالنسبة للشيوعين فقد حصلوا في انتخابات الكنيست السابع علي زيادة تقدر بـ (٠،٦ ٪) من مجموع الاصوات، الا ان عدد المقاعد لهذه الاحزاب لم يرتفع، اذ احتفظ الحزب الشيوعي الجديد - راكاح- بمقاعده الثلاثة والحزب الشيوعي الاسرائيلي - ماكي- بمقعده الوحيد. وترجع الزيادة في عدد الاصوات لحزب راكاح الى دعم الاقلية العربية الذي تقدمه له. حيث يعتبر العرب جهة الدعم الاساسية للاحزاب الشيوعية في اسرائيل، ففي عام ١٩٥٥ ايد (٣،٤ ٪) من مجموع الاصوات اليهودية الحزب الشيوعي مقابل ١٦٪ من مجموع اصوات الاقلية العربية، كما ارتفعت هذه النسبة الى (٢٤٪) عام ١٩٦٥ والى (٣٠٪) عام ١٩٦٩.

ويعود سبب الدعم للاحزاب الشيوعية الى موقفها من القضايا العربية عامة والقضية الفلسطينية خاصة، علاوة على ذلك فان نسبة الدعم تتفاوت بين انتخابات واخرى تبعاً لتحسن العلاقات العربية السوفيتية او تراجعها،

وفيما يلي جدول يوضح توزيع الاصوات بالنسبة للاحزاب الشيوعية بالمائة من المجموع العام. (٢٠)

الحزب	١٩٤٩	١٩٥١	١٩٥٥	١٩٥٩	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٦٩	معدل الاصوات
نسبة اصوات الشيوعيين								
من المجموع العام	٣.٥	٤.	٤.٥	٢.٨	٤.٢	٣.٤	٤..	٣.٨
ماكي	٣.٥	٤..	٤.٥	٢.٨	٤.٢	١.٢	١.١	١.٢
راكاح	-	-	-	-	-	٢.٣	٢.٨	٢.٦

اما الاحزاب الدينية فقد استطاعت الحصول على مقعد اضافي في انتخابات الكنيست السابع على حساب احزاب العمال، فحصلت على (١٧) مقعدا مقابل (١٦) مقعدا في الكنيست السابق، وجاءت هذه الزيادة لصالح حزب المفدال الذي ارتفع عدد مقاعده من (١١) الى (١٢) مقعداً، ولم يؤثر اشتراكه بشكل مستمر في الائتلافات الحكومية في مدى قوته، اذ بقي الحزب المسيطر بين فئة الاحزاب الدينية منذ قيام اسرائيل، وهو يحصل عادة على نسبة (٢:٣) من مجموع الاصوات التي تحصل عليها الاحزاب الدينية، وفيما يلي جدول يوضح النسبة المئوية للاصوات التي حصلت عليها هذه المجموعة بين ١٩٤٩ - ١٩٦٩(٢١).

الحزب	١٩٤٩	١٩٥١	١٩٥٥	١٩٥٩	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٦٩	معدل الأصوات
نسبة اصوات المتدينين								
من المجموع العام	١٣.٩	١٢.٥	١٤.٥	١٤.٦	١٥.٤	١٤..	١٤.٧	١٤.١
المفدال	-	٨.٣	٩.١	٩.٩	٩.٨	٨.٩	٩.٧	٩.٣

اجودات اسرائيل	١٢.٢	٢.	٤.٧	٤.٧	٣.٧	٣.٣	٣.٢	٣.١
بوعالي اجودات اسرائيل	١.٦	-	-	١.٩	١.٨	١.٨		١.٧

اضافة الى هذه الفئات الرئيسية توجد مجموعةمن الاحزاب الصغيرة تظهر عادة عشية الانتخابات العامة ثم لا تلبث ان تزول بسب عدم حصولها على نسبة من الاضوات تؤهلها للاشتراك في توزيع المقاعد، اما الحزب "الحركة" الوحيد بين هذه المجموعة والذي استطاع الحصول على مقاعد له في انتخابين متتالين ١٩٦٥،١٩٦٥ فهو حركة هعولام هزه حيث حصلت على مقعد ثم على اثنين على التوالي.

النسبة المئوية لاصوات الاحزاب الاقلية المرتبطة بحزب الماباي ١٩٤٩-١٩٦٩

الحزب	١٩٤٩	١٩٥١	١٩٥٥	١٩٥٩	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٦٩	معدل الاصوات
الاقليات	٣.٠	٤.٧	٤.٩	٤.٧	٣.٥	٣.٨	٤.١	٤.١

.النسبة المئوية لاصوات القوائم الاخرى بين ١٩٤٩ - ١٩٦٩

الحزب	١٩٤٩	١٩٥١	١٩٥٥	١٩٥٩	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٦٩	معدل الاصوات
القوائم الاخرى	١.١	٣.٦	١.٩	٢.٢	٣.	٢.٥	٣.٤	٢.٥٣

رابعا : المجموعات الحزبية وامكانية تشكيل الائتلافات الحكومية :

عند النظر الى المجموعة العمالية يتضح انها تسيطر على نصف مقاعد الكنيست تقريبا، وقد حصلت هذه المجموعة على الاغلبية في المقاعد خلال ثلاث جولات انتخابية (الاولى ، الرابعة ، السادسة) وفي الاخرى عجزت عن الحصول على تلك الاغلبية بنسبة ضئيلة، ويرجع السبب في عدم قيام حكومة اغلبية عمالية تضم احزاب هذه المجموعة الى الخلافات العقيدية والشخصية بين حزبي الماباي والمابام، فحزب المابام قد اشترط حتى انتخابات عام ١٩٥٥ ان يضم الائتلاف الحكومي احزاب العمال فقط ، وبسبب عقيدته ومواقفه من الاقلية العربية آثر الماباي - الاكثر مرونة - استبعاده من الائتلافات الحكومية لكون التنازلات التي سيقدمها الماباي عند ضم مجموعة من الاحزاب الاخرى كالدينية مثلا اقل من تلك التي سيقدمها عند قبول المابام الاشتراك في الائتلاف الحكومي.

لكن لماذا لم تستغل الاحزاب الاخرى انتخابات الكنيست الثاني والثالث والخامس للابقاء على احزاب المجموعة العمالية اقلية ؟

الاجابة على هذا السؤال تتوقف على موقف مجموعة الاقليات التابعةللمجموعة العمالية، اذ كانت هذه المجموعة تمد المجموعة العمالية بالدعم في كل حالة كانت تفتقر فيها المجموعة العمالية للحصول على الاغلبية المطلوبة.

الا ان مجموعة الاقليات مستعدة ايضا لتأيد كل إئتلاف يعلن عن رغبته في التعاون معها، واذا قبلنا بهذا على سبيل الافتراض فمن الممكن ان تشكل المجموعة الشيوعية البديل عن هذه المجموعة، لذا كانت مجموعة الاقلية مضطرة دوما لتأيد المجموعة العمالية لقوتها اولا، ولان المجموعة الاخرى التي يمكن ان تكون بديلا للمجموعة العمالية اي الوسط واليمين لا يمكن لها ان

تأتلف مع مجموعة الاقليات بسبب المواقف المتطرفة للاولى.

يضاف الى ذلك انه لو حاول ممثلو الاقليات الانضمام الى تكتل بديل ضد الاحزاب العمالية فان ممثلي المجموعة الشيوعية بمقدورهم القضاء على اية امكانية لتشكيل ائتلاف حكومي من مجموعة اليمين والدينية والاقليات. اذ لا يمكن للمجموعة الشيوعية ان تؤيد ائتلافا تشترك فيه جاحال في الوقت الذي يكون فيه حزب المابام واحزاب العمال الاخرى في صفوف المعارضة .

اما بالنسبة للمجموعتين "اليمين والوسط" و"القوائم الاخرى" فلن تستطيع ضمان اقامة ائتلاف حكومي مع المجموعة الدينية لان هذه المجموعة تتكون من عدد من الاحزاب دائمة الانشقاق، فالبديل للحكم العمالي على هذا الاساس لا يستطيع الاعتماد على المجموعة الدينية.

اما مجموعة القوائم الاخرى فهي ليست ذات اثر هام في الحياة السياسية في اسرائيل بسبب تركيبها من مزيج غريب من المجموعات، وهي لا تصلح الا لتفسير التقلبات في قوة الاحزاب في جولات انتخابات الكنيست فقط.

وطالما ان اية مجموعة غير عمالية لا تستطيع اقامة الائتلاف الحكومي فستستمر المجموعة العمالية القاسم المشترك في الائتلافات الحكومية حتى تتمكن المجموعة اليمينية الحصول على اغلبية خاصة بها في عدد الاصوات والمقاعد تؤهلها تشكيل حكومة اغلبية.

ويبرز سؤال حول امكانية حزب معين او على الاقل مجموعة حزبية معينة الحصول على اغلبية في الاصوات والمقاعد تمكنها من تشكيل حكومة غير ائتلافية، خاصة وان الناخب الاسرائيلي ابدى باستمرار نوعاً من المحافظة في سلوكه الانتخابي حالت دون حصول اي حزب على اغلبية ما، كما لم تتغير نسبة توزيع الناخبين لاصواتهم بشكل جوهري عما كانت عليه منذ عام ١٩٤٩ .

وعلاوة على طبيعة الناخب نفسه، فهل سيسمح النظام الانتخابي المتبع في اسرائيل "النسبي بالقائمة المغلقة" ايجاد حكومة حزب واحد؟

اي من هذين المتغيرين صاحب الفضل في مثل هذه النتائج؟

وهل وقوع التعديل او التطور في اي منهما او كليهما سيؤدي الى اعادة توزيع الاصوات بشكل يختلف عن السابق؟

هذه الاسئلة قد توضحها الانتخابات اللاحقة.

الائتلافات الحكومية حتى عام ١٩٧٠

	(١)		(٢)		(٣)		(٤)				
الحزب	١٩٤٩	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٥	١٩٥٥	١٩٥٩	١٩٦١	١٩٦٦	١٩٦٩	١٩٦٩	١٩٧٠
العمال											
مابام					٩	٩		٨	٨		
احدوت هاعفودا					١٠	٩	٨	٤٩	٤٩	٦٠	٦٠
ماباي	٤٨	٥٠	٥٠	٥٠	٤٥	٤٢	٤٦	٤٩	٤٩		
الوسط واليمين											
حيروت										٢٦	٢٦
الليبراليون			٢٠								
الليبراليون المستقلون	٥		٤	٤	٥	٦	٥	٥	٤	٤	
المتدينون											
المفدال		٨	٨	٨	١١	١٢	١٢	١١	١١	١٢	١٢
اجودات ويوعالي	١٦	٥									
اجودات اسرائيل											
سفارديم	٤										
حجم الائتلاف	٧٣	٦٣	٨٢	٦٤	٨٠	٨٦	٦٦	٧٣	٩٩	١٠٢	٧٦

١) الائتلاف عام ١٩٥٠ مماثلا لإئتلاف عام ١٩٤٩.

٢) الائتلاف عام ١٩٥٤ مماثلا لأئتلاف عام ١٩٥٢.

٣) الائتلاف عام ١٩٥٨ مماثلا لأئتلاف عام ١٩٥٥.
٤) الائتلاف عام ١٩٦٤ مماثلا لأئتلاف عام ١٩٦١، ١٩٦٣.

قائمة المراجع

١- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨ (بيروت : منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الكتاب السنوي، رقم ٥، ١٩٧١) ص ص ٣٥٣ -٣٥٤.

٢- Oren,S.,op.cit.,Pp.47-48.

٣- Ibid.Pp.47-48 .

٤- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، مرجع سابق، ص ص ٣٥٣ -٣٥٤.

٥ - Arian, A., The Elections In Israel 1969 (Jerusalem 1972) , Jerusalem Academic Press,P.9.

٦- د. كامل ابو جابر، مرجع سابق، ص ص ١٣٨ -١٣٩ .

٧- هاني عبد الله ، مرجع سابق، ص ١٦٧ .

٨- المرجع السابق، ص ص ١٣٨ -١٣٩ .

٩- المرجع السابق، ص ١٨٥ .

١٠- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤ (بيروت : منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩)ص ص ٢٨٢ -٢٨٥.

١١- The Middle East Journal (Washington :Middle East Institute,Vol.24,No.1,Winter 1970),p.34.

١٢- Ibid.P.34 .

١٣- Ibid.P.33 .

١- Arian,A., The Elections in Israel 1969, op.cit.,p1.

١٥- Ibid.Pp.11-12 .

١٦- The Middle East Journal ,op.cit.,p.33.

١٧- Ibid.Pp.34-35.

١٨- Arian, A., The Election In Israel 1969,op.cit.,p.68

١٩- Ibid.Pp.69-70 .

٢٠- Ibid.P.71.

٢١- Ibid.P.70 .

الفصل التاسع

انتخابات الكنيست الثامن
١٩٧٣

اولا : الاوضاع الحزبية عشية انتخابات الكنيست الثامن

١ : التجمع العمالي " همعراخ " :

كما جاء البرنامج الانتخابي للتجمع العمالي لانتخابات الكنيست السابع ١٩٦٩ معبرا عن التباين في وجهات النظر بين الفئات المكونة للحزب، بحيث تم تحاشي الخوض في القضايا المختلف حولها، بل صيغت بنوده بشكل غامض وفضفاض خاصة فيما يتعلق بالاستيطان والسياسة الاسرائيلية تجاه مستقبل المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ، كذلك جاء برنامج التجمع لانتخابات الكنيست الثامن، اذ لم يستطع التجمع العمالي هذه المرة ايضا الاتفاق على سياسة موحدة محددة تحسم الخلافات حول التعامل مع المناطق المحتلة ومستقبلها، بل استمر التشرذم.

وقد يرى بعض الدارسين ان الصراع الدائر في حزب العمل خاصة بين وزير الدفاع موشي دايان ووزير المالية بنحاس سابير هو صراع على وراثة السلطة فقط خاصة بعد انتشار تكهنات عن قرب اعتزال رئيسة الحكومة جولدا مائير الحياة السياسية.

الا ان الخلافات او بمعنى ادق الصراع في جوهره ليس على وراثة السلطة فقط، ودليلنا في هذا ان موافقة جولدا مائير على الاستمرار في منصبها لم تنه الصراع(١) بل هو صراع بين اسلوبين من التفكير لتحقيق نفس الهدف وهو "اسرائيل الاقوى" اذ يرى دايان ان اهداف الصهيونية تتحقق على حساب الدول العربية (٢)، اي رفض التنازل عن "المكتسبات" الاقليمية التي حققتها حرب حزيران ١٩٦٧ ، وحماية هذه المكتسبات، لذا نجده يتقدم ببرنامج لتكريس التواجد الاسرائيلي واستيعاب المناطق المحتلة عن طريق الاستيطان العام والخاص، وتتخلص المبادئ الرئيسية لهذا البرنامج او ما سمي بـ " وثيقة دايان في النقاط التالية :(٣)

وثيقة دايان " السياسة في المناطق للسنوات الاربع القادمة" :

١- اللاجئون :

ميزانية اضافية لاقامة مساكن جديدة، وترميم المعسكرات القائمة في غزة (١٠٠) مليون ليرة سنويا.

(١٠٠) مليون ليرة سنويا للضفة الغربية خلال خمس سنوات.

٢- التطوير :

غزة + الضفة : (٢٠٠) مليون ليرة في السنة

٣- مراكز مدينية وصناعية :

أ- القدس : توسيع الاسكان المديني والصناعي الخاص والرسمي، جنوب وشمال وشرق إلى ما وراء الخط الاخضر.

ب- يميت : تخطيط وتطوير يميت بشكل نشط كمركز اقليمي ومديني لمشارف رفح.

جـ- اقامة ميناء عميق جنوب غزة دون ان يكون ذلك مشروطاً بتطوير مينائي حيفا واشدود.

د - كريات اربع : الاستمرار بصورة نشطة في تطويرها صناعيا وسكانيا.

هـ- النبي صموئيل : اقامة مستوطنة مدنية في النبي صموئيل.

و- منطقة قلقيلية - طولكوم : اقامة المركز الصناعي لمدينة كفار سابا

على اراضي "الغـائبين اليـهـود" واعطاء الامكانيـة للمبـادرين اليـهـود لاقامـة مشاريع صناعية واسكانية بصورة مخططة ومراقبة في منطقتي قلقيلية وطولكرم.

٤- الاستيطان :

اقامة مسـتوطنات اضافية كـما هو مقترح من قبل قـسم الاستيطان وتأمين الميزانية المطلوبة لتطوير المستوطنات القائمة.

٥- تشجيع اقامة مشاريع صناعية في المناطق .

٦- تعطى الاولـوية لـلمـناطق بـهــدف زيـادة الاسكان المديـني والقروض واقامة مشاريع صناعية فيها.

٧- شراء الاراضي :

أ - عمل" ادارة ارض اسرائيل" على شراء الاراضي في المناطق من اجل وضعها تحت تصرف الاستيطان، المشاريع الخاصة والعامة ومبادلة الاراضي.

ب- يتم التصديق على شراء اراضي وأمـلاك بواسطة الشركات والافراد طالما يتم ذلك لاعمال الانشاء، وبعد دراسته من الناحية السياسية والامنية.

٨- عمل سكان المناطق في اسرائيل :

سيكون العمل تحت المراقبة والاشـراف، وتتخذ الاجراءات المطلوبة بهدف تأمين تمتع هذا العمل بشروط العمل والاجور المتبعة في اسرائيل.

٩- تفضيل العمال المحليين في المناطق:

تسلم المناصب الادارية بما في ذلك المناصب العليا في خدمة الحكم (في المواقع المدنية) بقدر الامكان للعرب المحليين.

ومن جهة ثانية فقد طرح " اسرائيل جاليلي" احد الثلاثة* الذين يكونون "الترويكة" الحاكمة في اسرائيل، ويبسطون سيطرتهم على حزب العمل في رسالة بعث بها الى رئيسة الحكومة ضمنها آرائه المتعلقة بالمناطق المحتلة ومستقبلها، وقد دعيت هذه الرسالة " وثيقة جاليلي"

وهذه الوثيقة لا تختلف من الناحية العملية عن اراء موشي دايان الا من حيث الاسهاب او الايجاز في بعض البنود، حيث اريد منها ان تحظى بموافقة كافة اطراف المعراخ لكونها مجرد صياغات لفظية جديدة قابلة للتأويل لمواقف الحزب السابقة(٤).

وقد احدثت هذه الوثيقة ردود فعل متباينة داخل الحزب مما استدعى في النهاية الوصول الى حل توفيقي بين آراء كل من دايان وجاليلي وتنص الوثيقة على مايلي (٥):

" انني اقترح تلخيص مباحثات الوزراء حول موضوع خطة العمل في المناطق خلال السنوات الاربع القادمة كما يلي" :

ايضاحات في البداية :

١-ان هذه التلخيصات ليست بمثابة قرارات متفق عليها بين الحزب والمعراخ، بل هي توصيات من وزراء حزب العمل، وتقدم رئيسة الحكومة هذه التلخيصات " النتائج" للتصديق عليها من قبل المؤسسات ذات الصلاحية (الحزب ، المعراخ، الحكومة) ويعبر عن هذه التلخيصات مبدئيا في البرنامج

---

* الثلاثة هم : جولدا مائير ، موشي دايان، اسرائيل جاليلي.

الانتخابي لمعراخ وتدخل ضمن اطار خطة العمل العامة للحكومة.

٢- بعد التصديق على اسس خطةالعمل يجري اعداد الخطط العمليةبكل تفاصيلها، وتتضمن الميزانيات السنوية للحكومة ميزانيات تنفيذ الخطة.

٣-ان خطة العمل في المناطق خلال السنوات الاربع المقبلة ليست مرتبطة بتغير الوضع السياسي للمناطق والوضع المدني للسكان واللاجئين، وتستمر وكالة الغوث في عملها.

أ- المبادئ

ان الحكومة المقبلة سوف تستمر في العمل في المناطق على اساس السياسة التي اتبعتها الحكومة الحالية.

ب- قطاع غزة: تأهيل اللاجئين والتطوير الاقتصادي :

تحديد خطة عمل لفترة السنوات الاربع المقبلة، وتخصيص الميزانية المطلوبة للتنفيذ بهدف التوصل لتأهيل اللاجئين والتطوير الاقتصادي .

اسس خطة العمل :

تحسن في ظروف السكن (اقامة مبان سكنية للاجئين بالقرب من المعسكرات، وترميم المعسكرات): اعداد مهني، تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، خلق مصادر للرزق في العمل المهني والصناعة، تشجيع المبادرات الذاتية للسكان بهدف رفع مستوى المعيشة.

جـ- تطوير الضفة الغربية :

اعداد خطة عمل لاربع سنوات، وتأمين التمويل اللازم للتنفيذ بهدف تطوير الاساس الاقتصادي وتحسين الخدمات الحيوية (بناء المستشفيات ومستوصفات اقليمية وقروية)، تحسين شبكة المياه، الطرق، والشوارع

وتطويرالاشغال والصناعة كمصدر عمل للسكان، وتحسين ظروف سكن اللاجئين، مساعدة السلطات المحلية.

د- التمويل في الضفة الغربية : بتنسيق بين وزارتي المالية والدفاع.

هـ- تبذل جهود للحصول على امكانيات من مصادر خارجية لتمويل العمل لتأهيل اللاجئين واجراء تطوير في المناطق.

و- تسهيلات للمبادرين الاسرائيليين في المناطق :

تقدم التسهيلات لتشجيع المبادرين الاسرائيليين في اقامة مشاريع صناعية في المناطق بالنسب التي تقدم للمستثمرين الاسرائيليين في المناطق المفضلة في اسرائيل.

ز- نشاط ذاتي للسكان في الضفة الغربية :

تقديم المساعدات للنشاطات الذاتية للسكان في مجالات التربية والتعليم، الدين، الخدمات وانماء انماط الديمقراطية في الحياة الاجتماعية والبلدية، شغل المناصب المدنية الكبيرة في مجالات الحكم الى الحد الممكن بالسكان المحليين.

ص- سياسة الجسور المفتوحة :

استمرار سياسة الجسور المفتوحة.

ط- عمل سكان المناطق في اسرائيل :

ان عمل سكان المناطق سيظل مراقبا من الناحية العددية والاقليمية وستتخذ اجراءات تؤمن للعمال ظروف عمل واجور كالمتبعة في اسرائيل.

ي- المستوطنات العسكرية المستوطنات :

تقام مستوطنات جديدة، وتقوى شبكة المستوطنات، بذل جهود لزيادة عدد السكان بواسطة تطوير الاشغال والصناعة والاصطياف. لدى تحديد ميزانيات الحكومة تحدد سنويا الامكانيات المطلوبة وفقا لتوصيات قسم

الاستيطان، وبتصديق اللجنة الوزارية للاستيطان، وهذا بهدف اقامة مستوطنات اضافية خلال السنوات الاربع المقبلة في مشارف رفح، في غور الاردن وهضبة الجولان :

- مستوطنة مدينية - صناعية في هضبة الجولان.

- مركز اقليمي في غور الاردن.

- تطوير شمال شرق بحيرة طبريا وشمال غرب البحر الميت.

- تنفيذ مشاريع المياه المخططة.

وفي تطوير مناطق الاستيطان في المناطق، ويجري التنسيق مع عناصر غير حكومية - عامة وخاصة - وذلك في اطار الخطة المصدقة.

ك- المركز الاقليمي في مشارف رفح :-

يؤمن استمرار تطوير المركز الاقليمي في مشارف رفح حتى يصل الى (٨٠٠) وحدة سكنية حتى سنة ١٩٧٣ - ١٩٧٨، يتم تشجيع التطوير الصناعي وللمستوطنين الذين هم على استعداد للسكن في المنطقة بامكانياتهم الخاصة.

ل- تجميع وشراء اراضي في المناطق :

١- زيادة العمل في تجميع الاراضي لاحتياجات المستوطنات القائمة والمخطط لها.

٢- تعمل ادارة اراضي اسرائيل على زيادة شراء الاراضي والاملاك في المناطق لاحتياجات الاستيطان والتطوير ومبادلة الاراضي.

٣- تقوم الادارة بتأجير الارض للشركات والافراد لتنفيذ خطط انماء وتطوير مصدقة.

٤- تعمل الادارة على شراء الاراضي بكل طريقة مفيدة بما في ذلك بواسطة الشركات والافراد الذين يشترون الاراضي وذلك بالتنسيق مع الادارة وللكيتها.

٥- يتم التصديق على شراء الاراضي من قبل الشركات والافراد فقط على الحالات التي تكون فيها الادارةغير قادرة ومعنية بشراء هذه الاراضي لملكيتها.

٦- تفوض لجنة وزارية لتقرر منح التصديقات، تعطي هذه التصديقات بشرط ان تكون عمليات الشراء قد تمت لمشاريع بناءة، وليس بهدف السمسرة وفي اطار سياسة الحكومة.

٧- ستعمل الأدارة ايضا لشراء الاراضي التي تم شراؤها من قبل اليهود.

م - القدس وضواحيها :

يستمر الاسكان والتطوير الصناعي للعاصمة وضواحيها بهدف تركيز الاستيطان خارج المنطقة التي طبق عليها المرسوم رقم (١)*

ستبذل جهود بهدف شراء اراضي واستغلال اراضي الدولة في اطار المناطق الواقعة شرق وجنوب القدس، وهي التي قررت الحكومة اعتبارها مناطق مغلقة.

ن- تحقيق قرار الحكومة بشأن اسكان النبي صموئيل.

و- ميناء "عميق" جنوب غزة :

بهدف تطوير سريع لمشارف رفح يتم خلال الستين الى الثلاث سنوات المقبلة فحص المعطيات الاساسية لاقتراح اقامة ميناء عميق جنوب غزة، المعطيات الطبيعية، الربحية الاقتصادية، والاعتبارات السياسية، وبعد تجميع النتائج وتقديم خطة تتخذ الحكومة قرارا بالموضوع.

---

* الحدود الجديدة للقدس بعد حرب حزيران ١٩٦٧ وضم المدينة العربية الى الجزء المحتل من القدس عام ١٩٤٨.

ي- مركز صناعي لكفار سابا :

تؤمن الظروف المطلوبة لاقامة مركز صناعي لمدينة كفار سابا فيما وراء الخط الاخضر، كذلك يتم تطوير صناعة اسرائيلية في منطقتي قلقيلية وطولكرم.

من خلال هذا العرض للوثيقتين يتضح لنا تركيزهما على الاستيعاب التدريجي للمناطق المحتلة والمستقبل الذي سيكون عليه الاستيطان الصهيوني فيها.

لذا نرى ان سبب تقديم هذه المقترحات لاعتمادها كنهج للحكومة في ممارساتها وقراراتها تجاه المناطق المحتلة يتمثل في الاختلاف بين اعضاء الائتلاف الحكومي حول هذه المناطق. فهاتان الوثيقتان لم تتعرضا للعلاقة بين اسرائيل والدول العربية، او للمفاوضات الثنائية والمباشرة او للحدود التي ستسعى اسرائيل للوصول اليها من خلال المفاوضات، الامر الذي يعني ان الخلاف داخل التجمع العمالي نفسه والحكومة الائتلافية يتمحور حول المناطق المحتلة و مستقبلها (٦).

هذا ويقف في الجانب الاخر المعارض لهذه الافكار والمنافس القوي على وراثة جولدا مائير وزير المالية بنحاس سابير، الا ان هذه المعارضة او التحفظ بمعنى ادق تتركز حول الاسلوب الذي يرغب سابير في اتباعه وليس حول المبدأ نفسه.

وترجع اسباب تحفظ سابير على هذه المقترحات الى مايلي :

١-ان الفجوة ستبقى قائمة بين مستوى الحياة في المناطق المحتلة واسرائيل، مهما وظفت الاخيرة من اموال لتطوير واعادة اسكان اللاجئين.

٢- الخشية من ان تتحول اسرائيل الى دولة ثنائية القومية قد يصبح

العرب فيها اكثرية، فمقابل كل (١٠٠) شخص في اسرئيل يوجد (٣٦،٨٪) عرب، ولو اضيف الى هؤلاء اللاجئون الفلسطينيون فستصبح النسبة ٣٨،٤٪(٧).

٣- الخشية من ان يؤدي اقامة المستوطنات في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ الى اهمال تطوير المستوطنات القديمة داخل اسرائيل.

غير ان التوجهات المعارضة لموقف كل من دايان وجاليلي اللذان تدعمهما جولدا مائير لم تستطع فرض نفسها او على الاقل اخذها بعين الاعتبار في تقرير السياسة العامة، وبذلك لم يتحقق اتفاق جماعي بين اطراف التجمع حول الموقف من الاراضي المحتلة.

حرب اكتوبر واثرها على صياغة موقف التجمع في الانتخابات العامة

١- المباي وبرنامج النقاط الاربعة عشر:

اضطرت مستجدات حرب اكتوبر ١٩٧٣ حزب العمل الى اعادة النظر في برنامجه الانتخابي حفاظا على وحدته بعد استفحال الصراع بين مايسمى بالصقور والحمائم في الحزب، وبعد ان هدد ديان بالخروج من الحزب، اضافة الى تنامي الدعوة من قبل بعض المثقفين والشبان داخل الحزب وخارجه الى اعادة النظر في قيادة الحزب.

لذا تم تشكيل لجنة من خمسة عشر عضوا من زعماء حزب العمل تمثل المجموعات الرئيسية في المباي ، احدوت هاعفودا، رافي لبلورة موقف سياسي مشترك يعرض على اجتماع اللجنة المركزية للحزب باعتباره وجهة نظر مشتركة، وليكون المرشد الرئيسي لحملة الحزب الانتخابية(٨)، وقد خلصت اللجنة الى وضع خطوط عامة للبرنامج الانتخابي دعيت المبادئ الاربعة عشر، ويمكن اعتبار هذه المبادئ اقل صقرية من وثيقتي دايان و جاليلي، الا انها في

الوقت ذاته غير جذابة بشكل واضح للمعتدلين.

فهذه المبادئ لاتختلف عن وثيقتي دايان وجاليلي، اضافة الى ان الفئات المختلفة في الحزب لم توافق عليها مما اضطر الحزب الى عدم الاخذ بالتصويت عليها لمنع قيام مجابهة بين جولدا مائير التي ترى ان هذه المبادئ لا تخلف وثيقتي جاليلي ودايان وبين بنحاس سابير ومؤيديه الذين يرون انها تخلف الوثيقتين خاصة وان الانتخابات النيابية القادمة على الابواب، وحيث حدد لها اليوم الاخير من عام ١٩٧٣(٩) وان اية مواجهة في هذه الفترة ستكون قاتلة بالنسبة لفرص الحزب في الانتخابات القادمة.

ورغم ان هذه المبادئ جاءت غير واضحة او محددة، وقابلة للعديد من التفسيرات الا انها جاءت بتعديلات ما على الوثيقتين السابقتين حيث اختفى الحديث عن الاستيطان والتطوير وحل محله الحديث عن حل اقليمي وسط ومؤتمرات للسلام واقامة دولة اردنية فلسطينية الى الشرق من نهر الاردن(١٠).

ويمكن القول ان عدم الوضوح في هذه المبادئ ربما كان مقصودا حتى يتم استقطاب الاصوات الانتخابية الصقرية كما لو ان وثيقة جاليلي لا زالت قائمة، كما انها ستستقطب الحمائم التي ترى ان هذه المبادئ نصرا لها(١١).

فالاتجاه الصقري يرى المبادئ نصرا له لانها لا تزال غير واضحة، وان التغير الذي حدث هو تغيير لفظي لا مبدئي.

اما الاتجاه المعتدل - الحمائم - فيرى انها نصر له لعدم ذكرها لوثيقة جاليلي او للمناطق "الحيوية" لاسرائيل كهضبة الجولان وغزة وشرم الشيخ او ان نهر الاردن يعتبر حدود اسرائيل الامنية الطبيعية، اذ تحدثت المبادئ عن حدود قابلة للدفاع عنها وعن عدم العودة الى خطوط ما قبل حرب حزيران ١٩٦٧ (١٢).

وجاء نص هذه المبادئ كما يلي :(١٣)

١- ان تقوية جيش الدفاع الاسرائيلي هي الشرط الاساسي لحماية امن اسرائيل وتحقيق السلام.

٢- ان هدف اسرائيل الحقيقي هو تحقيق السلام والتعاون بين مختلف شعوب المنطقة.

٣- ان مؤتمر السلام الذي سيفتتح في ديسمبر هو حدث رئيسي في تاريخ الشرق الاوسط.

٤- ستناضل اسرائيل من اجل توقيع اتفاقيات سلام من خلال المفاوضات دون شروط مسبقة او ضغوط من اي طرف.

ويجب ان تؤكد اتفاقات السلام :

٥- أ- انهاء جميع اعمال العداء والحصار والمقاطعة.

٦- ب-حدود يمكن الدفاع عنها تستند الى تعديلات اقليمية متفق عليها تمكن اسرائيل من ان تدافع عن نفسها بفاعلية ضد اي هجوم عسكري اوحصار، وان اسرائيل سوف لن ترجع الى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ التي كانت تغري بالعدوان.

٧- جـ- الحفاظ على الطابع اليهودي لدولة اسرائيل.

٨- د- بداية عصر من العلاقات الطبيعية بين اسرائيل وجاراتها في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

٩- ان اتفاقية السلام مع الاردن سترتكز على وجود دولتين مستقلتين اسرائيل بالقدس الموحدة كعاصمة لها.

ودولة عربية الى الشرق.

١٠- في الدولة الفلسطينية الاردنية المجاورة يمكن التعبير عن الهوية

الفلسطينية الاردنية العربية في علاقات تجاور طيبة وسلام مع اسرائيل .

١١- تقف اسرائيل ضد اقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية.

١٢- حتى انتهاء توقيع اتفاقات السلام فسترعى اسرائيل حرمة وقف اطلاق النار واية اتفاقات مؤقتة يتفق عليها بين اسرائيل وجيرانها كترتيبات مؤقتة على طريق السلام.

١٣- في حال غياب اتفاقات السلام او ترتيبات ما مؤقتة فستستمر اسرائيل في الحفاظ على الوضع الراهن كما هو وقت توقيع وقف اطلاق النار.

١٤- ستبذل الجهود باستمرار لتقوية الاستيطان ودعمه استنادا الى قرارات حكومية من حين لاخر مع اعطاء الاولوية لاعتبارات الامن في الاستيطان.

٢- موقف حزب المابام من برنامج النقاط الاربعة عشر:

راى حزب المابام وهو احد اطراف التجمع العمالي ان هذه النقاط تعتبر خطوة الى الامام تجاه موقفه من حزب العمل، كما رأى انها تخلف وتلغي وثيقة جاليلي وافكار دايان.

ويمكن الافتراض ان حزب المابام قد قبل هذه المبادئ بشكل عام مع ابداء تحفظين اثنين يتعلقان بالموقف من الشعب الفلسطيني وقضية الاستيطان، اذ ينادي بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره الى جانب "دولة" اسرائيل وعلى اساس التعايش معها، وقد صاغ المكتب السياسي للحزب موقفه على النحو التالي : (١٤)

" . . . . . على اسرائيل ان تقف موقفا ايجابيا من التوصل الى حل سياسي للقضية الفلسطينية وذلك عن طريق اقامة دولتين مستقلتين، اسرائيل من ناحية. . . ودولة عربية من ناحية اخرى، وفي نطاق هذه الدولة العربية المستقلة يمارس الشعب العربي الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، والى جانب ذلك على

اسرائيل ان تقف موقف التفهم والاحترام لكل قرار يتخذه الفلسطينيون والاردنيون بالنسبة لمصيرهم وسيادتهم واستقلالهم خارج حدود اسرائيل بتحفظ واحد هو ان يقوم ذلك على حسن الجوار مع دولة اسرائيل".

فبينما نجد حزب المابام يتحدث عن حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم نجد حزب العمل يتحدث عن الذاتية الفلسطينية مع الاردن، وفيما يتعلق بالاستيطان فإن حزب العمل يتحدث عن اقامة مستوطنات ترتكز على اعتبارات أمنية، هكذا باطلاق الكلمة دون تحديد للاعتبارات الأمنية او وضع تقييد لها، بينما يرى حزب المابام ضرورة وضع كلمة "فقط" لتتبع عبارة الاعتبارات الامنية، وتكون الجملة " ....اعتبارات امنية فقط".

٣- التكتل اليميني " الليكود"

وفرت التطورات الاقتصادية الاجتماعية التي وسعت قاعدة نمو مجتمع رأسمالي في اسرائيل الظروف لهجوم سياسي يقوم به اليمين لاكتساب مزيد من القوة السياسية بعد ان تم تحقيق المزيد من القوة الاقتصادية له. كما ان الاسباب التي كانت تحول دون اليمين والوصول الى الحكم والمتمثلة في افتقاد المشاركة الفعلية لممثلي اليمين السياسيين في مجال الامن رغم "هالة النضال " العسكري السري التي قامت بها المنظمات اليمينية قد بدأت في الزوال.

فقد كان الناخب الاسرائيلي ينعى على احزاب اليمين نقص الخبرة لديها في مجال الأمن، ويفضل الاقتراع للاحزاب العمالية بسبب خبرتها الواضحة في هذا المجال. غير ان نقص الثقة هذا بدأ يتراجع بسرعة بعد انضمام قادة عسكريين* لهم ماض مرموق، وتأييد لدى لناخب الاسرائيلي كما انهم لا يقلون شعبية عن موشي دايان وايجال آلون الى احزاب اليمين مما افسح المجال

* انضم الجنرال احتياط عازر وايزمن الى حركة حيروت عام ١٩٦٩، وقد انتخب عام ١٩٧٠ رئيسا لادارة الحركة.

إتغيير صورة هذه الاحزاب لدى الناخب الاسرائيلي من معسكر عاجز وعديم الخبرة الى معسكر قوي تمرس قادته في مجال الامن.(١٥)

اضافة الى العامل السابق فقد استطاع الماباي استغلال عملية اغتيال الزعيم العمالي حاييم ارلوزورف عام ١٩٣٣ من قبل اسلاف حيروت "الاصلاحيون في الحركة الصهيونية" مما مكنه من اقامة سور عال في مواجهة طموحات حيروت في السلطة، وقد مكن هذا الوضع ديفيد بنغوريون خلال سنوات عمله كرئيس للحكومة من استبعاد حزب حيروت من كافة الائتلافات الحكومية رغم تأكيده دوما "بنغوريون" على اقامة ائتلافات حكومية واسعة تتمثل فيها كافة الاحزاب.

الا ان هذا السور بدأ ينهار شيئا فشيئا منذ ان تولى ليفي اشكول رئاسة الحكومة حتى تم هدمه كلية عند اشتراك حيروت في حكومة التجمع الوطني الاولى التي شكلت في ايار عام ١٩٦٧.(١٦)

لقد ادى انضمام حيروت الى الائتلاف الحكومي إلى تحقيق منافع له في النطاق الانتخابي، اذ شكل هذا اعلانا عن اهليته لممارسة الحكم خاصة وان ممثلي حيروت وبالذات مناحيم بيجن تقلد مركزاً مرموقا في حكومة التجمع الوطني الثانية التي شكلتها جولدا مائير.

والسؤال الذي اصبح يلح في ذهن الناخب الاسرائيلي انه اذا كان بيجن وحزبه مؤهلين وبنظر جولدا مائير للمشاركة في ممارسة السلطة فلم لا يكونوا مؤهلين لاعتلاء قمتها؟

نتيجة لهذا التحول بدأ اليمين يركز قواه ويحاول تجميع اجنحته لاستلام مقاليد الحكم من الاحزاب العمالية حيث طرحت فكرة اقامة تجمع " تكتل" يميني في مواجهة التجمع العماني القائم.

وكان اول من طرح هذه الفكرة بصورة جدية وعملية العميد احتياط "اريك شارون" قائد المنطقة الجنوبية في حينه في المؤتمر الصحفي الذي عقده في ١٩٧٣/٧/١٧ لاعلان دخوله معترك الحياة السياسية والحزبية الى جانب حزب الاحرار(الليبرالي) املا ان يضم هذا التكتل كلا من حيروت والحزب الليبرالي والاحرار المستقلون والقائمة الرسمية والمركز الحر اضافة الى حركة ارض اسرائيل الكاملة بغية خلق قوة حقيقية لاقامة ائتلاف بديل ينهي حكم الاحزاب العمالية وتكون غايته الحيلولة دون تقسيم "أرض اسرائيل" من جديد. (١٧)

وقد نجح شارون في اقناع القائمة الرسمية وريثة ديفيد بنغوريون والمركز الحر الذي انشق عن حزب حيروت بزعامة شموئيل تمير وانصار حركة أرض اسرائيل بتبني فكرته.

غير ان القوة التمثيلية لهذه الاحزاب مجتمعة في الكنيست لا تتجاوز (٣٢) مقعداً* اي ان التكتل المقترح بحاجة الى (١٩) مقعدا على الاقل ليصبح بديلا حقيقيا للماباي، فكيف السبيل للحصول على هذه المقاعد؟

رأى شارون امكانية تحقيق ذلك من خلال تصورات ثلاثة هي : (١٨)

١- ان يزداد عدد نواب التكتل اليمني الذي اقترحه نظرا لتعاظم النزعة اليمينية في اوساط الناخبين الاسرائيلين، غير ان هذا التصور يدحضه سلوك الناخب الاسرائيلي المتسم بالمحافظة، اذ اثبتت انتخابات مجالس الكنيست السابقة ان هذا الناخب لا يستبدل الحزب الذي اعتاد ان يقترع له بسهولة، فالناخب اما ان يكون مهاجراً قديما يدين للاحزاب العمالية الحاكمة للدور الذي قامت به في تأسيس اسرائيل وينتظر منها المزيد، ويخشى من استبدالها باحزاب لم يتم اختبارها في الحكم او انه مهاجرجديد يطمع بعوائد الاحزاب العمالية

---

* تتوزع هذه المقاعد كالتالي :

جاحال	٢٦ مقعدا
القائمة الرسمية	٤ مقاعد
المركز الحر	٢ مقعدان

الحاكمة، ويحرص على الاخلاص لها لما توفره له من فرص في السكن والمعيشة اكثر مما تستطيع احزاب المعارضة توفيره.

اضافة الى ذلك فان الناخب بغض النظر عن السياسات المعلنة او الشعارات المطروحة يرى في الاحزاب العمالية الحاكمة سلوكا عمليا لتحقيق الشعارات المتطرفة التي ترفعها الاحزاب اليمينية.

من هنا فان امكانية احراز مقاعد نيابية اضافية على حساب التجمع العمالي امر لا يمكن التأكد منه.

٢- تشجيع احداث انشقاق داخل حزب العمال بين موشي دايان ومجموعته والعناصر الاقل تطرفا امثال بنحاس سابير واربيه الياف.

غير ان هذا التصور محاط بعديد من علامات الاستفهام، ليس لكون دايان رافضا لفكرة الائتلاف مع احزاب اليمين لدوافع مبدئية، بل لطموحه الشخصي، اذ يسعى الوصول الى رئاسة الحكومة. وان تحقيق هذا الطموح سيكون اكثر سهولة في اطار التجمع العمالي حتى لو اضطر الى الانتظار بضع سنوات قادمة، في حين سيكون من العسير عليه في حال انضمامه الى احزاب اليمين السيطرة على اثنين من اكثر الجنرالات طموحا وشعبية وهما اريل شارون وعازر وايزمن اذا ما دخل معهما في ائتلاف واحد.

٣-انه في حال احراز تقدم ما في التصورين السابقين فانه يمكن اغراء الحزب الوطني الديني، المفدال، المتلهف دوما على الاستمرار في اي ائتلاف حكومي الى الانضمام الى هذا الائتلاف عن طريق منحه بعض الامتيازات التي تتجاوز ما يقدمه له التجمع العمالي. علاوة على ذلك فليس من العسير اقناع الحزبين المتدينين الاخرين اجودات اسرائيل وبوعالي اجودات اسرائيل * على الانضمام الى ائتلاف حكومي يميني.

ورغم ان هذا التصور صحيح بالنسبة للمفدال الذي هو دوما مطروح في

---

* للحزبين ستة مقاعد نيابية في الكنيست السابع.

سوق السياسة الاسرائيلية لمن يدفع اكثر الا ان الواقع يدل على ان التجمع العمالي هو الذي يملك تقديم الثمن الاعلى خاصة في المجال الاقتصادي.

هذا وقد اعترضت تحقيق وحدة احزاب اليمين عدة عقبات اهمها :

١- خشية مناحيم بيجن من فقدان زمام القيادة

يخشى مناحيم بيجن " زعيم حزب حيروت" والمقربون منه امكانية قيام تحالف ثلاثي بين كل من اريك شارون وعازر وايزمن وشموئيل تمير لاحداث تغييرات في قيادة جاحال من الداخل، خاصة وان هذا المطلب هو القاسم المشترك بين هؤلاء الثلاثة.(١٩)

٢- تجربة حزب حيروت مع شموئيل تمير :

ترجع علاقة مناحيم بيجن بشموئيل تمير الى حقبة العمل السري للمنظمة القومية "آتسل" حين كان بيجن قائدا عاما لها بينما عمل تمير رئيسا لشعبة استخباراتها، وقد وقع الخلاف بينهما قبيل انتخابات الكنيست الاول ١٩٤٩ مما ادى الى ابعاد تمير عن المسرح السياسي حتى عام ١٩٥٨ حين بدأ نشاطه في اطار كيان سياسي جديد يدعى النظام الجديد.

وقد تمكن تمير من العودة الى حيروت عام ١٩٦٤ وخاض الانتخابات على قائمة الحزب في المركز السابع في انتخابات الكنيست السادس عام ١٩٦٥.

غير ان طرح تمير نفسه كبديل لبيجن في زعامة الحزب في اجتماع المؤتمر الثامن لحركة حيروت عام ١٩٦٦ ادى الى خروجه " طرده" وثلاثة من مؤيديه من الحزب وتأسيس حركة جديدة دعيت باسم " المركز الحر".

لذا فقد تخوف تمير من الاقدام على عملية الائتلاف مع حيروت مجددا حيث لن يغفر له بيجن طرح نفسه كبديل له. فكان التردد هو اساس سلوك تمير خشية حصاره وخنقه في هذا الاطار الجديد(٢٠).

٣- مطالب المركز الحر بالنسبة لحصته في المقاعد المضمونة للتكتل المقترح في الكنيست:

دارت نقطة الخلاف الرئيسية حول ادعاء المركز الحر بان استفتاءات الراي العام تشير الى زيادة قوتهم في الكنيست القادمة، اضافةالى انهم حصلوا في الكنيست الحالي، "السابع" على مقعدين نيابين. مما شجع المركز الحر المطالبة بان يعكس ترتيب قائمة التكتل اليميني المقترح هذا الارتفاع المتوقع، في الوقت الذي اصر فيه جاحال على تصوير الوضع الراهن من حيث القوى المشكلة للتكتل. (٢١)

٤- اشتراط حزب الاحرار المستقلين اعلان الاحزاب المقترحة للاشتراك في التكتل عن استعدادها للتنازل عن اجزاء من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ .(٢٢)

هذا وقد تم الاتفاق في ١٣/٩/١٩٧٣ على تشكيل التكتل اليميني "ليكود" حيث ضم : *

- كتلة جاحال : تحالف حيروت والاحرار.
- المركز الحر :حزب انشق عن حيروت.
- القائمة الرسمية : جناح انشق عن رافي الذي انشق بدوره عن الماباي عام ١٩٦٥.

---

* رفض حزب الاحرار المستقلون الانضمام للتكتل بسبب عدم موافقة الاخير على اعلان استعداده للتنازل عن اجزاء من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧.

-حركة" العمل من اجل ارض اسرائيل الكاملة" وهي حركة سياسية يمينية متطرفة نشأت في اعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ وفشلت في الحصول على اي مقعد في انتخابات الكنيست السابع ١٩٦٩(٢٣)، وقد حافظت اطراف التكتل على اطرها المستقلة ومؤسساتها الحزبية مع اقامة المؤسسات المشتركة التالية :(٢٤)

١- مجلس الليكود :

ويتكون من مندوبين عن الكتل المكونة لليكود وفقا للقوةالتمثيلية لكل منها، مهمته البت في القضايا الاساسية المشتركة والقضايا المتعلقة بالعلاقات بين كتله وبمشاريع الاقتراحات بشأن توحيد الليكود في اطار حزبي موحد.

٢- ادارة الليكود :

تتشكل من مندوين عن كافة كتل الليكود اضافة الى كافة اعضاء كتلة الليكود البرلمانية، ويتولى رئاستها بالتناوب كل من زعيمي حيروت والاحرار، وتتمثل مهمتها في متابعة عمل ممثلي الليكود في الحكومة والكنيست ومناقشة الامور الهامة قبل رفعها الى المجلس.

٣- كتلة الليكود البرلمانية :

وتتشكل من كافة اعضاء الليكود في البرلمان، وتتم فيها مناقشة مواقف الليكود من القضايا المطروحة امام الكنيست وهي التي تقرر الموقف الواجب اتباعه اثناء عملية التصويت في الكنيست.

تكمن اهمية التكتل اليميني في انه يحقق للناخب التواق الى التغيير والذي خشي في السابق من اعطاء صوته لمناحيم بيجن امكانيات جديدة،

فالقائمة الرسمية التي اسسها بنغوريون خصم بيجن اللدود تمنح التكتل قدرا من الاهلية، كما ان وجود شخصيات عسكرية ذات شأن اضافة الى شموئيل تمير المعروف بخصومته لبيجن تسهل على الناخب ان يرى في التكتل بديلا عن التجمع العمالي.

البرنامج الانتخابي للتكتل - ليكود -:

يمكن القول ان برنامج حيروت السياسي اضحى نفسه برنامج ليكود عقب تشكيله عام ١٩٧٣، ولم يجر التكتل اي تغيير على مواقفه الثابتة قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣، بل انه اعتبران هذه الحرب جاءت لتؤكد مصداقية موقفه الداعي الى عدم التخلي عن المناطق المحتلةحتى لا تدور الحرب مستقبلا داخل اسرائيل (٢٥)، ويمكن تلخيص البرنامج الانتخابي لليكود في النقاط التالية :

١- عقد اتفاقات سلام عن طريق المفاوضات المباشرة، وذلك انطلاقا من حق الدولة المنتصرة في توقيع اتفاقات سلام بعد الحرب.

٢- رفض الانسحاب من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ انطلاقا من حق الشعب العبري التاريخي في مد سيادته على ارض اسرائيل.

٣- دعم حق اسرائيل التاريخي في ارض اسرائيل وفي الامن القومي "والسلام الحقيقي" ورفض اي مشروع يسفر عن تقسيم ارض " "اسرائيل المحررة".

٤- الاستعانة بدعم يهود العالم واصدقاء اسرائيل خاصة الولايات المتحدة الامريكية لتمكين اسرائيل من مقاومة اية ضغوط تمارس عليها.

٥- الدعوة الى الاستيطان الكثيف في كافة الاراضي وتنفيذ ذلك باقصى سرعة.

٦- التأكيد على تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي والدعوة الى اقامة اقتصاد حر.

هذا وقد امل ليكود تحسين موقعه في الكنيست على حساب الاحزاب العمالية انطلاقا من المعطيات التالية :

١- فشل التجمع العمالي في وضع برنامج سلام واضح يحول بين الناخب والتحول الى ليكود نتيجة لما لحق باسرائيل في حرب اكتوبر ١٩٧٣.

٢- التركيز على قيادات عسكرية ذات تأثير على الناخب الاسرائيلي امثال اريل شارون بسبب قيادته للعملية المعروفة "بالثغرة".

٣- عدم التركيز على معارضة الاشتراك في "اجتماع للسلام" بين اسرائيل والدول العربية لاعتقاده ان مثل هذه المفاوضات ستمنى بالفشل.

٤-اتهام التجمع العمالي بالتقصير في حرب اكتوبر فيما يتعلق بالنواحي الفنية .

٥- التركيز على ان حكومة من ليكود كانت ستتصرف بشكل افضل مما تصرفت حكومة التجمع العمالي لو كانت السلطة في يدها اثناء فترة الحرب .

٦- التخلي عن شعار" التكتل كبديل" هذا الشعار الذي رفعه ليكود قبيل حرب اكتوبر، واحل محله الالتزام بتشكيل حكومة تجمع وطني فيما لو فاز باغلبية في الانتخابات.

٤-اليسار الاسرائيلي " الجديد" :

لم يستطع اليسار الاسرائيلي "الجديد" تحقيق الوحدة في مواقفه للتقدم بقائمة موحدة الى إنتخابات الكنيست الثامن، بل شهد ظاهرة غريبة من الانشقاق والائتلاف.

وقد شرع بعض اعضاء هذا اليسار في السعي لتحقيق نوع ما من الوحدة في محاولة لتغيير الصورة السياسية في اسرائيل. وكان اكثر العاملين من اجل هذه الوحدة عضو الكنيست " اوري افنيري" زعيم حركة " هعولام هزه" اذ طرح فكرة اقامة معسكر للسلام في اسرائيل، وذلك في حديث له نشر في صحيفة هاآرتس الاسرائيلية بتاريخ ٢٧/ ١١/ ١٩٧٠بعنوان " اقتربت ساعة الحقيقة" دعوة لتكتل معسكر السلام الاسرائيلي".

وفد اقترح افنيري مستويين لتحقيق هدفه :

أ-حد ادنى .

ب- حد اقصى .

ويتمثل الحد الادنى في القيام بحملة واسعة على نطاق وطني تشارك فيها جميع قوى السلام تؤدي فيما بعد الى اتحاد هذه القوى عمليا.

اما الحد الاقصى فيتمثل في اقامةحزب موحد يضم كافة قوى السلام والتقدم التي تقع فكريا بين التجمع العمالي وراكاح .(٢٦)

هذا وقد برز بين قوى اليسار الاسرائيلي ردا على هذه الدعوى اتجاهان تمثلا فيما يلي :

١- اتجاه يدعو الى اقامة معسكر سياسي غير عقائدي كبير.

٢- اتجاه يدعو الى اقامة جبهة اشتراكية ماركسية تهدف الى :

أ- ان تكون خطا معارضاً و غير مهادن في جميع المجالات.

ب-تبني برنامج يتضمن المطالبة بان تعلن اسرائيل عن استعدادها لاعادة المناطق" المحتفظ بها" مقابل السلام.

جـ- توزيع التمثيل في هذه الجبهة استنادا الى حجم الفئات المكونة لها وفقا لنتائج استفتاءات الرأي العام الدقيقة.

غير ان الخلافات حول الفقرة (رقم٢) بين افنيري وحزب ماكي افشلت اقامة هذا المعسكر الكبير.

ويمكن تمثيل الانشقاقات التي وقعت داخل احزاب وحركات اليسار الاسرائيلي فيما يلي:

١- انشقاق حركة هعولام هزه وخروج عضو الكنيست شلوم كوهين من الحركة ليؤلف مع حركة الفهود السود في ١٢/٢/١٩٧٣ حركة جديدة دعيت "داي" الفهود السود - حركة الديمقراطيين الاسرائيلين"(٢٧) ما لبث ان انشقت ثانية في ٢٦/٨/١٩٧٣(٢٨).

٢- انشقاق حزب ماكي وخروج مجموعة منه بزعامة النائبة "استير فلنسكا" لتؤلف مع حركة هعولام هزه واغلبية حركة "سياح" وقائمة "نيس Nis" التي يتزعمها جادي يتسيف، ما سمي بالمعسكر الراديكالي الاسرائيلي "ميري"(٢٩).

٣- ائتلاف اغلبية ماكي وحركة " تخيلت آدوم" (الازرق - الاحمر)* واقلية حركة سياح لتشكيل قائمة " موكيد" اي الموقد (٣٠).

بذا وجد قبيل انتخابات الكنيست الثامن قائمتان يساريتان اساسيتان هما :

١-ميري : المعسكر الراديكالي الاسرائيلي وتضم :

- حركة هعولام هزه.

- المعارضة في حزب ماكي.

---

*ترمز كلمة الازرق - احمر الى محاولة الدمج بين الصهيونية والاشتراكية، فاللون الازرق هو جزء من علم اسرائيل الذي يسمى " ازرق-ابيض" واللون الأحمر هو لون العلم العمالي.

- الاغلبية في حركة سياح.

- قائمة نيس.

٢- موكيد : وتضم :

- حركة الازرق - الاحمر، بزعامة " مئير بعيل" وهو عميد سابق في الجيش*.

- الاغلبية في حزب ماكي بزعامة شموئيل ميكونيس.

- الاقلية في حركة سياح بزعامة " رام كوهين" وهوضابط مظلي سابق.

البرامج الانتخابية لليسار الاسرائيلي :

اولاً: قائمة ميري :

اشتمل البرنامج على النقاط التالية (٣١) :

١- اعتراف الشعب العربي بحق اسرائيل في الوجود بسلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

٢- ان الاتفاق النهائي حول الحدود المعترف بها بين اسرائيل والدول العربية يرتكز على اتفاقية متبادلة " ثنائية" ترتكز على خطوط وقف اطلاق النار - قبل حزيران ١٩٦٧ - مع احداث بعض التغييرات البسيطة.

٣- الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره خارج "اقليم اسرائيل" مع ايجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين على ان تعترف اسرائيل بوجود الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة المنوه عنها واستعدادها للتفاوض مع قيادةفلسطينية فعالة، وتخويل الشعب الفلسطيني حقه في اقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة.

٤- فيما يتعلق بالعلاقات بين الدولة الفلسطينية والدولة الاسرائيلية بما في

* يلاحظ ان الحركات اليسارية ركزت ايضا على عدد من العسكريين وتقدمت بهم الى الانتخابات كما فعل كل من التجمع العمالي والتكتل ليكود.

ذلك امكانية اقامة وحدة اندماجية او فيدرالية فان الشعبين هما اللذان يقررانها.

وفي حال تبني الشعب الفلسطيني - في نطاق حقه في تقرير مصيره - اقامة دولة مستقلة له فستكون مدينة القدس الموحدة عاصمة لكل من اسرائيل وفلسطين، اما اذا تبنى الفلسطينيون حلا آخر فان الحقوق القومية لسكان القدس -الموحدة - من العرب ستصان.

اما بالنسبة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين فيجب ان تحل عن طريق استيعابهم في الجزء الاسرائيلي والفلسطيني من البلد عن طريق اتفاقات ثنائية ومساعدات دولية.

وتحدد ميري الخطوات التالية لتنفيذ برنامجها للسلام :

١-انسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة مع اقامة ترتيبات امنية تبعا لكل خطوة تعتمد الثانية منها على الاولى، وتبدأ اولى الخطوات يوم توقيع اتفاقات سلام مع الدول العربية.

٢- ان ترتيبات السلام يجب ان تتناسب مع خطوات الانسحاب الاسرائيلي، اي ان يتم الانسحاب وفقا لما تحقق من ترتيبات السلام والامن.

٣- ان يتم الانسحاب الاسرائيلي كلية عند اقرار جميع الشروط والترتيبات الامنيةالمتفق عليها.

٤- سيحظر على اسرائيل اقامة مستوطنات في المناطق المحتلة او اية عملية هجرة سكانية اليها واية تغييرات اسكانية اخرى.

ثانيا : قائمة موكيد.

تضمن البرنامج الانتخابي النقاط التالية(٣٢) :

١- ان تسمح الحكومة الاسرائيلية باسرع ما يمكن باجراء انتخابات حرة

في المناطق المحتلة لانتخاب مجلس تمثيلي مخول عن طريق الشعب.

٢-ان تعلن اسرائيل عن اعترافها بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ان يرتكز تحقيق هذا الحق على سياسة مسالمة للوجود الاسرائيلي.

٣- ان تشجع اسرائيل اشتراك ممثلين عن سكان الضفة الغربية في المفاوضات حول مستقبل المناطق المحتلة ومشكلة اللاجئين.

٤- يخضع مستقبل القدس للمفاوضات على ان تبقى كبلدية موحدة تكون عاصمة لكل من اسرائيل والدولة الفلسطينية.

٥- ان تعلن اسرائيل انها على استعداد لسلام عام مع الدول العربية على اساس مناطق مقابل السلام.

٦- ضرورة اجراء تعديلات طفيفة في الحدود.

ثالثاً: حزب راكاح.

نشر الحزب في برنامجه الانتخابي مشروعا للسلام يقوم على اساس قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ ويتضمن النقاط التالية (٣٣) :

١- انسحاب اسرائيل من جميع المناطق المحتلة عام ١٩٦٧.

٢- الاعتراف بحق وجود وسيادة وسلامة دولة اسرائيل والدول العربية الاقليمية.

٣- احترام حقوق الشعب العربي الفلسطيني القومية واحترام حقه في تقرير المصير وحق اللاجئين في اختيار الرجوع الى وطنهم او التعويض عليهم.

٤- ضمان حرية الملاحة لاسرائيل في قناة السويس ومضائق تيران.

ثانيا : الظروف العامة للانتخابات :

نتيجة لحرب اكتوبر ١٩٧٣ قرر مجلس الكنيست تأجيل موعد الانتخابات العامة الى ٣١ ديسمبر بدلا من ٣٠ اكتوبر عام ١٩٧٣ مع التاكيدعلى رفض جميع الاقتراحات الداعية الى تعديل القوائم الانتخابية التي اعدت قبل الحرب رغم النتائج التي احدثتها هذه الحرب على المجتمع من كافة الزوايا، وضرورة اعادة تقييم الاوضاع والاهداف، ووصف احد المعلقين قرار الكنيست ذاك بانه بمثابة تقديم ملابس صيفية لشخص في شتاء مثلج(٣٤).

وجد الناخب الاسرائيلي نفسه في موقع يتوجب عليه اصابة قلب الهدف رغم ذبول وعدم وضوح الدوائر داخل هذا الهدف، فقوائم المرشحين والبرامج الانتخابية التي رفعت للجنة المركزية للانتخابات في سبتمبر ١٩٧٣ اصبحت غير ذات معنى، وغير مطابقة للواقع الجديد الذي افرزته حرب اكتوبر.

وقد اهتم التجمعان الحزبيان الكبيران " التجمع العمالي" و " التكتل اليمني" في اخفاء السبب الحقيقي وراء الفشل في هذه الحرب، اذ من الممكن ان يتهم ليكود نفسه بانه احد اسباب الهزيمة بسبب مشاركته في صنع السياسة الاسرائيلية في الفترة التي سبقت نشوب الحرب عندما كان طرفا في حكومة التجمع الوطني حتى آب (اغسطس)١٩٧٠.

لذا فقد اهتم الحزب بالتفاصيل الفنية لاسباب الفشل ضاربا الصفح عن الاسباب الاساسية.

اما القضايا التي تركزت حولها الانتخابات والتي كان لها دور في توجيه السلوك السياسي للناخب الاسرائيلي فقد تمثلت في :

١- قضية الحرب والسلام :

لهذه المسألة دلالتها الخاصة في اسرائيل ، وتشكل هذه الدلالة القاسم

المشترك للغالبية الساحقة من الاحزاب الاسرائيلية كبيرة كانت ام صغيرة، والتي تتمثل برفض فكرة الانسحاب غير المشروط حتى من "مناطق محتلة" وليس من المناطق المحتلة او الانسحاب من الضفة الغربية لقناة السويس بدون مقابل.

غير ان هذا القاسم المشترك ينطوي في الوقت نفسه على التناقض في مواقف الاحزاب، فالمناطق المحتلة كلها من حيث التسمية لا من حيث المساحة باستثناء مدينة القدس العربية مرشحة للمساومة من قبل التجمع العمالي، وان تعددت وجهات النظر بين اطرافه حول عمق الانسحاب ومداه.

هذا ولايوجد حزب واحد في اسرائيل يؤيد الانسحاب من كافة المناطق المحتلة عدا حزب راكاح الذي لم يكن في يوم من الايام مرشحا من قبل الناخب اليهودي كشريك في الحكم، اذ يستمد هذا الحزب ثقله وقوته التمثيلية من اصوات الاقلية العربية(٣٥).

٢- المسؤولية عن التهاون :

ساد الاوساط العامة في اسرائيل اتجاه يرى ان التجمع العمالي هو المسؤول الاول عن النواحي الفنية على الاقل في التهاون الذي قاد الى ما حدث في حرب اكتوبر١٩٧٣، مما ادى الى ظهور اتجاه عام يدعو الى معاقبة التجمع عند التصويت لانتخابات الكنيست الثامن، لذا فان القاعد النيابية التي قد يحصل عليها التكتل اليميني - ليكود - على حساب التجمع العمالي لا تعود بالضرورة الى التجانس مع خطه السياسي قدر عودتها الى الرغبة في توقيع القصاص ، اضافة لذلك فإنه لا بد من ملاحظة ان الرأي العام يتجه في اوقات المحن لان يحدث استقطابا نحو الاتجاه الاكثر تطرفا (٣٦).

ومن خلال هذه الظروف، ومن النظر الى القوائم الانتخابية وبرامجها يمكن تلخيص اهم السمات التي تميزت بها هذه الانتخابات فيما يلي :

أ- الصراع داخل الكتل الحزبية.

ب- تعدد القوائم الحزبية الصغيرة ذات الصفةالشخصية.

جـ- زيادة قوة الاتجاه اليميني في كافة الاحزاب الاسرائيلية خاصة التجمع العمالي.

د- بروز عدد كبير من القادة العسكريين " الجنرالات" في المعركة الانتخابية بشكل لم يسبق له مثيل، بحيث اصبحت المعركة وكأنها حلبة صراع بين الجنرالات، خاصة وانهم يسيطرون على التجمعين الحزبيين الاكثر قوة واهمية العمال وليكود.

فالتجمع العمالي لا يستطيع ان يتحرك بحرية تامة الا اذا تم فيه نوع من التوافق بين الجنرالات " دايان،آلون، بارليف، رابين" ويمكن تعميم نفس القول على ليكود والاحزاب الصغيرة، اذ نجد ان ابرز المرشحين على قائمة ليكود بعد مناحيم بيجن هما الجنرال" عازار وايزمن" قائد سلاح الطيران خلال حرب ١٩٦٧ والجنرال اريل شارون قائد المنطقة الجنوبية الذي ارتبط اسمه بعملية "الثغرة"، حتى ان قسما من اليسار الاسرائيلي " الجديد" اختار ضابطا كولونيل احتياط "مثير بعيل" ليكون المرشح الاول على قائمة موكيد، كما ان زعيم قائمة " ميري" "اوري افنيري" سبق له واجرى مفاوضات مع الضابط المذكور ليكون مرشحا في قائمته (٣٧).

وتتضح اهمية هذه الظاهرة في عودة مسألة الامن كمتغير اكثر الحاحا في الفترة الراهنة، كما انها تشير الى فشل النظام السياسي في اسرائيل نتيجة عدم التطور الطبيعي داخله والذي لم يستطع ايجاد جيل جديد من القادة النشطين.

ثالثا : نتائج انتخابات الكنيست الثامن ١٩٧٣ :

اجريت الانتخابات العامة للكنيست الثامن في ٣١ ديسمبر ١٩٧٣، وقد تقدمت للانتخابات (٢١) قائمة انتخابية فشلت (١١) منها في الحصول على الحد الادنى من الاصوات الذي يؤهلها الاشتراك في عملية توزيع المقاعد.

وقد بلغ عدد المؤهلين لحق الانتخاب (٢,٠٣٧,٤٧٨) ناخبا مارس هذا الحق (١,٦٠١,٠٩٨) اي بنسبة (٨٠٪) .(٣٨)

ومما يلاحظ على نتائج هذه الانتخابات :

١- اختفاء القوى الحزبية الصغيرة، وعدم حصولها على مقاعد نيابية بعكس ما تم في إنتخابات الكنيست السابع.

٢- تجمع القوى السياسية في اربع معسكرات سياسية هي العمال واليمين والمتدينون والحزب الشيوعي والقوى اليسارية.(٣٩)

وفيما يلي جدول يوضح النتائج التي اسفرت عنها هذه الانتخابات (٤٠)

الحزب	عدد الاصوات	عدد المقاعد
المعراخ	٦٢١,١٨٣	٥١
ليكود	٤٧٣,٣٠٩	٣٩
الحزب الوطني الديني - المفدال-	١٣٠,٣٤٩	١٠
اجودات اسرائيل وبوعالي اجودات اسرائيل	٦٠,٠١٢	٥
الحزب الشيوعي الاسرائيلي الجديد - راكاح-	٥٣,٣٥٣	٤
الليبراليون المستقلون	٥٦,٥٦٠	٤
قائمة الحقوق المدنية - شلوميت الوني -	٥٣,٠٢٣	٣
قائمة التقدم والتطور -عربية-	٢٢,٤٠٦	٢

موكيد	٢٢,١٤٧	١
قائمة البدو - عربية -	١٦,٤٠٨	١
قائمة الاخاء والتعاون - عربية -	٩,٩٤٩	-
المساواة الاجتماعية	١٠,٢٠٢	-
ميري	١٠,٤٦٩	-
الفهود السود	١٣,٣٣٢	-
رابطة الدفاع اليهودي	١٢,٨١١	-
الفهود السود - ازرق ابيض -	٥,٩٤٥	-
الاخاء	٣,٢٦٩	-
قائمة العرب الاسرائيلين	٣,٢٦٩	-
قائمة اليمنيون	٣,١٩٥	-
الاشتراكيون الثوريون	١,٢٠١	-
الحركة الشعبية	١,١٠١	-

الفرق بين نتائج انتخابات الكنيست السابع والثامن ١٩٦٩ - ١٩٧٣ (٤١)

الحزب او التكتل	١٩٦٩ عدد الاصوات	١٩٦٩ عدد المقاعد	١٩٧٣ عدد الاصوات	١٩٧٣ عدد المقاعد	الزيادة او النقص عدد الاصوات	الزيادة او النقص عدد المقاعد
التجمع العمالي	٦٣٢,٠٣٥	٥٦(١)	٦٢١,١٨٣	٥١	- ١٠,٨٥٢	- ٥
ليكود :			٤٧٣,٣٠٩	٣٩	+١١٧,٩٦٨	+٧
- جاحال	٢٩٦,٢٩٤	٢٦(٢)	-	-	-	-
- القائمة الرسمية	٤٢,٦٥٤	٤	-	-	-	-
- المركز الحر	١٦,٣٩٢	٢	-	-	-	-
الحزب الوطني الديني المفدال	١٣٣,٢٣٨	١٢(٣)	١٣٠,٣٤٩	١٠	-٢,٨٨٩	-٢
اجودات اسرائيل	٤٤,٠٠٢	٤	٦٠,٠١٢	٥	-٨,٩٥٨	-١
بوعالي اجودات اسرائيل	٢٤,٩٦٨	٢	-	-	-	-
راكاح	٣٨,٨٢٧	٣	٥٣,٣٥٣	٤	+ ١٤,٥٢٥	+ ١

قائمة الحقوق المدنية	-	-	٣٥,٠٢٣	٣	-	٣ +
الاحرار المستقلون	٤٣,٩٣٣	٤	٥٦,٥٦٠	٤	١٢,٦٢٧ +	صفر
التنمية والتطور	٢٨,٠٤٦	٢	٢٢,٦٠٤	٢	٥,٤٤٢-	صفر
موكيد	١٥,٧١٢	١	٢٢,١١٧	١	٦,٤٣٥ +	صفر
قائمة البلو	-	-	١٦,٤٠٨	١	-	١ +
الاخاء والتعاون	١٩,٩٤٣	٢	٩,٩٤٩	صفر	٩,٩٩٤	٢ -
المساواة الاجتماعية	-	١(٤)	١٠,٢٠٢	صفر	-	١ -
هعولام هزه – ميري	١٦,٨٥٣	٢(٥)	١٠,٤٦٩	صفر	٦,٣٨٤-	١ -
الفهود السود	-	١(٦)	١٣,٣٣٢	صفر	-	١-
رابطة الدفاع اليهودي	-	-	-	١٢,٨١١	-	-
الفهود السود – ازرق ابيض	-	-	٥,٩٤٥	-	-	-
الاخاء –	-	٤,٤٣٣	-	-	-	-
قائمة العرب الديمقراطيين	-	-	٣,٢٦٩	-	-	-
القائمة اليمنية	-	-	٣,١٩٥	-	-	-
الاشتراكيون الثوريون	-	-	١,٢٠١	-	-	-
الحركة الشعبية	-	-	١,١٠١	-	-	-
حركة من اجل ارض اسرائيل	٧,٥٩١	-	-	-	-	-
قائمة السلام	٥,١٣٨	-	-	-	-	-
اسرائيل الفتاة	٢,١١٦	-	-	-	-	-

١- باضافة عضو من كتلة رافي ترك الليكود وارتبط بالتجمع.

٢- ينقص عضو من كتلة رافي.

٣-ينقص العضو افنير شاكي الذي اسس حزبا مستقلا اسماه حزب "المساواة الاجتماعية"

٤-انتخب " افنير شاكي" على قائمة الحزب الوطني الديني "المفدال" .

٥- ينقص العضو" شلوم كوهين" الذي انفصل عن هعولام هزه وانضم الى قائمة الفهود السود.

٦- لم يكن للفهود السود قائمة في انتخابات الكنيست السابع ١٩٦٩ .

رابعا : تحليل نتائج الانتخابات :

١- التجمع العمالي " المعراخ" :

يمكن القول ان نتائج انتخابات الكنيست الثامن جاءت بمثابة انتصار واضح لسياسة التصلب الاسرائيلية، فقد اراد الناخب ان يعاقب التجمع على سياسته التي أدت الى الفشل الذريع في حرب اكتوبر ١٩٧٣، عن طريق حرمانه من التأييد الانتخابي، غير ان الناخب عاقب نفسه مقابل الخسارة الطفيفة التي الحقها بالتجمع، فهو لم يرفع الى الحكم قوة بديلة يكون في وسعها تشكيل الحكومة.

وقد كانت نتائج الانتخابات بالنسبة للتجمع العمالي مطابقة جزئيا للتوقعات، حيث فقد خمسة مقاعد من مجموع مقاعده التي تمتع بها في الكنيست السابع، اي بنسبة تزيد عن عشرة بالمائة من مجموع قوته التمثيلية.

وكان من الممكن للتجمع العمالي ان تتضاعف خسارته لولا عدد من الاعتبارات منها :

أ- تظاهر التجمع في حملته الانتخابية انه ورقة السلام، وانه على استعداد لاجراء بعض التنازلات في المناطق المحتلة ١٩٦٧ متهما كتلة ليكود بانها "ورقة الحرب" التي ستؤدي الى مزيد من التوتر في المنطقة بسبب اتجاهاتها المتطرفة، رغم ان التجمع ولعدة سنوات خلت استمر في تطبيق نظرية بيجن وحزب حيروت المتمثلة في رفض التنازل عن شبر من المناطق المحتلة من جهة، والموقف العدائي من الدول العربية دون ان يعلن عن ذلك صراحة من جهة اخرى.

ب- ان معرفة المثقفين وعناصر الشباب في المجتمع بالردة التي احدثتها حرب اكتوبر في توجه الناخب الاسرائيلي والتي لا بد وان تظهر في عملية

الاقـتراع ونتـائج الانتـخابـات، وخشيـة تحول عـدد هام من الناخـبين المؤيدين للتـجـمع عنه وتحـويل اصـواتهم الى ليكود قـادت هؤلاء رغم عـدم تأيـدهم لسياسة التجمع الى الموافقة على تأجيل الصراع ضد الترويكة الحاكمة، مائير، دايان، اسرائيل جاليلي، ودعم التجمع خشية ان يتمكن ليكود من الفوز بمقاعد تؤهله لتسلم مقاليد الحكم، وقد تبنى هؤلاء شعار "ورغم ذلك المعراخ" .(٤٢)

جـ- ان افتتـاح مؤتمر جنيف - المزمع- جعل جـمهور الناخبين يعـتقد ان الحكومة الاسـرائيلية سـتتـوجه نحو مـفاوضـات لتسـوية الصراع، وبالتـالي فان المعراخ هو الحزب الاكثر اهلية وقابلية لتحقيق نوع ما من التسوية.

د - لجأ عدد من المؤيدين التـقليديين للمعراخ والذين لم يستطيـعوا تطبيق شـعـار "ورغم ذلك المعراخ" الى الاقـتـراع لصـالح قـائمـة عـضـو الكنسـيت "شلوميت الوني" . وهـي عضو سابـق في حزب العمل - ابعـدت عن الحزب نتيجـة معارضتـها تسلط جولدا مائيـر-، وقد حصلت قائمتـها على ثلاثين الف صوت مما أهلها للفوز بثلاثة مقاعد نيابية، فكانت هذه القائمة بمثابة ملجأ للذين لم يستطيعوا الاقتراع للتجمع، والذين لم تكن صدمة اكتوبر كافية لتحويلهم لى التكتل اليميني - ليكود- .

كذلك فـان عددا من الناخبين المؤيدين للمـعراخ حولوا اصـواتهم لصالح موكيـد اليسارية والى الحزب الليـبرالي المستقل الـذي استعاد قوته السـابقة والى الحزب الشيوعي الجديد- راكاح - .

ويمكن الافـتـراض ان هذه النتيـجـة التي قلصت قـوة التـجمع الـعمـالي دعـمـت مـركـز دايان وزادت من قـدرته على المسـاومـةوفـرض الشـروط داخل التـجمع، فـدايان كان خـلال السنين الماضـية - التي اتسـمت بالصراع بين قـادة حـزب العمـل وخاصـة حـول المناطق المحـتلة -واقـفـا على الحـائط بين المعـراخ وليكود، وان اي رفض لاراءه كـان سيؤدي به الى القـفـز نحـو الجانب الاخـر -ليكود- خاصة وان ليكود اضحى اكثر اهتماما بدايان ومجموعته من كتلة رافي

بعد ان ذبل" سحر اسطورته" بسبب الفشل الذريع في اكتوبر والذي اعتبردايان عاملا اصيلا فيه، وبذا فان ليكود على استعداد لاحتضان دايان دون مخاطرة، اذ لم يعد منافسا خطرا للشخصيات الهامة في ليكود امثال شارون وعازر وايزمن اللذان تضخمت شعبيتهما، لذا فقد اصبح المعراخ اكثر حرصا على بقاء دايان عنه في السابق، فخروجه ومؤيدوه سيؤدي بالتجمع الى العجز عن تشكيل الحكومة القادمة خاصة وانه بدون هذه الخسارة فانه - التجمع - سيواجه صعوبات عديدة وحقيقية في تشكيل حكومة ائتلافية نتيجة تراجع القوة التمثيلية لشريكه التقليدي في الائتلافات الحزب الوطني الديني "المفدال".

٢- التكتل اليميني- ليكود- :

اهلت الاحداث التي تواترت على مسرح الحياة السياسية في اسرائيل كتلة جاحال ومن ثم ليكود لأن تأمل مزيداً من الدعم الانتخابي في انتخابات الكنيست الثامن، ويمكن اجمال هذه الاحداث فيما يلي :

أ- ان مشاركة كتلة جاحال والتي تمثل القوة الاساسية في كتلة ليكود في حكومتي التجمع الوطني ١٩٦٧ -آب ١٩٧٠ نُظر اليها على انها رد اعتبار من قبل حزب العمل لمناحيم بيجن وكتلته، اذ ان هذه المشاركة ورفع الفيتو المفروض عليه منذ قيام اسرائيل ومن ثم وضعه في مركز هام في الحكومة الائتلافية كان بمثابة تأكيد للجمهور بان بيجن الذي اصبح مناسبا لتولي منصب في حكومة جولدامائير لا بد وان يكون مناسبا لتولي رئاسة الحكومة نفسها.

ب- فشل التجمع العمالي في وضع برنامج واضح يميز بين مواقفه ومواقف جاحال، فهو" التجمع" لم يفعل شيئا ليقنع الناخبين انه اكثر اواقل تصلبا من الليكود.

جـ- نجاح اليمين في تجميع قواه وتوحيدها في كتلة واحدة، الامر الذي يعني عدم تشتيت الاصوات الانتخابية التي يحصل عليها اي جناح من اجنحته.

د- تخلى التكتل - ليكود- عن دعواه السابقة بانه اضحى بديلا للتجمع في الحكم، واعلانه عن رغبته في تشكيل حكومة تجمع وطني في حال حصوله على اغلبية معينة، وليس حكومة حزب واحد مسيطر.

ثم جاءت حرب اكتوبر ١٩٧٣ وكانت بمثابة مقصلة اطاحت بعدد من الرؤوس، وتصادف ان هذه الرؤوس جميعها كانت من جنرالات التجمع، وفي الوقت نفسه فقد رفعت من شأن عدد آخر من العسكريين الذين انقذوا اسرائيل من هزيمة محققة، وكان على راس هؤلاء العسكريين شارون وهو احد الاطراف التي كان لها دور حيوي وفاعل في اقامة التكتل اليميني ليكود.

نتيجة لهده الاسباب عبر عديد من الناخبين النهر الى الضفة الاخرى حيث ليكود، وقدموا اصواتهم له مما جعله يفوز بثمانية مقاعد جديدة في الكنيست الثامن.

غير انه ليس من السهل ارجاع النصر " الضئيل نسبيا" الذي احرزه ليكود الى خسارة التجمع العمالي، بل قد يكون من الصواب ارجاع جزء منه الى الاصوات القادمة من الاحزاب الدينية، فبعد وفاة " حاييم موشى شابير" زعيم الحزب الوطني الديني المفدال قويت الضغوط داخل الحزب خاصة من قبل فئة الشباب نحو مزيد من التصلب، الا ان الزعيم الجديد للحزب" يوسف بورج" والذي يفتقر الى الشخصية القوية التي يتمتع بها سلفه آثر الاستمرار في النهج المساير للتجمع، مما اضطر جناح الشباب في الحزب الى تحويل اصواتهم الى كتلة ليكود مخلفين المفدال بخسارة مقعدين اثنين اي بنسبة ١٦٪ من مجموع قوته التمثيلية(٤٣).

وهناك عامل آخر يمكن ان تعزى له زيادة عدد المقاعد التي حظي بها ليكود وهو توزيع الفائض من المقاعد وفقا لقانون " بادر - عوفر" الجديد والذي يتعاطف مع الاحزاب الكبيرة على حساب الاحزاب الصغيرة، حيث نتج عنه توفير ثلاثة مقاعد اضافية لكتلة ليكود. (٤٤)

٣- اليسار الاسرائيلي " الجديد" :

تشير نتائج الانتخابات الى انها لم تكن سيئة " لحركة السلام" في اسرائيل رغم انها -الحركة - بقيت منشقة على نفسها وممثلة بخمس قوائم انتخابية منفصلة وقد حصلت احزاب اليسار الجديد على (١٢) مقعدا رغم عدم تمكن قائمتي ميري والفهود السود من الحصول على الحد الادنى من الاصوات مما افقد الحركة ٣٣،١٩٥ صوتا.

وكانت زيادة تمثيل هذه الاحزاب بواقع مقعدين عما كانت عليه في الكنيست السابق.

واخيرا يمكن القول ان هذه الانتخابات تميزت بكبر النسبة من الاصوات التي لم تحصل على مقاعد نيابية، اذ بلغت(٥٪) من مجموع الاصوات ويعود ذلك الى التعدد الواضح في عدد القوائم الانتخابية الصغيرة التي لم تستطع كل منها منفردة الحصول على الحد الادنى من الاصوات، فعلى سبيل المقارنة بلغت هذه النسبة - التي لم تحصل على مقاعد-عام ١٩٦٩ (١،١)٪ من مجموع الاصوات. (٤٥)

ولو اضفنا هذه الاصوات الى اصوات قائمتي شلوميت الوني وموكيد واللتين حصلتا على اربعة مقاعد فقط لاتضح لنا ان ٨٪ من مجموع الاصوات الانتخابية حصلت على اربعة مقاعد فقط في الوقت الذي تستطيع فيه هذه الاصوات مجتمعة الحصول على عشرة مقاعد، وقد تستطيع هذه الحقيقة تفسير سبب نجاح الحزبين الكبيرين بشكل كبير نسبيا في كسب عدد من المقاعد او عدم فقدان كثير منها.

بعد هذا العرض يمكن ايجاز مؤشرات انتخابات الكنيست الثامن بما يلي:

١- ان التجمع العمالي الذي فقد بعض قوته يستطيع مع شركائه التقليدين تشكيل الائتلاف الحكومي القادم.

٢- ان التكتل اليميني الذي يحاول ان يكون بديلا للتجمع العمالي في الحكم فشل في تحقيق هذا الطموح رغم زيادة عدد مقاعده، وبالتالي قوته التمثيلية، مما يعني ان تأثير هذه الزيادة سيقتصر على زيادة حجم المعارضة.

٣- ان الناخب الاسرائيلي لا زال يتسم بالمحافظة في سلوكه السياسي، فهولم يغير الخارطة السياسية رغم ما حدث في اكتوير ١٩٧٣، كما انه لازال يرفض تشتيت اصواته بشكل كبير بدليل فشل القوائم الصغيرة باستثناء قائمة شلوميت الومي التي كانت ملاذا للمحتجين على التجمع.

٤- ان هذه الانتخابات كانت بمثابة عقاب للتجمع العمالي على فشله في حرب اكتوبر، بيد ان العقاب هذا لم يصل الى درجة تفويض ليكود تولي سدة الحكم.

فهل ستجعل جولة قادمة من الانتخابات الناخب يعيد زنة الامور بمنطق غير منطق الانتقام مما يعطي التجمع العمالي تفويضا اكثر صراحة للمضي الى محادثات جنيف؟

خامسا: تشكيل الائتلاف الحكومي:

نتيجة لكون التجمع العمالي اكثر الاحزاب قدرة على تشكيل حكومة ائتلافية فقد عهد الى جولدا مائير بتشكيل هذه الحكومة، حيث سعت الى الشريك التقليدي " المفدال" ليكون طرفا في الائتلاف، الا انه ابدى تصلبا فيما يتعلق بتعريف " من اليهودي" مما ادى بجولدا مائير الى اعلانها عن الرغبة في تشكيل حكومة اقلية بسبب موقفها الرافض من تشكيل حكومة وحدة وطنية، وقد عطل تشكيل مثل هذه الحكومة موقف كل من دايان وشمعون بيريس اللذين رفضا الاشتراك في حكومة اقلية.

و جاء تأزم الاوضاع الامنية على الحدود السورية بمثابة المنقذ من هذا المأزق حيث وافق المفدال على الاشتراك في الحكومة وتراجع دايان وبيريز عن موقفهما السابق، وتم تشكيل الحكومة على النحو التالي (٤٦):

١- التجمع العمالي ١٧ وزيرا تم اقتسام المناصب كالتالي :

١١ للماباي.

٢ لرافي.

٢ لاحدوت هعفودا.

٢ للمابام.

٢- الاحرار المستقلون حقيبتان وزاريتان.

٣- المفدال اربع حقائب وزارية.

قائمة المراجع

1- Yalin Mor.,"Elections 1973,The Confusing Election"In New Out Look (Tel-Aviv-Amal Press,February,1974,)vol 17,No 2(148),p.30.

٢- صحيفة معاريف ٢٤/ ٥/ ١٩٧٣ .

٣- صبري جريس " غرباء في اوطانهم"في مجلة شؤون فلسطينية (بيروت : م ت ف، مركز الابحاث الفلسطينية عدد ٢٦ ، تشرين اول ١٩٧٣ .)ص ص ٢١٧-٢١٩ .

٤- هاني عبد الله " الانتخابات العامة في اسرائيل" في مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٢٩ ، كانون ثاني ١٩٧٤ ، ص ٢٠٤ .

٥- صبري جريس " غرباء في اوطانهم" ، مرجع سابق، ص ص ٢١٧-٢١٨ .

٦- صحيفة يديعوت احرونوت،٣/ ٨/ ١٩٧٣ .

٧- صحيفة يديعوت احرونوت،٨/ ٨/ ١٩٧٣ .

8- Nahumi,M.,Changing Attitudes In Israel,in New Out Look, December 1973- January 1974,vol.16 .No 9 (146),vol.17 No (147),p.29.

٩- صبري جريس " خريطة حزب العمل الاسرائيلي، عودة الى المواقف الاسرائيلية السابقة" في مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٤٨ ، آب ١٩٧٥ ، ص ١٥ .

١٠- المرجع السابق، ص ١٥ .

11- Yalin-Mor,N.,op.cit.,p.31 .

١٢- عيسى الشعبيني "حرب تشرين وموضوعات حزب العمل الاسرائيلي" شؤون فلسطينية، عدد ٢٩، كانون الثاني ، ١٩٧٤، ص ٧٥.

13- Nahim,M.,op.Cit.,p.45.

١٤- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية(بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة الرابعة، ملحق عدد ١ ، كانونو الثاني ١٩٧٤)ص ٢٧.

١٥- نشرةمؤسسة الدراسات الفلسطينية ، السنة الثالثة، عدد ١٨، ١٦/ ٩/ ١٩٧٣، ص ص ٥٨٢-٥٨٣.

١٦- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة الثالثة، عدد ١، كانون الثاني ١٩٧٣، ص١٧.

١٧- صبري جريس، " خريطة حزب العمل الاسرائيلي، عودة الي المواقف الاسرائيلية السابقة" ، مرجع سابق، ص ص ٢١٠-٢١١.

١٨- مجلة الارض، عدد ١، مجلد ١، ٢١ ايلول ١٩٧٣، ص ٨.

١٩- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد١٨، مرجع سابق،ص ٥٨٢.

٢٠- المرجع السابق، ص ٥٨٢.

٢١-صبري جريس " خريطة حزب العمل الاسرائيلي، عودة الى المواقف الاسرائيلية السابقة" ، مرجع سابق، ص ٢١٢.

٢٢- عيسى الشعبيني، مرجع سابق، ص ٦٩.

٢٣- يوسف حمدان. " الخلافات داخل اجنحة ليكود" التكتل" ومؤتمر حيروت الاخير" في مجلة شؤون فلسطينية، عدد (٤٣) آذار، ١٩٧٥، ص ٢٤٧.

٢٤- هاني عبد الله ، الاحزاب السياسية في اسرائيل، مرجع سابق، ص ص ٢٢-٢٣.

٢٥- عيسى الشعيبي، مرجع سابق، ص٧٠.

٢٦- صبري جريس : خريطة حزب العمل الاسرائيلي، عودة الى المواقف الاسرائيلية السابقة، مرجع سابق، ص ص ٢١٥-٢١٦.

٢٧- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة الثالثة، عدد ٦، ١٦/٣/١٩٧٣، ص ص١٧١-١٧٢.

٢٨- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة الثالثة، عدد ١٧، ١/٩/١٩٧٣، ص ٥٥٠.

٢٩- مجلة الارض، عدد ١، مجلد ١، ٢١ ايلول ١٩٧٣، مرجع سابق، ص١٢.

٣٠- المرجع السابق، ص ١٣.

31- Nahumi,M.,op.cit.,Pp47-48.

32- Ibid.Pp.50-51.

٣٣- هاني عبد الله" الانتخابات العامة في اسرائيل"، مرجع سابق، ص ٢١٢.

34- Yalin-Mor,N.,op.cit p.30 .

٣٥- مجلة المرصاد، تل ابيب، السنة ٢٤، عدد ١١٩٤، ١٠ كانون الثاني ١٩٧٤، ص ١٣.

٣٦- المرجع السابق، ص ١٣.

٣٧- صحيفة هاآرتس ١٦/٧/١٩٧٣.

٣٨- مجلة المرصاد، تل ابيب، السنة ٢٤، عدد ١١٩٥، ١٠ كانون الثاني ١٩٧٤. ص ٨.

٣٩- د. حامد ربيع، من يحكم في تل ابيب؟ حول تحليل علاقة التماسك في النظام الاسرائيلي ومتغيرات الحركة السياسية في منطقة الشرق الاوسط، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى،آذار ، مارس، ١٩٧٥)، ص ٢٥٤.

40- Yalin,Mor,N.,op.cit.,p.35.

41- Ibid.p.35.

42- Ibid.p.33.

43- Ibid P.33.

٤٤- د. حامد ربيع، من يحكم في تل ابيب، مرجع سابق، ص ٢٤٩.

٤٥- مجلة الارض، السنة الاولى، عدد ٩، ٢١ كانون الثاني ١٩٧٤، ص ص ٤٢-٤٣.

٤٦- هاني عبدالله، " عصا الامن السحرية تشكل الحكومة الاسرائيلية" في مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٣٢، نيسان ١٩٧٤، ص ص٢١٣-٢١٨.

الفصل العاشر

انتخابات الكنيست التاسع ١٩٧٧

اولاً : ظروف الانتخابات والاوضاع الحزبية :

١- التجمع العمالي :

أ- ازمة حزب العمل :

تعاظمت ازمة حزب العمل عقب اكتوبر ١٩٧٣ واتهامه بالتقصير فيها، ويمكن ان يعزى سبب تعمق هذه الازمة بشكل رئيسي الى فقدان حزب العمل لهويته الايديولوجية العمالية، واقترابه في مجال الممارسة العملية من مواقف اليمين ، مما سيترتب عليه ان يفقد الحزب تأييده بين اوساط هامة من العمال، اذ سيفضل الناخب الاقتراع لحزب يميني على ان يقترع لحزب يدعي نظريا الانتماء الى ايديولوجية عمالية في الوقت الذي يقف عمليا في موقف اليمين.

علاوة على ذلك فقد افتقد الحزب وجود قيادات تاريخية امثال ديفيد بنغوريون وموشي شاريت قادرة بسبب شخصيتها على استقطاب تأييد شعبي واسع من جهة وعلى استيعاب القوى الجديدة ذات الطموح في المراكز القيادية من جهة اخرى.

وقد ادى تراجع شعبية الحزب برئيسة الحكومة جولدامائير وهي من الجيل القديم الى السعي لتحسين صورته - الحزب - في عين الناخب، مما جعلها تسلم القيادة الى الجيل الجديد آملة ان يؤدي هذا الموقف الى اعطاء الحزب زخما جماهيريا جديدا تأييدا للقيادات الشابة، فقامت بتقديم استقالتها وتم انتخاب اسحق رابين في ٢٢/ ٤/ ١٩٧٤ كمرشح عن الحزب لرئاسة الوزارة(١).

غير ان رابين واجه عقبات حقيقية في تشكيل الوزارة الجديدة تمثلت اولاها في موقف حزب المفدال الشريك التقليدي لاحزاب العمال في الحكم حيث عمد - المفدال- الى الحصول على تنازلات جديدة تتعلق بالنواحي الدينية

خاصة بشأن قضية تعريف من هو اليهودي .

ورغم ذلك استطاع رابين تشكيل وزارته من ائتلاف ضم التجمع العمالي وبعض الاحزاب الصغيرة اضافة الى المفدال، ووزعت الحقائب الوزارية على النحو التالي (٢) :

الحزب	عدد الحقائب
١- التجمع العمالي " همعراخ"	١٦
: المباي	١٠
: المابام	٢
: رافي	٢
: احدوت هعفودا	٢
٢- الاحرار المستقلون	٢
٣- المفدال	٣
٤-حركة حقوق المواطن	١

مما يلفت النظر في هذا التشكيل الحكومي تراجع سيطرة حزب المباي عن المراكز الحساسة الاساسية، حيث تخلى عن حقيبتي السياسة الخارجية والدفاع لكل من حزبي احدوت هاعفودا ورافي على التوالي، اذ تولى ايجال الون حقيبة الخارجية وشيمون بيريز حقيبة الدفاع، بيد ان الحكومة التي قصد منها ان تكون اداة للتغيير والتطوير لم تستطع تحقيق هذا الهدف بل واصلت النهج السابق في السياستين الخارجية والداخلية، ولم يتجاوز التغيير الاشخاص فقط، يوضح ذلك المبادئ الاساسية التي سارت على هديها الحكومة الجديدة كما حددها رئيسها رابين نفسه وهي (٣):

١- تحقيق السلام على مراحل" اتفاقات جزئية".

٢- رفض العودة الى خطوط وقف اطلاق النار قبل حزيران ١٩٦٧ تحت اي ظرف.

٣- الوصول الى حدود آمنة يمكن الدفاع عنها.

٤-رفض اقامة دولة فلسطينية مستقلة ، والتأكيد على ان يعبر الفلسطينيون عن شخصيتهم شرق نهر الاردن.

هذا ولم تستطع الوزارة الاستمرار بانسجام بين اطراف ائتلافها نتيجة صراعات داخلية في اطار التجمع العمالي ذاته من جهة، وبين التجمع العمالي واطراف الائتلاف الاخرى من جهة ثانية.

فعلى مستوى التجمع العمالي واجه رابين انتقادات لسياسته " "المغامرة" من قبل المعتدلين حتى ان ستة من كتلة التجمع في الكنيست صوتوا ضد حزبهم. كما ايد دايان وعدد من انصاره مواقف الليكود- حزب المعارضة- حيال قضية الانسحاب من المناطق المحتلة، علاوة على تبلور تجمعات" حمائمية وصقرية" اخذت شكل الكتل في اطار التجمع.(٤)

اما فيما يتعلق بالمفدال فقد افتعل بالتحالف مع الاحزاب الدينية الاخرى ضجة حول انتهاك حرمة يوم السبت واعلن انه سيمتنع عن التصويت في الكنيست على مشروع اقتراح لحجب الثقة عن الحكومة تقدمت به الكتلة الدينية التوراتية، مما ادى ال خلق ازمة وزارية اساسها اطراف الائتلاف ذاته.

وقد رأى رابين تقديم استقالة حكومته قبل إجراء التصويت كنوع من العقاب يوجهه للاحزاب الدينية على موقفها، وغدت حكومته بذلك حكومة انتقالية.

وهناك سبب اخر يمكن ان يعزى الى رغبة رابين في تقديم الاستقالة يتمثل في حرصه على تشكيل حكومة اغلبية لا حكومة اقلية استعدادا للذهاب الى جنيف حتى تكون هذه الحكومة اكثر حرية في اتخاذ القرارات دون ان تكون تحت رحمة الاحزاب الصغيرة المؤتلفة مع التجمع(٥).

وبذا فقد تم تقديم موعد انتخابات الكنيست نصف سنة عن الموعد الاصلي. (٦)

ب- الاستعداد لانتخابات الكنيست التاسع :

١ : التجمع العمالي :

عقد حزب العمل مؤتمره العام في ٢٢/ ٢/ ١٩٧٧ لانجاز مهمتين رئيسيتين هما :

أ- انتخاب مرشح الحزب لرئاسة الحكومة القادمة.

ب- وضع البرنامج السياسي للحزب في حملته الانتخابية.

فيما يتعلق بالمهمة الاولى شكل انتخاب مرشح الحزب لرئاسة الحكومة عقبة هامة امام الحزب نتيجة للصراعات بين الاجنحة المختلفة، خاصة الصراع بين من يسمون بالحمائم والصقور، وقد اشتدت المنافسة بين المرشحين المتنافسين رابين وبيريز، الا ان الصراع حسم بانتخاب رابين وفشل بيريز رغم عدم حصول رابين على اغلبية واضحة، اذ كادت الاصوات ان تتساوى بين المتنافسين. (٧)

وفي هذا الاطار فقد هدد حزب المابام احد اطراف التجمع بالانسحاب من الائتلاف في حال انتخاب بيريس نتيجة للخلافات التقليدية بين الطرفين والتي تعود الى الفترة التي واكبت اقامة التجمع حين كان بيريز يتزعم حزب رافي، اضافة الى الخلافات الاخرى المتمثلةفي الموقف من تصور بيريز تجاه المناطق المحتلة والمتمثل في الحل الوظيفي في مواجهة الحل الاقليمي الوسط

الذي يدعو له المابام(٨) الا ان المابام عاد بعد مفاوضات شاقة عن رأيه مما ادى الى انسحاب عدد من اعضائه من عضوية الحزب.

اما بالنسبة للمهمة الثانية فيمكن القول ان برنامج الحزب لانتخابات الكنيست التاسع جاء الى حد بعيد تكرارا لبرنامجه في انتخابات الكنيست السابق، حيث تمثلت اهم بنوده فيما يلي :(٩)

١- استمرار العمل من اجل ايجاد سلام مع مصر والاردن وسوريا.

٢- حدود قابلة للدفاع عنها.

٣- استعداد الحزب لإجراء تسوية اقليمية مع الاردن في اطار" سلام حقيقي" أي الاستعداد التام للقيام بانسحاب جزئي من الضفة الغربية وقطاع غزة.

٤- رفض اقامة دولة ثالثة بين البحر والاردن، اي رفض قيام دولة فلسطينية مستقلة.

اما حزب المابام فقد طرح برنامجا يتضمن استعداداً للتخلي عن المناطق المحتلة ١٩٦٧، وتمثلت اهم بنود حملته الانتخابية فيما يلي (١٠) :

١- استعداد اسرئيل لاخلاء "المناطق المحتفظ بها" في سيناء والضفة والغربية والجولان.

٢- الاستعداد لانسحاب بعيد المدى مع اجراء تعديلات ضرورية في الحدود تسلتزمها مقتضيات الامن.

٣- الحدود الامنة والمعترف بها.

٤- ان يتجسد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في دولة اردنية - فلسطينية

الا ان رابين لم يستطع الاستمرار في رئاسة قائمة الحزب الانتخابية حيث اضطر للاستقالة بسبب احتفاظه وزوجته بحساب مصرفي في الولايات المتحدة مما يعتبر مخالفا لانظمة الطوارئ الخاصة بمراقبة العملة الاجنبية.

بيد ان هذا السبب هوفي حقيقته سبب ظاهري، اما السبب الرئيسي فيمكن ارجاعه الى استمرار الصراع بين معسكري الحمائم والصقور داخل الحزب، فاعتلاء بيريس قائمة الحزب للانتخابات هو انتصار للاتجاه الصقري، وتأكيد لبرنامجه السياسي فيما يتعلق بالمناطق المحتلة خاصة وقضية السلام عامة والقائم على اساس الحل الوظيفي... ويمكن توضيح موقف بيريس في النقاط التالية(١١) :

١- الدعوة الى الحل الوظيفي بدلا من الحل الاقليمي اي بقاء سيطرة اسرائيل على المناطق المحتلة ودعم الاستيطان فيها مع السماح لسكانها بالانتماء سياسيا الى دولة اخرى.

٢- التأكيد على حدود يمكن الدفاع عنها ورفض اعتبار الضمانات الامنية كافية لتحقيق امن اسرائيل، ورفض العودة الى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧.

٣-استمرار الاندفاع في استيطان المناطق المحتلة.

٤- التأكيد على اسلوب الخطوة خطوة من اجل ايجاد جو جديد في المنطقة، والحذر من المباحثات الشاملة" مؤتمر جنيف" لان ذلك سيؤدي الى مخاطر قيام دولة فلسطينية.

٢- الاحزاب اليمينية :

أ-التكتل- ليكود-

١- الاوضاع الداخلية للتكتل :

رغم الانشقاقات المتكررة التي اصابت ليكود وبشكل خاص حركة حيروت الطرف الرئيسي فيه - ليكود- الا أنه يمكن القول ان هذه الحركة تشهد استقراراً نسبيا مقارنة مع الوضع القائم في حزب العمل، اذ بقي بيجن زعيمها دون منازع مما وفر له امكانات افضل للفوز في الانتخابات الحالية.

لقد جاءت الانشقاقات في اطار التكتل بشكل رئيسي تعبيرا عن الرفض لتوجهات بيجن وسيطرة حيروت على التكتل، حيث انشقت كتلة "بنيامين هليفي" وانضمت الى الكتلة الجديدة "داش" بدعوى ان ليكود لم تستطع استيعاب تجربة حرب اكتوبر ١٩٧٣.

كما انشقت مجموعة من حزب الاحرار شريك حيروت في جاحال بدعوى عدم قدرة ليكود على التلاؤم مع التطورات السياسية الجديدة.

وقد انضم المنشقون الى حركة " داش" ايضا(١٢)، كذلك انسحبت كتلة المركز الحر والتحقت بداش(١٣).

اما الانشقاق الاكثر اهمية فقد تمثل في خروج اريل شارون من التكتل وتشكيله حركة جديدة خاضت الانتخابات العامة في قائمة مستقلة دعيت حركة" شالوم تسيون"

في المقابل فقد ائتلف عدد من الكتل البرلمانية اليمينية الصغيرة وهي القائمة الرسمية - رافي-، والمركز المستقل، والحركة من اجل ارض اسرائيل، وشكلت حركة العمل الرسمي --كتلة لعام - وانضمت الكتلة موحدة الى ليكود، كما انضمت كتلة احدوت وهي انشقاق في حزب الاحرار المستقلين الى كتلة ليكود.

٢- البرنامج الانتخابي للتكتل :

لم يجر التكتل اي تغيير في مواقفه المتصلبة السابقة، اذ استمر رافضا لفكرة الانسحاب من المناطق المحتلة خاصة الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان والقسم الاكبر من سيناء بدعوى ان السيادة الاسرائيلية يجب ان تمتد بين البحر والصحراء. ، كما اكد التكتل على تكثيف الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة.

وفي اطار العلاقات مع الدول العربية اكد التكتل على إجراء المفاوضات المباشرة واقترح الدعوة الى عقد مؤتمر للسلام في عواصم الدول المعنية على التوالي او في مكان محايد كجنيف، لكنه حذر من خطورة ان يؤدي ذلك الى اقامة دولة فلسطينية(١٤).

وبالنسبة للوضع الاقتصادي فقد دعا الى تحديد تدخل الدولة في الفعاليات الاقتصادية وتشجيع المبادرة الفردية وووضع برنامج لانعاش الاقتصاد وسرعة نموه(١٥).

وقد امل ليكود من برنامجه هذا الفوز في انتخابات الكنيست نتيجة لحدة المشاكل الاقتصادية التي افرزتها سياسات التجمع العمالي، وكذلك نتيجة للخلافات الواضحة في قيادة حزب العمل مما افقده القدرة على منافسة الليكود الذي يتمتع بالاستقرار النسبي.

ب- حركة شالوم تسيون :

تنتمي هذه الحركة ايديولوجيا الى اليمين المتطرف، وزعيمها هو الجنرال اريك شارون الذي انشق عن ليكود لعدم قدرته التأقلم مع زعامة ليكود -يجن- وقرر شارون خوض الانتخابات بقائمة مستقلة مع تأكيده على امكانية تشكيل ائتلاف مع الليكود عقب الانتخابات، وتتمثل اهم المبادئ التي استند لها شارون في حملته الانتخابية فيما يلي(١٦):

١- ان " ارض اسرائيل" بما فيها شرق الاردن هي وطن " الشعب اليهودي" .

٢- يتم حل المشكلة الفلسطينية داخل الاردن.

٣- لا انسحاب من الضفة الغربية.

٤-لا انسحاب من الجولان، واكثر ما تستطيع اسرائيل عمله بصددها هو تجريدها من السلاح مع احتفاظ اسرائيل بها.

٣- الاحزاب الدينية :

عانى الحزب الوطني الديني - المفدال - من ظاهرة الصراع بين اجنحته منذ تأسيسه، وقد تبلور الصراع بشكل واضح في الستينات بين الجيل الجديد -شبيبة الحزب - الذي يحمل لواء الفكر الديني القومي المتطرف وبين الجيل القديم، واستطاعت فئة الشباب الحصول على قوة تمثيلية هامة في مؤسسات الحزب تفوق قوتها العددية، الا انها لم تستطع ابعاد العناصر القديمة بشكل كلي مما جعلها تتبع اسلوب الخطوة خطوة في السيطرة على الحزب، ويمكن القول انه كلما تعاظمت قوة فئة الشباب في الحزب تعاظم انحداره نحو مزيد من التطرف اليميني، وابرز مثال على التوجه المتطرف داخل اجنحته ان كتلة " جوش ايمونيم" نمت في اطاره، وكانت جزءا من كتلة الشباب فيه حتى حرب اكتوبر ١٩٧٣(١٧).

لقد اسفر الصراع داخل الحزب في اطار التحضير لانتخابات الكنيست التاسع عن تقدم مهم لفئة الشباب حيث تم ابعاداحد زعماء المفدال القدامى من قائمة الحزب وهو عضو الكنيست "يتسحاق رفائيل" زعيم كتلة " التكتل والتغيير" وبذا تقدم الحزب بقائمة للانتخابات مثلت ائتلافا بين فئتي الشباب والجيل القديم تزعمها كل من "يوسف بورغ" من الجيل القديم و"زفولون هامر" من الجيل الجديد.

اما برنامج الحزب الانتخابي للكنيست التاسع فقد استمر محافظا على ثوابته الايديولوجية ذات المسحة الغيبية كالعودة الى ارض الاجداد، والحق التاريخي، والحق في الاستيطان في كافة ارجاء فلسطين، وتتمثل اهم المبادئ التي خاض الحزب الانتخابات على اساسها فيما يلي(١٨):

١- الحق الديني التاريخي في ارض الميعاد.

٢- تقوم دولة واحد فقط بين البحر ونهر الاردن هي دولة اسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة " العاصمة الازلية لشعب اسرائيل".

٣- ضمان حدود قابلة للدفاع عنها وعمق استراتيجي كاف.

٤- رفض اي مشروع يتضمن اي نوع من التنازلات عن " ارض اسرائيل التاريخية".

٥- دعم الاستيطان وتوسيعه في كافة مناطق " ارض اسرائيل المحررة"

وبالنسبة للبرنامج الاقتصادي فان الحزب وان كان لا يركز عليه كثيرا خاصة وانه لم يشكل في اي وقت عائقا امام دخوله الائتلافات الحكومية الا انه اكد على تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ودعا الى تشجيع الاستثمارات الاجنبية.

اما بالنسبة للجبهة التوراتية والتي تضم كلا من حزبي اجودات وبوعالي اجودات اسرائيل فقد انقسمت على نفسها وقرر كل حزب منها خوض الانتخابات بمفرده بدعوى ان عددا كبيرا من اعضاء الحزبين لم يصوتوا للقائمة الموحدة رفضا للائتلاف بينهما(١٩).

٤- احزاب الوسط :

أ- الحركة الديمقراطية للتغيير " داش"

تأسست الحركة في ١٩٧٦/١١/٢٢ بزعامة "يجال يادين" ، وقد

اندمجت الحركة مع حركة التغيير " شينوي" واطلق على الحركة الجديدة اسم "الحركة الديمقراطية للتغيير" وتبع عملية الاندماج هذه انضمام عدد من الحركات والقوى السياسية تراوحت مواقفها بين اليمين واليسار، اذ انضم لها اعضاء من المركز الحر ومن حزب العمل ومن كتلة رافي ومن الفهود السود (٢٠) مما عنى ان الحركة ستعاني من الصراعات الداخلية نتيجة لتعارض مواقف اطرافها.

وقد نظر الى قيام الحركة كخطر على كل من القوتين السياسيتين الاساسيتين "التجمع العمالي والليكود" نتيجة لوقوفها موقفا وسطا بين مبادئ كل منهما.

اما البرنامج السياسي الذي تبنته الحركة وتقدمت به للانتخابات واملت منه الفوز في الانتخابات مما يمكنها من ابعاد كل من التجمع العمالي والتكتل اليميني او على الاقل حصولها على عدد من المقاعد يؤهلها لان تكون القوة الاساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها عند تشكيل الائتلاف الحكومي القادم فقد احتوى على شقين رئيسين، الاول يتعلق باصلاح الجهاز الحكومي ويتعلق الثاني بالصراع العربي الاسرائيلي والتوجه الاقتصادي.

ففيما يتعلق بالشق الاول -اصلاح الجهاز الحكومي- دعت الحركة الى (٢١):

١- تغيير النظام الانتخابي النسبي المتبع في انتخابات الكنيست مما سيؤدي الى القضاء على الاحزاب السياسية الصغيرة.

٢- سن تشريع يضمن بيئة ديمقراطية للاحزاب.

٣- تغيير اسلوب عمل الحكومة عن طريق توزيع المهام والمسؤوليات بشكل محدد.

اما فيما يتعلق بالشق الثاني والمتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي فقد بدأت الخلافات في التبلور نتيجة إختلاف المنطلقات الايدلوجية لإطراف الحركة مما ادى الى بروز ظاهرة الكتل " الحمائم والصقور" في اطار الحركة، ورغم ذلك فقد تم الخروج ببرنامج مشترك يمكن اعتباره خليطا من افكار التجمع العمالي وليكود.

ويمكن القول ان برنامج الحركة المتعلق بمستقبل المناطق المحتلة شبيه ببرنامج التجمع العمالي، فهي - الحركة- تدعو الى الاستعداد للقبول بتسوية اقليمية توفر الامن كجزء غير منفصل من اتفاق سلام مكتوب وعملي يؤدي الى اقامة حياة طبيعية في المنطقة، كما تدعو الى اقامة حدود آمنة لاسرائيل يكون نهر الاردن حدها الامني مع ضم مناطق تقع الى الغرب منه تعتبر ضرورية لامن اسرائيل، وتعارض الحركة اي انسحاب من المناطق المحتلة دون توقيع اتفاق سلام كامل، وترفض اقامة دولة فلسطينية مستقلة غرب نهر الاردن وترى ان على الفلسطينيين ان يعبروا عن هويتهم في اطار دولة عربية واحدة عاصمتها في شرق الاردن كما تعارض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية تحت اي شكل.

اما بالنسبة للاستيطان فهي تركز على الاعتبارات الامنية فيه مع التأكيد على اولوية الاستيطان في منطقة غور الاردن، وبالنسبة للقدس الموحدة فستبقى عاصمة لاسرائيل مع ضمان حرية العبادة لكافة الاديان.

اما فيما يتعلق بالتوجهات الاقتصادية للحركة فهي اقرب الى توجهات اليمين، حيث تدعو الى تشجيع المبادرة الفردية وتقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي.

من خلال استعراض المبادئ التي قامت عليها الحركة نجد انها لا تختلف عن مبادئ كل من التجمع والليكود، اي انها لم تأت بشيء جديد، لذا فان تركيزها في الانتخابات سينصب على الاوضاع الداخلية وعلى تغيير النظام الانتخابي القائم.

ب- الاحرار المستقلون :

كغيره من الاحزاب الاسرائيلية وقع خلاف بين اجنحته الحمائمية والصقرية حول القضية الفلسطينية، اذ ظهر اتجاه حمائمي خاصة بين الشباب يؤيد العودة الى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ مع اجراء تعديلات طفيفة، ومنح الفلسطينيين حق تقرير المصير في مواجهة الاتجاه السائد الذي تتماثل مواقفه مع مواقف التجمع العمالي، وقد انتصر الاتجاه الثاني الداعي الى الموافقة على تنازلات اقليمية في المناطق المحتلة شريطة ان يكون نهر الاردن الحد الامني لاسرائيل وان يكون الى شرق اسرائيل دولة واحدة اردنية فلسطينية، ويمكن توضيح النقاط الاساسية لبرنامج الحزب فيما يلي (٢٢) :

١- تأييد التسوية الاقليمية على كافة الجبهات.

٢- تأييد الاستيطان على جانبي الخط الاخضر بموجب قرارات الحكومة والمتطلبات الامنية.

٣- تأييد الذهاب الى مؤتمر جنيف والتفاوض مع الفلسطينيين شريطة الاعتراف من قبلهم بدولة اسرائيل واعرابهم عن الاستعداد لاقامة علاقات سلام معها.

٥- اليسار الاسرائيلي :

تقدم اليسار الاسرائيلي الى إنتخابات الكنيست التاسع بقائمتين رئيسيتين هما قائمة جبهة السلام والمساواة " شلي" وقائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة " حداش" .

أ- جبهة السلام والمساواة " شلي" :

انبثقت عن ائتلاف وقع بين " موكيد" والاشتراكيون المستقلون اضافة الى

بعض الشخصيات المعتدلة امثال اوري افنيري ومتياهو بيلد وتتمحور اهدافها حول محورين رئيسيين هما تحقيق السلام والعدل الاجتماعي والمساواة، اما البرنامج الذي خاضت على ضوءه الانتخابات العامة فقد تمثل في المبادئ التالية (٢٣):

١- ان ارض اسرائيل هي وطن للشعبين، لشعب اسرائيل وللشعب العربي الفلسطيني.

٢- ان لب النزاع بين اليهود والعرب هو المواجهة التاريخية بين الشعبين في هذا البلد العزيز عليهم.

٣- ان الطريق الوحيد للسلام هو التعايش بين دولتين ذات سيادة .

تكون لكل واحدة منهما هوية قومية محددة، دولة اسرائيل للشعب اليهودي ودولة الشعب العربي الفلسطيني كتعبير عن حقه في تقرير مصيره في اي اطار سياسي يراه.

٤- ان انشاء الدولة العربية الفلسطينية الى جانب دولة اسرائيل يكون ثمرة مفاوضات بين حكومة اسرائيل وبين هيئة معترف بها ومفوضة للشعب العربي الفلسطيني وذلك بدون رفض المفاوضات مع منظمةالتحرير الفلسطينية على اساس الاعتراف المتبادل.

٥- ان ترتكز الحدود بين دولة اسرائيل والدولة العربية الفلسطينية على خطوط الهدنة كما كانت قبل حرب ١٩٦٧ مع تغييرات يتفق عليها بين الاطراف وبعد تسوية مشكلة القدس.

٦- ان القدس هي عاصمة اسرائيل الازلية، ولكونها مقدسة لثلاثة اديان، وسكانها من ابناء الشعبين فانها تستحق مركزا خاصا، ويجب ان تبقى كاملة كوحدة رئيسية بلدية مشتركة، ومفتوحة امام ابناء جميع الشعوب والاديان، وتستمر في كونها عاصمة دولة اسرائيل، ويكون جزؤها العربي بعد تحقيق السلام عاصمة الدولة العربية الفلسطينية، وتدار الاماكن المقدسة لكل من الاديان الثلاثة بصورة مستقلة من قبل مؤسساتها.

يستوطن عرب فلسطين في اسرائيل ولا اسرائيليون في الدولة العربية الفلسطينية الا بموافقة الحكومتين.

٨- ان تساهم اقامة الدولة العربية الفلسطينية بشكل حاسم في حل المشكلة القومية والانسانية للاجئين بحيث تساعد اسرائيل في هذا الحل.

٩- تلزم المراحل الاولى من التعايش الاسرائيلي الفلسطيني ترتيبات امن يتفق عليها بصورة متبادلة، ويتم الاتفاق على عدم دخول قوات عسكرية اجنبية الى اي من مناطق الدولتين.

١٠- ان تكون الدولتان ذات سيادة في جميع المجالات خاصة في مجالات الهجرة، وتحافظ دولة إسرائيل على ارتباطها الكامل بالصهيونية وبالشعب اليهودي في انحاء العالم. وتحافظ الدولة الفلسطينية على ارتباطها بالشعب العربي.

١١- تعمل الدولتان على اجراء حوار بينهما لتعميق العلاقات من اجل حل مشاكل مشتركة بروح التعاون ولمصلحة الشعبين .

١٢-ان مصلحة جميع شعوب المنطقة تلزم تعاوناً اقليميا بينها تشارك به دولة اسرائيل والدولة العربية الفلسطينية.

ب- الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة " حداش"

قاد حزب راكاح هذه الجبهة والتي شاركت فيها قوى يسارية عدة اهمها الفهود السود وعدد من القوى اليسارية العربية في فلسطين المحتلة ١٩٤٨، وقد املت الجبهة الحصول على تأييد عدد من الاصوات اليهودية بعد أن انضمت الى جانبها الفهود السود.

اما البرنامج الانتخابي للجبهة فهو الى حد بعيد برنامج راكاح الذي لم يطرأ عليه اي تعديل والمتمثل في انسحاب اسرائيل من كافة المناطق المحتلة عام

١٩٦٧، وبأن تكون خطوط الرابع من حزيران هي الحدود المعترف به والامنة لاسرائيل، وبالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة الى جانب دولة اسرائيل(٢٤).

ثانيا : نتائج الانتخابات :

عقدت الانتخابات في ١٩٧٧/٥/١٧ حيث بلغ عدد المؤهلين لحق الانتخاب (٢٢٣٦٢٩٣) اقترع منهم (١٧٧١٧٢٦)(٢٥)، وبذا فقد بلغت نسبة التصويت ٨٣٪، وقد تقدم للانتخابات اثنتان وعشرون قائمة انتخابية هي :

المعراخ

الليكود

الحزب الوطني الديني- المفدال-

الاحرار المستقلون

قائمة حقوق المواطن

اجودات اسرائيل

عمال اجودات اسرائيل

قائمة السلام والمساواة الاجتماعية (شلي)

قائمة الحركة الديمقراطية للتغيير(داش)

قائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)

قائمة شالوم تسيون

قائمة الفهود السود وعمال الانتاج

قائمة الحرية - جبهة العمال والفهود السود-

قائمة التجدد الصهيوني - الاجتماعي

قائمة ارض اسرائيل الكاملة (كاخ)

قائمةالجيل الجديد(حركة شبان اسرائيل)

قائمة اتحاد مهاجري اليمن

قائمة حزب النساء

قائم بلاتو شارون

القائمة العربية الموحدة

قائمة حركة الاصلاح العربية

قائمة التعايش والعدل

اما القوائم التي استطاعت الحصول على مقاعد في الكنيست فهي (٢٧):

الحزب	عدد المقاعد
ليكود	٤٣
التجمع العمالي	٣٢
الحزب القومي الديني- المفدال -	١٢
الحركة الديمقراطية للتغيير	١٥
اغودات اسرائيل	٤
بوعالي اجودات اسرائيل	١
راكاح (الجبهة الديمقراطية)	٥
حركة حقوق المواطن	١

القوائم العربية المرتبطة بالتجمع	١
حركة السلام والمساواة " شلي"	٢
شالوم تسيون	٢
قائمة بلاطو شارون	١
الاحرار المستقلون	١

ثالثا : تحليل نتائج الانتخابات :

١- التجمع العمالي :

تعتبر نتيجة الانتخابات هزيمة قاسية للاحزاب العمالية لم تشهد مثيلا لها منذ قيام اسرائيل، اذ فقدت تسعة عشر مقعدا مقارنة بالمقاعد التي حصلت عليها في انتخابات الكنيست السابق، وبذا لم تعد قادرة على قيادة التحالفات الحكومية وستخلي الطريق الى احزاب اليمين لاستلام زمام السلطة، وستقف لاول مرة في موقع المعارضة، ويبدو ان هذه النتيجة هي الرد الحقيقي على التقصير الذي اتهمت احزاب العمال بانها السبب الرئيسي فيه في حرب اكتوبر ١٩٧٣.

لكن هذا السبب ليس الوحيد الذي ادى بالناخب الاسرائيلي - الذي يتسم تقليديا بالمحافظة في سلوكه السياسي- الى عقاب الاحزاب العمالية، بل تفاعلت مجموعة من العوامل قادت الى هذه النتيجة يمكن ابرازها فيما يلي :

١- فقدان الاحزاب العمالية خاصة الماباي للقيادات التاريخية القادرة على استقطاب اصوات الناخبين.

٢- تآكل الهوية الفكرية لاحزاب العمال وانتهاجها سياسات يمينية متصلبة مما جعل الناخب يفضل الاقتراع لاحزاب ذات تقاليد في التوجهات اليمينية.

٣- عجز حزب العمل عن التعامل بشكل ايجابي مع المستجدات السياسية الدولية والعربية والفلسطينية مما ادى الى فقدانه مصداقيته في عين الناخب، اذ لم يستطع تقديم اجابات واضحة حول ماهية وشروط السلام المطلوب، كما انه في اطار مسار التسوية غير الشاملة تنازل عن مناطق "الممرات" تعتبر حيوية ولا يجوز التنازل عنها " من وجهة النظر الاسرائيلية" الا في اطار تسوية شاملة، كذلك لم تستطع الحكومات العمالية التعامل مع العامل الفلسطيني حيث برزت منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني ، ولم تستطع اسرائيل بقيادتها العمالية شطب هذا العامل نهائيااو قطع الطريق عليه.

اما من الناحية الدولية خاصة في اطار العلاقةمع الولايات المتحدة الامريكية فقد عجزت حكومات العمال في توسيع هامش تحركها في مواجهة تصورات القيادة الامريكية الجديدة - كارتر- للتسوية السياسية في المنطقة مما قاد الى خلافات حادة مع الولايات المتحدة او في افضل الاحوال قلص من امكانات الحركة في مواجهة هذه التصورات(٢٨)..

٤- تعاظم المد اليميني في اسرائيل الذي ابتدأ في منتصف الستينات والذي ظهرت تطبيقات عملية له في ظهور الحركات السياسية المتطرفة وفي اطراد تقدم احزاب اليمين الرئيسية وبثبات .

٥- تفاقم المشاكل الاجتماعية الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بابناء الطوائف الشرقية او ذات الاصل الشرقي مما ادى بابناء هذه الطوائف الى اللجوء الى الاحزاب اليمينية، وتشير نتائج الانتخابات الحالية الى تراجع واضح في تأيد ابناء هذه الطوائف لاحزاب العمال.

ففي دراسة اجريت حول توزيع الاصوات للاحزاب ظهر التراجع الواضح في تأيد ابناء الطوائف الشرقية خاصة الفئات الفقيرة فيها للاحزاب العمال، ويوضح الجدول التالي هذه العملية .(٢٩)

" توزيع الاصوات بالنسبة المئوية حسب الموطن الاصلي للسكان مقارنة بنتائج الكنيست الثامن "

	نسبة التصويت في الكنيست التاسع	الزيادة او النقص عن الكنيست الثامن
١- المدن والمستوطنات عدا المدن الرئيسية الثلاث (تل ابيب، حيفا، القدس)		
- من ابناء اسيا وافريقيا	٢٠	١٧-
- مختلطة باكثرية من ابناء اسيا وافريقيا	٢٤	١٧-
٢- المدن الرئيسية الثلاث		
القدس	١٦	١٢-
تل ابيب	٢٥	١٤-
حيفا	٢٨	١٧-

٢- التكتل اليميني " ليكود"

حقق الليكود نصرا هاما في هذه الانتخابات، اذ حصل على (٤٣) مقعدا اي بزيادة اربعة مقاعد عما حصل عليه في انتخابات الكنيست السابق توزعت كالتالي :

حيروت ١٩ مقعدا .
الاحرار ١٥ مقعدا .
حركة لعام ٨ مقاعد.
حركة احدوت ١ مقعد .

وبذا اضحى التكتل حائزا على اكبر عـدد من المقاعد بين القوى الحزبيةفي اسرائيل مما سيوفرله فرصة لان ينتقل ولاول مرة الى موقع الحكم بعد ان امضى سنوات طويلة في صفوف المعـارضة، حيث سيستطيع بالتحـالف مع عدد ضئيل من احزاب الـيمين التي لا تخـتلف معـه عقـيديا - الاحزاب الـدينية - وقـائمة شالوم تسيون -تشكيل حكومة تحظى بثقة الكنيست.(٣٠).

ان النصر الذ ي حقـقه ليكود ينبغي الا ينظر له كـمفاجئة غـير عادية او اعتـباره انتصارا حـاسما على حسـاب احزاب العمال، اي ان حـجم هذا النصر ليس بحجم الهزيمة التي الت باحزاب العمال، كما أنه ليس مفاجئا بل هو تطور متوقع المح اليه تعاظم قوة احـزاب اليمين بدءا من منتصف الستينات، بل ينبغي توقع استـمرار تعاظم قـوة الليكود مستـقبـلا بسبب تعاظم دور الحـجم العددي للقوى الاجتماعية التي تؤيده والتي ستنبثق بشكل رئيسي من الجماعات اليهودية ذات الاصول الافرو اسيـوية ومن الفئات منخفضة الدخل ومن الشـباب خاصة العاملين في الجيش.

لقد اشارت اسـتطلاعات الرأي العام التي اجريت قـبل الانتخابات بوقت قصيـر الى ان مصدر قوة ليكود قـائم اساسا في اوساط من سـبق ذكرهم حيث بلغت نـسبـة تـأييـدهم ٤٢٪ و٣٧٪ و٣٣٪ علـى التـوالي وقـداكـدت نتـائج الانتخـابات هذه التوقعـات حيث ارتفع عدد المقـترعين لليكود من هذه الفـئات بشكل واضح ، ويبين الجدول التالي حجم هذه الزيادة .

توزيع الاصوات لليكود حسب المناطق في المدن الرئيسية الثلاث بالمائة(٣٢)

	حجم التأييد بالمائة	نسبة الزيادة او النقص بالمائة مقارنة مع انتخابات الكنيست الثامن.
١- احياء اوروبية ميسورة		
تل ابيب	٣٢	٤-
حيفا	٢٦	٧-
القدس	٢٩	٥-
٢- احياء مختلطة من الطبقة المتوسطة		
تل ابيب	٤٥	٩+
حيفا	٣١	٤ +
القدس	٣٩	١-
٣- احياء فقيرة من الطوائف الشرقية		
تل ابيب	٥٣	٦+
حيفا	٤١	٦+
القدس	٥٢	٤+

انطلاقا من هذه المعطيات من المتوقع ان يعزز الليكود من قوته في الانتخابات القادمة نتيجة لتزايد الحجم السكاني للفئات التي تؤيده خاصة ممن ينتمون الى اصول افرو آسيوية حيث زادت نسبتهم مقارنة مع الحجم الكلي للسكان من (٤٥،٢ ٪) الى (٥٨،٣٪) الى (٧١،٢ ٪) في الاعوام ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٧٦على التوالي. (٣٣)

ويمكن ايراد الاسباب التي تدعو الى توقع تعاظم قوة الليكود مستقبلا فيما يلي :

١- الحجم السكاني لليهود من اصول افرو آسيوية.

٢- تعاظم حدة الازمةالاجتماعية الاقتصادية.

٣- تصاعد التطرف السياسي في اسرائيل بشكل عام.

٤- ثبات مواقف الليكود ووضوح عقيدته.

٥- التحلل الايدولوجي لاحزاب العمال، وعدم انسجام مواقفها العملية مع منطلقاتها الايدولوجية.

٣- الحركة الديمقراطية للتغيير - داش-

حققت داش نصرا غير عادي في هذه الانتخابات، اذ حصلت على نسبة (١١،٦٪) من مجموع اصوات الناخبين مما اهلها للفوز بخمسة عشرمقعدا في الكنيست(٣٤).

ويتضح حجم هذا النجاح لو عدنا الى انتخابات الكنيست السادس عام ١٩٦٥ عندما إنشق بنغوريون الاب الروحي لإسرائيل عن حزب الماباي وانشأ كتلة رافي حيث لم يحصل في تلك الانتخابات الا على نسبة (٧،٩٪) من مجموع اصوات الناخبين مما اهله للفوز بعشرة مقاعد فقط (٣٥).

ويمكن ارجاع النصر الذي حققته داش الى الهزيمة التي منيت بها احزاب العمال، اذ استطاعت - داش- استقطاب معظم الاصوات التي رفضت الاقتراع للاحزاب العمالية كنوع من العقاب لها حتى تعمد الى تجديد نفسها بنيويا واجتماعيا، حيث ان مؤيدي الاحزاب العمالية الرافضين لوضعها الحالي لم يؤيدوا انتقال السلطة الى الجانب الاخر - ليكود- مما اضطرهم الى تقديم اصواتهم الى الحزب الاكثر اقترابا من احزاب العمال وهو حركة داش التي تركز

على اصلاح الوضع الداخلي في اسرائيل دون ان تختلف جوهريا عن فكر احزاب العمال. لكن هل تستطيع داش الاحتفاظ بهذا الموقع في الحياة السياسية الإسرائيلية وتكرس بالتالي وجود اتجاه وسط قوي في اسرائيل؟

ام ان نجاحها مجرد طفرة لا تلبث ان تزول، وتعبيرا عن احتجاج سينتهي بزوال اسبابه؟

ان اهمية النصر الذي حققته داش يكمن في انهاغدت قوة لا يمكن اهمالها أو التخلي عنها عند تشكيل ائتلاف حكومي يتصف بالاستقرار.

٤- القوى الحزبية الاخرى:

منيت الاحزاب التي شاركت حزب العمل في ائتلافه الحكومي السابق بهزيمة غير عادية، كذلك فان الاحزاب التي تعتبر حليفا تقليديا لاحزاب العمال منيت بمثل هذه الخسارة، حيث فقدت قائمة حقوق المواطن - شلوميت الوني - ثلاثة من مقاعدها الاربعة في الكنيست السابق بحصولها على مقعد واحد في الكنيست الحالي، كما مني حزب الاحرار المستقلون الشريك التقليدي لحزب العمل بهزيمة مماثلة اذ فقد ثلاثة من مقاعده الاربعة التي حصل عليها في الكنيست السابق واصبح ممثلا بمقعد واحد في الكنيست الحالي، وينطبق الامر كذلك على القوائم العربية المرتبطة بحزب العمل حيث حصلت على مقعد واحد مقابل ثلاثة مقاعد حصلت عليها في الكنيست السابق.

اما احزاب اليسار فقد احرزت تقدما ضئيلا حيث فاز راكاح وحلفاؤه بخمسة مقاعد مقابل اربعة في الكنيست السابق، كما حصلت شلي على مقعدين مقابل مقعد واحد في الكنيست السابق.

ان اهم ما حققته هذه الانتخابات يتمثل في ابعاد احزاب العمل عن الحكم لاول مرة في تاريخها وارتقاء المعارضة التقليدية -ليكود- مواقع الحكم.

رابعا : تشكيل الائتلاف الحكومي :

اعلن زعيم تكتل ليكود والمكلف بتشكيل الحكومة عن رغبته في تشكيل حكومة ائتلاف وطني تشارك فيها كافة الاحزاب الصهيونية، الا ان التجمع العمالي رفض فكرة المشاركة في حكومة يتزعمها بيجن مما حدا بالاخير الى التوجه نحو حركة داش(٣٦).

غير ان داش وضعت شروطا لاشتراكها في الحكومة كانت من الصعوبة بحيث لم يستطع بيجن القبول بها، وتمثلت هذه الشروط فيما يلي (٣٧) :

١- تغيير تركيبة الحكومة.

٢- تغيير طريقة الانتخابات .

٣- اصلاح علاقات العمل.

٤- وضع خطة اجتماعية.

٥- وضع خطة اقتصادية.

٦- وضع سياسة واضحة تتعلق بالامن والخارجية.

٧- وضع خطة سياسية واضحة تتعلق بالمفاوضات مع الدول العربية ومصير المناطق المحتلة.

نتيجة لرفض اهم القوى السياسية المشاركة في ائتلاف حكومي مع ليكود اضطر بيجن لتشكيل حكومة ائتلاف ضيق ضمت الاحزاب الدينية وبعض القوى الصغيرة، وقد حظيت حكومته بثقة الكنيست بواقع (٦٣) صوتا بعد ان انضم دايان وشارون الى الائتلاف الحكومي.(٣٨).

الا ان داش عادت وتخلت عن شروطها مقابل حصولها على اربعة مقاعد وزارية هي نائب رئيس الوزراء ووزارة المواصلات والبريد ووزارة العمل

ووزارة العدل(٣٩). اي انها ساومت على المبادئ من اجل المناصب مما سيترك اثارا سلبية على الاطراف المكونة لها، بل وعلى استمرارها على سطح الحياة السياسية في المستقبل.

اما برنامج الحكومة فقد جاء انعكاسا لمواقف الليكود المتطرفة حيث تضمن النقاط التالية (٤٠):

١- حق الشعب اليهودي التاريخي في " ارض اسرائيل الكاملة".

٢- اعتبار الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ اراضي محررة وجزءا لا يتجزآ من ارض اسرائيل.

٣- الاستيطان الكثيف في كافة المناطق المحتلة.

٤- التأكيد على اهمية الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي.

٥- المفاوضات المباشرة مع الدول العربية المجاورة كل على حدة من اجل توقيع معاهدة سلام معها.

الا ان الائتلاف الحكومي لم يستطع الاستمرار نتيجة للانشقاقات التي وقعت في ليكود، واستقالة عد د من ممثلي الكتل المشاركة مما يعني انها ستفقد الاغلبية في الكنيست، وقد اضطر هذاالوضع بيجن الى الاعلان عن موافقته على اجراء انتخابات مبكرة حدد لها يوم ٣٠ حزيران ١٩٨١قبل ان يتم تمرير مشروع للثقة في حكومته من قبل احزاب المعارضة.(٤١)

قائمة المراجع

١- يوسف حمدان، " التجمع العمالي" " المعراخ" الحاكم يعيش ازمة داخلية متفاقمة" ، في مجلة شؤون فلسطينية عدد رقم ٤٤، نيسان ١٩٧٥، ص ٢٤٦.

٢- هاني عبد الله، " الوزارة الاسرائيلية تشكيلة حمائم ونهج صقور" ، في مجلة شؤون فلسطينية عدد ٣٥، تموز ١٩٧٤، ص٢٠٤.

٣- المرجع السابق، ص ص ٢٠٦-٢٠٧.

٤- يوسف حمدان، التجمع العمالي " المعراخ" يعيش ازمة داخلية متفاقمة" ، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

٥- توفيق فياض ، " عن الازمة الحكومية وتقديم الانتخابات" ، في مجلة شؤون فلسطينية عدد ٦٣/ ٦٤، شباط/آذار ١٩٧٧ ص ص ٢٢٣-٢٢٧.

٦- صبري جريس، " حول نتائج انتخابات الكنيست العاشر، نحو الاستقطاب والتصلب" ، في مجلةشؤون فلسطينية، عدد ١١٧،آب ١٩٨١، ص ٩.

٧- حنة جريس. " الاحزاب الاسرائيلية تستعد للانتخابات " ، في مجلة شؤون فلسطينية عدد ٦٥ ، نيسان ١٩٧٧، ص ١٧٧.

٨- حنة شاهين، " بيريس مرشح حزب العمل لرئاسة الحكومة المقبلة، في مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٦٦ ، ايار ١٩٧٧، ص ٢٠٤.

٩- حنة جريس، مرجع سابق، ص ١٧٦.

١٠- حنة شاهين، " الانتخابات الاسرائيلية انتصار لليمين" ، في مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٦٧ ، حزيران ١٩٧٧ ، ص ٢٤٤.

١١- حنة شاهين، "بيريس مرشح حزب العمل لرئاسة الحكومة المقبلة" ، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

١٢- يوسف حمدان، " الخلافات داخل اجنحة ليكود" تكتل" ومؤتمر حيروت الاخير"، مرجع سابق، ص ص ٢٤٩-٢٥٠.

١٣- هاني عبد الله، الاحزاب السياسية في اسرائيل، مرجع سابق، ص ٢٠.

١٤- حنة جريس، مرجع سابق، ص ١٧٨.

١٥- حنة شاهين، " بيريس مرشح حزب العمل لرئاسة الحكومة المقبلة، " مرجع سابق، ص ٢٠٧.

١٦- المرجع السابق، ص ٢١٣.

١٧- حبيب قهوجي (مشرف)، استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة (منشورات الطلائع ومؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية، دون مكان نشر، ١٩٧٨) ص ٢١٧.

١٨- هاني عبد الله ، الاحزاب السياسية في اسرائيل، مرجع سابق، ص ص١٢٢-١٢٣.

١٩- حنة شاهين ، " بيريس مرشح حزب العمل لرئاسة الحكومة المقبلة، " مرجع سابق، ص ٢٠٩.

٢٠- حنة شاهين، " فشل تجربة الحركة الديمقراطية للتغيير كحزب وسط في اسرائيل" ، في مجلة شؤون فلسطينية، عدد ١١٤ ، ايار ١٩٨١، ص ٢٠.

٢١- حنة جريس ، مرجع سابق، ص ١٨٠.

٢٢- حنة شاهين ، " بيريس مرشح حزب العمل لرئاسة الحكومة المقبلة، " مرجع سابق، ص٢١٢.

٢٣- المرجع السابق، ص ص ٢١٤-٢١٥.

٢٤- حنة شاهين ، " الانتخابات الاسرائيلية انتصار لليمين، " مرجع سابق، ص ٢٤٣.

٢٥- حنة شاهين ، "الاسباب الرئيسية لسقوط حزب العمل في مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٦٨/٦٩ ، تموز/آب ١٩٧٧، ص ٣٧٤.

٢٦- حنة شاهين، " الانتخابات الاسرائيلية انتصار لليمين، مرجع سابق، ص ص ٢٣٧-٢٣٨.

٢٧- المرجع السابق، ص ٢٣٨.

٢٨- د. الياس شوفاني، الانتخابات الاسرائيلية التاسعة، ترميم اسوار الجيتو"، في مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٧٠، ايلول ١٩٧٧، ص ص ٢٤-٢٦.

٢٩- هاني عبد الله، الاحزاب السياسية في اسرائيل، مرجع سابق، ص ٢٤١.

٣٠- صبري جريس، الانتخابات الاسرائيلية، المأزق والتحدي، شؤون فلسطينية، عدد ٦٧، حزيران ١٩٧٧، ص ١٠.

٣١- هاني عبدالله، الاحزاب السياسية في اسرائيل، مرجع سابق، ص ص ٣٨-٣٩.

٣٢- المرجع السابق، ص ٢٤٢.

٣٣- د. اسعد عبد الرحمن، " حيثيات السلوك الانتخابي لليهود الشرقيين في الماضي والحاضر ونتائجه" ،في مجلة شؤون فلسطينية، عدد ١٢٤،آذار ١٩٨٢، ص ٦٦.

٣٤- حنة شاهين، " فشل تجربة الحركة الديمقراطية للتغييركحزب وسط في اسرائيل" ، مرجع سابق،ص٦٢.

35- Zidon, A., op. cit., P.322.

٣٦- حنة شاهين، الانتخابات الاسرائيلية انتصار لليمين، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

٣٧- المرجع السابق، ص ٢٣٧.

٣٨- د. الياس شوفاني، مرجع سابق، ص ص ٢٨-٢٩.

٣٩- حنة شاهين، "فشل تجربة الحركة الديمقراطية للتغيير كحزب وسط كبير في اسرائيل"، مرجع سابق، ص ص ٦٣-٦٥.

٤٠- د. الياس شوفاني ، مرجع سابق، ص ٢٩.

٤١- صبري جريس ، "حول نتائج انتخابات الكنيست العاشر نحو الاستقطاب والتصلب"، مرجع سابق، ص ٩.

الفصل الحادي عشر

انتخابات الكنيست العاشر
١٩٨١

اولا : الظروف العامة للانتخابات:

١- تقديم موعد الانتخابات :

كان من المقرر لانتخابات الكنيست العاشرة ان تعقدفي شهر نوفمبر - تشرين الثاني - ١٩٨١، الا ان الاوضاع التي سادت ساحة الصراع الحزبي في اسرائيل، خاصة في اوساط اطراف الائتلاف الحكومي سارعت في تقديم موعد الانتخابات، اذ فقدت حكومة الليكود اغلبيتها في الكنيست عقب مسلسل الاستقالات المتواصلة لوزراء بارزين في الحكومة مثل " موشي دايان وزير الخارجية في اواخر عام ١٩٧٩ و" وعزرا وايزمن" وزير الدفاع في ربيع ١٩٨٠ و " ييجال هورروفيتش" وزير المالية في اوائل عام ١٩٨١، اضافة الى وقوع عدد من الانشقاقات داخل الأئتلاف الحكومي حيث انشقت الحركة الديمقراطية للتغيير " داش" الشريك الرئيسي لليكود في الائتلاف في شهر آب (اغسطس) الى ثلاث كتل، كما انسحبت عضو الكنيست المتطرفة " غيئولا كوهين" من حيروت، وموشي شمير من رافي ويوسف تمير من الاحرار وانسحبت كتلة رافي كلية من الائتلاف مما ادى الى تدني تأييد الحكومة في الكنيست الى (٥٨) صوتا من مجموع (١٢٠) صوتا هي عدد مقاعد الكنيست(١) اضافة لذلك عمد المفدال " الحزب الوطني الديني" الشريك التقليدي في الائتلافات الحكومية منذ قيام " اسرائيل" الى دعوة الليكود لحل الكنيست وتقديم موعد الانتخابات، وجاءت هذه الدعوة خشية فشل ليكود ومن ثم تمكن التجمع العمالي من تشكيل حكومة بدون اشتراكهم في الحكومة - لاول مرة منذ الانتخابات الاولى عام ١٩٤٩ - سواء منفردا او مؤتلفا مع عدد من الاحزاب الصغيرة مما سيدفعهم الى موقع المعارضة.(٢)

وكانت توجهات الهيئة الانتخابية تشير الى امكانية حدوث مثل هذا التغير، اذ اجري استقصاء حول من يشكل الحكومة الاسرائيلية القادمة، فكانت

نتيجته ان ايد (٣٩٪) من المستفتين تشكيل حكومة عمالية مقابل (٣٧٪) ايدوا تشكيل حكومة يقودها الليكود(٣).

اما على ساحة قوى المعارضة خاصة التجمع العمالي فقد استغل الاوضاع التي نجمت عن سياسات " مناحيم بيجن" زعيم الليكود سواء فيما يتعلق بالمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، او الطريق المسدود الذي وصلت اليه المفاوضات مع مصر، او في العزلة الدولية التي تعاني منها اسرائيل، فقاد حملة ضد الائتلاف الحكومي من اجل تقديم مشروع بحجب الثقة عن الحكومة في الكنيست خاصة بعد نتائج الاستقصاء الذي سبق ذكره(٤).

كما ايد " عزراوايزمن" وزير الدفاع السابق وعضو حيروت البارز اجراء انتخابات مبكرة بدعوى "السعي للشعب من اجل اعطاء رأيه" (٥)، وتلافيا لسقوط الحكومة في اقتراع بحجب الثقة اذعن " بيجن" واضطر للاتفاق مع المعارضة للتقدم بمشروع قانون لحل الكنيست الحالي (التاسع) وتحديد موعد مسبق لعقد انتخابات الكنيست العاشر.

عمد بيجن الى الاستفادة من الفترة التي سبقت اجراء الانتخابات للحصول على تأييد شعبي لمواقفه حيث قام باتخاذ عدة اجراءات على الصعيدين الامني والاقتصادي لسحب البساط من تحت اقدام المعارضة.

فعلى الصعيد الامني عمل على افتعال اجواء حرب لصرف الانظار عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها اسرائيل، والتركيز على النواحي الامنية مما سيوفر له دعما شعبيا اذ صعد احتمالات المواجهة العسكرية مع سوريا واطلق التهديدات بالتدخل العسكري في لبنان في حال تعرض القوى اليمينية فيه الى الهزيمة، كما عمل على ضم الجولان الى اسرائيل وتطبيق القانون الاسرائيلي عليها، والى تصعيدالضربات العسكرية ضد المقاومة الفلسطينية بغية القضاء على الوجود الفلسطيني، كما عمد الى القيام بعملية

عسكرية وفرت له تأييدا شعبيا تمثلت في قصف المفاعل الذري العراقي في بغداد(٦)، وكان من نتيجة هذه الاجراءات خاصة عقب قصف المفاعل الذري العراقي ان ارتفعت نسبة المؤيدين لاقامة حكومة بزعامة ليكود الى (٤٦٪) من المستفتين مقابل (٣١٪) ايدوا التجمع العمالي(٧).

اما على الصعيد الاقتصادي فقد عمد الى اتخاذ بعض الاجراءات الضريبية ودعم اسعار بعض السلع الاساسية مما ادى الى حدوث قدر من الاسترخاء لبعض الشرائح الاجتماعية في اسرائيل.

وفي محاولة منه للاستفادة من الانشقاق العرقي في اسرائيل بين يهود اشكناز وسفارديم، "غربيون وشرقيون" عمد الى ركوب هذه الموجة حيث اعتبر ان المعاناة الحالية لليهود الشرقيين هي نتيجة لسياسات التجمع العمالي عندما كان في سدة الحكم، وان عودة التجمع العمالي الى الحكم مجددا ستعني مزيدا من المعاناة لهم.

ان تقديم موعد الانتخابات هو في حقيقته تعبيرعن الازمة التي تعاني منها الحياة السياسية في اسرائيل، لذا يجدر الحديث عن مجريات هذا الصراع، وكيف ان تقديم موعد الانتخابات هو محصلة منطقية لمستوى معين من الاستقطاب السياسي وتوازن القوى.

٢- صراع الكتل السياسية :

أ- الاحزاب العمالية :

بالنسبة للتجمع العمالي يبدو ان هذه هي السابقة الاولى التي تخلص فيها الحزب من الصراع في قمته حول السلطة - عقب اختفاء القيادات التاريخية للحزب -اذ تم حسم الصراع فيه دون حدوث انشقاقات كانت تراهن على وقوعها قيادة الليكود، واستطاع " شيمون بيريس" ا ن يتسلم قيادة الحزب

ويرص صفوفه قبل بداية الانتخابات، علاوة على ذلك استطاع التجمع العمالي استقطاب نائبين من الكنيست الى صفوفه جاءا من حركة "داش"(٨).

كما تقدم ببرنامج انتخابي اكثر وضوحا وتماسكا من البرامج السابقة التي كان يتقدم بها في الانتخابات السابقة سواء فيما يتعلق بالقضايا السياسية او الاقتصادية (٩).

ب- احزاب اليمين :

بالنسبة للتكتل اليميني " ليكود" فقد وقعت داخله عدة ائتلافات وانشقاقات جاءت نتيجة لاسباب شخصية واخرى سياسية خاصة عقب توقيع حكومة ليكود معاهدة "السلام مع مصر " اتفاقية كامب ديفيد" اذ اندمجت حركة " شالوم تسيون" ويتزعمها اريك شارون؛ وتتمتع بمقعدين في الكنيست مع حركة حيروت.

اما الانشقاقات فقد تمثلت في خمسة انشقاقات وقعت عقب توقيع اتفاقية كامب ديفيد، حيث انشقت عضو الكنيست " غيئولا كوهين" احتجاجا على المعاهدة، وشكلت مجموعة "حركة" اطلق عليها اسم " المخلصين لمبادئ حركة حيروت" ، كما انشق "موسى شامير" من القائمة الرسمية -رافي- وانضم الى " غيئولا كوهين" وكونا كتلة "هتحياة" النهضة"، وتدعو الكتلة الجديدة والتي تضم غلاة المتطرفين اليمينيين الى اعادة النظر في اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع مصر، وتعطيل اي انسحاب آخر من المناطق التي "تحتفظ بها اسرائيل" وحل المشكلة الفلسطينية عن طريق تهجير سكان المخيمات الفلسطينية الى المناطق العربية البترولية(١٠).

كما انشق النائب " يتسحاق يتسحاقي" عن حركة شالوم تسيون وكون حركة عرفت باسم " اسرائيل الواحدة" ، كما انشق النائب " يوسف تمير" عن الاحرار وانضم الى قائمة التغيير " شينوي"(١١)، كما استقال وزير الدفاع

عزرا وايزمن في اواخر عام ١٩٨٠ وطرد من ليكود بسبب تصويته ضد الحكومة في اقتراع بحجب الثقة عنها.(١٢).

وانشق عدد من اعضاء حزب رافي بعد استقالة وزير المالية -من رافي- يجال هوروفيتش من الحكومة. وبذا انشق عن الليكود ثمانية اعضاء وانضم اليه ثلاثة اعضاء من بقايا حركة "داش- المتفككة"(١٣).

جـ- احزاب الوسط :

اما بالنسبة لقوى الوسط ونعني بهابشكل خاص الحركة الديمقراطية للتغير "داش" والتي انشأها " يجال يادين" بهدف اصلاح الحياة السياسية في اسرائيل وتشكيل قوة وسط تكون بديلا لحكم القوتين الكبيرتين " التجمع والليكود" او كحد ادنى شريكا رئيسيا لاي منهما في السلطة فقد تعرضت الحركة لعمليات انشقاق غير عادية ادت الى حل الحركة كلية، اذ انشقت الحركة في البداية الى ثلاث كتل هي : الحركة الديمقراطية وكتلة التغيير والمبادرة وكتلة ياعد(١٤). ولم يبق في الحركة الام سوى النواب الثلاثة يجال يادين وشموئيل تمير وبنيامين هليفي الذين بادروا الى حل الحركة نهائيا(١٥). مما ادى الى تبخر الحلم في اقامة حزب وسط قوي يتوجه للانتخابات القادمة.

د- الاحزاب الدينية :

شهدت الاحزاب الدينية الرئيسية خاصة المفدال واجودات اسرائيل انشقاقات داخلية، وتعزى هذه الانشقاقات الى الاعتبارات الطائفية بين اليهود الشرقيين والغربيين، فقبيل الانتخابات العاشرة انشق حزب اجودات اسرائيل، اذ انسحب الحاخام " يتسحاق بيرتس" من الحزب وشكل حركة" اتحاد السفارديم حراس التوراة" شاس"(١٦).

كما شهد المفدال صراعات داخلية ادت في النهاية الى حدوث انشقاق خطير بين صفوفه، وقد تمثل الصراع الاول في المفدال في الصراع التقليدي على رئاسة الحزب بين القوى الشابة والتقليدية، الا ان هذا الصراع تم تدارك اثاره.(١٧)

اما الصراع الثاني فقد برز عقب بدئ محاكمة وزير الاديان في حكومة الليكود " اهرون ابو حتسيرة" بتهمة الحصول على رشاوي واختلاس للاموال العامة، الا انه عقب صدور قرار المحكمة بيراتته انسحب من المفدال وشكل حركة جديدة اطلق عليها اسم" حركة تقاليد- تراث - اسرائيل" تامي(١٨). وقد يؤدي قيام هذه الحركة الى حصولها على اصوات من مؤيدي ليكود والمفدال بسبب انتمائها الديني اولا والطائفي ثانيا.

هـ-حركة السلام الان :

ظهرت هذه الحركة في اذار - مارس- ١٩٧٨ عقب زيارة الرئيس المصري محمد انور السادات الى القدس، وبدأت الحركة نشاطها عن طريق المظاهرات والاحتجاجات مستهدفة ترسيخ حركة الاحتجاج للضغط على حكومة بيجن للتوصل الى سلام مع مصر وفق شروطها ومنظورها، وقد جاءت اهداف الحركة بشكل يسمح لقوى متعددة التوجهات الانخراط فيها لضمان تأيد شعبي واسع(١٩).

غير ان مفهومها للسلام لا يتعدى المشروع الصهيوني، فهي ترى ان افكارها ستحقق تطورا ايجابيا لصالح المشروع الصهيوني، اذ ستؤدي الى انتزاع الاعتراف العربي بشرعية الوجود الصهيوني ووضع حد للعزلة السياسية التي تعيشها اسرائيل، والاسراع في عملية جلب يهود العالم الى فلسطين وذلك من خلال ارساء قواعد جديدة للتعامل مع العالم العربي.

اما شروط تحقيق السلام كما تراها الحركة فتتمثل فيما يلي :(٢٠)

١- عدم العودة الى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ .

٢- عدم اقامة دولة فلسطينية.

٣- الحفاظ قدر الامكان على نقاء التجمع اليهودي في فلسطين، اي ضم اكبر قدر من الاراضي المحتلة غير ذات الكثافة السكانية.

و- قوى اليسار:

بالنسبة لقوى اليسار يمكن الاشارة الى الانشقاق الذي وقع في حركة "شلي" حيث انشق النائب " سعاديا مرتسياهو" ممثل الفهود السود وقام بتشكيل كتلة مستقلة. (٢١)

من هذا الاستعراض للظروف التي سبقت انتخابات الكنيست العاشر يتضح استمرار الانشقاق في الحياة الحزبية الاسرائيلية، حيث ان الكنيست التاسع الذي بدأ بـ (١٣) كتلة انتهى بـ (٢٠) كتلة (٢٢) نتيجة الانشقاقات التي وقعت، اضافة لذلك فستتميز الانتخابات القادمة بتمحور الحياة السياسية حول قطبين رئيسين هما اليمين القومي والديني ويمثلها ليكود والاحزاب الدينية والصغيرة من جهة والاحزاب العمالية ويمثلها المعراخ وبعض القوى الليبرالية الصغيرة من جهة اخرى، اذ فشلت محاولة ايجاد حزب وسط في اسرائيل يستطيع ان ينافس المعراخ او الليكود، بل ان احزاب الوسط كادت ان تختفي، وبذلك يمكن القول انه لا مكان لحزب وسط قوي في اسرائيل.

اضافة لذلك فقد ظهرت بعض القوائم الصغيرة الجديدة التي لا تتمتع بعقيدة واضحة او انها تستند الى اسس شخصية ، علاوة على استمرار حزب راكاح في قيادة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وهذه القوى الاخيرة هي قوى هامشية في الحياة السياسية الاسرائيلية لا تأثير لها على تشكيل الائتلافات

الحكومية، ومن ثم فالانقسام في الحياة الحزبية واضح حيث يقوم بين من يؤيد اسرائيل التاريخية من جهة او نقاء " الدولة اليهودية " من جهة ثانية.

ثانيا : الحملة الانتخابية :

لعبت قضية التناقض الطائفي دورا اساسيا في الحملة الانتخابية لكافةالقوى المتصارعة، وليست هذه القضية بالامر الجديد، اذ ظهرت بوادرها في الانتخابات السابقة، بل ان الكنيست الاول ضم عدداً من القوائم الطائفية، كما أن ليكود نفسه لم يصل الى السلطة عام ١٩٧٧ الا بفعل اصوات اليهود الشرقيين، الا ان هذه الانتخابات تميزت بالاستقطاب الطائفي الحاد.

ففي حملته الانتخابية ركز ليكود على اليهود الشرقيين مستغلا تبرمهم من اوضاعهم الاقتصادية، ومن ثم نقمتهم على الاحزاب العمالية التي فشلت في استيعابهم وحل مشاكلهم منذ قيام اسرائيل(٢٣)، وادعى - ليكود- ان حل مشكلتهم يكون عن طريقه، فنرى "بيجن" يؤكد هذا القول في احدى خطبه حيث يذكر في معرض حديثه عن التجمع العمالي " . . . . هم تركوكم في المعابر ونحن انهينا هذه المعابر، لقد تحولت المعابر الى رمز لاضطهادكم. . . "(٢٤)

كما ركز ليكود على النواحي الامنية وحولها الى قضية اساسية في الانتخابات مستغلا اتجاهات التطرف لدى الناخب الاسرائيلي خاصة اليهودي الشرقي، وواكب هذا التصعيد الاعلامي تصعيد على مستوى الممارسة في مواجهة الفلسطينيين في المناطق المحتلة او في جنوب لبنان، او في اي مكان يمكن ان تتواجد فيه المقاومة الفلسطينية، كما عمد ليكود - كمنافسه حزب العمل - الى رشوة اليهود الشرقيين عن طريق وضع اسماء عدد منهم في اماكن مضمونة ضمن قائمته الانتخابية، اذ ضمت قائمته تسعة منهم من بين الـ ٤٥ مرشحا الاوائل على القائمة.(٢٥)

اضافة لذلك فقد استغل ليكود رصيده في مجال السياسة الخارجية والامن خاصة فيما يتعلق بابرام معاهدتي كامب ديفيد مع مصر مما غطى الفشل الذي منيت به سياساته في المجالات الاخرى خاصةالاقتصادية .

اما بالنسبة للتجمع العمالي فانه لم يختلف عن ليكود الا في اسلوب عرضه لافكاره، اما من حيث الجوهر فهي تلتقي مع اهداف ليكود ، اذ تمثل شعار حملته الانتخابية في العبارة التالية " من اجل اسرائيل اقوى" (٢٦) مما يعني انه جارى الليكود في تطرفه.

اما برنامجه الانتخابي في شقه السياسي الذي قاد حملته على اساسه فهو لا يختلف عن برنامجه في الانتخابات السابقة الا نحو مزيد من التطرف لا الاعتدال (٢٧)من جهة والوضوح من جهة ثانية، بمعنى استعداده لرسم خريطة اسرائيل في المستقبل(٢٨) وهذا ما لم تتضمنه برامجه الانتخابية السابقة.

وقد شكلت النقاط التالية اساس برنامجه الانتخابي (٢٩).

١- تأييده والتزامه باتفاقيتي كامب ديفيد.

٢- رفض الانسحاب الكامل من الاراضي المحتلة سواء الاراضي الفلسطينية او الجولان.

٣-رفض الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني ورفض التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية وتأكيده على خوض الحرب ضدها في كافة المجالات.

٤- رفض قيام الدولة الفلسطينية، وحل المشكلة الفلسطينية في اطار دولة ثنائية اردنية فلسطينية يستطيع فيها الفلسطينيون والاردنيون التعبير عن هويتهم الذاتية، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلالها، على ان تكون هذه الدولة شرق نهر الاردن وبعض المناطق ذات الكثافة السكانية العالية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

اما بالنسبة للشق الاقتصادي الاجتماعي من حملته الانتخابية فقد ركز التجمع العمالي على الاثار السلبية التي نجمت عن سياسات الليكود الاقتصادية والاجتماعية .

بيد ان ما حققه الليكود من نجاح على الصعيدين الامني والسياسي وتعاظم نمو التطرف اليميني لدى الناخب الاسرائيلي حال دون ان يلقى تركيز التجمع على الاوضاع الاقتصادية السيئة اذنا صاغية، وفي محاولته لاستقطاب اليهود الشرقيين عمد التجمع الى وضع احدعشر مرشحا من اليهود الشرقيين على قائمته الانتخابية ضمن الخمسين مرشحا الاوائل، كما اعطى الترتيب الثاني في القائمة لاحد المرشحين من اصل عراقي*(٣٠).

ثالثا :نتائج الانتخابات :

أ- قوائم المرشحين :

تميزت هذه الانتخابات بتعدد قوائم المرشحين، حيث تقدم للجنة الانتخابات المركزية(٣٦) قائمة طلبت المشاركة في الانتخابات،وقد رفضت اللجنة ثلاثة منها لعدم توفر الشروط التقنية فيها، وتراجعت قائمتان عن المشاركة قبل الحصول على موافقة اللجنة المركزية، وبذا اشترك في الانتخابات (٣١) قائمة(٣١). ويعتبر هذا العدد من القوائم الاكبرفي تاريخ الانتخابات الاسرائيلية منذ الكنيست الاول عام ١٩٤٩ ، اذ تراوح عدد القوائم حتى انتخابات الكنيست التاسع عام ١٩٧٧ بين ١٤- ٢٤ قائمة(٣٢) ، ويدل هذا العدد الكبير للقوائم على طبيعة التمزق والتشتت في الحياة السياسية الاسرائيلية

---

* هي امرأة ، عضو في الكنسيت التاسع تدعى " شوشنا اريلي الموزلينو" .

في هذه الفترة بـالذات خاصة وان تسع عشرة قـائمة خاضت الانتخـابات للمرة الاولى .(٣٣)

وبالنسـبة لهـذه القـوائم - الجديـدة - فمنهـا من يعـتمـد في قـيامـه على شخـصيات لهـا وزنها في الحيـاة السياسـية الاسرائـيلية امثـال"موسي دايان" " وعزرا وايزمن" ، فدايان الذي انتـخب في الكنيست التاسع على قائمـة التجمع العمالي - المعـراخ- خاض هذه الانتخابات بقـائمة مستقلة هـي قائمة " تيلم" التـجدد القـومي، وقد راهن دايان على كـسب الاصـوات العائمـة بين الكتلتين الكبيرتين والتي ذهبت في معظمها في الانتخابات السابقة الى حركة "داش" ، كما اسس عزرا وايزمن كتلة مستقلة عقب فصله من حركة حيروت عام ١٩٨٠ تسمى "ياحد" دخلت الانتخابات لاول مرة.

اما بالـنسبة للقـوائم الاخرى فـاهمهـا تلك التي ترتكز الى اسس طائفـية خاصةقائمة حركةتامي "تقاليد اسرائيل" التي اسسها " اهرون ابو حتسيرة" بعد ان انشق عن الحـزب الوطني الديني - المفدال - وسـعى الى استـقطاب اصوات اليهود الشرقيين خاصة يهود المغرب العربي(٣٤).

ب- المقترعون ونسبة التصويت :

بلغ عـدد اصحـاب حق الانتـخاب (٢،٤٩٠،٠٠٠) شـخـصا وقـد ادلى (١،٩٥٤،٦٠٩) ناخبا باصواتهم، وبذا بلغت نسبة التصويت (٧٩،٤٪)(٣٥). وتعتـبر هذه النسـبة اكثـر نسب التصـويت تدنيا منذ عـام ١٩٤٩ بعد انتـخابات الكنيست الثـاني والتي اجريت عام ١٩٥١ وبلغت (٧٦،٢ ٪)، امـا الحد الدنى والاعلى للتـصـويـت منذ الكنيـست الاول وحـتى الـعـاشـر فـقـد تراوحت بين (٧٦،٢٪ -٨٨،١ ٪)، الا ان هذه النسـبة - الحالـية - لا تختـلف كثـيرا عن نسب التصـويت في الانتخابين الـسـابقين للكنيست الثامن والتـاسع حيث بلغت على التوالي ٨٠،٧ و ٨٠،٤ ٪ (٣٦)

وقد بلغت الاصوات غير الصالحة " الملغاة" ١٧٢٤٣ صوتا، وبذا بلغت نسبة الـ ١٪ وهي نسبة الحسم - اي القوائم التي يحق لها ان تشترك في عملية توزيع المقاعد بعد الحصول على نسبة الحسم - ١٥٣١٢ صوتا، وهذه نسبة مرتفعة مما ادى الى حرمان ٢١ قائمة انتخابية من الاشتراك في عملية توزيع المقاعد .(٣٧)

جـ-توزيع المقاعد على القوائم الانتخابية .

توزعت مقاعد الكنيست على القوائم الانتخابية على النحو التالي (٣٨).

القائمة	النسبة المئوية من مجموع الاصوات	عدد المقاعد
ليكود	٣٧،١	٤٨
المعراخ	٣٦،٦	٤٧ *
المفدال	٤،٩	٦
اجودات اسرائيل	٣،٧	٤
حداش (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة راكاح)	٣،٤	٤
تامي (تقاليد اسرائيل)	٢،٣	٣
هتحيا	٢،٣	٣
تيلم " التجدد القومي"	١،٦	٢
شينوي " التغيير والمبادرة"	١،٥	٢
راتس " حقوق المواطن "	١،٤	١

* ارتفع عدد مقاعد المعراخ الى ٤٨ بعد انضمام حركة حقوق المواطن (راتس) اليه.

اما الكتل التي خرجت من الكنيست الحالي وكانت ممثلة في الكنيست السابق فهي "شلي" وتمتعت بمقعدين وكل من " الاحرار المستقلون" وعمال اجودات اسرائيل" "والقائمة العربية الموحدة" وقائمة " بلاتو شارون" وتمتعت كل منها بقعد واحد (٣٩) في الانتخابات السابقة.

د- تقييم نتائج الانتخابات :

تشير نتائج الانتخابات الى تعاظم تأيد قوى اليمين المتطرف سواء القومي او الديني، وهذا في ذاته انعكاس لتوجهات المجتمع، اي ان النتائج ليست وليدة ظروف عابرة، اذ ارتفع معدل تمثيل هذه الاحزاب بين اعوام ١٩٤٩ - ١٩٨٤ بنسبة ٤٥٪(٤٠) ، وتؤكد النتائج ان الاصل الطائفي هو احد العوامل الهامة المؤثرة على سلوك الناخب، ففي دراسة اجريت حول العامل الطائفي قام بها كل من " يوحنان بيرس" ود. " سارا شمير" اتضح منها ان هذا العامل - في حال ثبات العوامل الاخرى - سوف يؤدي الي زيادة الهوة بين التجمعين الحزبيين الكبيرين ليكود والمعراخ بنسبة ١.٥٪ في كل حملة انتخابية لصالح ليكود(٤١).

وتؤكد نتائج التصويت استنادا الى العامل الطائفي حدوث استقطاب طائفي من اليهود الشرقيين لصالح ليكود، اذ حصل على (٥٦،٦ ٪) من اصواتهم، وهذا ما يعادل (٧٠٪) من مجموع الاصوات التي حصل عليها في هذه الانتخابات، وتمثل هذه النسبة زيادة قدرها (٥،٥ ٪) عما حصل عليه من اصوات اليهود الشرقيين في الانتخابات السابقة.(٤٢)

ويأتي جزء رئيسي من التأيد لاحزاب اليمين عامة وليكود بشكل خاص من الشباب خاصةفي الجيش، اذ حصل ليكود على نسبة (٤٥٪) من اصواتهم في هذه الانتخابات، كما حصلت الاحزاب اليمينية والدينية الاخرى على (١٥٪) من هذه الاصوات مما يعني ان اليمين حصل على نسبة تأيد بلغت (٦٠٪) من اصوات الشباب في الجيش.(٤٣).

ولو قمنا بجمع عدد المقاعد التي حصل عليها الليكود وقوى اليمين الاخرى الديني والقومي مثل " هتحيا" والمفدال وتامي وتيلم " لوجدنا انها حصلت على (٦٦) مقعدا من مجموع مقاعد الكنيست .

اما بالنسبة للتجمع العمالي فرغم حصوله على (٤٧) مقعدا في هذه الانتخابات مقابل (٣٢) مقعدا في الانتخابات السابقة الا انه يظهر بوضوح التراجع التدريجي لقوى العمل، حيث فقدت هذه القوى في الفترة بين الانتخابين الاول والعاشر (١٨،٢) مقعدا اي بتراجع قدره (١٨٪)، ففي عام ١٩٤٩ اقترع لصالح العمل ٥٠،٤ ٪ وانخفضت هذه النسبة عقب حرب حزيران ١٩٦٧ الى (٤٦،٢ ٪) والى (٣٩،٦) عقب حرب اكتوبر ١٩٧٣ ووصلت حاليا (٤٤،٦ ٪) (٤٤).

كما ان نسبة تأييده بين الشباب من الجنود متدنية مقارنة مع ما حصل عليه ليكود اذ بلغت في الانتخابات الحالية (٣٦٪)، وبهذه النتيجة فسيكون التجمع العمالي عاجزا عن تشكيل الحكومة، وميبقى في المعارضة الا انه يتمتع هذه المرة بموقع قوي فيها .

وتشير نتائج الانتخابات ايضا الى بروز ما يمكن تسميته بالاستقطاب الحزبي الثنائي، اي وجود حزبين رئيسين يسيطران على غالبية المقاعد، حيث تبلغ قوتهما مجتمعين في الكنيست الحالي خمسة وتسعين مقعدا من مجموع مقاعد الكنيست.

اضافة لذلك فإن قوى الوسط سواء من حيث الحجم - المفدال - او التوجه السياسي-داش- قد تقلص عدد مقاعدها كما هو الحال بالنسبة للمفدال او اندثرت كما هو الحال بالنسبة لداش.

كما منيت الاحزاب الصغيرة بخسارة فادحة اذ اقتصر عددها على ثلاثة احزاب فقط، لكن رغم هزيمتها فسيبقى لها دور هام ومتعاظم في تشكيل الائتلافات الحكومية نتيجة عدم فوز اي من الحزبين الكبيرين باغلبية تؤهله

تشكيل حكومة تتمتع بالثقة في الكنيست، مما يعني قدرتها - الاحزاب الصغيرة - الواضحة على المساومة والحصول على تنازلات رغم تراجع قوتها التمثيلية.

رابعا : الائتلاف الحكومي :

عقب اعلان نتائج الانتخابات تم تكليف مناحيم بيجن بتشكيل الحكومة الاسرائيلية القادمة وقد استغرق اتمام التشكيلة الحكومية فترة طويلة "خمسة اسابيع" اي في نهاية الفترة المحددة للرئيس المكلف الذي كان عليه ان يتجه الى الاحزاب الدينية لتشكيل حكومة تحظى بثقة الكنيست، اذ بدونها- الاحزاب الدينية - لا يستطيع انجاز مهمته، ومن هنا خضع لمساومات وضغوط شديدة من هذه الاحزاب، ودفع ثمنا باهظا في سبيل ذلك، حيث اضطر لتقديم تنازلات تتعلق بقضية "من هو اليهودي" كما تعهد بتوجيه مؤسسات الحكومة ليصبح موضوع الحفاظ على حرمة يوم السبت شرطا مسبقا للعمل في المشاغل والخدمات التي تطالب بتحسينات ومساعدات رسمية، علاوة على ذلك فقد اضيف الى اتفاق الائتلاف الحكومي ملحق يعدد اهداف الحكومة في المجال التربوي مع إيراد بند خاص يوفر موازنة سنوية خاصة للمؤسسات الدينية(٤٦).

وقد تم الاتفاق بين ليكود والاحزاب الدينية - المفدال، اجودات اسرائيل، تامي - على تشكيل الحكومة الجديدة والتي ضمت ثمانية عشر وزيرا وعشرة نواب وزراء.(٤٧) ووزعت المناصب على النحو التالي :

١- الليكود : حصل على ١٥ وزارة وستة نواب وزراء.

٢-المفدال : حصل على مقعدين وزاريين ونائبي وزيرين.

٣- تامي : حصل على مقعد وزاري واحد ونائبي وزيرين.

٤- اجودات اسرائيل : اكتفى بفرض شروطه الخاصة المتعلقة بالنواحي الدينية وحصل على ستة مناصب مدير عام في ست وزارات ومنح منصب رئيس الائتلاف في الكنيست.

وبذا تعتبر هذه الحكومة اقلية من السهل انفراط ائتلافها حيث لاتستند الى اغلبية واضحة او ثابتة، اذ حصلت عند تقدمها للحصول على الثقة امام الكنيست في شهر اب (اغسطس) ١٩٨١ على اغلبية (٦١) صوتا فقط.

ومما يلاحظ على هذا التشكيل الحكومي خلوه من عناصر الوسط كلية واقتصاره على العناصر المتطرفة في الوقت الذي ضمت فيه الحكومة السابقة بعض عناصر الوسط من حركةداش، كما حصل اريك شارون في هذه الحكومة على منصب وزير الدفاع مما يشير الى الطبيعة الصقرية لتوجهاتها.

ويوضح البرنامج الائتلافي للحكومة هذه الطبيعة المتطرفة حيث شكلت الاهداف التالية ابرز بنوده :(٤٨)

١- الاستيطان في " ارض اسرائيل" هو حق وجزء لا يتجزأ من امن "الامة" وستعمل الحكومة لتعزيزه وتطويره.

٢- الاقرار بان حق " الشعب اليهودي" في " ارض اسرائيل" حق ابدي وخالد غير قابل للطعن وهو مترابط مع حقه في الامن والسلام.

٣- القدس هي العاصمة الابدية لاسرائيل، فلا يمكن تقسيمها، وكلها تحت السيادة الاسرائيلية.

٤- ان الحكم الذاتي الذي تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد لا يعني السيادة او حق تقرير المصير، فترتيبات الحكم الذاتي التي تحددت في كامب ديفيد هي الضمان لعدم قيام دولة فلسطينية في " ارض اسرائيل الغربية" في اي ظرف.

٥- زيادة الهجرة الى اسرائيل من الشرق والغرب على السواء.

٦- ربط الانسحاب النهائي في سيناء بالتطبيع.

٧- لن تهبط اسرائيل من هضبة الجولان، ولـن تزيل اية مستوطنة اقيمت هناك، والحكومة هي التي ستقرر التوقـيت الملائم لاحلال قانون الدولة وقضائها وادارتها على هضبة الجولان.

هذا ونتيجـة لاستقالة مناحيم بيـجن واعتزاله الحياة السيـاسية في ايلول - سبتمبر -١٩٨٣ دون توضيح اسباب ذلك تم انـتخاب " اسحق شامير" رئيساً لحزب حيروت الطرف الرئيسي في ليكود، وعـهـد اليه رئيس الدولة بتـشكيل حكومة جديدة تخلف حكومة بيجن.

وقد عمـد شامير في البـداية تحت ضغوط عدد من اعضـاء الكنيست الى الاتصال بالتجمع العمالي بغية تشـكيل حكومة موسعة - حكومة وحدة وطنية- الا انه لم يوافق على مطالب حـزب العـمل الخاصـة بالاستيطان من جهـة ولم يفلح في الافلات من الضغوط في اطار الليكود التي تدعو الى مزيد من التشدد مما ادى الى فشل مـحادثات تشكيل الحكومة الموسـعة، واكتفى بتـشكيل حكومة اقلية مـشابهة لتشكيلة الحكومة السابقة، واقـر الكنيست حكومة " الاستـمرار" هذه في ١٠تشـرين اول- اكتـوبر -١٩٧٣ وحصـلت الحكومة على تأييـد (٦٠) صوتا (٤٩).

خامسا : حل الكنيست العاشر

فرض على رئيس الحكومة تقديم موعد الانتخابات للكنيست الحادي عشر قبل انتهاء موعد ولايته القانونية بسنة نتيجة رغبة المعارضة المتمثلة في التجمع العمالي وحداش، وبعض اطراف الائتلاف الحكومي ذاته - تامي-، واقر الكنيست العاشر بعد الاتفاق بين التجمع وليكود على حل نفسه والدعوة الى اجراء انتخابات الكنيست الحادي عشر يوم ٢٣/٧/١٩٨٤، وتعزى اسباب حل الكنيست بشكل رئيسي الى المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها اسرائيل والى ضرورة وجود حكومة موسعة تكون قادرة على وضع خطة اصلاح اقتصادي شاملة، وبذا تكون ولاية الكنيست العاشر بدأت يوم ٢٠/٧/١٩٨١ وانتهت يوم٢٢/٧/١٩٨٤.

قائمة المراجع

١- هاني عبد الله، انتخابات الكنيست العاشر في اسرائيل، " خلفيات ونتائج" في كتاب: د. مصطفى جفال، هاني عبد الله، نهاد حشيشو، " اسرائيل في ظل حكومة بيجن الثانية"،(بيروت : معهد الانماء العربي، الطبعة الاولى، ١٩٨٢) ص ٢٠.

٢- حنة شاهين، احتمال اجراء انتخابات مبكرة في اسرائيل، في مجلة شؤون فلسطينية، عدد ١٠٣، حزيران ١٩٨٠، ص ١٤١.

٣- هاني عبد الله، انتخابات الكنيست العاشر في اسرائيل، خلفيات ونتائج، مرجع سابق، ص ٢٧.

٤- حنة شاهين، احتمال اجراء انتخابات مبكرة في اسرائيل، مرجع سابق، ص ١٤٠.

٥- المرجع السابق، ص ١٤١.

٦- سمير جبور، انتخابات الكنيست الحادي عشر ١٩٨٤، الابعاد السياسية والاجتماعية بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم ٧١، الطبعة الاولى ١٩٨٥ ص ١٤.

٧- هاني عبد الله ، انتخابات الكنيست العاشر في اسرائيل، خلفيات ونتائج، مرجع سابق، ص ٢٧.

٨- حنة شاهين، القوى الفاعلة في الانتخابات الاسرائيلية، في مجلة شؤون فلسطينية، عدد ١١٦، تموز ١٩٨١، ص ٢٣.

٩- صبري جريس، حزب العمل الاسرائيلي يعد لتسوية جديدة، في مجلة شؤون فلسطينية، عدد ١١٠، كانون الثاني ١٩٨١، ص٨١.

١٠- هاني عبد الله، الاحزاب السياسية في اسرائيل، مرجع سابق، ص ص ٧٨-٧٩.

١١- حنة شاهين، القوى الفاعلة في الانتخابات الاسرائيلية، مرجع سابق، ص٢٢.

١٢- هاني عبد الله، الاحزاب السياسية في اسرائيل، مرجع سابق، ص ٢٢.

١٣- حنة شاهين، القوى الفاعلة في الانتخابات الاسرائيلية، مرجع سابق، ص ٢٢.

١٣- هاني عبد الله ، الاحزاب السياسية في اسرائيل، مرجع سابق، ص ٢١.

١٥- حنة شاهين، القوى الفاعلة في الانتخابات الاسرائيلية، مرجع سابق، ص ٢٣.

١٦- سمير جبور، مرجع سابق، ص ١٠٩.

١٧- حنة شاهين، القوى الفاعلة في الانتخابات الاسرائيلية، مرجع سابق، ص٢٩.

١٨- الازمة الطائفية والانتخابات في الكيان الصهيوني، في مجلة الارض، عدد ٢٤، ١٩٨٤/٩/٧، السنة الحادية عشرة، ص ٤.

١٩- حنة شاهين، القوى الفاعلة في الانتخابات الاسرائيلية، مرجع سابق، ص٢٨.

٢٠- عبد الحفيظ محارب، حركة السلام الآن، اي سلام تريد؟، في مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٨٣، تشرين اول ١٩٧٨، ص ٤٦.

٢١- حنة شاهين، القوى الفاعلة في الانتخابات الاسرائيلية، مرجع سابق، ص٢٣.

٢٢- المرجع السابق، ص٢٣.

23- Gershom Schocken, Israel in Election Year 1984 in Foreign Affairs, Fall 1984,vol., 63 No 1.p.85.

٢٤- مجلة الارض، عدد ٢٤، ١٩٨٤/٩/٧، السنة الحادية عشرة، مرجع سابق، ص٤.

٢٥- المرجع السابق، ص ٥.

٢٦- د. مصطفى جفال، الانتخابات الاسرائيلية، نتائجها، مؤشراتها، المواقف ازاءها، احتمالاتها، في كتاب " اسرائيل في ظل حكومة بيجن الثانية" مرجع سابق، ص ١٦١.

٢٧- نهاد حشيشو، قراءة في برنامج الحكومة الاسرائيلية الجديدة، في كتاب : اسرائيل في ظل حكومة بيجن الثانية"، مرجع سابق، ص٦٦.

٢٨- صبري جريس، حزب العمل الاسرائيلي يعد لتسوية جديدة، مرجع سابق، ص٨٤.

٢٩- المرجع السابق، ص ص ٨٤-٩٢ وكذلك نهاد حشيشو، مرجع سابق، ص ٦٦.

٣٠- مجلة الارض ، عدد ٢٤، ١٩٨٤/٩/٧، السنة الحادية عشرة، مرجع سابق، ص ٣.

٣١- صبري جريس، حول نتائج انتخابات الكنيست العاشر نحو الاستقطاب والتصلب، مرجع سابق، ص ١١.

٣٢- سمير جبور، مرجع سابق، ص ١٢.

٣٣- حنة شاهين، القوى الفاعلة في الانتخابات الاسرائيلية، مرجع سابق، ص ٢١.

٣٤- هاني عبد الله، انتخابات الكنيست العاشر في اسرائيل، مرجع سابق، ص ٤٢.

٣٥- المرجع السابق، ص ٣٤.

٣٦- سمير جبور ، مرجع سابق، ص ١٣٥.

٣٧- هاني عبد الله ، انتخابات الكنيست العاشر في اسرائيل، مرجع سابق، ص ٣٤.

٣٨- المرجع السابق، ص ٣٤ وكذلك سمير جبور، مرجع سابق، ص ١٣٨.

٣٩- صبري جريس، حول نتائج انتخابات الكنيست العاشر نحو الاستقطاب والتصلب، مرجع سابق، ص ٨.

40- Gershom Schocken,op.cit.,p.90.

٤١- إيلي تفور، لماذا يتطرف الشباب باتجاه اليمين، في مجلة الارض عدد ٢٤، ٧/٩/ ١٩٨٤، مرجع سابق، ص ٤٨.

٤٢- مجلة الارض، عدد ٢٤، ٧/ ٩/ ٨٤، ص ٤.

٤٣- هاني عبد الله، انتخابات الكنيست العاشر في اسرائيل، مرجع سابق، ص ٣٧.

44- Gershom Schocken,op.cit.,Pp. 89-90.

٤٥- هاني عبد الله انتخابات الكنيست العاشر في اسرائيل، مرجع سابق، ص ٣٧.

٤٦- نهاد حشيشو، مرجع سابق، ص ٥٧.

٤٧- صلاح عبد الصمد، مساومات تشكيل حكومة بيجن، في مجلة شؤون فلسطينية، عدد ١١٩، تشرين اول ١٩٨١، ص ٢٢٧.

٤٨- المرجع السابق، ص ٢٢٧ وكذلك نهاد حشيشو، مرجع سابق، ص ص ٢٢٦-٢٢٧.

٤٩- سمير جبور، مرجع سابق، ص ٨٢.

الفصل الثاني عشر

انتخابات الكنيست الحادي عشر
١٩٨٤

اولاً: الظروف العامة للانتخابات :

تم الاتفاق عقب قرار الكنيست بحل نفسه بين كل من زعيمي الكتلتين الحزبيتين الرئيسيتين في اسرائيل الليكود وهو التكتل الحاكم والتجمع العمالي وهو كتلة المعارضة الرئيسية على اجراء انتخابات مبكرة للكنيست الحادي عشر حددت في ٢٣ تموز- يوليو- ١٩٨٤، ومن ثم بدأ السباق المحموم بين الاحزاب والكتل المختلفة لاعادة ترتيب اوضاعها الداخلية وائتلافاتها استعدادا للانتخابات.

فما هي طبيعة الاوضاع التي سادت الساحة الحزبية في اسرائيل؟، وما هو انعكاس السياسات الحكومية السابقة على هذه الساحة؟.

يمكن القول ان الاوضاع التي سادت قبل الانتخابات كانت اوضاع ازمة من كافة النواحي سواء الامنية او الاقتصادية الاجتماعية، او فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين القوى السياسية.

فالاجتياح الاسرائيلي للبنان في ٦ حزيران ١٩٨٢ لم يحقق الهدف المرجو منه، بل رتب وضعا غير مرغوب فيه، اذ ان ما اسمي بعملية "سلامة الجليل" والتي قصد منها ايجاد حزام امني يصل مداه الى اربعين كيلومتر في جنوب لبنان لم يؤد الى توقف الهجمات على القوات الاسرائيلية رغم النجاح في ابعاد منظمة التحرير الفلسطينية من الجنوب اللبناني مؤقتا، بل استمرت هذه العملية العسكرية والتي كان من المتوقع لها ان تنتهي في غضون ثلاثة او اربعة ايام، ويبدو ان هذا التورط لا مخرج منه حتى عام ١٩٨٤.

كما ان الهدف الاخر لاسرائيل من الاجتياح والمتمثل في فرض اتفاق سلام "مع لبنان" واقامة حكومة لبنانية "صديقة" واخراج سوريا من منطقة البقاع لم يتم، بل اضحى الوجود السوري اكثر قوة، حتى ان تعيين رئيسا للبنان اضحى بيد سوريا(١).

كما كان لهذا الاجتياح اثاراً خطيرة على زيادة استفحال الازمة الاقتصادية رغم تعدد السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة السابقة، واستمرار استبدال وزير للاقتصاد بآخر*، اذ عجزت السياسات الاقتصادية عن ايقاف تدهور الاقتصاد الاسرائيلي مما اضطر الى التفكير بدولرة الاقتصاد، فالتضخم المالي خلال الاشهر الخمسة الاولى من عام ١٩٨٤ استقر على معدل سنوي ٤٠٠٪، كما وصل حجم الديون الخارجية الى ٢٩،٣ مليار دولار(٢). هذا علاوة على الارتفاع المتزايد في عدد العاطلين عن العمل، والانخفاض المتواصل لقيمة الشيكل**، والعجز عن تخفيض الانفاق العام بسبب تصاعد ارقام الانفاق العسكري ومشاريع الاستيطان في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧(٣).

اما من ناحية التوجهات العامة للجمهور الاسرائيلي فقد صعدت سياسات التكتل اليميني العدوانية والتعصب والتطرف لديه، مما يعني ان على القوى السياسية اخذ هذا التوجه بالاعتبار عند وضعها لبرامجها الانتخابية حتى تستطيع الحصول على تأييد الناخبين، خاصة وان قضية ما يسمى بـ "ارض اسرائيل الكاملة" اضحت تيارا جارفا ومتغيرا اساسيا في سلوك الناخب(٤). هذا علاوة على تعاظم التناقض الطائفي في اسرائيل بين يهود غربيين وشرقيين، وارتباط هذا التناقض بالاوضاع الطبقية.

ويمكن من جهة اخرى الاشارة الى غياب القيادة التاريخية للاحزاب السياسية خاصة عقب اعتزال مناحيم بيجن الحياة السياسية مما يعني عدم وجود شخصية يمكن ان تستقطب جمهور الناخين.

انطلاقا من هذه الاوضاع كان على القوى السياسية ان ترتب نفسها للتقدم لجمهور الناخبين، فكيف قام كل تكتل بالتعامل مع هذه الاوضاع؟

---

* استبدل سيمحا ايرليخ بيغال هوروفيتش يورام اريدور.

** هو العملة المستخدمة في اسرائيل.

١- قوى اليمين :

أ- الليكود :

يمكن اعتبار اعتزال رئيس الوزراء زعيم حيروت، بيجن، الحياة السياسية منعطفا خطرا واجه الحزب، اذ بدأت الرؤوس تتناطح لوراثة الزعامة ومن ثم رئاسة الحكومة، وهكذا دار الصراع في حيروت بين القطبيين الرئيسين "يتسحاق شامير" و "دافيد ليفي"، الا ان شامير استطاع التغلب على منافسه ومن ثم على ازمة القيادة مؤقتا وابعاد ليفي(٥) حيث ان الانتخابات القادمة ستفجر الصراع مجددا خاصة وان شامير لا يتمتع بشخصية سلفه بيجن مما يمكنه من سحق المتطلعين الى رئاسة الحزب. وقد وقع بالفعل ما كان متصورا اذ استنفرت الانتخابات القادمة شهية المتطلعين لرئاسة الحزب، وبرز التنافس مجددا بين كل من شامير وليفي، الاان صفقة تسوية عقدت بين الطرفين ادت الى انسحاب ليفي من المنافسة في ٤/ ٤/ ١٩٨٤ مع موافقته على تأيد ودعم شامير بعد حصوله على وعد بان يتولى منصب وزارة الخارجية ونائب رئيس الوزراء اذا فاز الليكود في الانتخابات، ويبدو ان قبوله - ليفي- بالصفقة يعود الى شعوره بضعف امكانات فوزه على شامير، وانه ان خسر المنافسة فسيفقد موقعه كرجل ثان في زعامة الحزب وفي قائمته الانتخابية، علاوة على ان استمرار الصراع بينهما سيؤدي الى تراجع الليكود في مواجهة حزب العمل الذي استطاع ترتيب اوضاعه الداخلية(٦).

الا ان منافسا خطرا برز لشامير على القيادة وهو وزير الدفاع السابق، الوزير بلا وزارة " اريك شارون" حيث اعلن عن ترشيح نفسه كمنافس لشامير في رئاسة الحزب، رغم ان حظه في الفوز ضعيف، ولم تجد الضغوط التي تعرض لها لثنيه عن خوض المنافسة، وقد تم حسم الصراع في اللجنة المركزيةلحزب حيروت حيث انتخب شامير مرشحا عن الحزب لرئاسة القائمة الانتخابية بواقع (٥٩٪) من مجموع الاصوات مقابل (٤١٪) حصل عليها شارون(٧).

ورغم الهزيمة التي لحقت بشارون الا ان وضعه تعزز في الحزب حيث لم يخسر بفارق كبير، اذ كان من المتوقع ان يحصل على (٢٠٪) فقط من اصوات اعضاء اللجنة المركزية للحزب، علاوة على ان هذه النسبة (٤١٪) بمثابة رد اعتبار له عقب ادانته من قبل لجنة " كاهان" التي حققت في مذابح "صبرا وشاتيلا" (٨). ويمكن القول ان هذه النسبة من التأييد له هي تعبير عن نفسية الجمهور الاسرائيلي الذي اصبح اكثرتطرفا ودعما للعناصر التي تقود التطرف في السياسة الاسرائيلية.

وبذا استطاعت حركة حيروت حسم صراع القيادة فيها - كما فعل التجمع العمالي- والتوجه الى الانتخابات دون مشاكل داخلية.

اما شريك الليكود في التكتل وهو الحزب الليبرالي فقد عانى بشكل اكثر حدة من التمزق في صفوف قيادته عقب وفاة زعيمه " سيمحا ايرليخ" عام ١٩٨٣، اذ انفجر الصراع بين كل من " يتسحاق موداعي" وزير الطاقة "وموشي نسيم" وزير العدل و"مناحيم سفيدور" رئيس الكنيست على زعامة الحزب من جهة وعلى استمرار التحالف مع حيروت من جهة ثانية، الا ان الصراع تم حسمه لصالح " موداعي"(٩) دون ان يعني ذلك التسليم له بالسير الى النهاية في تطبيق تصوراته خاصة المتعلقة بفك التحالف مع حيروت، وخوض الانتخابات في قائمة منفصلة(١٠)، وبذا تم ترتيب الاوضاع الداخلية في كتلة الليكود حيث خاضت الانتخابات بقائمة ائتلافية واحدة ضمت كلا من "حيروت والاحرار وحركة لعام".

ب- القوى اليمينية الصغيرة :

لم يقتصر الصراع في اطار القوى اليمينية على الاحزاب الكبرى بل تعداه الى الحركات الصغيرة حيث وقع صراع بين اعضاء قيادة "هتحيا" يوفال نئمان وجيئولا كوهين حول انضمام حركة " تسومت" ومعناها " صهيونية متجددة" والتي اسسها في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ رئيس الاركان السابق رفائيل ايتان الى حركة هتحيا، ويرجع سبب الخلاف الى عدم الاتفاق على موقع ايتان في القائمة الانتخابية، اذ تصر جيئولا كوهين على ان يحتل ايتان المرتبة التي تليها على القائمة. كما هددت بالانسحاب كلية من هتحيا والعودة الى حزب حيروت الذي انشقت عنه في فترة سابقة. (١١).

كما فشلت محاولة توحيد قوى اليمين المتطرف الصغيرة في قائمة واحدة اذ استهدفت هذه الفكرة تشكيل جناح " قومي" قوى لمواجهة احتمال نجاح التجمع العمالي حيث ترى هذه القوى ان نجاحه - التجمع - قد يكون عاملا مساعداً على تعاظم خطر امكانية قيام دولة فلسطينية(١٢).

الا ان هذه المحاولة باءت بالفشل حيث قررت حركة" متساد" اي "الحركة من اجل تجديد الصهيونية" خوض الانتخابات في قائمة منفصلة(١٣)، اما هتحيا وتسوميت فقد عقدا اتفاقا لتشكيل قائمة موحدة لخوض الانتخابات. (١٤).

٢- التجمع العمالي - المعراخ - :

يعتبر التمثيل الذي سيحصل عليه التجمع العمالي خاصة حزب العمل مؤشرا مهما في تحديد طبيعة العلاقات الداخلية في الحزب، اذ ان خسارته في الانتخابات وتفوق ليكود سيؤديان الى انشقاق خطر بين صفوفه، وصراع مرير على القيادة، وقد ادركت قيادة الحزب هذا الوضع فعملت على خوض الانتخابات دون صراعات على القيادة بغية الحصول على نسبة تؤهلها لان تكون

اكبر كتلة برلمانية في الكنيست كحد ادنى او ان تحصل على اغلبية مقاعد الكنيست كحد اعلى وهذا امل ضعيف. (١٥).

وكانت القيادات الحزبية المرشحة للتنافس على رئاسة الحزب متمثلة في شيمون بيريس زعيم الحزب واسحق رابين رئيس الوزراء السابق واسحق نافون رئيس الدولة السابق، وقد تمت تسوية بين كل من بيريس ورابين انسحب بموجبها الاخير من المنافسة، كما تنازل نافون عن ترشيح نفسه ضد بيريس لرئاسة الحزب، ويبدو ان تنازله جاء عقب تأكده من ان كلا من بيريس ورابين قد تحالفا ضده، لان تنافسهما سيكون لمصلحته، كما انه لا امل له في الفوز بعد تنازل رابين(١٦)، هذا وتقدم بيريس لرئاسة الحزب دون منافسة وتم انتخابه من قبل اللجنة المركزبة للحزب بالاجماع ليكون رئيسا للحزب ومرشحا عن التجمع العمالي لمنصب رئيس الحكومة (١٧). كما استطاع الحزب دمج ممثلي حزب المابام في قائمته الانتخابية. (١٨).

بيد ان دمج حزب العمل ممثلي مابام في قائمته لم ينه الخلاف بينهما حيث تنص اتفاقية الائتلاف على ان يحل في كل قائمة للتجمع مرشح عن حزب المابام، وقد تم في الانتخابات السابقة وضع مرشح المابام في المرتبة الخامسة من كل قائمة للتجمع دون التقيد بالاتفاقية مما حدا بزعماء المابام الى اعتبار هذا الامر سابقة ينبغي ان تستمر بينما رأت اصوات من حزب العمل التقيد بما نصت عليه الاتفاقية فقط(١٩).

٣- قوى الوسط :

لا توجد بين احزاب الوسط قوة رئيسية ذات تأثير على جمهور الناخبين، اذ انها في معظمها بعد اندثار حركة داش، احزاب شخصية هامشية، الا ان عنصرا جديدا دخل في هذه المرحلة الى ميدان الوسط تمثل في عيزر وايزمن الذي اختفى عن المسرح السياسي لمدة ثلاثة اعوام، وظهر في بداية عام ١٩٨٤

ليعلن عن تشكيل حزب جدد ينتمي في مواقفه الى قوى الوسط، وقد اطلق على هذا الحزب اسم " ياحد" اي حركة الوحدة الوطنية. (٢٠).

ويبدو ان وايزمن يسعى لان يقوم بدور مشابه للدور الذي قام به ديفيد بنغوريون في الستينات حيث انشق عن حزب العمل مكونا كتلة رافي او مشابها لدور يجال يادين في السبعينات حين شكل حركة داش لتكون بديلا للقوتين الحزبيتين الرئيسيتين "التجمع و الليكود"، الا ان كلا من الرجلين رغم تاريخه الطويل فشل في انجاز ما استهدفه واضطر في النهاية الى اعتزال الحياة السياسية(بنغوريون) او ادركه الموت (يادين)، وقد لا يكون حظ وايزمن اوفر من حظ سابقيه، فهو يسعى للعب دور هام في السياسة الاسرائيلية عن طريق حصوله على تمثيل في الكنيست يؤهله للعب دور المرجح بين الفريقين، حيث اشارت بعض استطلاعات الرأي العام التي اجريت الى امكانيةحصوله على (١٤٪) من اصوات الناخبين مما يعني تمثيله باكثر من اثني عشر مقعدا في الكنيست. (٢١)

وقد احدث تشكيل وايزمن لكتلته قلقا في اوساط الحزبين الكبيرين خشية استقطابه عددا من الاصوات التي تقترع لكل منها.

اما قوى الوسط الاخرى فقد بقيت هامشية في قدرتها على التأثير على المسرح السياسي، وهي باستمرار بين انشقاق وائتلاف، فعلى سبيل المثال تقدمت راتس(حركة حقوق المواطن) للانتخابات بقائمة موحدة مع شيلي - سلام اسرائيل، كما تقدم لوف ايلياف بقائمة مستقلة وكذلك حركة شنوي - التغيير-.

٤- المتدينون :

يعتبر الصراع ظاهرة مزمنة في الاحزاب المتدينة، فالمفدال الذي مني بهزيمة كبيرة في انتخابات الكنيست العاشر لن يقوى على تحمل هزيمة جديدة في

الانتخابات الحالية مما يستدعي ضرورة الحفاظ على الوحدة بين صفوفه، ومع ذلك فالصراع مستمر بين اطرافه الرئيسية وهي :(٢٣)

أ- كتلة لمفنيه - من اجل التحول - بزعامة يوسف بورغ وزير الداخلية الزعيم التاريخي للحزب.

ب-كتلة الشباب بزعامة وزير التربية زفولون هامر.

جـ- كتلة السفارديم.

د- كتلة الكيبوتس الديني.

ويدور الصراع بشكل رئيسي حول دعوة الكتل المختلفة خاصة الشباب ازاحة يوسف بورغ من زعامة الحزب.

وقد تم تدارك التشرذم قبل ان يقع، وتمكن الحزب من التقدم بقائمة موحدة للانتخابات بدل قائمتين.

هذا وقد انشق عن الحزب الحاخام" حاييم دروكمان" الذي شكل حركة "متساد" وتم التحالف بين هذه الحركة وكل من حركة (اوروت) بزعامة " حانان بن بورات" احد قادة حركة غوش ايمونيم وبوعالي اجودات اسرائيل وشكلت هذه القوى حركة مورشا -التراث-، وتعتبر هذه الحركة اكثر القوى الدينية خطرا على قوة المفدال الانتخابية.(٢٤).

اما بالنسبة لحزب اجودات اسرائيل فقد تلقى هو الاخر لطمة قوية حين انشق عنه الحاخام"عوفيديا يوسف" وقام بتشكيل حركة شاس تعبيرا عن رفض سيطرة اليهود الغربيين على الحزب.

ويشكل قيام هذه الحركةخطرا على كافة القوى الدينية اذ انها تمثل صيغة طائفية دينية، مما يعني انها ستسحب اصواتا من كافة القوى الدينية في الانتخابات القادمة.

اما بالنسبة لحركة تامي - تقاليد اسرائيل- فرغم انها اقل الحركات الدينية تعرضا للصراع الداخلي الا انها لا تفتقده كلية، اذ وقع الصراع بين رئيس الحركة اهرون ابو حتسيرة من جهة واهرون اوزان وزير الرفاه الذي احتل مقعد ابو حتسيرة في الوزارة عقب اقالته اثر الفضيحة المالية التي وقعت في وزارة الاديان التي كان يرأسها(٢٦).

ونتيجة لهذه الاوضاع غير المستقرة داخل الاحزاب الدينية بذلت عدة جهود لتوحيدها من اجل خوض الانتخابات في قائمة موحدة، وتعتبر محاولة الحاخام الاكبر شابيرا رئيس حزب اجودات اسرائيل اهمها حيث عقد اجتماعا لكافة اطراف القوى الدينية يوم ٩/ ٤/ ١٩٨٤ لهذا الغرض.(٢٧) الا ان محاولته باءت بالفشل، وبالتالي تشكلت القوى الدينية على النحو التالي: المفدال ، اجودات اسرائيل، تامي، موراشا، شاس، وخاضت كل منها الانتخابات بقائمة منفصلة.

وفي خضم استعداد الاحزاب لترتيب اوضاعها الداخلية للانتخابات اظهرت استطلاعات الراي العام تقدم التجمع العمالي بشكل واضح على ليكود، اذ اوضح استطلاع للراي اجراه معهد(بوري) في شهر يناير ١٩٨٤ اي قبيل الانتخابات بسبعة اشهر ان التجمع العمالي يحظى بنسبة تأيد تتجاوز (٥٠٪) من مجموع اصوات الناخبين، وان الانتخابات لو تجرى في هذا الشهر فسيتمكن التجمع العمالي من تشكيل حكومة اغلبية دون الحاجة الى شركاء ائتلافين، اما بالنسبة لليكود فقد حظي بنسبة ٢٣٪ فقط من الاصوات(٢٨).

كما استمرت نتائج الاستطلاعات التي اجريت لاحقا تشير الى تقدم التجمع العمالي على منافسه ليكود بفارق واضح.

وتبين نتائج الاستطلاعات التي اجريت في شهر يوليو ١٩٨٤ ان التجمع العمالي ما زال يتقدم على الليكود وجاءت التوقعات بالنسبة للقوى الحزبية كما يلي :(٢٩)

الحزب	عدد المقاعد المتوقعة
التجمع العمالي	٥٣
ليكود	٣٧
ياحد	٥
التقدمية	١
شينوي	٤
هتحيا	٥
حداش	٣
المفدال	٤-٥
تامي	١-٢
لوف ايلياف	لاشيء
مئير كاهانا	لاشيء.

ثانيا : الحملة الانتخابية :

لم تتقدم اي من الكتلتين الكبيرتين المعراخ والليكود ببرنامج يعبر عن رؤية واضحة لحل المشاكل التي تعاني منها اسرائيل على المستويين الداخلي والخارجي، كما ان هذه الحلول لم تكن جذرية، بل جاءت في معظمها تكرارا للمواقف السابقة، وان ما اضيف للبرامج الانتخابية الحالية مما تحتويه البرامج السابقة فهو القضية المتعلقة بالاجتياح الاسرائيلي للبنان، والمأزق الذي وقعت فيه اسرائيل نتيجته، ورغم ان قضية الاجتياح للبنان والثمن الباهظ الذي تدفعه قواتها العسكرية يوميا كان يمكن ان يصبحا اهم بنود الحملة الانتخابية لواحد على الاقل من التكتلين الرئيسيين، الا انهما عزفا عن التركيز عليهما، اذ شعرا انهما لن يكونا مفيدين لاي منهما في الانتخابات، فليكود الذي نفذت حكومته الاجتياح لا يستطيع الدفاع عن الثمن المادي والبشري الباهظ لهذه العملية، خاصة وانها لم تحقق هدفها وهو ما سمي " سلامة الجليل" .

كما ان حزب العمل لايستطيع استغلال تورط حكومة ليكود في هذه العملية لانه ايدها في مراحلها الاولى.

كذلك فقضية "السلام" مع مصر كادت تغيب عن بنود الحملة الانتخابية لان من ساهموا في انجازها لم يعودوا يحتلون مواقع حكومية، بل ان من يسيطرون على الحكومة هم ممن عارضوها.(٣٠)

ويمكن كذلك الاشارة الى غياب قضية التناقض العرقي بين اليهود الغربيين والشرقيين من بنود الحملة.(٣١)

بذا فسيكون التركيز الرئيسي في الحملة الانتخابية على المحاور التالية :

- المحور الامني .
- مستقبل المناطق المحتلة.
- المحور الاقتصادي.

وكما سنرى فان كلا من التجمع العمالي والليكود التقيا في عديد من النقاط الرئيسية ، بل يبدو التجمع العمالي احيانا اكثر تشددا من الليكود، سواء فيما يتعلق بعدم الانسحاب من الاراضي المحتلةعام ١٩٦٧، او الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية او بالغاء ضم كل من القدس والجولان او بالانسحاب غير المشروط من لبنان، او بعقد المؤتمر الدولي للسلام.(٣٢)

وسنعمد الان الى توضيح المرتكزات الرئيسية للحملة الانتخابية للكنيست الحادي عشر للاحزاب والقوى المختلفة التي تقدمت للانتخابات.

١- التجمع العمالي - المعراخ-

ركز في حملته الانتخابية على قضيتين رئيسيتين هما الوضع الاقتصادي المتدهور ومستقبل الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ورغم انه كاد يغفل القضايا الاساسية الاخرى في حملته الانتخابية لانها غير ذات جدوى بالنسبة لحصوله على اصوات الناخبين الا انه لم يأت في القضيتين سالفتي الذكر ببرامج محددة واضحة، كما ان خططه كانت مطاطية، فيها كثير من الابهام المتعمد حتى تستطيع استقطاب اصوات من المتطرفين.

ففي الجانب الاقتصادي الذي اعتبره التجمع مقتل ليكود، حيث اعتبر ان ليكود هو سبب الازمة التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي، وان الامل في الانقاذ يكون عن طريق التجمع، اذ وصف شيمون بيريس الاقتصاد الاسرائيلي بانه يشبه منزلا تركت صنابير المياه فيه مفتوحة، وهو يغرق اكثر يوما بعد يوم(٣٣)، وقد اقترح التجمع برنامجا اقتصاديا دعي "اقتصاد السلامة" يهدف الى نقل الاقتصاد الاسرائيلي من حالة التضخم والركود الى حالة تجدد النمو وعودة الاستقرار عن طريق تطوير اقامة تشغيل كامل وتقليص ارتباط الاقتصاد بالخارج، وزيادة الصادرات وكبح الواردات وارتفاع الاسعار(٣٤). كما طرح المعراخ صفقة شاملة تعقد بين الحكومة والهستدروت - اتحاد العمال - لهذا

الغرض تنطلق من "السلام والتصالح الطبقي" تقوم على اساس الاتفاق الوطني - الحكومة، الهستدروت و ارباب العمل - للوصول الى تسوية متفق عليها لكبح ارتفاع الاسعار والاجور والمداخيل. (٣٥).

اما بالنسبة لمستقبل الاراضي المحتلة فهو يبدي استعدادا للتنازل عن المناطق المأهولة بالسكان مع التمسك بالقدس كعاصمة موحدة لاسرائيل، ووادي الاردن وشمال البحر الميت ومنطقة غوش عتسيون، ورغم انه يعلن عن التزامه بوقف الاستيطان في المناطق المأهولة الا انه من جهة اخرى يرفض إزالة المستوطنات القائمة وقد ورد موقفه هذا بالنسبة للمستوطنات للمرة الاولى في برنامجه الانتخابي، اذ لم يتضمن البرنامج الانتخابي للكنيست السابق هذا البند مما يوضح ان موقفه من وقف الاستيطان هو موقف شكلي فقط(٣٦).

وبالنسبة لمصر فسيعمل المعراخ على اعادة مصر الى محادثات الحكم الذاتي مع الاستعداد لاعادة النظر في عدد من النقاط الواردة فيه، واعتبار الحكم الذاتي تسوية مرحلية لانهائية.

وبالنسبة للاردن فسيعمد الى دعوته للانضمام الى محادثات بشأن السلام دون شروط مسبقة تقوم على اساس قراري مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢و٣٣٨ او على اساس مشروع ريجان.

كما سيقوم المعراخ بطرح مبادرة للتعاون المشترك بين اسرائيل والاردن والسعودية ومصر.

اما فيما يتعلق بلبنان فطرح المعراخ برنامجا للتسوية يشمل النقاط التالية :-

١- ان لاسرائيل مصلحة حيوية فيما يجري في جنوب لبنان.

٢- الانسحاب الى الحدود الدولية على مرحلتين تستغرقان ما بين ستة وتسعة اشهر شريطة ان تتولى قوة من القوات الدولية - اليونيفيل - السيطرة

على الاراضي التي سيجلو عنها الجيش الاسرائيلي والممتدة من الحدود السورية اللبنانية في الشرق وحتى منطقة صيدا في الغرب.

٣- الاعتراف بمكانة جيش لبنان الجنوبي كجهة تحافظ على النظام والامن في منطقة الجنوب اللبناني الى ان يحصل لبنان على كامل سيادته واستقلاله وذلك بمساعدة الجيش الاسرائيلي عبر اتصال وثيق ويومي معه.

٤- احتفاظ الجيش الاسرائيلي بحرية العمل وراء خط الحدود من أجل دعم جيش لبنان الجنوبي وقت الحاجة.

٥- اعتماد نظام "الجدار الطيب" في العلاقات بين اسرائيل وسكان الجنوب اللبناني.

أما بالنسبة لسوريا فقد دعا المعراخ الى إجراء مفاوضات دون شروط مسبقة ودون تحديد أي موقف محدد من مستقبل مرتفعات الجولان والعلاقات مع سوريا.

هذا وقد عمل المعراخ في حملته الانتخابية على التركيز على الوسط العربي في اسرائيل لأهمية القوة الانتخابية للصوت العربي والتي ستبلغ (١٠٪) ممن له حق الانتخاب، أي ما يعادل اثني عشر مقعداً في الكنيست، وأعلن أنه سيضع اسماء ثلاثة من العرب في اماكن مضمونة في قائمته الانتخابية متخليا بذلك عن تأييد القوائم العربية المنفصلة. (٣٧)

٢- التكتل اليميني " الليكود " :

يشبه البرنامج الانتخابي لليكود برنامج الانتخابات السابقة مع بعض التعديلات الطفيفة التي لا تغير من الجوهر، وقد عمل في حملته الانتخابية على تغييب القضايا الاساسية التي تشكل مقتلاً له مثل القضية الاقتصادية

الاجتماعية وقضية الحرب في لبنان، مركزاً على مستقبل الاراضي المحتلة والاستيطان حيث عزف على وتر أن اليهود يعيشوا في بحر من الخوف، وأن اسرائيل محكوم عليها أن تحارب لأجيال عدة، لذا اعتبر أن الخلاف الاساسي بينه وبين المعراخ يدور حول "فكرة أرض اسرائيل" وبين فكرة تدعو الى إقامة دولة فلسطينية. (٣٨)، وانطلاقاً من هذا الموقف طرح الليكود شعار "أنا في المعسكر الوطني"(٣٩)، أي الجانب الذي يرفض التخلي عن أي جزء من الاراضي المحتلة، والداعي الى الحاقها باسرائيل. أما الطرف الآخر بنظره - المعراخ - فهو الطرف الذي سيفرط في "أرض اسرائيل".

أما بالنسبة لاجتياح لبنان فقد حاول ليكود تبرير الاجتياح موضحاً أنه كان ضرورياً وناجحاً لأنه أدى الى القضاء على التهديد العسكري والسياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأن قادة الليكود حالياً هم أفضل من ينقذ اسرائيل من هذا المأزق.

وبالنسبة للوضع الاقتصادي أوضح الليكود أنه نجح في إقامة بنية تحتية للعمالة والخدمات الاجتماعية، وأنه سيقوم بالتصدي للمشاكل الاقتصادية الرئيسية المتمثلة في :

أ- كبح التضخم.

ب- تقليص العجز في ميزان المدفوعات.

جـ- استمرار النمو الاقتصادي.

وبالنسبة للسلام مع مصر فقد كاد الموضوع يسقط نهائيا من برنامج الليكود.

٣- قوى الوسط :

تمثل حركة ياحد قوة الوسط الاساسية في هذه الانتخابات، الا أن هذا لا يعني أن مواقفها تختلف بشكل جذري عن مواقف كل من المعراخ وليكود،

فهي تلتقي معهما في كثير من النقاط، فهي على سبيل المثال ترفض إقامة الدولة الفلسطينية، وتعتبر نهر الاردن الحد الامني لاسرائيل الى حين عقد تسوية مع الاردن، وتعطي كل يهودي الحق في الاستيطان في أي مكان في الاراضي المحتلة لكن ليس في المناطق المأهولة بالسكان، وتدعو الى الانسحاب من لبنان(٤٠) والى اقامة علاقات اسرائيل بالدول العربية على اساس يماثل اتفاقيات كامب ديفيد مع مصر. (٤١)

أما حل المشكلة الفلسطينية فترى الحركة أنه يتم عن طريق مبادرة اسرائيلية تقوم على فرض ادارة ذاتية "حقيقية وكاملة"، وتعني هذه الادارة الذاتية منح سكان الاراضي المحتلة حكما مستقلا في مجالات الحياة باستثناء الشؤون الخارجية والأمن. (٤٢)

وبالنسبة للأزمة الاقتصادية تدعو الحركة الى تقليص الموازنة العسكرية وانتقاد ما يسمى بالمشاريع الاستراتيجية مثل مشروع قناة البحرين «التي تصل بين البحرين المتوسط والميت» ومشروع طائرة لافي لكلفتهما. (٤٣)

٤- المتدينون:

تتصف البرامج الانتخابية للاحزاب الدينية بالتطرف عادة، وهي ليست بعيدة عن برنامج الليكود، ويمكن الاشارة الى البرنامج الانتخابي للمفدال الذي يوضح هذا التطرف والمتمثل في النقاط الاساسية التالية (٤٤):

١- ان الاستيطان في كل جزء من "ارض اسرائيل" يعتبر حقاً طبيعياً.

٢- وجوب العمل لتعزيز المستوطنات الجديدة القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخلق الظروف المواتية لانشاء مستوطنات جديدة أخرى.

٣- ان الاستيطان هو حجر الزاوية بالنسبة للصهيونية المتدينة، وحركة التوراة والعمل والمفدال، وهو بداية تطور الخلاص.

٤- لن يتم تسليم أي جزء من" ارض اسرائيل" لحكم اجنبي أو لسيادة أجنبية.

٥- لن يجري اجتثاث أية مستوطنة يهودية أو تسليمها لسيادة أجنبية.

٦- مواصلة الجهود لإحلال الادارة الاسرائيلية على المستوطنين اليهود في الضفة الغربية وغزة.

٥- القوى السياسية الصغيرة.

يمكن الاشارة الى حركتين طرحت كل منهما رأياً مناقضاً للآخر، وتتمثل الاولى في الحركة المتطرفة (تسوميت) والمتحالفة مع هتحيا، حيث خاضت الحركتان الانتخابات في قائمة واحدة، وقد دعا البرنامج الانتخابي لهما الى تعزيز الاستيطان في كافة "ارض اسرائيل" والى احباط مشروع الحكم الذاتي لأن "ارض اسرائيل" كلها "لشعب اسرائيل"، وبالنسبة للمفاوضات مع الدول العربية فتدعو الى أن يقترح على العرب السلام مقابل السلام دون التنازل عن ذرة تراب واحدة من "ارض اسرائيل" .(٤٥)

أما الحركة الاخرى فهي الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة "حداش" والتي يقودها حزب راكاح ذي الاغلبية العربية، حيث تقدمت الجبهة بالبرنامج التالي للانتخابات. (٤٦)

١- الانسحاب الفوري غير المشروط من لبنان.

٢- الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة الى جانب اسرائيل.

٣- من أجل مباحثات سلام مع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

٤- من أجل المساواة في الحقوق والحريات الديمقراطية والعدل الاجتماعي.

ثالثا : نتائج الانتخابات :

تجدر الاشارة قبل الحديث عن نتائج الانتخابات الى موضوعين قد يكون لهما مغزى مهم، أولهما يتمثل في طرح اقتراح قدمه السكرتير العام لحزب العمل "-حاييم بارليف" لتغيير اسلوب الانتخابات، الا ان الاقتراح فشل وتم تثبيت الاسلوب الحالي (٤٧)، اما الثاني فيتمثل في إيثار "حركة السلام الآن" عدم خوض الانتخابات والإيعاز الى مؤيديها بالتصويت لصالح قوائم العمل، مابام، شينوي، راتس، لوف إيلياف. (٤٨).

أ- القوائم الانتخابية ونسبة المقترعين :

تقدم لانتخابات الكنيست الحادي عشر سبع وعشرون قائمة مقابل احدى وثلاثين قائمة تقدمت لانتخابات الكنيست السابق، تخوض عشر قوائم منها الانتخابات لأول مرة، وأربع عشرة قائمة منها غير ممثلة في الكنيست (٤٩)، وقد اصدرت اللجنة المركزية للانتخابات قراراً بعدم أهلية كل من القائمة التقدمية للسلام وحركة (كاخ) وذلك لاعتراف قادة الاولى بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني ولمناهضة الثانية للديمقراطية، الا ان المحكمة العليا نقضت القرارين واجازت للحركتين خوض الانتخابات. (٥٠)

كما اعلنت اللجنة المركزية عدم اهلية كتلة الهجرة والشبيبة للمشاركة في الانتخابات لعدم تمكن الكتلة من جمع العدد المطلوب من التواقيع وهو (٢٥٠٠) الذي يتيح لأي قائمة الحصول على ترخيص بخوض الانتخابات. (٥١)

وبذا تكون اللجنة المركزية للانتخابات اعتمدت ستاً وعشرين قائمة، وقد بلغ عدد من لهم حق الانتخاب (٢،٦٥٤،٦١٣) شخصاً اقترع منهم

(٢،٠٩١،٤٠٢)، وبلغ مجموع الاصوات الصالحة (٢،٠٧٣،٣٢١) ونسبة التصويت (٧٨،٥ ٪). (٥٢)

ب- توزيع المقاعد على الكتل المتنافسة :

تمكنت خمس عشرة قائمة من اجتياز نسبة الـ (١٪) من مجموع الاصوات وبالتالي شاركت في عملية توزيع مقاعد الكنيست، أما القوائم الاخرى فقد استبعدت من عملية التوزيع لعدم حصولها على هذه النسبة، والجدول التالي يوضح عدد المقاعد ونسبة توزيع الاصوات على القوائم المختلفة : (٥٣)

القائمة	عدد المقاعد	النسبة المئوية للاصوات
المعراخ	٤٤	٣٤،٩
الليكود	٤١	٣١،٩
هتحيا تسومت	٥	٤،٠
المفدال	٤	٣،٥
حداش	٤	٣،٤
شاس	٤	٣،١
شينوي	٣	٢،٦
راتس	٣	٢،٤
ياحد	٣	٢،٢
القائمة التقدمية للسلام	٢	١،٨
اجوادت اسرائيل	٢	١،٧
موراشا	٢	١،٦
تامي	١	١،٥
كاخ	١	١،٢
أومتس	١	١،٢

جـ- دلالات نتائج التصويت :

تشير النتائج الى أن أيا من الحزبين الكبيرين التجمع والتكتل لم يحقق النجاح المرجو، بل خرجا خاسرين، اذ لم يحصل أي منهما على قوة تؤهله تشكيل حكومة مستقرة متحررة من ابتزاز الاحزاب الصغيرة، وبذا يمكن القول أن الناخب الاسرائيلي أراد إحداث نوع من التغيير الحكومي لكن دون أن يسمح للتجمع العمالي باستلام السلطة، ودون أن يفقد التكتل امكانية استلام السلطة، أي أنه لم يفعل بالتكتل كما فعل بالتجمع عام ١٩٧٧ حين اسقطه من الحكم لصالح التكتل.

كما تشير النتائج الى زيادة أهمية وفعالية الاحزاب الصغيرة، اذ سيكون لها القدرة على المساومة عند تشكيل الائتلاف الحكومي -لحاجة كل من الحزبين الكبيرين لها، فقد ارتفع عدد مقاعدها (الاحزاب الصغيرة) من (٢٥) مقعدا في الكنيست السابق الى (٣٥) مقعدا في الكنيست الحالي.

فبالنسبة للتجمع العمالي جاءت النتائج مخيبة للتوقعات، اذ دلت الاستطلاعات التي اجريت قبيل الانتخابات على أنه سيفوز باكثر من خمسين مقعدا، كما أن الاستطلاعات التي اجريت خلال النصف الاول من شهر يوليو/ تموز حيث عقدت الانتخابات اشارت الى تفوق التجمع على التكتل بعدد يتراوح بين (٥ -١٠) مقاعد، الا أن النتائج جاءت لتحقق خسارة للتجمع حيث فقد (٣٪) من قوته التي كان عليها في الكنيست العاشر، اذ حصل على (٤٤) مقعدا مقابل (٤٧) مقعدا في الكنيست العاشر، وهي بواقع مقعدين لحزب العمل ومقعد لحزب المابام حليف العمل (٥٥).

أما بالنسبة للتكتل فرغم تراجع قوته التمثيلية من (٤٨) مقعدا في الكنيست العاشر الى (٤١) مقعدا في الكنيست الحالي، فإن خسارته ليست فادحة، أو على الاقل كما كانت متوقعة استنادا الى استقصاءات الرأي العام، ويبدو أن المقاعد التي خسرها التكتل ذهبت الى حلفائه في حركة هتحيا

تسوميت بشكل رئيسي، والى كل من ياحد وموراشا وأومتس. ولم تمكن خسارة التكتل التجمع العمالي من الوصول الى السلطة، وهذا ما سعى له التكتل، وربما تعزى ضآلة حجم الخسارة في تمثيله الى تصاعد التأييد له بين أبناء الطوائف الشرقية الذين يتسم سلوكهم بالتطرف.

بل أن الليكود ومعسكره اليميني سيستمران في الحصول على نفس نسبة الزيادة في الاصوات وهي (١,٥٪) لكل حملة انتخابية (٥٦)، وهذا يعني أن التجمع العمالي لن يستطيع احراز نصر حاسم في أية انتخابات ما لم يستطع اختراق مؤيدي التكتل من ابناء الطوائف الشرقية، وهذا أمر صعب التحقق على الاقل إن لم يكن مستحيلا، مما يعني استمرار تواجد قوتين رئيسيتين تتوزع الاصوات بينهما استنادا الى الاصول العرقية.

أما بالنسبة للاحزاب الدينية فقد حافظ هذا المعسكر على تمثيله الانتخابي لكن باعادة توزيع المقاعد بين القوى الدينية المختلفة، حيث فقد المفدال مقعدين انتقلا الى حركة موراشا المنبثقة عنه، كما فقد اجودات اسرائيل مقعدين انتقلا الى شاس المنبثقة عنه والتي حصلت على اربعة مقاعد جاء الاثنان الآخران منهما على حساب حركة تامي.

أما حركة ياحد التي كانت تأمل الحصول على خمسة مقاعد كحد أدنى فقد حصلت على ثلاثة مقاعد على حساب ائتلاف الليكود. كما دخل الكنيست لأول مرة الحاخام المتطرف مئير كاهانا حيث حصل على مقعد واحد، كما حصلت كل من حركتي شينوي وراتس على ثلاثة مقاعد لكل منها جاءت على حساب حليفهما المعراخ.

وبالنسبة لحركة حداش التي يقودها حزب راكاح فقد حصلت على نفس التمثيل في الكنيست السابق والمتمثل في اربعة مقاعد، كما حصلت القائمة التقدمية للسلام على مقعدين .

ومما تجدر ملاحظته انضمام سبعة من العرب الى الكنيست الجديد

يتوزعون على الحركات والكتل التالية :

الكتلة	عدد المقاعد
حداش	٢
المعراخ	٢
الليكود	١
شينوي	١
الحركة التقدمية للسلام	١

هذا ويبدو أن انتخابات الكنيست الحالي اكدت ثبات القاعدة التمثيلية للمعسكرات الحزبية الثلاثة العمال واليمين القومي واليمين الديني، وأن تراجع قوة أي منها كان لصالح أطراف أخرى في نفس المعسكر، كما حافظ المعسكران الرئيسيان - التجمع والتكتل - على قوتهما التمثيلية في الوقت الذي حققت فيه الاتجاهات الاكثر تطرفاً نجاحاً واضحاً.

رابعا : الائتلاف الحكومي :

وضعت نتائج الانتخابات الاحزاب الاسرائيلية الكبيرة في موقف حرج، اذ ان كلا من الحزبين الكبيرين سيواجه مشكلة في تشكيل حكومة ائتلافية تحظى بثقة الكنيست، وكان هذان الحزبان قد رفضا قبل اعلان نتائج الانتخابات فكرة تشكيل حكومة وحدة وطنية تضمهما معا، سواء لعدم قدرة هذه الحكومة على حل المشكلات المستعصية التي تواجهها اسرائيل، أو بسبب الخلافات التقليدية بين الحزبين، مما دعى شيمون بيريس زعيم التجمع العمالي لوصف حكومة من هذا النوع بأنها "حكومة الشلل الوطني" (٥٧)

الا ان نتائج الانتخابات جاءت لتفرض على الحزبين الكبيرين اعادة النظر في مواقفهما نتيجة القوة التمثيلية لكل منهما، ولما يمكن أن يحصل عليه من تأييد من قبل الأحزاب الصغيرة، ونتيجة لشعور رئيس اسرائيل حاييم هرتسوغ

أن زعيم حزب العمل اكثر قدرة على تشكيل حكومة ائتلافية من زعيم الليكود فقد عهد اليه بتشكيل حكومة ائتلافية مشددا على أن تكون حكومة اتحاد وطني تقوم على أساس التعاون بين القوى الحزبية الرئيسية (٥٨)، لكن يبدو أن زعامة ليكود كانت على ثقة بعدم قدرة شيمون بيريس تشكيل الحكومة، لذا قررت - ادارة ليكود - رغم تكليف رئيس اسرائيل لبيريس استمرار الاتصالات الخاصة لتأليف حكومة برئاسة اسحق شامير (٥٩).

أما بالنسبة لبيريس فكان أمامه عدداً من الاحتمالات عند تشكيل حكومته هي :

١- أن يقيم ائتلافا ضيقاً مع الاحزاب الصغيرة، الا أن مثل هذه الحكومة ستكون غير مستقرة، ولن تحصل على قاعدة تمثيلية قوية.

٢- أن يقيم حكومة ائتلافية تضم الليكود كطرف رئيسي فيها، الا أن الاطراف الأخرى التي يمكن أن تقف الى جانب بيريس ستتخلى عنه بسبب انضمام ليكود، مما يعني أن ليكود سيبقى هو العنصر الرئيسي في بقاء أو زوال الحكومة، فالقائمة التقدمية للسلام ابلغت رئيس اسرائيل على لسان أحد زعمائها "يوري أفنيري" انها تعارض بشكل تام كتلة ليكود وتشكيل حكومة اتحاد وطني (٦٠)، كما أن شريك حزب العمل في المعراخ - حزب المابام - يعارض بشدة انضمام ليكود الى الائتلاف الحكومي ويهدد بالانسحاب من التجمع.

٣- اجراء انتخابات جديدة : عمل بيريس من خلال الخيارين السابقين، فبدأ باجراء محادثات لتأليف حكومة أقلية، الا أنه عندما شعر بعدم قدرته على ذلك، وبقرب انتهاء الفترة المحددة له لتأليف الحكومة وهي (٢١) يوما دعا

الليكود للاشتراك في حكومة اتحاد وطني، ووافق الليكود على الدعوة، الا أن موافقته جاءت كما يبدو لتعطيل تشكيل الحكومة، وابراز ضعف بيريس، وخلق المصاعب امامه سواء داخل حزبه أو مع الاحزاب الصغيرة حتى تنتهي الفترة القانونية المحددة له ليعهد الى شامير بتشكيل الحكومة.

وكان على بيريس أن يقدم تنازلات عدة لتأكيد قدرته على تشكيل الحكومة رغم أن حليفه - المابام - اشترط لقبول انضمام ليكود الى الحكومة عدم تقديم حزب العمل أية تنازلات تتعلق "بالمبادىء"، واعتبر بيريس من جهة أخرى أن عدم قدرته على تشكيل ائتلاف حكومي ستعني نهاية لحياته السياسية، وابعاده عن رئاسة الحزب الذي فشل في قيادته في ثلاث فترات انتخابية.

الا انه نتيجة لعدم رغبة ليكود نفسه في اعادة الانتخابات، ولعدم قدرته على تشكيل حكومة أقلية وافق بعد مفاوضات سرية جرت مع التجمع العمالي على تفاصيل تشكيل حكومة ائتلاف وطني يتناوب فيها كل من التجمع والليكود على رئاسة الحكومة، بحيث تكون الولاية للتجمع في الخمسة وعشرين شهراً الاولى بينما يتولى ليكود رئاسة الحكومة في الخمسة وعشرين شهراً الثانية (٦١) وقد وصف بيريس حكومته بأنها "حكومة عدم الاتفاق". (٦٢)

وبمجرد الاعلان عن هذا الاتفاق قرر حزب المابام الانسحاب من التجمع العمالي وانهاء التحالف مع حزب العمل في اطار المعراخ والذي استمر ستة عشر عاما، وتشكيل كتلة مستقلة في الكنيست، كما انسحب عضو الكنيست، ممثل الحمائم، يوسي سريد من حزب العمل وانضم الى كتلة راتس، وجاء في حيثيات قرار المابام بالانسحاب أن تأليف الحكومة سيؤدي الى (٦٣) :

١- تسوية الفارق بين الخط الفكري والسياسي لحركة العمل وخط الليكود.

٢- التخلي عن الصراع التاريخي من أجل تحقيق الصهيونية الاشتراكية.

٣- سيؤدي تشكيل الحكومة الى استمرار مسار الضم عبر إقامة مستوطنات جديدة وتطوير المستوطنات القائمة.

٤- تجميد مسار السلام ومن ثم خطر اندلاع الحروب.

٥- انتشار الكساد الاقتصادي والبطالة.

وقد وصفت صحيفة "عل همشمار" الناطقة بلسان المابام الحكومة بأنها "صورة كاريكاتورية كبيرة يظهر فيها جواد سباق له رأسان امتطته حكومة الاتحاد الوطني بأعضائها الخمسة والعشرين، يحاول بعضهم دفع الجواد للسير الى الأمام، والبعض الآخر للسير الى الخلف. (٦٤)

وأدى انسحاب كل من المابام وسريد الى تراجع القوة التمثيلية للتجمع العمالي بحيث أضحى يحتل المرتبة الثانية بعد ليكود .

أما بالنسبة للائتلاف الحكومي فقد ضم الكتل التالية (٦٥) :

الكتلة	عدد المقاعد
المعراخ وياحد	٤٠
المفدال	٤
شينوي	٣
شاس	٤
ليكود	٤١
موراشا	٢
اجودات اسرائيل	٢
أومتس	١

وبذا تمتعت الحكومة بقوة تمثيلية بلغت (٩٧) مقعدا، كما حظيت بثقة الكنيست باكثرية (٨٩) صوتا. (٦٦)

إن تشكيل بيريس للحكومة الوطنية لا يعني أنه كسب الجولة في مواجهة ليكود، اذ يبدو أن ليكود حصل على مكاسب أفضل من التي حصل عليها العمل، حيث استطاع ايقاع الانشقاق بين اطراف التجمع العمالي، وتوريط حزب العمل في سياسات يريدها ليكود وتحميله مسؤولية الفشل ان فشلت تلك السياسات.

قائمة المراجع

1- Gershom Schocken, op. cit., P. 81 :

٢- اضواء على الوضع الداخلي والاقتصادي في الكيان الصهيوني في ظل احتدام المعركة الانتخابية، في مجلة الارض، العدد الحادي والعشرون، ٢١/ ٧/ ١٩٨٤، ص ٤ .

٣- حل الكنيست وتنسيق موعد الانتخابات في اسرائيل ، في مجلة الارض، العدد الرابع عشر، ٧/ ٤/ ١٩٨٤ ، ص٨ .

٤- سمير جبور، مرجع سابق، ص ص ١٤-١٥ .

٥- المرجع السابق، ص ٨١ .

٦- تطورات المعركة الانتخابية في اسرائيل (الحلقة الاولى) في مجلة الارض، العدد السادس عشر، ٧/ ٥/ ١٩٨٤ ، ص ٣٤ .

٧- رضى سلمان واخرين، اسرائيل ١٩٨٤ ، أحداث ومواقف : نيقوسيا مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الاولى، سلسلة كتب تسجيلية، رقم١٠ ، ١٩٨٤)ص٤ .

٨- سمير جبور، مرجع سابق، ص ٨٣ .

٩- مجلة الارض، العدد السادس عشر، ٧/ ٥/ ١٩٨٤، مرجع سابق، ص٣٥ .

١٠- عوني صادق، حزب العمل بين طمع الشريك وابتزاز الحليف، في مجلة الهدف، عدد ٧٢٤ في ٢٨/ ٥/ ١٩٨٤ ، ص ٣٠ .

١١- مجلة الارض، العدد السادس عشر، ٧/ ٥/ ١٩٨٤، مرجع سابق، ص٣٦ .

١٢- رضى سلمان واخرين، مرجع سابق،ص٣.

١٣- المرجع السابق، ص ٤.

١٤- تطورات المعركة الانتخابية في اسرائيل - الحلقة الثالثة- في مجلة الارض، العدد الثامن عشر، ٧/٦/١٩٨٤، ص ٣٠.

١٥- مجلة الارض، العدد الحادي والعشرون، ٢١/٧/١٩٨٤، مرجع سابق، ص ٤.

١٦- مجلة الارض،العدد السادس عشر، ٧/٥/١٩٨٤، مرجع سابق، ص٣٤.

١٧- رضى سلمان وآخرين، مرجع سابق، ص٤.

١٨- تطورات المعركة الانتخابية في اسرائيل (الحلقة الرابعة)، في مجلة الارض، العدد التاسع عشر، ٢١/٦/١٩٨٤، ص٣٠.

١٩- عوني صادق، مرجع سابق، ص ٣٠.

٢٠- سمير جبور، مرجع سابق، ص١٢٢.

٢١-مجلة الارض، العدد الرابع عشر،٧/٤/١٩٨٤، مرجع سابق، ص٧.

٢٢- سمير جبور، مرجع سابق، ص ١٢٣.

٢٣- المرجع السابق، ص ١٠٣.

٢٤- مجلة الارض ، العدد التاسع عشر،٢١/٦/١٩٨٤، مرجع سابق، ص٣١.

٢٥- مجلة الارض، العدد السادس عشر، ٧/٥/٨٤، مرجع سابق،ص ٣٦.

٢٧- المرجع السابق، ص ٣٥.

٢٨- رضى سلمان وآخرين، مرجع سابق، ص ٣.

٢٩- المرجع السابق، ص ٧.

30- Gershom Schocken,op.cit.,p.85.

٣١- مجلة الارض، العدد السادس عشر، ٧/ ٥/ ١٩٨٤، مرجع سابق، ص٣٧.

٣٢- سمير جبور، مرجع سابق، ص ٣٠ وما بعدها.

٣٣- مجلة الارض، العدد السادس عشر،٧/ ٥/ ١٩٨٤، مرجع سابق، ص٣٧.

٣٤- الخطة الاقتصادية للمعراخ، في مجلة الارض، العدد الحادي والعشرون، ٢١/ ٧/ ١٩٨٤، ص ٤٣.

٣٥- مجلة الارض، العدد الثامن عشر، ٧/ ٦/ ١٩٨٤، مرجع سابق، ص٤٣.

٣٦- انظر سمير جبور، مرجع سابق، حيث يقدم عرضاً لبرنامج المعراخ في الصفحة ٦٠ وما بعدها وكذلك في مجلة الارض العددان السادس عشر في ٧/ ٥/ ١٩٨٤ والثامن عشر في ٧/ ٦/ ١٩٨٤.

٣٧- عوني صادق، مرجع سابق، ص ٣٧.

٣٨- مجلة الارض ، العدد السادس عشر، ٧/ ٥/ ١٩٨٤، مرجع سابق، ص٣٦.

٣٩- سمير جبور، مرجع سابق، ص ٣٢.

٤٠- لمزيد من المعلومات حول البرنامج الانتخابي لليكود انظر المرجع السابق، ص ٢٢ وما بعدها.

٤١- مجلة الارض، العدد الرابع عشر،٧/ ٤/ ١٩٨٤، مرجع سابق، ص٧.

٤٢- سمير جبور، مرجع سابق، ص ١٢٣.

٤٣- مجلة الارض، العدد الثامن عشر، ٧/ ٦/ ١٩٨٤، مرجع سابق، ص٣٦.

٤٤- الفصل الاخير من المعركة الانتخابية في اسرائيل، " نتائج الانتخابات" في مجلة الارض، العدد الثاني والعشرو، ٧/٨/١٩٨٤، ص ص٩-١٠.

٤٥- مجلة الارض ، العدد السادس عشر، ٧/٥/١٩٨٤، مرجع سابق، ص٣٩.

٤٦- المرجع السابق، ص٣٩.

٤٧- رضى سلمان وآخرين، مرجع سابق، ص٤.

٤٨- المرجع السابق، ص ٥.

٤٩- المرجع السابق، ص٥.

٥٠- المرجع السابق، ص٧.

٥١-المرجع السابق، ص٦.

٥٢-المرجع السابق، ص٨.

٥٣- سمير جبور، مرجع سابق، ص ١٣٧.

٥٤- مجلة الارض، العدد الثاني والعشرون، مرجع سابق، ص ١٣.

٥٥- المرجع السابق، ص١٢.

٥٦- إيلي تفور،مرجع سابق، ص ٤٨.

٥٧- عوني صادق، مرجع سابق، ص٢٠.

٥٨- رضى سلمان وآخرين، مرجع سابق،ص٩.

٥٩-المرجع السابق، ص٩.

٦٠-المرجع السابق، ص٩.

٦١-المرجع السابق، ص١٢.

٦٢- عوني صادق ، مرجع سابق،ص ٢٠.

٦٣- رضى سلمان وآخرين، مرجع سابق، ص١١.

٦٤- عوني صادق ، مرجع سابق، ص٢١.

٦٥- سمير جبور، مرجع سابق، ص ١٨١.

٦٦- رضى سلمان وآخرين، مرجع سابق، ص ١٢.

الفصل الثالث عشر

انتخابات الكنيست الثاني عشر
١٩٨٨

اولا : الظروف العامة للانتخابات :

شهدت الفترة التي سبقت انتخابات الكنيست الثاني عشر تطورات هامة جعلت القضية الفلسطينية بشكل عام وقضية الاراضي المحتلة بشكل خاص المتغير المركزي الذي يطغى على الحياة السياسية، وعلى اهتمام الجمهور في اسرائيل.

ويعتبر اندلاع ثورة الشعب الفلسطيني في الداخل - الانتفاضة - الحدث المحوري الذي أدى الى افرازات عديدة على كافة الاصعدة.

فعلى الصعيد الرسمي في اسرائيل عمدت السلطات الى الرد العنيف على فعاليات الانتفاضة في محاوله لاجهاضها، يتساوى في ذلك مواقف كافة الاحزاب الاسرائيليه المؤتلفه في اطار الحكومه أو خارجها بغض النظر عن توجهاتها الايديولوجيه.

أما على صعيد الجمهور فقد أدى تصاعد الانتفاضة الى تعاظم التوجه اليميني المتطرف، رغم أن توجه الشارع الاسرائيلي يميل باستمرار وبثبات نحو التطرف، يؤكد ذلك نتائج انتخابات الكنيست السابقة خاصة في فترة السبعينات وعقب حرب اكتوبر ١٩٧٣، وعلى سبيل المثال أشار استقصاء للرأي أجري في شهر آب عام ١٩٨٥، أي عقب انتخابات الكنيست الحادي عشر الى أن حركه (كاخ) العنصريه والتي يرأسها الحاخام (مئير كاهانا) ضاعفت من قوتها، وأنه لو جرت الانتخابات في ذلك الشهر لحصلت الحركه على أحد عشر مقعدا، ولتحولت بذلك الى الحزب الثالث في اسرائيل من حيث الاهمية (١)

الا أن هذه الظاهرة أضحت اكثر حدة في مواجهة الانتفاضة، وقد أظهرت استطلاعات الرأي ميلا واضحا نحو اليمين المتطرف خاصه بين الشباب، حيث تعاظمت نسبه المؤيدين لقوى اليمين مقابل تراجع واضح في تأييد حزب العمل، بل أن نسبة كبيرة من الشباب أيدت تولي (اسحق شامير)

منصب رئيس الوزراء، رغم أنه تجاوز سن السبعين في فترة الاستقصاء(٢)، ويزيد من فرص نجاح قوى اليمين العدد الكبير من الشباب الذين تمتعوا لأول مرة بحق الانتخاب عقب انتخابات الكنيست الحادي عشر والذين يقدر عددهم بـ(٢٢٠) الفاً، حيث ستتوجه نسبة كبيرة من اصواتهم نحو قوى اليمين (٣).

أما على الصعيد الفلسطيني أدت الانتفاضة الى الدعوة لعقد دورة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر والتي تم فيها الاعلان عن اقامه الدولة الفلسطينية.

وعلى الساحة الدولية قامت الولايات المتحدة الامريكية عن طريق وزير خارجيتها «جورج شولتز» باصدار «بيان التفاهم» الذي ورد في رسالة موجهة الى رئيس وزراء اسرائيل في ١٩٨٨/٣/٤ والتي قصد منها شكليا تحريك الوضع في المنطقة بغية ايجاد حل للقضية الفلسطينية بواسطة مؤتمر دولي للسلام على غرار كامب ديفيد، أما الهدف الحقيقي فيتمثل في مساعدة اسرائيل على تصفية الانتفاضة بالطرق السياسية بعد أن عجزت عن تصفيتها بواسطة العنف.

وقد أثارت مبادرة «شولتز» خلافا بين شريكي الإئتلاف الحكومي العمل وليكود، حيث أيد «شيمون بيريس» زعيم حزب العمل المبادرة في حين رفضها شامير انسجاما مع موقفه المبدئي المعارض لفكرة عقد مؤتمر دولي ولتمسكه بصيغة الحكم الذاتي الواردة في اتفاقيات كامب ديفيد (٥).

ويبدو أن الولايات المتحدة ارادت التأثير على توجهات الناخبين في اسرائيل وذلك بالايحاء بأن بيريس اكثر قدرة على التجاوب مع الاسلوب الامريكي في تصفية القضية الفلسطينية، فعمدت الى دعوة كل من «بيريس» وزير الخارجية الاسرائيلي «وعصمت عبدالمجيد» وزير الخارجية المصري الى واشنطن حيث التقيا الرئيس الامريكي «رونالد ريجان» (٦).

انطلاقا من هذه الاوضاع بدأت الاحزاب الاسرائيلية ترتيب أوضاعها الداخلية واعداد برامجها الانتخابية بغية الوصول الى السلطة أو الحفاظ على

قوتـها التـمثيلية أو استقطاب عـدد من مؤيدي الاحـزاب الاخرى أو الناخـبين الجدد.

وسنعمد الى ايضاح نشاط الاحزاب والقوى المختلفة في هذا المجال:

١- القوى العمالية:

أ- حزب العمل

لم تشهد هذه الفترة صـراعا بين اطارات الحزب القيادية على السلطة وبذا تأهب لدخـول الانتخابات في ظل إنسجام قـياداته، وقـد عمد الحـزب التأكـيد لناخبيه على اهتـمامـه بقضـية الأمن وايلائهـا قدرا يماثل قدر اهتـمامـه بقضـية السلام، فعمد الى ضم عدد من القيادات العسكرية البارزة الى صفوفه.(٧)

وفي إطار اختيار قائمته للانتـخابات حدث نوع من التجديد في أشخاص المرشحين، حيث ضمت قـائمته وجوها جديدة اكثر ميلا الـى صفوف ما يسمى بالحمائم منها الى صفوف الصقور، وبذا اعتـبر هذا التغيير نوعا من التجديد من جهة، واضفاءا للطابع الشبابي عليـه من جهة أخرى (٨) وقد أدت هذه النتيجة بيعض الصقور في الحزب الى التذمر والبحث عن صيغ جديد لاقصاء الحمائم.

عـلاوة على ذلك كـشـفت قائمـة الحـزب للانتـخـابات عن غلبـة الطابع الاشكنازي واسـتبـعـاد عدد من اليـهـود الشرقـيين مما أدى الى انبـعـاث النغمـة الطائفية (٩).

أما على صـعيد الانـشقاقـات في الحزب فقـد مني بخسـارة كبيـرة عندما انسحب شريكه التقليدي في التجـمع حزب «المابام» عام ١٩٨٤ عقب انتخابات الكنيست الحادي عـشر وانضمام حزب العـمل في ائتلاف حكومي مع الليكود، وبذا خسر حزب العمل ستة مقاعد يتمتع بها حزب المابام في الكنيست.

كـما انسـحب من الحزب كل من عـضوي الـكنيست «يوسي سـريد» وله

مقعد واحد وانضم الى حركة «راتس» و «رعنان نعيم» الذي انضم الى حركة «ماعس» كما انسحب عضو الكنيست «عبدالوهاب دراوشة» من الحزب احتجاجا على دور الحزب في قمع الانتفاضة الفلسطينية. (١٠)

وفي المقابل انضمت للحزب حركة «ياحد» التي يتزعمها «عيزر وايزمن» ولها مقعدان في الكنيست.

هذا ويمكن ابراز قضيتين سيكون لهما تأثير هام على موقع الحزب في الانتخابات القادمة، تتمثل الاولى في سقوط الخيار الاردني الذي تبناه الحزب والذي يرى أن الاردن هو الشريك الوحيد في المفاوضات لتحقيق الحل الذي يطرحه.

أما القضية الثانية فتتمثل في موقف الحزب من قمع الانتفاضة، حيث اعتبر الحزب شريكا اساسيا في اعمال العنف التي تواجه بها الانتفاضة عن طريق وزير الدفاع «اسحق رابين» وهو الرأس الثاني في قيادة الحزب الذي يعتبر الأداة التي يتم عن طريقها قمع الانتفاضة. وبذا لم يعد هناك فارق في نظر جمهور الناخبين ين موقف كل من حزبي العمل والليكود مما قد يؤدي الى انتقال تأيد أعداد من الناخبين المؤيدين له الى أحزاب الوسط الصغيرة، هذا اضافة الى احتمال فقدانه أعدادا كبيرة من أصوات الناخبين العرب وانتقالها الى تأييد الاحزاب ذات الطابع العربي - كالجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) والحركة التقدمية للسلام والحزب الديمقراطي العربي الذي اسسه عبدالوهاب دراوشة - حيث تعتبر الاصوات العربية في الانتخابات ذات تأثير هام إذ يصل حجمها الى (٣٣٠) الف صوت أي ما يعادل (١٦) مقعدا في الكنيست (١١).

ب- حزب المابام:

قرر الحزب خوض الانتخابات بقائمة مستقلة بعد انشقاقه عن التجمع

العمالي، ولا توجد مظاهر للصراع في اطار قيادة الحزب، حتى ان السكرتير العام للحزب «اليعيزر غرانوت» أعلن أنه لن يدخل في المنافسة في الانتخابات الداخلية لتحديد قائمة الحزب للانتخابات، وأخلى موقعه في رئاسة القائمة لعضو الكنيست «يائير تسبان» الذي يؤمل له أن يحقق في قيادته لقائمة الحزب فوزا مهما مما قد يؤدي الى عودة الحزب لاحتلال موقعه السابق في الحياة السياسية الاسرائيلية الذي تمتع به قبيل انضمامه الى حزب العمل (١٢)

٢- قوى اليمين «الليكود»:

لم يكن التجمع العمالي وحده الذي حظي بانسجام في اطره القيادية، بل إن ليكود شهد هذا الوضع أيضا في هذه الفترة خلافا للفترات الانتخابية السابقة التي شهدت صراعا مريرا بين قياداته الرئيسية، وقد استطاع شامير الحصول على تأييد مركز حركة «حيروت» لرئاسة قائمته الانتخابية بعد انسحاب «دافيد ليفي» من المنافسة على هذا المنصب، كذلك استطاع الليكود أن يحول ائتلافه مع كل من حركة «العام» وحزب «الاحرار» اللذان يشكلان مع حيروت الليكود الى وضع اندماجي حيث اصبحا أجنحة في الحزب بعد أن كانا أطرافا ائتلافية، ففي أوائل شهر آب عام ١٩٨٥ انضمت حركة «العام» ولها ثلاثة مقاعد في الكنيست الحادي عشر الى «حيروت»، وقد أعطى انضمامها لحيروت قوة اضافية لاسحق شامير، إذ أن «العام» ستنضم الى المعسكر المؤيد له في مواجهة اجنحة الحزب الاخرى والمتمثلة في الاجنحة التالية: (١٤).

- اسحق شامير.
- ديفيد ليفي.
- إريك شارون.
- موشيه آرنس.

وينبغي الاشارة الى أن هذه الاجنحة لا تفصلها عن بعض خلافات أيديولوجية أو مواقف أمنية واقتصادية متناقضة، بل هي اجنحة اشخاص مما يعني امكانية الانتقال بين القوى المشكلة لها انطلاقا من المصلحة الشخصية.

كما تم في آواخر شهر آب عام ١٩٨٨ الاعلان عن انضمام حزب الاحرار - الليبرالي - الى حركة حيروت تحت اسم «الليكود - الحركة الوطنية الليبرالية». (١٥)

أما من حيث الاوضاع العامة -غير التنظيمية- فهي مواتية لليكود اكثر من أي وقت مضى، فالتورط الاسرائيلي في لبنان والذي قاده الليكود انتهت آثاره السلبية بالنسبة للحزب، كذلك فالوضع الاقتصادي وما آل اليه من سلبيات أو ايجابيات لا يمكن أن يعزى الى ليكود منفردا، إذ سيعامل حزب العمل بنفس المستوى لأنه شريك في الحكومة الائتلافية، علاوة على ذلك فقد تم تمتين العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية في عهد ليكود وتطورت الى مستوى التحالف الاستراتيجي. (١٦)، اضافة الى سقوط الخيار الاردني الذي راهن عليه حزب العمل، مما يعني أن الليكود سيتقدم للناخبين على أنه الأقدر على تقديم التصورات التي يمكن التعويل عليها لتسوية الصراع العربي الصهيوني.

وينبغي ألا يهمل التوجه اليميني لجمهور الناخبين في اسرائيل والذي يتعاطف مع ليكود ويؤيد مواقفه.

إلا أن الليكود يخشى نتيجة تعاظم التوجه اليميني المتطرف لجمهور الناخبين انتقال عدد من مؤيديه الى الاحزاب الاكثر تطرفا خاصة حركة «هتحيا» التي تعتبر أن التصويت لصالحها في الانتخابات هو الضمان الوحيد للحفاظ على «أرض اسرائيل وأمنها»(١٧)، حيث تركز الحركة في الحملة الانتخابية على أن التصويت لليكود هو بمثابة التصويت لحزب العمل طالما أن ليكود يسعى لإقامة إئتلاف حكومي مع حزب العمل، مما دعا ليكود الى تكثيف اتصالاته مع الاحزاب والقوى اليمينية المتطرفة للايحاء بأنه على استعداد للدخول معها في

ائتلاف حكومي بلون واحد - يميني - بعد فوزه في الانتخابات.

٣ : القوى الدينية :

شهدت القوى الدينية حركة انشقاق واضحة خلافا للحزبين الكبيرين ليكود والعمل. وقد شهد حزب «المفدال» وهو اكبر الاحزاب الدينية تغيرا جوهريا في قيادته إتجه بالحزب الى مزيد من التطرف اليميني عقب فوز «أفنير شاكي» زعيم كتلة «متساد» برئاسة قائمة الحزب لانتخابات الكنيست (١٨).

ويعتبر فوز «شاكي» اضافة الى انتخاب عدد من مؤيديه في المراكز المضمونة في القائمة الانتخابية للحزب بمثابة بداية سيطرة لليهود الشرقيين على قيادة الحزب بعد أن كانت السيطرة لليهود الغربيين.

وقد أدت سيطرة اليمين المتطرف على قمة الحزب الى ظهور انشقاقات داخلية تزعمها الحاخام «يهودا عميطال» حيث أعلن عن تأسيس حزب جديد هو «معسكر الوسط الديني» واطلق عليه اختصارا «ممد»، ويرى ممد أن هناك امكانية لحل النزاع في المنطقة من خلال حل وظيفي يرتبط بانسحاب وهجرة سكان وبتنازل اقليمي مع ضمان سلامة وأمن «دولة اسرائيل»، ويتم ذلك عن طريق انشاء كانتونات فلسطينية في المناطق المحتلة تمتد الى ما وراء الاراضي الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي، بحيث يقام كانتون غزة ويشمل أيضا شمال سيناء، وآخر في الضفة الغربية ويشمل اجزاء من الاردن (١٩).

كما انشق عن الحزب عضو الكنيست «يهودا بن مائير» احتجاجا على وضعه في الترتيب السابع على قائمة الحزب الانتخابية، وأعلن أنه سيقترع لصالح «ممد»(٢٠).

أما حزب اجودات اسرائيل فقد شهد أيضا قدرا من الصراع داخل صفوفه نتيجة تورط أحد زعمائه - رئيس لجنة المالية في الكنيست - «ابراهام شابيرا» في فضيحة مالية (٢١).

كما انشق عن الحزب الحاخام «افراهام رافيتش» قبيل الانتخابات العامة بشهر ونصف وأنشأ حزبا دينيا جديدا دعي «ديغل هتوراة» أي راية التوراه(٢٢).

٤ - القوى السياسية الصغيرة :

أ- الوسط واليسار

لم تشهد قوى الوسط الصغيرة مثل حركة «راتس» حقوق المواطن، وشينوي - التغيير - والقائمة التقدمية للسلام أية مفاجئات تذكر، وقد اضيف الى هذه القوى حزب جديد هو الحزب الديمقراطي العربي الذي اسسه عبدالوهاب دراوشة بعد انشقاقه عن حزب العمل.

كما لم تشهد الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة - حداش - أية انشقاقات أو صراعات داخلها.

ب- اليمين

شهدت قوى اليمين الصغيرة عددا من الانشقاقات بين صفوفها حيث انسحب «رفائيل ايتان» رئيس حركة «تسومت» من حركة «هتحيا» إثر خلافات شخصية بينه وبين السكرتير العام لحركة «هتحيا» كما أعلن عن إقامة حزب يميني جديد بزعامة «رحبعام زئيفي» سمي «مولدت» أي الوطن في حزيران ١٩٨٨، وابرز ما يدعو له الحزب الجديد هو ترحيل الفلسطينيين من المناطق المحتلة الى الدول المجاورة. (٢٣)

من خلال هذا الاستعراض لاوضاع الاحزاب والقوى السياسية في اسرائيل واستعداداتها لخوض الانتخابات ظهر لنا أن هذه الفترة لم تشهد

انقسامات خطيرة خاصة في صفوف كل من الحزبين الكبيرين الليكود والعمل، وأن أهم ما شهدته الساحة السياسية هو الانقسامات التي وقعت في حزب المفدال خاصة والاحزاب الدينية عامة.

علاوة على ذلك ظهر مزيد من التوجه نحو اليمين أوضحته طبيعة انتماء المرشحين الذين تم انتخابهم في القوائم الحزبية والذي هو السمة المميزة للناخب الاسرائيلي من جهة والقوى السياسية في اسرائيل من جهة ثانية.

ثانيا : الحملة الانتخابية :

اعدت القوى السياسية في اسرائيل برامجها الانتخابية قبيل تفجر الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولم يظهر في هذه البرامج تغير يذكر عما كان عليه الحال في البرامج لانتخابات مجالس الكنيست السابقة، فجميعها ركزت على تصفية القضية الفلسطينية كل حسب منطلقاته الايديولوجية.

الا أن الانتفاضة جعلت قضية الاوضاع في المناطق المحتلة تحتل الاولوية في الحملة الانتخابية، حيث طرح كل حزب برنامجه الخاص بتصفية الانتفاضة، والتأكيد على أنه الاقدر على تحقيق «الامن والسلام» لاسرائيل، وسنعمد الى توضيح هذه البرامج للقوى السياسية المختلفة في اسرائيل :

١- القوى العمالية

أ- حزب العمل

كرر شيمون بيريس زعيم حزب العمل اطروحات حزبه السابقة والمتعلقة بالحل الاقليمي في المنطقة، حيث يرى أن الكثافة السكانية العربية تشكل خطرا على أمن اسرائيل في المدى الطويل، ومن ثم قام بشن حملة على سياسات

ليكود واسلوبه في التعامل مع الواقع في المناطق المحتلة، إذ رأى أن موقف ليكود الرافض للتنازل عن أي شبر من الاراضي المحتلة سيؤدي الى فقدان الامل بالسلام، وأن هذا الموقف سينتج عنه قيام دولة ثنائية القومية في اسرائيل مما يشكل خطرا اكيدا على وجودها. (٢٤)

و ركز بيريس على اعتبار خطة شولتز والتي رفضها الليكود مناسبة لا ينبغي اهمالها، ومن ثم أيد فكرة عقد المؤتمر الدولي لحل القضية الفلسطينية لكن دون أن يكون لهذا المؤتمر سلطة الزام لقراراته، ودون تمثيل لمنظمة التحرير الفلسطينية فيه.

ويمكن القول أن برنامج حزب العمل تضمن اللاءات السابقة الخاصة برفض قيام الدولة الفلسطينية أو العودة الى حدود عام ١٩٧٦، أو التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. وهذا كله من شأنه أن يؤدي الى تكريس الهوية اليهودية لاسرائيل عن طريق الحل الاقليمي الذي يقترحه والذي يمكن لاسرائيل من الحفاظ على «الدولة اليهودية» وعلى السلام معا، ونورد فيما يلي أهم النقاط التي جاءت في برنامج حزب العمل للانتخابات :(٢٥)

١- لا عودة لحدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، والاحتفاظ بالمناطق الحيوية والاستراتيجية عسكريا واستيطانيا لضمان الحدود التي يمكن الدفاع عنها، وتضم هذه المناطق كلا من غور الاردن وشمال غرب البحر الميت ومستوطنات غوش عتسيون وضواحي القدس.

٢- لا لقيام دولة فلسطينية بين الاردن واسرائيل.

٣- نهر الاردن هو الحدود الأمنية لاسرائيل، وعدم جواز اجتياز جيش أجنبي حدود نهر الاردن.

٤- لا اعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية تحت أي ظرف.

٥- تجريد المناطق التي سيتم الانسحاب منها من السلاح.

٦- افتتاح مفاوضات مع وفد اردني - فلسطيني في المؤتمر الدولي الذي لا يملك سلطة الزام في قراراته.

٧- السعي لايجاد حل منفصل لقطاع غزة يقوم على اساس تجريده من السلاح، وتسليمه لسلطة عربية، على الا يكون هذا الحل من جانب واحد بل عن طريق المفاوضات.

هذا وعقب اعلان الاردن قراره بفك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية أجرى حزب العمل تعديلا على برنامجه السياسي في فقرته المتعلقة بقضية التمثيل الفلسطيني في المفاوضات حيث أعلن عن استعداده للتفاوض مع ممثلين فلسطينيين وممثلين اردنيين في سياق مفاوضات السلام(٢٦)، وبقيت البنود الأخرى على حالها دون تغيير مما يعني أن الخيار الاردني لحزب العمل ما زال قائما رغم قرار الاردن بفك الارتباط مع الضفة الغربية، وأن الخيار الفلسطيني مرفوض.

ب- حزب المابام:

يعد حزب المابام من أحزاب اليسار الصهيوني، وهذا يعني أن الصهيونية بمعنى العودة الى فلسطين واستيطانها واقامة دولة يهودية فيها من المرتكزات الاساسية للحزب، وبالتالي فإن هذا الحزب رغم ما يقال عن طابعه اليساري لا يختلف في موقفه عن مواقف الاحزاب الصهيونية الاخرى سواء كانت أحزاب عمال أم يمين أم متدينة، فهي جميعا تقوم على شرعية «الدولة الاسرائيلية»، الا انه يحاول تغليف دعواه باطار من الافكار الاشتراكية، وهذا التوجه الفكري هو تأثر بأفكار ما سمي بالصهيونية الاشتراكية التي نظّر لها المفكرون الصهاينة الاشتراكيون الاوائل في نهاية القرن الماضي أمثال آرون جوردن ودوف بورخوف.

من هنا فنعتقد أن مواقف المابام من حيث شرعية الدولة الاسرائيلية وعدم الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في اقام دولته المستقلة في فلسطين هي شبيهة من حيث الجوهر بمواقف الاحزاب الصهيونية الاخرى، وربما لا تتجاوز اطروحات حزب المابام توزيع الادوار بين القوى الصهيونية المختلفة.

فعلى سبيل المثال نجد أن عيزر وايزمن زعيم حركة ياحد- والتي اندمجت مؤخرا مع حزب العمل - يطرح افكارا يبدو أنها تخرج عن اطار البرنامج السياسي لحزب العمل خاصة المتعلقة باعلان اعترافها بقراري مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ (٢٧). فهذا الموقف لا يعدو أن يكون إما توزيعا للادوار أو مخاطبة للرأي العام الاجنبي من جهة وللصوت العربي في اسرائيل من جهة أخرى، ويبدو منطلق المابام شبيه بمنطلق ياحد. وان اطلالة على البرنامج السياسي الذي أقره الحزب والذي نشرته صحيفته عل همشمار (٢٨) توضح وجهة نظرنا حيث يدعو الحزب الى اجراء مفاوضات من أجل تسوية القضية الفلسطينية وأن يشترك ممثلون عن الفلسطينيين في هذه المفاوضات بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن تعلن اعترافها بقراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ واستعدادها للاعتراف باسرائيل «ونبذ الارهاب».

بذا يغفل الحزب كون منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، كما يرى أن تمكين الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير مصيره لا يصل الى حد إقامة الدولة المستقلة، بل يكون عن طريق اقامة اطار سياسي مشترك مع الاردن، وهذا الطرح لا يختلف كثيرا عن الطرح القائل بأن يحقق الفلسطينيون هويتهم شرقي نهر الاردن. كما يدعو الحزب الى انسحاب اسرائيل الى حدود آمنة ومعترف بها، أي عدم الانسحاب الكامل من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، مع تجريد المناطق التي يتم الانسحاب منها من السلاح وعدم السماح لاية قوات عسكرية من تجاوز نهر الاردن نحو الغرب.

اضافة لذلك يسقط الحزب عن قضية اللاجئين الفلسطينيين الطابع

السياسي وينظر لها من ناحية انسانية فقط، أي لا يعترف بحقهم في العودة الى وطنهم، بل يدعو الى اعادة تأهيلهم في الاطار الاردني الفلسطيني. اما بالنسبة للقدس فيعتبرها عاصمة لاسرائيل مع اعطاء مكانة خاصة للاماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية، كما يعطي ابناء القدس الشرقية حق اختيار الجنسية التي يريدون.

٢- قوى اليمين:

أ- اليمين «القومي» ليكود

يختلف ليكود عن حزب العمل في طرحه لأهدافه إذ يعلن عنها بصراحة ووضوح بعكس حزب العمل الذي يأتي بعبارات غامضة تقبل العديد من التفسيرات، ولم يختلف برنامج ليكود للانتخابات الحالية عن برنامجه لانتخابات الكنيست السابق، بل انه لم يستفد من عبرة الانتفاضة في المناطق المحتلة حيث دعا الى مزيد من القمع في مواجهتها.

قاد الليكود حملته الانتخابية بالهجوم على سياسات حزب العمل وخطته للتسوية التي يعتقد انها ستؤدي الى مخاطر أمنية على اسرائيل، ويرفض إيلاء أهمية للكثافة السكانية العربية في الاراضي المحتلة، ويعتبر نفسه قادرا على مواجهة هذه المشكلة كما تمت مواجهتها في السابق، ومن ثم لا يرى ضرورة للتنازل عن أي جزء من المناطق المحتلة ذات الكثافة السكانية العربية ويدعو الى تطبيق القانون الاسرائيلي على هذه المناطق، كما يرفض الليكود فكرة المؤتمر الدولي من ناحية مبدئية، ويرى أن المؤتمر الدولي مهما تكن طبيعته سيؤدي الى عرقلة مسيرة السلام الذي يقترحه، ويؤكد أن حل القضية الفلسطينية يكون عن طريق الحكم الذاتي الذي ورد في اتفاقيات كامب ديفيد، والجديد الذي يضيفه في برنامجه الانتخابي يتمثل في استعداده للتفاوض مع سكان المناطق المحتلة أنفسهم بعد أن كان يصر على أن يتم ذلك مع ممثلي مصر والاردن. (٢٩)

أما أهم النقاط التي وردت في برنامج ليكود الانتخابي فتتمثل فيما يلي: (٣٠)

١- الاحتفاظ بالضفة والقطاع وعدم التخلي عنهما في أية مفاوضات مستقبلية لاعتبارات أمنية وتاريخية.

٢- تعزيز الاستيطان في الضفة والقطاع.

٣- الحكم الذاتي الذي اقرته اتفاقيات كامب ديفيد هو السبيل الوحيد والمحور الوحيد الذي يمكن أن تجري المفاوضات على اساسه مع أي طرف عربي.

٤- رفض التفاوض والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية حتى لو قبلت المنظمة بقرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ والاعتراف باسرائيل وقامت بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني.

٥- رفض اقامة دولة فلسطينية في أي جزء من «ارض اسرائيل الغربية».

٦- التقليل من أهمية المشكلة الديمغرافية العربية، ويرى انه بالامكان التعايش معها.

ب- اليمين الديني :

تنطلق البرامج الانتخابية للاحزاب الدينية من الابعاد التوراتية، وبالتالي فكل منها يؤكد على ضم المناطق المحتلة الى اسرائيل باعتبارها جزءا من ارض اسرائيل، وعلى تصعيد عملية الاستيطان في كافة المناطق المحتلة ورفض ازالة اية مستوطنة قائمة، ورفض التخلي عن أي جزء من المناطق المحتلة تحت أية دعوى، ورفض اقامة دولة ثالثة بين الاردن واسرائيل.

وتعتبر هذه الاحزاب أن حدود اسرائيل هي الحدود التوراتية المنبثقة من «الحق الازلي والتاريخي للشعب اليهودي على أرض اسرائيل». (٣١)

وتتشابه البرامج الانتخابية للاحزاب الدينية المختلفة، يتساوى في ذلك كل من المفدال واجودات اسرائيل وشاس وراية التوراة.

من خلال هذا الاستعراض لبرامج القوى الرئيسية سواء كانت العمالية أو اليمين القومي أو اليمين الديني فانها تلتقي جميعا في الخطوط الاساسية إذ تدعو الى:

- رفض اقامة الدولة الفلسطينية.
- عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية.
- فرض السيادة الاسرائيلية على القدس «الموحدة».
- عدم السماح بوجود قوات عربية في الضفة الغربية والقطاع.

٣- القوى السياسية الصغيرة:

أ- الوسط واليسار

تتمثل هذه القوى في الحركات والاحزاب التالية:

١- الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة - حداش - وهي جبهة يهودية عربية مشتركة.

٢- القائمة التقدمية للسلام، وهي حركة يهودية عربية مشتركة.

٣- الحزب الديمقراطي العربي، وهو عربي الطابع.

٤- التغيير - شينوي.

٥- حقوق المواطن - راتس.

بالنسبة للقوى الثلاث الاولى تتميز بأن مواقفها من القضية الفلسطينية

والانتفاضة متشابه بشكل عام، فهي تتفق جميعا على النقاط التالية (٣٢):

١- حق « دولة اسرائيل » في الوجود.

٢- إقامة دولة فلسطينية مستقلة في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧.

٣- الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني.

٤- اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام في اطار المؤتمر الدولي.

٥- التضامن مع الانتفاضة في الاراضي المحتلة دون أن يعني ذلك المشاركة الفعلية فيها من قبل الفلسطينيين سكان الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨.

أما بالنسبة لحركة شينوي والتي تصنف ضمن الحركات ذات المواقف الحمائمية فهي تقع الى يمين حزب العمل، وبالتالي فبرنامجها لا يختلف عن برنامج هذا الحزب -العمل-.

كما أن مواقفها بشكل عام لا تختلف عن مواقف الاحزاب الاخرى ذات الطابع الصهيوني الا في بعض الجزئيات، إذ أنها تؤيد انسحابا جزئيا من المناطق المحتلة على الا يكون هذا الانسحاب الى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وبالنسبة للقدس فتعتبرها عاصمة موحدة لاسرائيل، كما ترفض اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وترى أن حل المشكلة الفلسطينية يكون ضمن اطار اتحاد فيدرالي مع الاردن.

اما بالنسبة للمفاوضات فتوافق على اجراء مفاوضات مع أية جهة تعترف باسرائيل وتنبذ الارهاب(٣٣) وتقترح الحركة اعطاء الاولوية لحل مشكلة قطاع غزة نتيجة الكثافة السكانية العربية فيه عن طريق اقامة حكم ذاتي من جانب واحد، ووضعه تحت وصاية نظام مصري موثوق (٣٤)، هذا ولو عدنا الى

برنامج حزب العمل للانتخابات الحالية لوجدنا تطابقا في هذه النقطة.

اما فيما يتعلق بحركة حقوق المواطن - راتس - والتي تصنف من حيث مواقفها السياسية الى يسار حزب العمل فقد طرحت في برنامجها للانتخابات النقاط التالية (٣٥) :

١- الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين.

٢- الانسحاب من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ باستثناء القدس التي تعتبرها عاصمة لاسرائيل.

٣- مطالبة منظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف باسرائيل حتى تتمكن المنظمة من المشاركة في مفاوضات السلام.

ب- قوى اليمين المتطرف :

تتمثل هذه القوى في الحركات التالية :

أ- هتحيا.

ب- تسومت.

جـ- موليدت.

تتفق هذه الحركات على موقف اكثر تطرفا من مواقف الليكود، وتدعو الى ضم المناطق المحتلة باعتبارها أجزاء من «ارض اسرائيل»، والى ترحيل سكان المخيمات الى المناطق العربية المجاورة.

ثالثا: نتائج الانتخابات:

١- القوائم الانتخابية:

تقدمت للجنة المركزية للانتخابات ثمانية وعشرين قائمة حزبية، وقد طعن في أهلية أربع منها هي قوائم «كاخ، موليدت، القائمة التقدمية للسلام، اغودات اسرائيل»، حيث وافقت اللجنة المركزية للانتخابات على استبعاد قائمة «كاخ» من دخول الانتخابات بسبب «مناهضتها للطابع الديمقراطي للدولة وتحريضها على العنصرية، اما القوائم الثلاث الاخرى فقد سمح لها بخوض الانتخابات.

هذا وأيدت المحكمة العليا قرار اللجنة المركزية للانتخابات، وبذا بلغ عدد القوائم الانتخابية التي ستتقدم لانتخابات الكنيست الثاني عشر سبعة وعشرين قائمة بينها أربع عشرة قائمة جديدة ليس لها تمثيل في الكنيست الحادي عشر (٣٦).

اما حجم الهيئة الانتخابية فبلغ (٢,٨٩٤,٢٦٧) ناخبا بينهم (٣٤٧,٠٠٨) ناخبا عربيا، وشارك في التصويت (٢,٣٠٥,٥٦٧) ناخبا أي بنسبة (٧٩,٦٥٪)، واستطاعت خمس عشرة قائمة الحصول على نسبة الحسم وبالتالي الاشتراك في عملية توزيع مقاعد الكنيست (٣٧).

٢- نتائج الانتخابات :

عقدت الانتخابات في الاول من تشرين الثاني ١٩٨٨، وتوزعت المقاعد على القوى الحزبية وفقا للترتيب التالي :

الحزب		عدد المقاعد
١. اليمين	: ليكود	٤٠
٢. اليمين المتطرف	: هتحيا	٣
	: تسوميت	٢
	: موليدت	٢
٣. اليسار (الوسط)	: المعراخ	٣٩
	: المابام	٣
	: راتس	٥
	: المركز- شينوي -	٢
٤. المتدينون	: شاس	٦
	: اجودات اسرائيل	٥
	: المفدال	٥
	: راية التوراة	٢
٥. العربية اليهودية	: حداش	٤
	: التقدمية للسلام	١
٦. العربية	: الحزب الديمقراطي العربي	١

رابعا : تقييم نتائج الانتخابات :

اشارت التوقعات لنتائج الانتخابات الى ان حزب العمل سيخسر الانتخابات، ولن يكون بمقدوره تشكيل حكومة برئاسته، أما احزاب اليمين سواء القومي أو الديني فهي المؤهلة لتشكيل الحكومة القادمة، وقد أكدت نتائج الانتخابات هذا التوقع. لكن ما هو حجم الفوز أو الخسارة التي تحققت لكل حزب بمفرده من جهة، وللقوى التي تتقارب معه ايديولوجيا من جهة أخرى؟

أ- قوى اليمين

ابتداء نستطيع القول ان معسكر قوى اليمين بشقيه القومي والديني استطاع الحصول على اغلبية واضحة، حيث حصلت هذه القوى على (٦٥) مقعدا، أي أنها تشكل أغلبية في الكنيست تمكنها لو استطاعت الائتلاف تشكيل حكومة من لون واحد. وبذا يمكن القول أن الناخب الاسرائيلي أعطى تأييدا واضحا للاحزاب التي تدعو الى «ارض اسرائيل الكاملة» والتي ترفض التنازلات مقابل السلام وهذا ما تطرحه نظريا - التنازل مقابل السلام - القوى الحزبية الاخرى خاصة حزب العمل. لكن مما يجدر الاشارة اليه أن هذا التوجه اليميني مستمر وثابت في الحياة السياسية الاسرائيلية نتيجة تعاظم التطرف لدى الناخب الاسرائيلي من جهة، وتعاظم أهمية الصوت اليهودي الشرقي والذي يقترع عادة لقوى اليمين سواء القومي أو الديني من جهة أخرى، اذ ارتفعت نسبة المقترعين من اليهود الشرقيين لصالح قوى اليمين بنسبة (٤٪) حيث وصلت الى (٧٣٪) مقابل (٦٩٪) في الانتخابات السابقة .(٣٩)

ومما يجدر التنويه له أن هذه الاحزاب حققت تصاعدا في قوتها في فترة غابت فيها القيادات التاريخية، التي كانت تقودها مما يعني أن مؤشرات التصويت بدأت تنطلق من الموقف الايديولوجي وليس الشخصي.

أما بالنسبة لتوزيع المقاعد على قوى هذا التيار فاننا نجد تراجعا ضئيلا في قوة ليكود والقوى التي تتقارب مع توجهاته من اليمين القومي، حيث حصلت هذه القوى على (٤٧) مقعدا في الانتخابات الحالية مقابل (٤٩) مقعدا في انتخابات الكنيست السابق، اذ فقد الليكود مقعدا حيث حصل على (٤٠) مقعدا مقابل (٤١) مقعدا حصل عليها في انتخابات الكنيست السابق، كما فقدت حركة هتحيا مقعدين حيث حصلت على ثلاثة مقاعد مقابل خمسة حصلت عليها في انتخابات الكنيست السابق.

أما قوى اليمين القومي التي استطاعت تحقيق تقدم ملحوظ فتتمثل في حركة تسوميت «رفائيل إيتان» حيث اضافت مقعدا جديدا لها وحصلت بذلك على مقعدين. كما حصلت حركة موليدت المغرقة في التطرف والتي تدعو بصراحة الى تهجير المواطنين الفلسطينيين الى خارج الاراضي المحتلة على مقعدين. وتعزى هذه النتيجة الى انتقال جزء من اصوات مؤيدي حركة كاخ لصالحها.

ب- قوى العمل:

مني حزب العمل والقوى التي تقترب من توجهاته بهزيمة واضحة، اذ حصلت هذه القوى على (٤٩) مقعدا مقابل (٥٣) مقعدا حصلت عليها في انتخابات الكنيست السابق، وتعني هذه النتيجة حدوث تراجع واضح في قوة قوى العمل مما نتج عنه تقارب في القوى بين المعسكرين الرئيسيين - اليمين والعمل اذ حصلت قوى العمل على (٤٩) مقعدا وقوى اليمين على (٤٧) مقعدا.

وتعزى الخسارة التي لحقت بقوى العمل الى فقدان حزب العمل مقعدين في انتخابات الكنيست الحالي مقارنة بالسابق، حيث حصل الحزب على (٣٩) مقعدا بعد انضمام حركة ياحد له، مع ملاحظة ان هذه الحركة حصلت على

ثلاثة مقاعد مما يعني أن حزب العمل حصل على (٣٦) مقعدا بينما حصل حزب العمل وحزب المابام المؤتلف معه في اطار التجمع العمالي على (٤٤) مقعدا ستة منها للمابام.

ويعزو شيمون بيريس زعيم حزب العمل هذا التراجع الى الحادث الذي وقع بالقرب من مدينة اريحا حيث القيت قنبلة حارقة على احدى الحافلات نتج عنها مصرع إمرأة واطفالها، مما ادى الى تزايد التطرف في اللحظة الاخير (٤٠).

أما حزب المابام الذي أنهى ائتلافه مع حزب العمل فقد خسر هو ايضا ثلاثة مقاعد مقارنة بانتخابات الكنيست السابق حيث حصل على ثلاثة مقاعد.

وبالنسبة لحركة شينوي فقدت أحد مقاعدها في الكنيست السابق وحصلت على مقعدين.

وتعتبر حركة راتس الرابح الرئيسي في اطار هذه القوى حيث حصلت على خمسة مقاعد أي بزيادة مقعدين مقارنة بانتخابات الكنيست السابق، ويذكر أن هذين المقعدين حصلت عليهما نتيجة انتقال الاصوات من حزب العمل وحركة شينوي لصالحها(٤١)، أي أن انتقال الاصوات كان في اطار المعسكر ذاته.

من هذا الاستعراض يبدو أن كلا من حزب العمل والليكود لم يحقق فوزا في الانتخابات، الا أننا لو اجرينا مقارنة للنتائج انطلاقا من قوى المعسكر ككل لاتضح أن معسكر الليكود هو الذي حقق الفوز مقابل تراجع قوة معسكر العمل.

جـ- القوى الدينية :

يمكن القول أن القوى الدينية هي الرابح الاكبر في هذه الانتخابات، بل هناك من يعتبر الانتخابات هذه بمثابة «ثورة الحاخامين» وتصاعدا لسلطة التوراة (٤٢)،

حيث حصلت هذه القوى على (١٨) مقعدا مقابل (١٤) مقعدا في الكنيست السابق مما يعني أن هذه القوى في اطار التعادل بين قوتي اليمين القومي والعمل ستمثل الثقل الرئيسي الذي يحدد شكل الائتلاف الحكومي، حيث لا يمكن تجاهل قوى الاتجاه الديني في أي تشكيل حكومي يحظى بثقة الكنيست.

بيد أن هذا الانتصار الواضح للقوى الدينية يمكن اعتباره عودة لاحتلال هذه القوى لمكانتها وموقعها السابقين، اذ استمرت هذه القوى محافظة على تمثيل يتراوح بين (١٥- ١٨) مقعدا منذ الكنيست الاول ١٩٤٩ حتى انتخابات الكنيست التاسع ١٩٧٧. وأن الفترة التي شهدت تراجع قوة المعسكر الديني تمثلت في انتخابات الكنيست العاشر والحادي عشر حيث نقل عدد من مؤيديهم أصواتهم الى الليكود بغية تحقيق هزيمة لحزب العمل، ومن ثم فقوة التمثيل التي حصل عليها المعسكر الديني في هذه الانتخابات هي عودة الى الاوضاع الطبيعية وليست انتصارا غير عادي.

أما بالنسبة لنتائج الانتخابات للاحزاب الدينية منفردة فيتضح أن حركة شاس احرزت تقدما واضحا اذ حصلت على (٦) مقاعد مقابل (٤) مقاعد حصلت عليها في انتخابات الكنيست السابق الامر الذي يجعلها قوة حقيقية في اطار القوى الدينية.

أما حزب (ممد) الديني المعتدل فلم يستطع الحصول على أي مقعد.

د- القوى العربية والعربية اليهودية :

تمكنت هذه القوى من الحفاظ على حجم قوتها في الكنيست السابق، اذ حافظت حداش على مقاعدها الاربعة، أما الحركة التقدمية للسلام فقد خسرت مقعدا من مقاعدها الاثنين انتقل الى الحزب الديمقراطي العربي.

من هذا الاستعراض لنتائج الانتخابات يتضح حدوث توجه نحو اليمين، أي أن القوى التي تدعو الى مزيد من التصلب والتطرف والى الحفاظ على ما

يسمى بأرض اسرائيل الكاملة غدت تحافظ على تقدمها الثابت والمستمر.

ومن ثم أصبحت الحياة السياسية في اسرائيل تشهد استقطابا ثنائيا يتمحور حول قوتين رئيسيتين هما :

١- قوى اليمين بشقيه القومي والديني.

٢- قوى العمل.

خامسا : الائتلاف الحكومي :

اكدت نتائج الانتخابات أن كلا من الحزبين الكبيرين غير قادر على تشكيل حكومة أغلبية دون وجود أطراف إئتلافية الى جانبه، ومن ثم أضحت الاحزاب الدينية القوة التي ترفع من تشاء من الحزبين الى السلطة. الا أن الليكود أكثر قدرة على تشكيل الائتلاف من حزب العمل نتيجة عدم وجود خلافات حادة بينه وبين المتدينين، مما يعني قدرة ليكود على تشكيل حكومة من لون واحد تضم اليمين القومي والديني، وتتمتع مثل هذه الحكومة بـ (٦٥) مقعدا في الكنيست.

بدأ شامير زعيم ليكود المشاورات - لتأليف الحكومة - مع حلفاءه في احزاب اليمين الصغيرة أمثال هتحيا وتسوميت وموليدت، وكذلك مع الاحزاب الدينية، رغم أن غالبية الجمهور في اسرائيل تؤيد تشكيل ائتلاف موسع يضم الليكود والعمل والمتدينين، إذ أشار استطلاع اجراه معهد (داحف) حول تشكيل حكومة ائتلافية الى ان (٦٣٪) ممن استطلعت آراؤهم ايدوا اقامة حكومة وحدة وطنية (٤٣).

بيد أن مطالب الاحزاب الدينية لدخول الائتلاف الحكومي كان مبالغا فيها سواء فيما يتعلق بعدد الحقائب الوزارية أو بمطالبها المتعلقة بالقضايا الدينية، مما

جعل شامير غير قادر على تلبيتها دون تعرض تحالفه مع احزاب اليمين للخطر، علاوة على أن حكومة كهذه لن تتمتع بالاستقرار، اذ أن أيا من الاحزاب الدينية او اليمينية الصغيرة يستطيع اذا انسحب من الائتلاف اسقاط الحكومة، ومن ثم اضطر شامير الى التوجه لعقد مفاوضات مع ممثلي حزب العمل بغية اقامة حكومة موسعة تبعد عنه ابتزاز الاحزاب الدينية رغم انه كان من معارضي إقامة مثل هذا الائتلاف الواسع.

الا ان حجم التمثيل الذي يتمتع به ليكود في الكنيست يجعل من شامير الطرف الاقوى في الائتلاف الحكومي مما يحول دون قدرة حزب العمل على فرض شروطه كما حصل عقب انتخابات الكنيست الحادي عشر.

علاوة على ذلك فإن كلا من الحزبين الكبيرين - ليكود والعمل - سيحقق نتائج ايجابية في حال دخوله في ائتلاف موسع.

فبالنسبة لليكود سينهي دخول حزب العمل الائتلاف الصراع في داخله بين الطامحين للحصول على حقيبتي وزارتي الخارجية والدفاع، اذ تخصص احدى هاتين الوزارتين - الدفاع - عادة لاسحق رابين (من حزب العمل). ومن جهة ثانية ستقلص قدرة الاحزاب الدينية على الابتزاز، ومن جهة ثالثة سيبعد عن حكومته معارضة قوية لو بقي حزب العمل خارج السلطة.

أما بالنسبة لحزب العمل فسيؤدي دخوله الائتلاف الحكومي الى تأجيل الصراع الداخلي بين اطرافه خاصة بالنسبة لزعيمه شيمون بيريس الذي اتهم بانه سبب اساسي في فشل الحزب في الانتخابات. ،من ثم فقد سارع رابين الطامح الى حقيبة وزارة الدفاع وبيريس الذي يرغب في تأجيل الصراع الداخلي الى القبول بالانضمام الى الائتلاف الحكومي لكن ليس بنفس الشروط أو الموقع في الائتلاف الحكومي الذي شكل عقب انتخابات الكنيست الحادي عشر، اذ أصر شامير على أن يتولى بمفرده منصب رئاسة الحكومة دون مناوبة بينه وبين بيريس.

وأخيرا تمكن شامير من تشكيل الائتلاف الحكومي الذي ضم اضافة الى

الليكود كلا من حزب العمل والمفدال وشاس، وتم توزيع الحقائب الوزارية على النحو التالي (٤٤).

الحزب	عدد الحقائب الوزارية
الليكود	١١
العمل	١١
المفدال	٢
شاس	٢

وقد منح الكنيست الحكومة الموسعة ثقته في ٢٢/١٢/١٩٨٨ حيث أيدها (٨٤) عضوا وعارضها (١٩) عضوا وامتنع ثلاثة أعضاء عن التصويت (٤٥).

قائمة المراجع

١ - صحيفة الرأي الاردنية ١/٩/١٩٨٥ .

٢ - صحيفه الرأي الاردنية ٣٠/٧/١٩٨٨ .

٣ - عطيه مقداد ، اجواء المعركة الانتخابية في الكيان الصهيوني، في مجله الارض ، السنه الخامسة عشرة ، العدد التاسع ، ايلول ١٩٨٨ ص٤.

٤ - مجلة الملف - تقرير - عدد ٥٦ ، المجلد ٥ عام ١٩٨٨ ، ص ٦٩٨ .

٥ - عطيه مقداد ، دروس الانتفاضة وخطة شولتز التسووية والوضع الحكومي في الكيان الصهيوني ، مرجع سابق ، ص ٥ - ٦ .

٦ - حلمي عبد الكريم الزعبي ، الثابت والمتغير في الخارطة السياسية الاسرائيلية عشية انتخابات الكنيست ،النتائج المحتملة للانتخابات ودلالاتها السياسية ، في مجلة دراسات ، عدد ١٣ ، عام ١٩٨٨ ص٦.

٧ - عزيز جبر ، اخر تطورات الوضع الداخلي في الكيان الصهيوني والمناطق المحتلة، في مجلة الارض، العدد السادس، حزيران ١٩٨٨، ص ٤٤ .

٨ - مصطفى محمد الحسيني ، الاحزاب الاسرائيلية والقوائم الانتخابية ، في مجلة الملف، عدد ٥٢ ، ١٩٨٨ ، ص ٣٢١ .

٩ - حلمي عبد الكريم الزعبي ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

١٠ - المرجع السابق ، ص ٢٦ .

١١ - عطيه مقداد ، اجواء المعركة الانتخابية في الكيان الصهيوني ، مرجع سابق ، ص٥.

١٢ - مصطفى محمد الحسيني ، مرجع سابق ، ص ٣٢٥ .

١٣ - عزيز جبر ، اخر تطورات الاوضاع الداخلية والعلاقات الخارجية في الكيان الصهيوني والمناطق المحتلة، في مجلة الارض، العدد الثامن، آب ١٩٨٨ ، ص ١٦ .

١٤- صحيفة صوت الشعب الاردنية، ١٩٨٥/٨/٢١ .

١٥- عزيز جبر، آخر تطورات الاوضاع الداخلية والعلاقات الخارجية في الكيان الصهيوني والمناطق المحتلة، في مجلة الارض، العدد التاسع، ايلول ١٩٨٨، ص ٤٨ .

١٦ - حلمي عبد الكريم الزعبي ، مرجع سابق ، ١٦ .

١٧ - عطيه مقداد، اجواء المعركة الانتخابية في الكيان الصهيوني، مرجع سابق، ص ٤ .

١٨ - عزيز جبر ، اخر تطورات الوضع الداخلي في الكيان الصهيوني والمناطق المحتلة، في مجلة الارض، العدد السادس ، حزيران ١٩٨٨ ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

١٩ - مصطفى محمد الحسيني ، مرجع سابق ، ص ٣٢٨ .

٢٠ - عزيز جبر ، اخر تطورات الاوضاع الداخلية والعلاقات الخارجية في الكيان الصهيوني والمناطق المحتلة، مجلة الارض ، العدد التاسع ، ايلول ١٩٨٨ مرجع سابق ، ص ٤٥ .

٢١ - عزيز جبر ، اخر تطورات الوضع الداخلي في الكيان الصهيوني والمناطق المحتلة ، في مجلة الارض ، العدد السادس ، حزيران ١٩٨٨ ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

٢٢ - د . عبد الخالق عبدالله ، البعد الديني للانتخابات الاسرائيلية ١٩٨٨، في مجلة دراسات ، عدد ١٦ عام ١٩٨٨ ، ص ٤٥ .

٢٣ - عزيز جبر، اخر تطورات الاوضاع الداخلية والعلاقات الخارجية في

الكيان الصهيوني والمناطق المحتلة، في مجلة الارض ، العدد التاسع، ايلول ١٩٨٨ ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

٢٤ - ابراهيم عبد الكريم ، طروحات التسوية الاسرائيلية في ضوء انتفاضة الوطن المحتل، في مجلة الارض ، العدد الخامس ، ايار ١٩٨٨، ص٤٨ .

٢٥ - انظر حلمي عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص ص ٣١ - ٣٣ وكذلك عطية مقداد ، في مجلة الارض ، العدد التاسع ، ايلول ١٩٨٨، ص٨.

٢٦ - هاني العبدالله ، الانتخابات الاسرائيلية وعملية السلام ، خيارات سياسيه في اتجاه مغلق ، في مجلة شؤون فلسطينية ، عدد ١٨٧ ، عام ١٩٨٨ ص ٧٥ .

٢٧ - ابراهيم عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

٢٨ - وردت نصوص البرنامج في مجلة الارض ، العدد السابع ، تموز ١٩٨٨، ص٦٧.

٢٩ - عزيز جبر ، اخر تطورات الاوضاع الداخلية والعلاقات الخارجية في الكيان الصهيوني والمناطق المحتلة ، في مجلة الارض ، العدد التاسع، ايلول ١٩٨٨ ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦ - ٤٧ .

٣٠ - حلمي عبد الكريم الزعبي ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

٣١ - د . عبد الخالق عبدالله ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

٣٢ - هاني عبدالله ، الصوت العربي في الانتخابات الاسرائيلية المقبلة ، في مجلة شؤون فلسطينية ، عدد ١٨٧ ، تشرين اول - اكتوبر - ١٩٨٨ ، ص ٩٧ .

٣٣ - عطيه مقداد ، اجواء المعركة الانتخابية في الكيان الصهيوني ، مرجع سابق ، ص٤٨ .

٣٤ - ابراهيم عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

٣٥ - مصطفى محمد الحسيني ، مرجع سابق ، ص ٣٢٦ - ٣٢٧ .

٣٦ - الملف ، تقرير ، مرجع سابق ، ص ٦٩٩ .

٣٧ - عزيز جبر ، اخر تطورات الاوضاع الداخلية والعلاقات الخارجية في الكيان الصهيوني والمناطق المحتلة ، في مجلة الارض ، العدد العاشر، تشرين اول ١٩٨٨، مرجع سابق ، ص ١١ .

٣٨ - الملف، تقرير ، مرجع سابق ، ص ٦٩٩ .

٣٩ - عطيه مقداد ، قراءه سياسية في نتائج الانتخابات الاسرائيلية ، في مجلة الارض ، العدد الحادي عشر ، تشرين الثاني ١٩٨٨ ، ص ٥ .

٤٠ - الملف ، تقرير ، مرجع سابق ، ص ٧٠٣ .

٤١ - عطيه مقداد ، قراءه سياسية في نتائج الانتخابات الاسرائيلية ، مرجع سابق ، ص٤.

٤٢ - الملف ، تقرير ، مرجع سابق ، ص ٧٠٧ .

٤٣ - المرجع السابق ، ص ٦٩٨ .

٤٤ - عزيز جبر ، اخر تطورات الوضع الداخلي والعلاقات الخارجية في الكيان الصهيوني والمناطق المحتلة ، في مجلة الارض ، العدد الاول كانون الثاني ، ١٩٨٩ ، ص٩٠ .

٤٥ - المرجع السابق ، ص ٧٩.

الفصل الرابع عشر

انتخابات الكنيست الثالث عشر
١٩٩٢

اولاً: الظروف العامة للانتخابات :

تكتسي انتخابات الكنيست الثالث عشر اهمية خاصة على كافة المستويات من حيث النتائج التي ستفرزها، فهي على المستوى الداخلي- الاسرائيلي- ستفرز حكومة عليها ان تتعامل مع مشروع التسوية للصراع العربي الاسرائيلي، وهذا يعني ان الانتخابات تمثل استفتاء للاسرائيليين على علمية السلام، فهل ستدفع تراكمات الحقبة التاريخية لفترة حكم الليكود والتي ابتدأت عام ١٩٧٧ الناخب الاسرائيلي الى مواصلة تأييده لليكود وتصوراته ام انها ستأتي بحكومة ذات تصور مختلف نسبياً عن تصور الليكود والمتمثل بتصور احزاب العمل التي سيطرت على الحكم من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٧٧؟

لقد طرأت اوضاع جديدة ادت الى ان يكتنف دقة التنبؤ قدراً من الصعوبة ومن هذه العوامل :

على المستوى الداخلي الاسرائيلي : هجرة اعداد كثيفة من اليهود السوفييت الى اسرائيل حيث اضيف قرابة (٢٤٠) الف ناخب جديد من هؤلاء يمارس عملية الانتخاب لاول مرة (١)، وهم من حيث الانتماء العرقي من اليهود الشكنازيم المؤيدين المحتملين لاحزاب العمل مما سيعني تغيراً في التوزيع العرقي للناخبين، كما اضيف الى قائمة الناخبين قرابة (٢٥٠)الف ناخب من الشبان الذين بلغوا سن الانتخاب (٢)، وقد نشأ هؤلاء الشباب في فترة حكم الليكود وتأثروا بسياساته الاقتصادية والاستيطانية والامنية.

اما على المستوى الفلسطيني فقد جاءت هذه الانتخابات في فترة استمرار تصاعد الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة والتي شكلت تحدياً للاحتلال الاسرائيلي وهاجساً امنياً لاسرائيل لم تستطع القضاء عليه رغم ما استخدمته من اساليب البطش، اضافة لذلك فقد تم الاعتراف بشرعية منظمة التحرير

الفلسطينية كممثل للفلسطينيين في اطار مؤتمر مدريد.

وعلى المستوى الاقليمي فقد انتهت حرب الخليج الثانية بانتصار الولايات المتحدة وحلفائها على العراق، حيث تم تدمير النظام الاقليمي العربي وتشرذمه وتحطيم قوة العراق التي كانت تشكل هاجساً امنياً لاسرائيل، وستؤدي نتائج حرب الخليج وانتهاء التهديد العراقي لاسرائيل الى احداث تغييرات على مفهوم الامن الاسرائيلي، اذ بدأ التساؤل يثور حول مدى اهمية وجدية الحدود الآمنة لاسرائيل، اضافة لذلك وفي اطار الطرح الامريكي لما دعي بالنظام الشرق اوسطي الجديد والذي يضم الى جانب الدول العربية اسرائيل وايران وتركيا فقد سعت اسرائيل لان تقوم بدور المسيطر في هذا النظام.

اما على المستوى الدولي فقد حصل تغير واضح في طبيعة الاستقطاب الدولي تمثل بانهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومته الاشتراكية ومن ثم انهيار القطبية الثنائية وقيام نظام دولي انتقالي - احادي - تسيطر فيه الولايات المتحدة على مجريات العلاقات الدولية، اضافة الى انتهاء الحرب الباردة.

لقد اثار هذا التطور التساؤل حول اهمية دور اسرائيل في المنطقة، اذ لم يعد وجود لخطر شيوعي يهدد المنطقة تقف اسرائيل كأداة للولايات المتحدة في مواجهته. علاوة على ذلك فان انهيار الاتحاد السوفيتي فتح المجال لاسرائيل لاقامة علاقات سياسية واقتصادية وامنية مع "مجموعةالدول المستقلة"

في ظل هذه التطورات جاءت انتخابات الكنيست الثالث عشر، ولا بد لهذه التطورات ان تؤثر على اسرائيل من النواحي الامنية والاقتصادية والسياسية والمجتمعية مما سيترك اثراً على سلوك الناخب الاسرائيلي وتفاعله معها.

ثانيا : القوى الحزبية في اسرائيل عشية الانتخابات

١-التجمع العمالي :

أ: تسوية مشكلة الزعامة الحزبية :

عمل حزب العمل على تسوية مشاكله الداخلية والتوجه للناخب الاسرائيلي في مظهر الحزب المنسجم الخالي من الصراع على المواقع القيادية، وقد تم اجراء الانتخابات لرئاسة الحزب في ٢٠ فبراير ١٩٩٢ اي قبل اربعة اشهر من موعد انتخابات الكنيست حيث اتبع لاول مرة اسلوب جديد في انتخاب قيادة الحزب، فبدلاً من قيام اللجنة المركزية للحزب بهذا الدور تم الانتخاب عن طريق ما يسمى بالانتخابات الاولية " Primaries " التي يشترك فيها كافة اعضاء الحزب، وقد تقدم لرئاسة الحزب اربعة من قادته هم " اسحق رابين وشيمون بيريس ويسرائيل كيسار واورا نمير"، وتمثل الصراع الحقيقي على الزعامة بين كل من رابين وبيريس، فهما المرشحان الاقوى، كما ان واحداً منهما هو الذي سيتولى رئاسة الحزب، اما المرشحان الآخران فلا حظّ لاي منهما في الفوز، لكنهما خاضا الانتخابات في محاولة لاظهار القوة التي يتمتع بها كل منهما في الحزب، وجاءت نتيجة الانتخابات لترفع رابين الى موقع رئاسة الحزب ومن ثم رئاسة القائمة الانتخابية حيث حصل على نسبة (٤٠,٩٩٪) من اصوات ناخبي الحزب مقابل (٣٤,٨ ٪) حصل عليها بيريس (٣).

يعتبر فوز رابين مفاجأة، اذ اشارت التوقعات ومواقف حزب العمل الى فوز مؤكد لبيريس بسبب التوجه الحمائمي الذي بدأ يسير فيه فيما يتعلق بتسوية الصراع العربي الاسرائيلي، حيث صوت ممثلو الحزب في نوفمبر ١٩٩١ على برنامج يؤيده بيريس يدعو الى تسوية اقليمية وتجميد للاستيطان في الضفة

الغربية والجولان، وقد تمت الاشارة في هذا البرنامج لاول مرة الى الحاجة الى الاعتراف " بحقوق وطنية" للفلسطينين، علاوة على ذلك فان الشروط التي وضعتها الولايات المتحدة لتقديم ضمانات القروض لاسرائيل والمقدرة بعشرة مليارات دولار وموقف رئيس الحكومة اسحق شامير من تلك الشروط جعل حكومة حزب العمل التي يقودها بيريس اقدر على تلبية تلك المطالب.(٤)

الا انه يبدو ان ناخبي حزب العمل ادركوا ان شيمون بيريس والذي فشل في قيادة الحزب للحكم في اربع انتخابات متتالية اقل جاذبية للجمهور من رابين، وان الاخير يمكن "تسويقه" للناخب الاسرائيلي بشكل افضل بسبب مواقفه المتشددة القريبة من مواقف الليكود، مما يعني ان حزب العمل سيسعى بواسطة رابين الى اختراق صفوف مؤيدي الليكود خاصة اولئك الذين شعروا بالاحباط من سياسات الليكود في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ب- الحملة الانتخابية :

ركز حزب العمل في حملته الانتخابية بشكل واضح على شخصية زعيمه اسحق رابين وتاريخه العسكري والسياسي، اضافة الى تأكيده على النواحي الامنية والاقتصادية، وان حكومة لحزب العمل برئاسة رابين اقدر من حكومة يرأسها تكتل ليكود على تحقيق الامن والتسوية والتخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية.

ففيما يتعلق بالطبيعة الصقرية لحزب العمل برئاسة رابين عمل الحزب على تصوير نفسه بأنه اشد صقرية من ليكود الا انه يختلف عنه في قدرته على تحقيق نفس الهدف لكن بوسائل اخرى(٥). فهو يرفض رفضاً باتاً قيام دولة فلسطينية، ويركز على اقامة حدود امنة لاسرائيل، وان القدس "الموحدة" عاصمة اسرائيل لاتقبل التفاوض (٦)، اضافة لذلك فقد تم التأكيد على ان مبدأ الارض مقابل السلام الذي قبل به حزب العمل لن يؤدي الى التخلي عن

"ارض اسرائيل" كما يزعم الليكود، اذ لم يتم تحديد اية اراضي سيتم التخلي عنها، واي سلام سيتم تحقيقه، فالعودة الى مواقع ما قبل حزيران ١٩٦٧ لن تتم، كما لن يتم التنازل عن الاراضي ذات الاهمية الاستراتيجية، وبالنسبة للمستوطنات فلن يتم اخلاؤها انما التفريق بين مستوطنات سياسية واخرى امنية، فالاستيطان الامني سيستمر مع تجميد بناء بعض المستوطنات.(٧)

اضافة الى المحور الامني فقد ركز حزل العمل على انه الاقدر على تحقيق التسوية السلمية وتحسين الاوضاع الاقتصادية واقامة علاقات متميزة مع الولايات المتحدة.(٨)

كما عمد الحزب الى استعراض حقبة حكم الليكود واظهار الفشل الذي منيت به سياساته ونتائجها السلبية على المجتمع الاسرائيلي، وقد اوضح الحزب ان موقف ليكود من الانتفاضة وقمعه لها هو في الواقع موقف رابين الذي عمل وزيراً للدفاع خلال السنوات الاولى للانتفاضة، كما ان شامير زعيم الليكود غير قادر على السير في عملية السلام.

اما بالنسبة للوضع الداخلي فقد اتهم حزب العمل حكومات الليكود بالفساد والبيروقراطية وان سياساته ادت الى ارتفاع مستوى البطالة واهدار الاموال خاصة فيما يتعلق باقامة المستوطنات في الضفة الغربية واهمال القضايا الاقتصادية والإجتماعية والتعليمية، وساعد على دعم دعوى حزب العمل تلك صدور تقرير لمراقب الدولة في اسرائيل " مريام بن بورات" في نيسان ١٩٩٢ انتقد النفقات الهائلة غير المجدية والبيروقراطية الحكومية والفساد الاداري وعدم انفاق الاموال في موقعها الصحيح.(٩)

لقد سعى حزب العمل في حملته الانتخابية الى اختراق صفوف مؤيدي الليكود وكسب عدد من الاصوات التي تؤيده تاريخيا، اذ توجه الى اليهود الشرقيين من ابناء الطبقة الوسطى الصغيرة وهم اكثر المتضررين من سياسات الليكود الاقتصادية والاستيطانية، حيث ادت سياسة ليكود في استيعاب يهود

الاتحاد السوفيتي الى اهمال المستوطنات والمدن التي هي بحاجة للتطوير والتي يستقر فيها غالبية من اليهود الشرقيين، وكذلك الى شعور اليهود الشرقيين انهم سيكونوا ضحايا المواجهة بين الولايات المتحدة وحكومة شامير فيما يتعلق بقضية ضمانات القروض الامريكية لاسرائيل.

كذلك فقد تم توجيه حملة حزب العمل الى ابناء الطبقة المتوسطة من اليهود الغربيين الذين سبق وصوتوا لصالح ليكود لاسباب اقتصادية معتقدين ان النموذج الاقتصادي الحر لليكود سيوفر لهم مزيداً من فرص الاستثمار، الا ان امالهم من سياسات الليكود الاقتصادية خابت(١٠).

اضافة لذلك فقد سعى حزب العمل للحصول على تأييد المهاجرين السوفييت الذين بلغ عددهم (٣٥٠,٠٠٠) مهاجر والذين يمكن بواسطة قوتهم الانتخابية ضمان بين ٨-١٠ مقاعد (١١). فهؤلاء المهاجرين اقرب عرقياً - اشكناز- الى مؤيدي حزب العمل. كما أن " الهدف الصهيوني" ليس العامل الاساسي في قدومهم الى اسرائيل، ومن ثم فهم على استعداد لتأييد اي حزب يقدم لهم فرصاً افضل في السكن والعمل، وتشير احدى الدراسات الى وجود ارتباط بين مدة اقامة المهاجر السوفيتي الى اسرائيل وسلوكه الانتخابي، اذ كلما زادت مدة اقامته اتجه للتحول عن ليكود الى حزب العمل. (١٢)

حـ- البرنامج الانتخابي :

رغم ما يبدو من مرونة شكلية في البرنامج السياسي لحزب العمل الا ان التوجهات الرئيسية للحزب لم تختلف عن البرامج السابقة. ففيما يتعلق بالتسوية السلمية يؤكد الحزب على (١٣) :

١- الاعتراف العربي والفلسطيني بدولة اسرائيل وسيادتها.

٢- ان يكون لاسرائيل حدوداً آمنة قابلة للدفاع عنها هي غور الاردن وشمال البحرالميت.

٣- تبقى " القدس الموحدة" عاصمة لاسرائيل وتحت سيادتها مع ضمان حرية العبادة لكافة الاديان.

اما فيما يتعلق بالسلام مع الفلسطينين فقد ركز البرنامج الانتخابي على :

١- تطبيق حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٢- بقاء المستوطنات وتأمين سلامة المستوطنين.

٣- عدم اقامة مستوطنات جديدة.

٤- تسوية مشكلة اللاجئين ودعوة الاردن ودول الخليج الى المشاركة في التسوية وتجنيد راس مال دولي لهذه الغاية.

٥- رفض حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.

٢- التكتل اليميني - الليكود -

أ- تسوية مشكلة الزعامة :

يتمتع الليكود تقليدياً بانسجام في قيادته بسبب سيطرة القيادات التاريخية، كما يتمتع بانسجام ايديولوجي بين التنظيمات التي يتألف منها، اذ تلتقي في الموقف من اقامة اسرائيل الكبرى وقضيتي الامن والسلام والموقف من الفلسطينيين والاراضي المحتلة، الا انه في الانتخابات الحالية وعلى خلاف حزب العمل الذي لم يشهد تعدداً واضحاً في الشخصيات القيادية المتطلعة الى قمة الهرم فقد شهد الليكود صراعاً مريراً بين قياداته ، اذ لم تستطع شخصية زعيم الليكود اسحق شامير ان تقدم سلطة ابوية كما قدمها سلفه مناحيم بيجن مما ادى الى بروز شخصيات عديدة من القيادات القديمة والشابة تنافس شامير على موقع القيادة، ومن اهم تلك القيادات " موشي ارينز واريل شارون ودافيد ليفي وبينامين بيجن وبينيامين نتنياهو"(١٤)

لقد جعلت القيادة التاريخية لليكود والتي مثلها "بيجن" فرص خليفته في القيام بنفس الدور الذي قام به - بيجن- امراً صعباً، كما ان طبيعة تكوين ليكود ستؤدي في حال غياب قيادة ابوية الى تفجر صراع على القيادة.

اضافة لقضية الصراع على القيادة فقد برز في بداية الثمانينات تطور داخلي جديد في بنية الليكود وبين مؤيديه تمثل في عدم الرضا عن سياساته من قبل اليهود الشرقيين الذين يشكلون المصدر الرئيسي لقوة الليكود، كما تمثل عدم الرضا في رفض السيطرة الاشكنازية على المواقع القيادية في الليكود رغم ان قاعدته سفاردية، وقد اتضح هذا الرفض بشكل عملي في الانتخابات الداخلية لمرشحي الحزب للكنيستَ وفي اللجنة المركزية للحزب وفي عضوية الكنيست والوزارة، وقاد هذا التيار دافيد ليفي المغربي المولد(١٥).

غير ان شامير استطاع في النهاية ان يتجاوز بالتحالف مع موسى ارينز القوى المعارضة له ويحصل على ترشيح الحزب لرئاسة قائمته الانتخابية، الا ان اختيار شامير لرئاسة الحزب وضع الحزب في مأزق فيما يتعلق بامكانية الفوز في الانتخابات بسبب اختيار حزب العمل اسحق رابين لرئاسة قائمته حيث يتمتع رابين بجاذبية لدى ناخبي الليكود المترددين، فدعوى شامير في التشدد غير ذات معنى في مواجهة رابين، علاوة على ذلك فان شامير البالغ من العمر(٧٧) عاماً سيكون اقل قدرةعلى القيام بحملة انتخابية فاعلة مقارنة بقدرة رابين الاصغر سناً والذي يتمتع الى حد ما بحيوية الشباب. كما ان اختيار شامير لرئاسة الحزب سيجعل عدداً من مؤيدي الليكود يبتعدون عنه لكون شامير ليس الشخصية الليكودية التي تلي رابين في الشعبية بين جمهور الناخبين، فالشخصية التي تلي رابين في التأييد الشعبي هي بنيامين بيجن وبنيامين نتنياهو. كما ان سياسات ليكود الاقتصادية والانفاق على الاستيطان خارج ما يسمى بالخط الاخضر علاوة على الفساد الحكومي سيجعل الليكود في موقف اضعف من موقف حزب العمل، واكد استطلاع للرأي اجري في ايار ١٩٩٢ ان الليكود بلغ ادنى قوة له منذ استلامه السلطة عام ١٩٧٧، حيث اشارت نتائج

الاستطلاع الى انه سيحصل على (٣١) مقعداً من مقاعد الكنيست اي اقل مما يتوقع ان يحصل عليه العمل بخمسة عشر مقعداً.

ب- الحملة الانتخابية :

ركز الليكود في حملته الانتخابية على محورين رئيسين هما :

- حزب العمل وقيادته وبرنامجه من جهة.
- حزب ليكود وقيادته وبرنامجه من جهة اخرى.

ويمكن تحديد الخطوط الاساسية للحملة الانتخابية بما يلي :

١- طبيعة قيادة حزب العمل.

٢- برنامج حزب العمل وخطر اقامة الدولة الفلسطينية.

٣- برنامج الليكود الساعي لتحقيق الامن والسلام لاسرائيل.

٤- طبيعة قيادة ليكود.

٥- الانجازات التي حققها الليكود اثناء فترة تسلمه السلطة.

فيما يتعلق بالقضية الاولى حمل الليكود بشدة على شخص رابين محاولاً تشويه صورته امام الناخبين، اذ وصفه بالمدمن على تعاطي الكحول. اما كون رابين عسكرياً صلباً فهذا صحيح لكن يوجد خلل في شخصيته يجعله قابلا للانهيار امام الضغوط والمواقف الصعبة، ويستدل ليكود على الخلل في شخصية رابين بالانهيار العصبي الذي اصابه في حرب ١٩٦٧ عندما كان رئيساً لهيئة الاركان(١٧) كما شكك الليكود في نزاهة رابين وضلوعه في قضايا الفساد وانتهاك للقانون الاسرائيلي الخاص بالقضايا المالية، اما بالنسبة لقيادة حزب العمل فأوضح ليكود انها قيادة مسنة وغير مؤهلة لتولي الحكم.(١٨)

وفيما يتعلق ببرنامج حزب العمل ركز ليكود على انتقاد سياسة حزب العمل المستندة الى مبدأ الارض مقابل السلام، اذ اعتبر ان هذا المبدأ سيؤدي الى تعريض امن اسرائيل واراضيها التاريخية للخطر بل ويضعها في المزاد، كما انتقد دعوة حزب العمل الى اقامة حكم ذاتي فلسطيني في فترة تتراوح بين ٦-٩ اشهر عقب الانتخابات معتبراً ان الحكم الذاتي الفلسطيني سيقود في النهاية الى قيام دولة فلسطينية على ارض اسرائيل، كما رفض ليكود موقف حزب العمل من الاستيطان داعيا الى الاستيطان في كافة " اراضي اسرائيل التاريخية" (١٩)، وفي محاولة لجذب اصوات المهاجرين اليهود السوفييت عمد الى تصوير حزب العمل بأنه حزب يساري، ومن ثم على المهاجرين الذين فروا من ممارسات الاحزاب اليسارية ان يبتعدوا عن هذا الحزب ويصوتوا لليكود(٢٠).

اما بالنسبة لتحسين صورة الليكود لدى جمهور الناخبين فقد تم التركيز على ان قيادة ليكود تجمع بين حكمة الشيوخ المجربين وحيوية الشباب، كما ركز الليكود على انجازاته اثناء فترة توليه السلطة، فهو الذي قام بتهجير يهود الفلاشا من الحبشة الى اسرائيل، وجلب اعداداً كبيرة من يهود الاتحاد السوفيتي، وعقد اول اتفاق سلام مع احدى الدول العربية - مصر -، كما ان موقفه المعتدل اثناء حرب الخليج تعبير عن مرونة ومسؤولية في التصرف، علاوة على ذلك فالليكود هو الطرف الاسرائيلي الذي شارك في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١(٢١)

وفيما يتعلق بقضية الامن فقد اكد ليكود مفهومه التقليدي المنطلق من الايديولوجية الصهيونية التوراتية، فالامن بنظره هو حق الشعب اليهودي في "ارض اسرائيل"، وحق "الدولة اليهودية في الامن القومي" مما يستدعي الاستيطان في كافة " ارض اسرائيل" حيث سيشكل الاستيطان عائقاً امام اقامة دولة عربية غربي نهر الاردن، علاوة على ان الاستيطان هو تعبير عن استمرارية ثقافية وحضارية لكون الاراضي المحتلة هي : اراضي اسرائيل التوراتية"(٢٢).

حـ- البرنامج الانتخابي :

البرنامج الانتخابي لليكود في هذه الانتخابات هو صورة للبرامج السابقة، اذ يتسم بالوضوح فيما يتعلق بالقضايا الاساسية المتعلقة باسرائيل الكبرى كما يتسم بالتطرف. وسنعمد الى عرض عدد من بنود البرنامج الانتخابي المتعلقة بالامن وبالتسوية للقضية الفلسطينية وهي مقتطفة من ملف اعدته مجلة الدراسات الفلسطينية(٢٣) :

١- حق الشعب اليهودي في ارض اسرائيل حق ازلي غير قابل للطعن فيه، وهو مندمج في الحق في الامن والسلام.

٢- ستواصل الحكومة برئاسة الليكود العمل باخلاص وتشبث وزخم لتجسيد الصهيونية بالهجرة والاستيطان وبيناء البلد وبتعميق ارتباط الشعب في الشتات بدولة اليهود.

٣- ان الاستيطان في ارض اسرائيل حق وجزء لا يتجزأ من امن الدولة.

٤- لدولة اسرائيل الحق في المطالبة بالسيادة على يهودا والسامرة وقطاع غزة وستطالب اسرائيل بهذا الحق وستعمل على تجسيده.

٥- ان ترتيبات الادارة الذاتية التي اتفق عليها في كامب ديفيد هي الضمانة لعدم حدوث اي تقسيم اقليمي في ارض اسرائيل الغربية ولعدم قيام دولة فلسطينية فيها في اي حال من الاحوال . ان الادارة الذاتية التي اتفق عليها ليست دولة وليست سيادة وليست تقريراً للمصير.

٦- القدس عاصمة اسرائيل، هي مدينة غير قابلة لاي تقسيم، لقد ضمنت وستضمن دائماً لابناء الطوائف حريةالوصول الى الاماكن المقدسة بالنسبة اليهم.

٣- المتدينون

تتمتع الاحزاب الدينية تقليدياً بقوة تمثيلية مستقرة رغم ماحققته من نجاح

في انتخابات الكنيست الثاني عشر. وقد شكلت وخاصة الحزب الوطني الديني- المفدال الشريك الدائم في الائتلافات الحكومية، الا ان الخلافات بدأت تظهر داخل هذه الاحزاب في اتجاهين.

الاتجاه الاول في اطار الحزب نفسه بين المتشددين الذين يريدوا لهذه الاحزاب ان تتخذ مواقف سياسية يمينية.

اما الاتجاه الثاني فيتمثل في الصراع بين القوى الاشكنازية والسفاردية حيث بدأ تبلور رفض اليهود الشرقيين الوصاية الاشكنازية عليهم. وفيما يتعلق بالحزب الديني الاكثر تنظيماً وهو حزب المفدال فقد اسفرت الصراعات داخله في اطار الاستعداد لانتخابات الكنيست الثالث عشر عن اختيار " زفولون هامر" رئيساً للحزب حيث تعهد بتأييد برنامج سياسي اكثر تشدداً، واضحى برنامجه قريباً من برنامج الليكود، وتضمن البرنامج النقاط التالية :(٢٤)

١- بين البحر ونهر الاردن تقوم دولة واحدة فقط هي دولة اسرائيل.

٢- لا يسلم اي جزء من ارض اسرائيل الى سلطة او سيادة اجنبية.

٣- لا تقتلع اية مستوطنة يهودية من مكانها.

٤- القدس الموحدة ستبقى الى الابد عاصمة لدولة وشعب اسرائيل.

٥- لا يمكن قبول اي كيان مستقل عربي في ارض اسرائيل.

٦- هضبة الجولان جزء من دولة اسرائيل غير قابل للسلخ عنها.

ومما تجدر ملاحظته ان الحزب الوطني الديني هو الوحيد بين الاحزاب الدينية المنظم استناداً الى النمط الغربي وهو الذي يمكن له ان يدعي وجود مؤيدين له خارج اطار القوى الدينية، اما الاحزاب الدينية المتشددة والتي تسمى " بالحريدية" Haredi سواء الاشكنازية او السفاردية فهي ذات نمط خاص من حيث العضوية والتنظيم ، اذ لا يوجد فيها عضوية او انتخابات داخلية، بل يقوم مجلس الحاخامات بتقرير كافة الامور، ويتم قبول القرارات انطلاقاً من بركات وكرامات الحاخام.

لقد استطاعت الاحزاب المتشددة الاشكنازية ان توحد قواها في اطار قائمة انتخابية واحدة، حيث تم توحيد القائمة الانتخابية لكل من حزب اغودات اسرائيل وديغل هتوراة باسم قائمة " يهودات فتوراة"(٢٥).

جاء البرنامج الانتخابي لهذه القائمة مؤكداً على توجهات متطرفة تمثلت في الدعوة الى رفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ورفض اقامة دولة فلسطينية. والى ان "ارض اسرائيل" تخص الشعب اليهودي فقط (٢٦).

شهدت الاستعدادات لانتخابات الكنيست الثالث عشر ذروة الصراع داخل الاحزاب الدينية بين اليهود الشرقين والغربيين، وجسد هذا الصراع حركة "شاس" التي تحظى بتأييد اليهود الشرقين، حيث نشأت بدعم من الحاخام الاشكنازي "اليعزر شاخ" Eliezer Shach كاداة لمواجهة منافسيه من اغودات اسرائيل، لكنها بدأت تبتعد عن سيطرة شاخ وتتجه الى التأثر بالحاخام السفاردي " عوفيديا يوسف" . وبدأ الانفصال بين شاخ وشاس في مارس ١٩٩٠ عندما تجاهل ممثلو شاس في الكنيست اوامره بعدم الانضمام الى حكومة عمالية جديدة، مما دعا شاخ عام ١٩٩٢ الى تشكيل قائمة دينية هي Yaha-dut Hatorah Hameuhedet لتنافس شاس في جذب اصوات اليهود الشرقين. وبلغ الصراع اوجه حين اعلن شاخ ان اليهود الشرقيين غير مؤهلين لقيادة اسرائيل او اليهود الحريديم. (٢٧)

اما بالنسبة لقوة الاحزاب الدينية المتوقعة في الكنيست القادم فقد اشارت الاستطلاعات الى امكانية تراجعها بسبب التغير الديمغرافي الذي حصل بهجرة يهود الاتحاد السوفيتي العلمانيين من جهة، وبسبب المشاكل الداخلية في هذه الاحزاب من جهة ثانية، وبسبب ممارسات تلك الاحزاب في الائتلافات الحكومية من جهة ثالثة، اذ قد يتجه بعض مؤيديها الى الليكود او احزاب اقصى اليمين. (٢٨)

٤- احزاب اقصى اليمين :

يضم هذا المعسكر والذي يقع على يمين الليكود احزاب وحركات "هتحيا ومولدت وتسوميت وكاخ " ومعظمها نشأت كانشقاق عن ليكود، وتتصف بمواقفها المتطرفة الداعية الى الحفاظ على ما يسمى بأرض اسرائيل ورفض الحكم الذاتي للفلسطينيين ورفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية والمطالبة بترحيل الفلسطينيين خارج الضفة والقطاع، ولم تستطع هذه الاحزاب ان تتقدم بقائمة انتخابية واحدة لانتخابات الكنيست بسبب الخلافات الشخصية والايديولوجية، كمانشأت حركات صغيرة جديدة تنتمي الى هذا المعسكر سعت لخوض الانتخابات هي (٢٩) :

١- حركة كاخ : وهي استمرار لحركةكاخ التي تزعمها الحاخام مئير كهانا

٢- حركة كهانا حي : وهي انشقاق عن حركة كاخ.

٣- حركة امناء الهيكل.

٥- احزاب اقصى اليسار.

تضم هذه الاحزاب كلا من : "راتس وشينوي والمابام" وهذه المجموعة باستثناء المابام هي انشقاق عن حزب العمل، اما المابام فهو ضمن الاحزاب العمالية التي تمثل يسار العمل الصهيوني، وقد تأسس الحزب عام ١٩٤٦، وتم الاتفاق بين هذه الاحزاب على خوض الانتخابات في قائمة موحدة وهي قائمة " ميرتس" باعتبارها احزاب السلام في اسرائيل.

يقوم البرنامج الانتخابي لهذه الاحزاب على القبول بمبدأ الارض مقابل السلام والاعتراف المتبادل وحق الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني في تقرير المصير، اما بالنسبة لشكل تقرير المصير للفلسطينيين فيشير البرنامج الى احترام

الاختيار الفلسطيني سواء اكان في اطار فيدرالي او كونفدرالي مع الاردن، او في اقامة دولة فلسطينية مستقلة، لكن لاعتبارات امنية وديمقراطية تؤيد ميرتس ان يأخذ الشكل الطابع الكونفدرالي (٣٠)، كما يدعو البرنامج الى اعطاء منظمة لتحرير الفلسطينية دوراً في عملية السلام بعد ان تبرهن المنظمة في بياناتها وافعالها انها تعترف باسرائيل وتوقف " الارهاب"، ويرفض البرنامج اقامة مستوطنات جديدة او توسيع القائمة، اما القدس فيرى البرنامج ان القدس الموحدة هي عاصمة اسرائيل ولا يوافق على تقسيمها.

٦- حزب المهاجرين السوفييت

سعت الاحزاب الاسرائيلية الى جذب اصوات المهاجرين السوفييت دون ان تضع ممثلين عنهم في الاماكن المضمونة للفوز في قوائمها الانتخابية، اضافة لذلك فان القضايا الاساسية التي تهم المهاجرين السوفييت هي الاسكان والبطالة بشكل رئيسي ، وقد شعر هؤلاء المهاجرين بالاحباط نتيجة لسياسات الاحزاب الاسرائيلية حيالهم سواء الحاكمةاو المعارضة،وتم تشكيل حزب سياسي قاعدته المهاجرون السوفييت في اواسط شباط ١٩٩٢ للدفاع عن مصالحهم وتمثيلهم في الكنيست دعي " الحركة القومية للديمقراطية والهجرة/ داع. (٣١)

٧- القوى العربية :

تضم هذه القوى الاحزاب والحركات السياسية التالية :

- حداش واساس قوتها راكاح.
- الحزب الديمقراطي العربي.
- القائمة التقدمية للسلام.

وترتكز في قوتها الى القاعدة الشعبية العربية، لذا فهي تستطيع ان تحصل على عدد من المقاعد يصل الى (١٢) مقعداً استناداً الى النسبة العددية التي يشكلها الصوت العربي بين مجموع الناخبين، لكنها لم تتمكن من توحيد نفسها في قائمة انتخابية واحدة. (٣٢)

اما بالنسبة للبرنامج الانتخابي لهذه الاحزاب فهو شبيه ببرامجها للكنيست السابق اذ تدعو الى حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية واعتبار القدس العربية عاصمة للدولة الفلسطينية.

ثالثاً : نتائج الانتخابات

١- القوائم المتنافسة :

عقدت انتخابات الكنيست الثالث عشر في ٢٣ حزيران ١٩٩٢، وقد تنافس على مقاعد الكنيست عدد كبير من الاحزاب يمكن تصنيفها في خمسة معسكرات هي :

١- اليمين التقليدي.

٢- اليمين المتطرف.

٣- الوسط واليسار الصهيوني.

٤- القوى الدينية.

٥- القوى العربية.

وبلغ عدد القوائم الانتخابية التي خاضت الانتخابات (٢٥) قائمة، عشرة منها تقدمت للانتخابات للمرة الاولى (٣٣)، وبلغ عدد اصحاب حق الاقتراع (٣،٤) مليون ناخب مقابل (٢،٩) مليون ناخب في الانتخابات السابقة،

وتعزى الزيادة في عـدد من لهـم حق الاقـتراع بـشكل رئيـسي الى المهـاجـرين السوفييت والى الشبان الذين اتيح لهم حق الانتخاب لاول مرة. اما عدد الذين ادلوا باصـواتهم فـقـد بلغ (٢،٦) مليـون ناخب اي بنسبـة ٧٧٪ من مجـمـوع الناخبين، وبـسبب رفع نسبـة الحسم - اي النسـبة من الاصوات التـي ينبغي ان يحصل عليهـا الحـزب للاشتـراك في عـملية تـوزيع المقاعـد - الى ١،٥ ٪ من مجـموع الاصوات الـصالحة مـقابل ١٪ في انتـخابات الكنيست الـسابقة، فـقد استثـني عدد اكبر من الاحزاب من عـملية توزيع المقاعد، وبـلغ عدد الاصوات التي ينبـغي الحصـول عليهـا لكل مـقعـد في الكنيست - الحـصة الانتـخابيـة - (٢٠,٧٠٠) صوتاً (٣٤).

اما عدد القوائم التي حصلت على مقـاعد في الكنيست فهو (١٠) قوائم مقـابل(١٤) قائمة في الكنيسـت السابق. وفشلت كل من قـائمتي هتحـيا - يمين صهيـوني متطرف - والقائمة الـتقدمية للـسلام - عربية- في الحفـاظ على تمثيل لهما فـي الكنيست الحالي، كمـا فشلت القوائم التي خاضت الانتـخابات لاول مرة في الحصول على تمثيل في الكنيست (٣٥)

٢- توزيع المقاعد على القوائم الحزبية.

يوضح الجدول التـالي النتائج التي اسفرت عنهـا الانتخابات مع مقـارنتها بنتائج انتخابات الكنيست السابق(٣٦).

القائمة	النسبة المئوية عام ١٩٩٢	عدد المقاعد عام ١٩٩٢	عدد المقاعد عام ١٩٨٨	عدد المقاعد عام ١٩٨٤	عدد المقاعد عام ١٩٨١
العمل	٣٤	٤٤	٣٩	٤٤	٤٧
الليكود	٢٤،٩	٣٢	٤٠	٤١	٤٨
ميرتس	٩،٦	١٢	١٠*	٦*	٣*
تسوميت	٦،٤	٨	٢	–	–
المفدال	٥،٠	٦	٥	٤	٦
شاس	٤،٩	٦	٦	٤	–
يهودت هتوراة	٣،٣	٤	٧	٢	٤
حداش	٢،٤	٣	٤	٤	٤
موليدت	٢،٤	٣	٢	–	–
الحزب العربي الديمقراطي	١،٦	٢	١	–	–
هتحيا	١،٢	٣	٥	٣	
القائمة التقدمية للسلام	١،٢	–	١	٢	–
الحزب الليبرالي الجديد	٠،٦				
جيئولات اسرائيل	٠،٥				
الديمقراطية والهجرة	٠،٤				
المتقاعدون والمهاجرون	٠،٣				
ضحايا الرهون	٠،٢				

* تمثل مجموع أصوات المابام وراتس وشينوي وشكلت هذه الاحزاب عام ١٩٩٢ قائمة ميرتس.

يكانتي	٠،١				
التوراة والارض	٠،١				
سائقو التاكسي	٠،١				
النساء	٠،١				
الامل	٠،١				
قانون الطبيعة	٠،١				
تالي	٠،١				
تسيبور	٠،٠				
قوائم اخرى	-	-	-	٨	٥

٣- تحليل نتائج الانتخابات :

اشارت التوقعات والاستطلاعات الى امكانية فوز حزب العمل واليسار الصهيوني وتراجع الليكود ومعسكره، وقد اتضح لليكود ان الحكومةالقادمة ستكون حكومة عمالية لكن الاختلاف تمثل حول القوة التي سيتمتع بها كل من المعسكرين العمالي واليميني.

جاءت نتائج الانتخابات مؤكدة هذه التوقعات لكن دون ان تحدث تحولاً عميقاً في سلوك الناخب كالذي حدث عام ١٩٧٧، فهي لا تعتبر نصراً ساحقاً للعمل او هزيمة ساحقة لليكود، اذ فقد ليكود ثمانية مقاعد من مجموع اربعين مقعداً حصل عليها في الكنيست السابق، وحصل حزب العمل على خمسة مقاعد اضافية مقارنة بمقاعده في الكنيست السابق.

اما من حيث القوى المؤيدة لكل من العمل والليكود فقد حصل العمل والقوى المؤيدة له على (٦١) مقعداً اي بزيادة خمسة مقاعد عن قوته في

الكنيست السابق، اما كتلة ليكود فقد فقدت ستة من مجموع (٦٥) مقعداً حصلت عليها في الكنيست السابق، وبذا اصبح من غير الممكن لليكود ان يشكل ائتلافاً حكومياً، وكان هذا هو الهدف الذي سعت له لكل من ميرتس والاحزاب العربية.

ان خسارة ليكود لم تذهب في معظمها لحزب العمل بل تم اعادة توزيع للاصوات بين معكسر الليكود نفسه، وبذا فان فوز العمل او هزيمة ليكود لا يمثل تحولاً حقيقياً في سلوك الناخب الاسرائيلي، بل هو اعادة لتوزيع الاصوات في اطار المعسكر ذاته مما يعني قيام معسكرين رئيسيين في اسرائيل مع الابتعاد عن حكم الحزب المسيطر (٣٧)

الا ان ما يلاحظ على نتائج هذه الانتخابات تراجع اهمية القوى الدينية التي كانت شريكاً مستمراً في الائتلافات الحكومية بحيث لم تعد عنصر الترجيح لأي ائتلاف حكومي، واضحت الاحزاب الصغيرة العلمانية هي المؤهلة للقيام بهذا الدور. (٣٨)

٣- حزب العمل : حجم النجاح وسببه :

جاءت نتائج الانتخابات بنصر غير حاسم لحزب العمل لكن مع تمكينه والكتلة الحزبية المؤيدة له من تشكيل الائتلاف الحكومي القادم وازاحة الليكود عن الحكم، فقد زاد حزب العمل من عدد مقاعده الى (٤٤) مقعداً مقابل (٣٩) مقعداً في الكنيست السابق، ويعزى هذا الفوز الى اسباب شخصية وداخلية وخارجية.

ففيما يتعلق بالاسباب الشخصية فان شخصية رابين الصقرية وتاريخه العسكري والسياسي وامكانياته القيادية مقارنة بمنافسه شامير جعلت له الاولوية في السباق.

اما بالنسبة للعوامل الداخلية فيمكن اجمالها فيما يلي :

أ- في اطار الحزب ذاته، حيث بدأ الحزب بالتحول نحو الممارسة الديمقراطية في اختيار مرشحيه للكنيست، اذ بدلا من اختيارهم بواسطة حلقة ضيقة في قيادة الحزب تم انتخابهم عن طريق اعضاء الحزب مما ادى الى وصول عدد من الوجوه الشابة الى قائمة الحزب.

ب. في اطار الوضع الاجتماعي الاقتصادي ادت سياسات الليكود الى نوع من عدم الرضا بين مؤيدي الليكود انفسهم، كذلك بالنسبة للمهاجرين السوفييت الذين هاجروا الى اسرائيل في فترة حكم الليكود فقد عانوا من البطالة ومصاعب في السكن والاستيطان مما جعل قسماً كبيراً منهم يتجه نحو حزب العمل مبتعداً عن الليكود. مثل هؤلاء نسبة ٩٪ من مجموع المقترعين، وكانت نسبة تأييد حزب العمل بينهم مقارنة بالليكود (٣:١) (٣٩) ويرجع سبب تحول نسبة كبيرة منهم الى حزب العمل الى عاملين رئيسين هما :-

- الشعور بالاحباط من سياسات الليكود.

- الشعور بالتمييز العرقي كيهود غربيين في مواجهة اليهود الشرقيين مما جعلهم اقرب الى حزب العمل الذي يأتي معظم تأييده من اليهود الغربيين.

جـ- كان للصوت العربي في الانتخابات دوراً في حصول حزب العمل على عدد اضافي من المقاعد للاعتقاد بأنه اكثر قدرة على التعامل مع قضية التسوية من الليكود، ومن ثم حصل حزب العمل على (٢٠،٤ ٪) من اصوات الناخبين العرب مقابل (١٧٪) في الانتخابات السابقة، ومما يجد ذكره ان حزب العمل جاء في المرتبة الثانية من حيث تأيد الصوت العربي بعد جبهة حداش والتي حصلت على ٢٣٪ من اصوات الناخبين العرب .(٤٠)

د- يمكن ان يضاف الى الاسباب السابقة التأييد الخارجي لحزب العمل سواء من "راعي" مؤتمر مدريد وعملية السلام -الولايات المتحدة - او الموقف الرسمي العربي، حيث مثل هذا التأييد دعماً لحزب العمل جعل القوى المعتدلة

في الشارع الاسرائيلي تميل لتأييده، الا ان النصر الذي حققه حزب العمل قد لا يعدو كونه تعبيراً عن موقف آني ضد سياسات الليكود وامل في ان يكون اداؤه افضل من اداء الليكود خاصة في المجال الداخلي.

٥- التكتل اليميني -ليكود-

مني تكتل الليكود بهزيمة واضحة في الانتخابات ،حيث خسر ثمانية مقاعد مقارنةبتمثيله في الكنيست السابق، واضحى تمثيله في ادنى مستوى له منذ عام ١٩٧٧ ، اما اسباب هذه الهزيمة فيمكن ان تعزى الى ما يلي :

أ- المفاضلة بين شخصية ومقدرة كل من زعيمي الليكود والعمل تجعل المنافسة لغير صالح شامير زعيم الليكود مما ادى الى تحول نسبة من الاصوات عن الليكود، اضافة لذلك عانى الليكود من مشاكل داخلية، اذ لم يتمكن من انهاء الصراع بين اجنحته القيادية بشكل حاسم كما حصل في حزب العمل خاصة بين القيادات الاشكنازية التي يمثلها معسكر شامير/ اريتز والقيادات السفاردية التي يمثلها معكسر دافيد ليفي (٤١) .)

ب- نتيجة للتشرذم الحزبي خاضت الانتخابات (٢٥) قائمة انتخابية وبسبب رفع نسبة الحسم الى (١,٥٪) من مجموع الاصوات لم تستطع (١٥) قائمة الحصول على نسبة الحسم مما رفع عددالاصوات الضائعة الى (١٣١) الف صوتاً، ونتيجة لتحول عدد من اصوات الليكود الى القوائم التي لم تحصل على نسبة الحسم خسر الليكود قرابة ٦٨ الف صوت (٤٢).

جـ- نتيجة لفشل الليكود في استيعاب المهاجرين السوفييت تحولت معظم اصواتهم عنه اذ حصل على نسبة (١٨٪) (٤٣) فقط من اصواتهم رغم انه من جاء بهم الى اسرائيل.

د- كان للانتفاضة الفلسطينية واسلوب الليكود في التعامل معها دوراً في

تراجع نسبة التأييد له، اذ فشلت حكومة الليكود في قمع الانتفاضة وتأكد للناخب الاسرائيلي ان انهاء الانتفاضة لا يمكن ان يتم بواسطة القوة بل عن طريق الحلول السلمية، ومن هنا فان الليكود صاحب الايديولوجية اليمينية المتطرفة والداعي الى اقامة اسرائيل الكبرى غير مؤهل لتحقيق تسوية للقضية الفلسطينية.

هـ- تراجع الاهمية الاستراتيجية لاسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة مما جعل اسرائيل عبئاً اقتصادياً على الولايات المتحدة، اضافة لذلك فان السياسة الامريكية في المنطقة بحاجة للتهدئة بعد حرب الخليج الثانية، وتصطدم هذه السياسة بموقف الليكود المتشدد من الفلسطينيين وطبيعة الادارة الذاتية التي قد يوافق عليها مما يعني ان سياسات الليكود ستلحق ضرراً بالاستقرار الذي تنشده الولايات المتحدة في المنطقة، كما ان موقف الولايات المتحدة من منح ضمانات القروض لاسرائيل كان بمثابة اشارة الى ان الليكود عاجز عن السير في مسيرة السلام.

لقد شكلت نتيجة الانتخابات بالنسبة لليكود نهاية لسيطرة القيادة التقليدية وبداية للصراع الداخلي من اجل القيادة، اذ اعلن شامير عزمه على اعتزال الحياة السياسية ، كما اعلن ذلك خليفته الاوفر حظاً في قيادة الليكود موسى ارينز ، وبذا انفتح باب الصراع على الزعامة على مصراعيه.

٦- الاحزاب الدينية :

فقدت مجموعة الاحزاب الدينية مقعدين من مجموع مقاعدها في الكنيست السابق، ومن الصعب اعتبار هذه الخسارة تراجعاً في التأييد التقليدي لهذه الاحزاب، اذ ان عدد المقاعد التي تحصل عليها في الاوضاع العادية هو (١٦) مقعداً في المتوسط، وقد حصل نوع من التحول في التصويت في اطار المجموعة الدينية نفسها حيث زاد عدد مقاعد بعضها على حساب الاخرى،

واكبر خاسر ضمن هذه المجموعة هي قائمة يهودوت هتوراة (اغودات اسرائيل، ديغل هتوراة، موريا). الا ان ما نبغي الاشارة له بالنسبة للاحزاب الدينية والتي كانت القاسم المشترك لكافة الائتلافات الحكومية انها لم تعد قادرة على ممارسة دور المرجح القادر على الابتزاز السياسي، فصعود عدد من الاحزاب العلمانية الصغيرة جعل الاستغناء عن وجودها في الائتلاف الحكومي ممكناً.

٧- القوائم العربية :

عانت الاحزاب والقوائم العربية من التشرذم وعدم المقدرة على تقديم قائمة انتخابية واحدة ، مما ادى الى تشتيت اصوات الناخبين العرب وضياع عدد كبير منها، اضافة لذلك تدنت نسبة المشاركة العربية في الانتخابات حيث بلغت ٦٩،٧ ٪ مقابل ٧٧،٣ ٪ في انتخابات الكنيست السابق (٤٤) وحصلت القوائم العربية على خمسة مقاعد مقابل ستة مقاعد في الكنيست السابق، رغم ان الصوت العربي يمكن ان يحصل على (١٢) مقعداً لو تم توجيهه لقائمة انتخابية واحدة، وقد حصلت قائمة حداش على (٣) مقاعد مقابل (٤) مقاعد في انتخابات الكنيست السابق بنسبة ٢٣٪ من الاصوات العربية مقابل نسبة ٣٤٪ واستفاد من هذه الخسارة الحزب الديمقراطي العربي حيث رفع عدد مقاعده الى مقعدين مقابل مقعد واحد في الكنيست السابق بنسبة ١٥٪ من اصوات الناخبين العرب مقابل ١١٪، اما الخاسر في هذه الانتخابات فهي القائمة التقدمية للسلام والتي فقدت مقعدها الوحيد في الكنيست السابق ولم تحصل على نسبة الحسم.

ان ما يلاحظ بالنسبة للصوت العربي هو حصول الاحزاب اليهودية على نسبة ٥٣٪ من الاصوات العربية مقابل ٤٧٪ للاحزاب العربية (٤٥) وكان توزيع الصوت العربي بالنسبة للاحزاب اليهودية كما يلي (٤٦)

الحزب	النسبة المئوية من مجموع الاصوات العربية
العمل	٢٠،٤
ليكود	٨،٤
المفدال	٤،٧
شاس	٤،٩

وبهذه النسبة من التصويت يكون الصوت العربي قد اضاف لتلك الاحزاب عدداً من المقاعد يتراوح بين ٣-٤ للعمل و ١-٢ لميرتس وليكود ومقعد واحد لكل من شاس والمفدال، هذا ورغم فقدان الاحزاب العربية لواحد من مقاعدها في الكنيست الا ان تأثيرها واهميتها توطدا بسبب حاجة حزب العمل لهذه المقاعد لضمان حصوله على الثقة البرلمانية، فعن طريق هذه الاحزاب تمت الحيلولة دون استمرار الليكود في السلطة من جهة وضمان تشكيل حكومة عمالية من جهة اخرى.

رابعاً : الائتلاف الحكومي :

عقب اعلان نتائج الانتخابات اتضح ان حزب العمل بقيادة رابين سيقوم بتشكيل الائتلاف الحكومي، ومن ثم نظر الى هذه الحكومة على انها المعبر نحو السلام، وبدأ رابين مساعيه لتشكيل الحكومة بمحاولة ضم عدد من القوى السياسية متعددة الاطياف في محاولة لايجاد نوع من التوازن بين الاتجاهات، لذا عمد الى التفاوض مع كل من ميرتس اليسارية وتسوميت اليمينية (٤٧) ولكي يقلص من اعتماده على دعم الاحزاب العربية في الكنيست عمد الى دعوة حركة شاس الدينية السفاردية للاشتراك في حكومته، وكانت هذه الحركة

ضمن معسكر الليكود (٤٨)، ويمكن القول ان برنامج الحكومة تم تحديده في اطار الشروط التي وضعها رابين لاطراف الائتلاف والمتمثلة بما يلي (٤٩) :

١- لا لاقامة دولة فلسطينية تحت اي شكل او صيغة.

٢- تطبيق سريع للحكم الذاتي.

٣- حدود آمنة لاسرائيل هي وادي الاردن ومرتفعات الجولان .

٤- القدس الكبرى (الموحدة) مسألة غير قابلة للتفاوض.

واستناداً الى هذه الشروط تم تشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة من احزاب العمل وميرتس وشاس.

قائمة المراجع

١- احمد خليفة، قائمة المهاجرين السوفييت/ داع، "الاحزاب تريد اصواتنا من دون ممثلين عنا"، في مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٠ ربيع ١٩٩٢، ص ٢٤٥.

٢- بدر احمد عبد العاطي، الانتخابات الاسرائيلية وانعكاساتها على عملية السلام، في مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، عدد ١٠،اكتوبر ١٩٩٢، ص ١٨٨.

٣- سميرصراص،حزب العمل : برنامج " ثوابت صقرية" في مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٠، ربيع ١٩٩٢، ص ٢٢٣.

4- Leon T.Hadar,The Israeli Labor Party :Peace Maker or Likud II,in Journal of Palestine Studies, Vol.21,No 3,Spring 1992,Pp.81 -82.

5-Israel Shahak, The Israeli Elections of 1992 : Analysis, in the Middle East Policy, Washington : The Middle East Policy Council,Vol. 1 ,No 3,1992,P.74.

6-Ibid .P.74.

٧- حمزة عبد العزيز الجزار، عودة حزب العمل الاسرائيلي وفرص السلام في الشرق الاوسط، في مجلة الدفاع، القاهرة : بناية مؤسسة الاهرام، عدد ٧٤ عام١٩٩٢، ص٨٩.

٨- بدر احمد عبد العاطي، مرجع سابق، ص ١٩١.

9- Sammy Smooha and Don Peretz , Israel's 1992 Knesset Elections :Are They Critical ? in Middle East Journal, Bloomington : Middle East Institute, Vol. 47, No3, Summer 1993,P.448.

10- Israel Shahak, op.cit.,P.77.

١١- احمد خليفة، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

12- Leon Hadar, op.cit.,P.86.

١٣- انظر برنامج حزب العمل في الملف الذي اوردته مجلة الدراسات الفلسطينية عدد١١، صيف ١٩٩٢، ص ١٧٢- وما بعدها.

14- Elfi Pallis, The Likud Party : A Primer, in Journal of Palestine Sudies, Instiute for Palestine Studies and Kuwait University, Vol.xxi.No.2,Winter 1992,P.58.

15- Sammy Smooha and Don Peretz,op.cit.,p.453

١٦- الفي باليس ، الليكود : رهان على مشاعر التطرف،في مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٠، ربيع ١٩٩٢ ص ص ٢١٩- ٢٢٠.

17- Sammy Smooha and Don Peretz,op.cit.,p.447.

١٨- الفي باليس، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

19- Sammy Smooha and Don Peretz,op.cit.,p.447.

٢٠- بدر احمد عبد العاطي ، مرجع سابق، ص ١٩٠.

21- Sammy Smooha and Don Peretz,op.cit.,p.448.

22- Elfi Pallis,op.cit.,Pp.45-46.

٢٣- مجلة الدراسات الفلسطينية ، عدد ١١، صيف ١٩٩٢، مرجع سابق، ص ص ١٧٨-١٨٠.

٢٤- احمد خليفة، الاحزاب الدينية : القوة الانتخابية والاعتبارات الائتلافية، في مجلة الدراسات الفلسطينية عدد ١٠ربيع ١٩٩٢، ص ص ٢٣٣ -٢٣٤.

٢٥-المرجع السابق، ص ٢٣٢.

٢٦- بدر احمد عبد العاطي، مرجع السابق، ص ١٨٩.

27- Sammy Smooha and Don Peretz, op. cit.,Pp.453-454.

٢٨- احمد خليفة ، الاحزاب الدينية القوة الانتخابية والاعتبارات الائتلافية، مرجع سابق، ص ٢٣٨.

٢٩- احمد خليفة ، احزاب اقصى اليمين : خلاف في شأن الترانسفير وانقلاب داخلي في تسوميت، في مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٠، ربيع ١٩٩٢، ص ص٢٤١-٢٤٢.

٣٠- احمد خليفة احزاب اقصى اليسار/ ميرتس" الهدف كتلة مانعة" في مجلة الدراسات الفلسطينية عدد ١٠ربيع ١٩٩٢ ص ٢٣٩.

٣١- احمد خليفة، قائمة المهاجرين السوفييت/داع، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

٣٢-خالد عايد، القوائم العربية : الفلسطنة تعمق مسارها وسط ازمات داخلية متفاقمة، في مجلة الدراسات الفلسطينية عدد ١٠ ربيع ١٩٩٢، ص ٢٥١.

٣٣- بدر احمد عبد العاطي، مرجع سابق، ص ١٨٨.

34- Israel Shahak,op.cit.,p.75.

35- Sammy Smooha and Don Peretz,op.cit.,p.449.

36- Ibid.p.450.

37- Israel Shahak,op.cit.,Pp.75-76.

٣٨-عبد العزيز شادي ، تحليل الانتخابات الاسرائيلية ١٩٩٢، في مجلة المستقبل العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،عدد ١٦٥، ١٩٩٢/١١ص ١٩٥.

39- Sammy Smooha and Don Peretz,op.cit.,p455.

40- Israel Shahak ,op.cit.,p.50.

41- Sammy Smooha and Don Peretz,op.cit.,p456.

42- Ibid.p.456.

٤٣-بدر احمد عبد العاطي، مرجع سابق، ص ١٩٠.

٤٤- المرجع السابق، ص ١٩٤.

45- Sammy Smooha and Don Peretz,op.cit.,p.457.

46- Israel Shahak and Don Peretz,op.cit.,p.457.

٤٧- احمد خليفة ، الافق السياسي لحكومة رابين، في مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد١١، صيف ١٩٩١، ص ١١٤.

48- Sammy Smooha and Don Peretz,op.cit.,p.452.

49- Israel Shahak and Don Peretz,op.cit.,p74.

الفصل الخامس عشر

انتخابات الكنيست الرابع عشر ١٩٩٦

مقدمة :

عقب اغتيال اسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي في ٤ تشرين الثاني ١٩٩٥تسلم شيمون بيريس رئاسة الوزارة بالوكالة، وعمد الى اقامة ائتلاف حكومي تكون مهمته مواصلة عملية السلام من جهة ومكافحة "العنف" من جهة اخرى، الا ان مقتل رابين "رجل الامن" سيقلص الشعور بالثقة في حكومة يرأسها بيريس، لذا سعى الاخير الى ايجاد ثنائي سياسي جديد على غرار الثنائي الذي شكله مع رابين يوفر عنصر الامن لقيادته ، وكان ايهود باراك وزير الداخلية في حكومة رابين ورئيس الاركان الاسبق هو الشريك الذي يمكن ان يوفر مثل هذه الثقة نظراً لتاريخه العسكري وصغر سنه في الوقت نفسه، كما سعى بيريس لاعادة اللحمة الى حزب العمل وذلك بأن عهد الى حاييم رامون زعيم الهستدروت الذي انشق (١) عن حزب العمل عام ١٩٩٣ بمنصب وزاري في حكومته.

شكل بيريس حكومته على غرار حكومة رابين السابقة، ويوفر الائتلاف الجديد تأييد ٥٨من نواب الكنيست يضاف اليهم التأييد التقليدي للاحزاب العربية التي تتمتع بخمسة مقاعد في الكنيست مما يعني حصول الحكومة على اغلبية ٦٣ صوتاً (٢)، بيد ان قيادة حزب العمل بدأت التفكير في تقديم موعد انتخابات الكنيست التي كان من المقرر لها ان تجري في ٢٩ تشرين الاول ١٩٩٦ ، اي في نهاية ولاية الكنيست الثالث عشر، وقد تضافرت مجموعة من العوامل ادت الى هذا التوجه اهمها :

١- الرغبة في الاستفادة من التعاطف الشعبي عقب اغتيال رابين مع حزب العمل.

٢- الرغبة في منح الحكومة تفويضاً جديداً لمواصلة عملية السلام.

٣- صعوبة تحقيق نتائج حاسمة وسريعة في المسار السوري، حيث ان نوعية قضايا السلام مع سوريا لن يتم حسمها في فترة قصيرة.

٤- محاولة استباق الاحداث خشية حدوث عمليات استشهادية فلسطينية ستؤثر على جمهور الناخبين وتجعلهم يتجهون نحو الاحزاب المتشددة.

٥- بداية تراجع شعبية قيادة حزب العمل كما اظهرته استطلاعات الرأي العام، اذ اوضح احد الاستطلاعات ان شعبية بيريس تراجعت من ٥١٪ الى ٤٦٪ مقابل تصاعد شعبية نتنياهو من ٢١٪ الى ٣٠٪ .(٣)

٦- توقع فوز بيريس على منافسة نتنياهو خاصة اذا اقدمت منظمة التحرير الفسلطينية على تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني.

لهذه الاسباب سعى بيريس الى تقديم موعد الانتخابات ليضمن فوز حزبه لفترة قادمة، وتم الاتفاق بين كل من الحكومة والمعارضة على ذلك وان يتم عقدها في ٢٩ ايار ١٩٩٦.

هذا ورغم عدم ابداء الناخبين الاسرائيليين اهتماماً واضحاً بهذه الانتخابات واعتبارها الانتخابات الاكثر مللاً في اسرائيل (٤)، الا ان لها من حيث الواقع اهمية خاصة، اذ ستضع اسرائيل على مفترق طرق فيما يتعلق بالخيار حول مواصلة عملية السلام، وقد اوضح كل من بيريس ونتنياهو هذه الاهمية، اذ ذكر بيريس ان " .. هناك طريقاً يقود الى السلام والاخر الى المستوطنات وهما امران متناقضان" اما نتنياهو فذكر ان "... علينا ان نختار بين مستقبل حافل بالامل والسلام والامن، وبين الحاضر الذي لا يعرف سوى قليل من الامل وقليل من السلام وقليل من الامن"(٥) وطبعاً فان كلا منهما يعتبر ان نجاح حزبه هو الذي سيقود الى المستقبل الحافل بالسلام.

اما على المستوى الدولي فقد حظيت هذه الانتخابات باهتمام واضح تمثل

في الدعم العلني الذي قدمه رئيس الولايات المتحدة لشيمون بيريس وتعهده بان تقدم الولايات المتحدة مكافأة لاسرائيل اذا اقدمت على مزيد من "المخاطر" من اجل السلام(٦) وموضحاً للناخبين الاسرائيليين ان عليهم ان يقرروا ما اذا كانوا يريدون مواصلة عملية السلام ام لا.(٧)

وعلى المستوى العربي لم يخف رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات رغبته في نجاح بيريس ودعمه له. علاوة على التأييد الواضح لبيريس من قبل الدول العربية، كما اعلن متحدث باسم جامعة الدول العربية ان الجامعة يهمها ان ينتصر تيار السلام الشامل الدائم والعادل القائم على تنفيذ كافة قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالصراع العربي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية ومبدأ الارض مقابل السلام.(٨)

ان تقديم موعد الانتخابات لا يعنى به هذه المرة الانتخابات العامة للكنيست فقط، بل سيتم الى جانبها انتخاب رئيس الوزراء بشكل مباشر من قبل الناخبين، لذا ستتم معالجة هاتين الفقرتين كل على حدة في هذا الفصل.

اولاً : تعديل قانون انتخاب اعضاء الكنيست والانتخاب المباشر لرئيس الوزراء :

تجرى انتخابات الكنيست الرابع عشر بشكل يختلف عما كان معمولاً به في الانتخابات السابقة، اذ كان الناخب يقترع لحزب معين يصبح زعيمه- ان حصل هذا الحزب على عدد من المقاعد يؤهله تشكيل ائتلاف حكومي - رئيساً للوزارة، اما في الانتخابات الحالية فقد تم استحداث تغيير في قانون الانتخاب بحيث يتم الانتخاب لكل من رئيس الوزراء واعضاء الكنيست بشكل مستقل. وقد جاء هذا التعديل بعد محاولات عدة لاصلاح النظام الانتخابي بغية تخفيف ضغوط الاحزاب الصغيرة، وتأثيرها على الائتلافات الحكومية، وقدرتها على المساومة وابتزاز الحزب المؤهل لتشكيل الائتلاف الحكومي، حيث تم تبنى هذا التعديل من قبل حزب العمل الحاكم، فبعد فوز اسحق رابين برئاسة حزب العمل عام ١٩٩١ اصبحت امكانية فوز مرشحه - الحزب - على منافسه - مرشح حزب اليمين- اسحق شامير سهلة بسبب المكانة التي يتمتع بها رابين بين جمهور الناخبين، الا ان الليكود لخشيته من مخاطر هذا التعديل على امكانية فوز مرشحه في الانتخابات رفض الموافقة على التعديل الى ان تم التوصل في ١٨ آذار ١٩٩٢ الى اتفاق بين الطرفين بارجاء تطبيق التعديل الى انتخابات الكنيست الرابع عشر التي ستجرى عام ١٩٩٦، اذ لن يكون شامير عندها مرشحاً لحزبه، بل شخصية اخرى تتمتع بجاذبية بين الجماهير (٩)، ولاهمية هذا التعديل على موازين القوى ومراكز صنع القرار السياسي في اسرائيل نورد اهم بنوده :(١٠)

١- تكون الانتخابات لمنصب رئيس الحكومة كالانتخابات للكنيست عامة، قطرية، متساوية، مباشرة، سرية، ويضع الناخب في صندوق الاقتراع مغلفين يضم الاول اسم القائمة التي يختارها لتمثله في الكنيست، ويضم الثاني اسم المرشح لرئاسة الحكومة.

٢- للحصول على منصب رئيس الحكومة يحتاج المرشح الى اكثر من ٥٠٪ من اصوات الناخبين، واذا لم يحصل اي مرشح على هذه الاغلبية تعقد جولة ثانية خلال اسبوعين من نشر النتائج يتنافس فيها المرشحان اللذان حصلا على اكبر عدد من الاصوات في الجولة الاولى، ومن يحصل من المتنافسين على اكبر عدد من الاصوات يصبح رئيساً للحكومة، واذا ما توفي احد المرشحين او اصبح غير قادر على المشاركة في الانتخابات لاسباب صحية يحق لحزبه تسمية شخص بديل قبل بدء الانتخابات المقررة بـ ٩٦ ساعة على الاقل، وفي حالة ما اذا استقال احد المرشحين لمنصب رئيس الوزراء فسيليه المرشح الحاصل على اكبر عدد من الاصوات، واذا وجد مرشح واحد فقط لمنصب رئيس الوزراء في اية جولة من الانتخابات فيجب ان تتم عملية التصويت اما لصالح او ضد هذا المرشح، واذا ما فاق عد الاصوات المؤيدة للمرشح الاصوات المعارضة، عندئذ يتم انتخابه كرئيس للوزراء.

٣- كل من هو مؤهل لعضوية الكنيست يحق له ترشيح نفسه لرئاسة الحكومة شريطة ان يكون قد بلغ من العمر ٣٠ عاماً على الاقل.

٤- يتم الترشيح لرئاسة الحكومة بواسطة احدى الطرق التالية :-

أ- من قبل احد الاحزاب الممثلة في الكنيست السابق للانتخابات بحيث يكون هذا الحزب مرشحاً للانتخابات القادمة، وان يكون قد مثل في الكنيست السابق بعشرة اعضاء على الاقل.

ب- من قبل عدد من الاحزاب في الكنيست السابق بحيث لا يقل مجموع اعضائهم في الكنيست عن عشرة اعضاء.

جـ- من قبل (٥٠,٠٠٠) صاحب حق اقتراع.

٥- لا يحق لمن رأس الحكومة سبع سنوات متتالية ترشيح نفسه في الانتخابات القريبة من فترة انهائه لهذه السنوات في المنصب.

٦- يشكل المرشح الفائز في الانتخابات الحكومة، ويعرضها على الكنيست للمصادقة عليها خلال (٤٥) يوماً بعد اجراء الانتخابات، ولا يقل عدد اعضاء الحكومة عن ثمانية بما فيهم رئيس الوزراء ، ولا يزيد عن ثمانية عشر.

كما يراعى الا يقل عدد الوزراء في الحكومة من بين اعضاء الكنيست عن النصف، وان يكون الوزراء كافة مؤهلين لعضوية الكنيست.

٧- اذا لم يصادق الكنيست على الحكومة يعتبر ذلك كتصويت بحجب الثقة.

٨- يحق للكنيست اسقاط الحكومة بأغلبية اعضاء الكنيست، وهنا يتم حل الكنيست وتجرى انتخابات جديدة.

٩- عدم المصادقة على قانون الميزانية المقدم من قبل الحكومة خلال ثلاثة اشهر يعتبر قراراً لحل الكنيست.

١٠- يستطيع الكنيست اسقاط رئيس الحكومة بأغلبية (٨٠) صوتاً الامر الذي يؤدي الى اجراء انتخابات خاصة.

١١- يستطيع رئيس الحكومة بعد حصوله على موافقة رئيس الدولة حل

الكنيست، وبالتالي التسبب في اجراء انتخابات جديدة لكل من الكنيست ورئيس الحكومة.

١٢- استقالة رئيس الحكومة او وفاته او عدم قدرته على القيام بمهام منصبه تؤدي الى انتخابات جديدة خاصة.

١٣- تتطابق مدة بقاء رئيس الحكومة في الحكم مع المدة القانونية للكنيست، ويستثنى من هذه القاعدة اعادة انتخابات الكنيست بسبب وجود عيب قانوني على عملية الانتخابات او عندما يستدعي القانون اجراء انتخابات خاصة لرئيس الوزراء.

من خلال استعراض البنود الاساسية لقانون انتخاب رئيس الوزراء يتضح ان مركز رئيس الوزراء اضحى اقوى مما كان عليه سابقاً، فهو منتخب من قبل الشعب مباشرة مما يعني تمتعه بقاعدة عريضة من التأييد الشعبي تجعله أكثر قدرة على الحركة سواء في مواجهة الحزب الذي ينتمي له او في مواجهة الاحزاب الاخرى، ويقترب موقع رئيس الوزراء من موقع رأس الدولة في نظام الحكم الرئاسي، الا ان المشرع عاد وجعل رئيس الوزراء خاضعاً لثقة الكنيست لكن بأغلبية ليست هي الاغلبية العادية، وهذا امر يصعب تحقيقه في اسرائيل حيث التعدد الحزبي وعدم استحواذ حزب معين على غالبية مقاعد الكنيست، كما احدث المشرع تغيراً واضحاً في طبيعة العلاقة بين الكنيست ورئيس الحكومة، اذ اعطى رئيس الحكومة حق الطلب الى رأس الدولة حل الكنيست علماً بأنه لم توجد في النظام السابق جهة مؤهلة لحل الكنيست عدا الكنيست نفسه، كما الزم المشرع رئيس الوزراء بتطعيم حكومته بعدد من اعضاء الكنيست وبضرورة حصول الحكومة على ثقة الكنيست وفي هذا اقتراب من النموذج البرلماني.

ثانياً : الصراع على رئاسة الحكومة

تنافس على منصب رئيس الحكومة كل من شيمون بيريس زعيم حزب العمل وبينيامين نتنياهو زعيم التكتل - ليكود-، وقد يكون من المفيد ايراد نبذة عن كل من المتنافسين والتأييد الذي يحظى به بين جمهور الناخبين مما قد يكون مؤشراً على قدرة كل منهما على الفوز، اذ ان الناخبين المترددين قد يعطون اصواتهم ليس على حسب البرنامج الانتخابي لاي من المرشحين بل حسب الطابع الخاص لكل منهما. (١١)

١- شيمون بيريس :

ولد بيريس في بولندا ، وهاجر الى فلسطين وعمره ١١ عاماً، ويبلغ من العمر (٧٢) عاماً، اي انه متقدم في السن قياساً لمنافسه، وكان ديفيد بنغوريون قد تبناه سياسياً حيث تبوأ عدداً من المناصب الهامة قبل وبعد قيام اسرائيل، وهو خطيب و اداري جيد، الا انه لا يتمتع بشخصية جماهيريه ويوصف - رغم عمله مديراً عاماً في وزارة الدفاع، ورغم دوره في بناء القدرة النووية الاسرائيلية - بسبب ماضيه غير العسكري بالضعف وعدم الحساسية تجاه الامن(١٢). وقد شهدت حياة بيريس السياسية سلسلة من النكسات اذ اخفق في قيادة حزبه اربع فترات انتخابية متالية في اعوام ١٩٧٧ و ١٩٨١ و ١٩٨٤ و ١٩٨٨، ولم يتولى رئاسة الحكومة الا بعد اقامة حكومة الرأسين مع أسحق شامير (١٣)، كما يوصف بيريس احياناً بأنه شخصية "حالمة" استناداً لتصوره حول الشرق الاوسط وموقع اسرائيل فيه كما ورد في كتابه " الشرق الاوسط الجديد".

عمل بيريس على تسويق نفسه لمنصب رئاسة الحكومة مرتكزاً الى العوامل التالية :-

أ- تغليب عامل الامن والظهور بمظهر المتشدد القادر على اتخاذ القرارات الخاصة بالامن وذلك رداً على الاتهامات التي تصفه بالتقصير من ناحية الامن، وتمثل هذا الموقف في فرض الاغلاق الشامل على الضفة والقطاع وعمليات القمع ضد الفلسطينيين، وفي العدوان على جنوب لبنان في اطار العملية المسماة " عناقيد الغضب " .

ب- عقد صفقة مع المستوطنين تعهد فيها بعدم ازالة المستوطنات في اطار الحل النهائي.

جـ- وضع عدد من العسكريين في مواقع متقدمة على قائمة الحزب الانتخابية.

د- الحصول على دعم الولايات المتحدة، وعلى تنازلات جديدة من الجانب الفلسطيني.

٢- بينيامين نتنياهو :

ولد في تل أبيب عام ١٩٤٩، وهو الابن الثاني لبنزيون نتنياهو السكرتير السياسي لجابوتنسكي، اي انه نشأ في اسرة مشبعة بالافكار الصهيونية المتطرفة، سافر وهو في سن الرابعة عشرة الى الولايات المتحدة ودرس الهندسة المعمارية فيها، كما حصل على ماجستير في ادارة الاعمال، خدم في الجيش الاسرائيلي ووصل الى رتبة نقيب(١٤)، عمل في السلك الدبلوماسي وعين سفيراً لاسرائيل في الامم المتحدة، وفي عام ١٩٨٨ اختير عضواً في الكنيست وفي

منصب نائب وزير الخارجية، وعمل في حكومة الوحدة الوطنية بهذا المنصب حتى عام ١٩٩٢ حيث استطاع الارتقاء الى زعامة الليكود عام ١٩٩٣ بعد الفشل الذي مني به الحزب في انتخابات الكنيست الثالث عشر عام ١٩٩٢(١٥)، وبقي زعيماً للمعارضة حتى انتخابات الكنيست الرابع عشر عام ١٩٩٦. وتعتبر قضية "الامن" المحور الاساسي في تفكيره، لذا استغل فشل عملية " عناقيد الغضب" في حملته الانتخابية، اما موقفه من عملية السلام مع الفلسطينيين فهو يرى انها لم تحقق الامن لاسرائيل ورغم ذلك فلن يقوم بالغائها لكن سيعمل على منع ازدياد الوضع السيء سوءاً من خلال وقف ما اسماه بالتنازلات الاسرائيلية. (١٦)

ثالثاً : نتائج انتخابات رئاسة الحكومة

أ- استطلاعات الرأي العام :

اجريت عدة استطلاعات للرأي العام لمعرفة تفضيل الناخبين لاي من المرشحين المتنافسين، وقد اظهرت كافة الاستطلاعات تفوق بيريس على منافسه نتنياهو بفارق واضح في البداية، ففي استطلاع نشرت نتائجه يوم ١٩٩٦/٢/٢ ايد ٤٦٪ ممن شملهم الاستطلاع بيريس مقابل ٣٠٪ لنتنياهو (١٧)، واوضح استطلاع اخر اجري بنفس الفترة تقريباً تأييداً لبيريس نسبته ٥٢٪ مقابل ٣٠٪ لنتنياهو (١٨)، واستمرت نتائج الاستطلاعات تشير الى تقدم بيريس على منافسه لكن مع تراجع الفارق في عدد النقاط بينهما حيث بلغ الفارق قبل يوم واحد من اجراء الانتخابات ثلاث نقاط، اذ حصل بيريس على نسبة ٥١,٥٪ مقابل ٤٨,٥٪ لنتنياهو (١٩). واشارت كافة الاستطلاعات الى فوز بيريس لكن

بفارق ضئيل على منافسه يصل الى ١٪ في اسوأ الاحوال(٢٠)

ركز حزب العمل بسبب النتائج المتقاربة التي اشارت لها الاستطلاعات وتساوي قوة التأييد بين الناخبين اليهود لكل من المتنافسين على الصوت العربي الذي يشكل (١٣٪) من مجموع اصوات الناخبين، ورغم العدوان الاسرائيلي على جنوب لبنان والذي احدث استياءاً لدى الناخب العربي الا ان الاحزاب العربية وجدت نفسها مضطرة لاقناع الناخبين العرب بالتصويت لبيريس حفاظاً على استمرارية عملية السلام، واظهرت نتائج الاستطلاعات بين الناخبين العرب ان ٩٤٪ منهم سيقترعون لصالح بيريس مقابل٦٪لصالح نتنياهو. (٢١)

ب- نتائج التصويت لرئاسة الحكومة

بلغ عدد المقترعين (٣,١٢١,٢٧٠) ناخباً والاصوات الملغاة ١٤٨,٦٨١، وقد حصل نتنياهو على (١,٥٠١,٠٢٣) صوتاً اي بنسبة ٥٠,٤٪ مقابل ١,٤٧١,٥٦٦ صوتاً لبيريس اي بنسبة ٤٩,٥٪ ، وبذا بلغ الفارق بينهما نسبة (٠,٩٪) اي اقل من ٣٠ الف صوت، وحصل نتنياهو على اصوات ٥٥,٥٪ في الوسط اليهودي مقابل ٤٤,٤٪ لبيريس، وكان عدد الاصوات الملغاة (٧٠,٠٠٠) صوت. اما بين العرب فقد حصل بيريس على نسبة ٩٤,٧٪ مقابل ٥,٢٪ لنتنياهو، وبلغ عدد الاصوات الملغاة (١٠,٠٠٠) صوت (٢٢). وتعتبر هذه الاصوات بمثابة احتجاج وعقاب لبيريس على سياسته حيال الفلسطينيين ومجزرة قانا، اما بالنسبة للاصوات التي حصل عليها نتنياهو فقد جاءت في معظمها من القرى الدرزية التي يحظى الليكود فيها بنفوذ تقليدي. (٢٣)

جاءت نتيجة الانتخابات بمثابة مفاجئة للفريقين المتنافسين وانصارهما، لكن ما هي اسباب الهزيمة او النصر لكل منهما؟

أ- **هزيمة بيريس** : تعزى للاسباب التالية :

١-الفارق بين طبيعة الشخصيتين المتنافستين بيريس ونتنياهو، وتفوق شخصية الشاب المهتم بالامن في مواجهة العجوز غير الجدير بثقة الناخب من الناحية الامنية خاصة بعد فشل عملية " عناقيد الغضب" والتي حاول بيريس عن طريقها اظهار نفسه بمظهر رجل الامن القادر على حماية امن اسرائيل.

٢- تراجع التأييد لسياسات بيريس السلمية اثر العمليات الاستشهادية الفلسطينية التي نفذت في كل من القدس وعسقلان وتل ابيب.

٣- المحافظة في سلوك الناخب الاسرائيلي والتوجه باستمرار نحو تصاعد التطرف بحيث غدت انماط التصويت شبه مستقرة.

ب- **فوز نتنياهو** : تعزى اسباب فوز نتنياهو اضافة الى الاسباب السابقة التي ادت الى هزيمة بيريس الى ما يلي :

١- نجاح نتنياهو في حسم الخلافات بين اطراف معسكر اليمين، وتمكنه من توحيد هذا المعسكر الذي ضم ليكود وتسوميت وغيشر.

٢- استقطاب عدد من كبار العسكريين ورجال الامن مما عزز الصورة الامنية له.

الانتخابات العامة للكنيست

اجريت انتخابات الكنيست الرابع عشر متزامنة مع انتخابات رئاسة الحكومة استناداً الى التعديل الذي تم على النظام الانتخابي في اسرائيل، وقد حفلت الفترة التي سبقت الانتخابات بعدد من التطورات والحوادث المهمة سواء على الصعيد الداخلي الاسرائيلي او على صعيد العلاقات الاسرائيلية العربية وخاصة الاسرائيلية الفلسطينية، وسيكون لهذه الاحداث تأثير على نتائج الانتخابات ويمكن ابراز اهم هذه التطورات فيما يلي :

١- اغتيال رئيس وزراء اسرائيل اسحق رابين برصاص يهودي "متطرف" وسيؤدي حادث الاغتيال الى احداث حالة من التعاطف مع حزب العمل من قبل جمهور الناخبين او على الاقل من قبل المترددين منهم، اضافة الى انه سيجعل اليمين الاسرائيلي الذي اتهم بتغذية التطرف في وضع المدافع عن نفسه في مواجهة جمهور الناخبين، كما ان حزب العمل سيعمل على استغلال هذا الحادث لصالحه في الانتخابات العامة، وسيبقى ظل رابين مخيماً على الحملة الانتخابية .

٢- العمليات الاستشهادية الفلسطينية داخل اسرائيل والتي قام بها افراد من حركة المقاومة الاسلامية ستترك آثاراً سلبية على فرص حزب العمل في الفوز وستمكن اليمين من استرداد انفاسه والتشديد على الموضوع الامني.

٣- الاعتداءات الاسرائيلية على جنوب لبنان -عملية عناقيد الغضب - والتي قصد منها حسب تصريحات بيريس محاربة حزب الله ومنع الصواريخ من السقوط على المستوطنات الاسرائيلية، وقد نظر لهذه العملية على انها جهد انتخابي لحزب العمل وزعيمه للتأكيد على الاهتمام بالعامل الامني وقدرة بيريس على لبس ثوب العسكر.

٤- ابرام اتفاق اوسلو مع الفلسطينيين ، وسيعتبر حزب العمل هذه الانتخابات بمثابة تصويت على استمرار العملية السلمية وانه ورقة السلام.

٥- توحيد احزاب اليمين والتقدم للانتخابات كجبهة موحدة تحول دون تشتت اصوات اليمين.

في ظل هذه الظروف ستجرى الانتخابات العامة، وستقوم الاحزاب الاسرائيلية بترتيب اوضاعها الداخلية انطلاقاً من هذه الظروف.

اولاً: الاوضاع الحزبية عشية الانتخابات

١-حزب العمل

جرت الانتخابات التمهيدية في الحزب لاختيار قائمة المرشحين لعضوية الكنيست في ٢٥ آذار ١٩٩٦ في اجواء يسودها الانسجام (٢٤)، ودون حدوث صراعات تذكر عكس ما كان يتصف به الوضع القيادي للحزب في السابق، وقد احتل اربعة من معاوني رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق اسحق رابين مواقع على قائمة الحزب ضمن العشرة الاوائل وهم " ايهود باراك، بنيامين بن اليعازر، افرايم سنيه، اوري اورا"(٢٥)، وسيؤدي احتلال هؤلاء القادة مواقعهم على قائمة الحزب الى منحه مصداقية من الناحية الامنية مما سيشجع عدداً من الناخبين المتشددين على الاقتراع للحزب. ودلت الانتخابات التمهيدية من ناحية اخرى على ان ايهود باراك هو المؤهل لخلافة بيريس كزعيم للحزب، فهو من جيل الشباب، ومن القادة العسكريين الذين تشغلهم القضايا الامنية، علاوة على ان منافسه لهذا المركز وهو حاييم رامون ينتمي الى" جناح الحمائم"

من جهة، كما انه خلق لنفسه عدداً من الاعداء في الحزب بسبب انشقاقه عن الحزب في فترة انتخابات الهستدروت، كذلك فقد زاد في انسجام الحزب انسحاب المجموعة " الصقرية" بزعامة أفيغادور كهلاني وعمانويل زيسمان وتشكيلهما حزباً جديداً هو " الطريق الثالث"(٢٦)

اما بالنسبة لبرنامج حزب العمل الذي اعد لهذه الانتخابات فهناك اختلاف بينه وبين البرنامج السابق في عدد من المواضيع لكن دون ان يتم التخلي كلية عن الموقف السابق فيما يتعلق بالحدود الآمنة او محاربة ما يسمى "بالارهاب" او في الموقف من ازالة المستوطنات او اقامة الدولة الفلسطينية او الانسحاب الكلي من الاراضي المحتلة.

اما اوجه الاختلاف عن البرنامج السابق فتتمثل فيما يلي :(٢٧)

١- شطب الحزب في برنامجه الحالي البند الذي يعارض اقامة دولة فلسطينية الى جانب دولة اسرائيل.

٢- السلام مع سوريا.

٣- التعهد بطرح اية تسوية دائمة سواء مع الفلسطينيين او مع سوريا على الاستفتاء الشعبي العام.

اما الموقف من عملية السلام ومستقبل الاراضي المحتلة في برنامج الحزب فقد جاء على النحو التالي (٢٨) :

- استمرار سياسة اسرائيل السلمية والامنية مستهدفة انهاء النزاع العربي الاسرائيلي، وسيؤدي انتهاء النزاع الى قيام شرق اوسط جديد.

- مواصلة اسرائيل التفاوض حول السلام مع محاربتها في الوقت نفسه

بقايا الشرق الاوسط القديم اي " الاصولية والقوى الارهابية" التي تريد تدمير عملية السلام.

- بالنسبة للفلسطينيين ستحترم اسرائيل المبادئ التالية :-

* قدس موحدة عاصمة لاسرائيل وخاضعة للقانون الاسرائيلي.

* اسرائيل لن تحكم الشعب الفلسطيني.

* نهر الاردن سيكون الحدود الأمنية الشرقية لاسرائيل ولن يكون هناك جيش آخر الى الغرب من النهر.

* الفصل بين الاسرائيليين والفلسطينيين.

* الحفاظ على السيادة الاسرائيلية على وادي نهر الاردن وشمال البحر الميت ومجموعة مستوطنات غوش اتسيون وعلى مناطق اخرى اساسية بالنسبة الى أمن اسرائيل.

* اقامة تعاون اقتصادي فلسطيني اردني اسرائيلي.

* تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود اسرائيل مع رفض حق العودة.

* ابقاء سيادة القانون الاسرائيلي على غالبية المستوطنين الاسرائيليين.

* عدم اقامة اي مستوطنة جديدة.

- اما بالنسبة لسوريا فيعتبر الحزب ان الجولان مهمة لدولة اسرائيل لذا فان الاتفاق الذي ستسعى له مع سوريا سيستند الى حدود آمنة وترتيبات يركن اليها والى ضمان مصادر المياه الاساسية لاسرائيل واقامة علاقات كاملة وطبيعية بين البلدين.

٢- الليكود

شهد الليكود انشقاق احد اقطابه الرئيسين دافيد ليفي الذي تدعمه غالبية من اليهود الشرقيين وذلك احتجاجاً على وضع اليهود الشرقيين في الحزب، اذ اعتبر ان " الليكود قد تغير . . وانا كنا دعائم الليكود واصبحوا اليوم يعاملوننا وكأننا نكرة"(٢٩)، وقد استمر ليفي منذ قراره بالانشقاق عن ليكود في حزيران ١٩٩٥ متردداً في اعلان ميلاد حزبه الجديد جيشر = الجسر = حتى شهر شباط ١٩٩٦(٣٠).

وفي محاولة من نتنياهو لتوحيد صفوف اليمين في مواجهة حزب العمل في الانتخابات العامة تمكن من عقد صفقة مع حركة تسوميت اليمينية المتطرفة التي يتزعمها رفائيل ايتان رئيس الاركان الاسرائيلي السابق، وبموجب الاتفاق يعدل ايتان عن ترشيح نفسه لمنصب رئيس الوزراء مما سيؤدي الى تجميع اصوات اليمين لصالح نتنياهو مقابل حصول تسوميت على سبعة مواقع مضمونة على القائمة الانتخابية المشتركة(٣١). هذا ولم تحظ هذه الصفقة بدعم كامل في اوساط ليكود سواء بالنسبة للمكسب السياسي الذي ستحصل عليه تسوميت او بسبب الصورة التي سترتسم في اذهان الناخبين لهذه القائمة، وهي صورة التكتل اليميني المتطرف في الوقت الذي يسعى فيه ليكود للظهور بمظهر حزب الوسط.

اضافة الى هذه الصفقة تمكن نتنياهو من اعادة ديفيد ليفي الى معسكر اليمين، واقيم ائتلاف يميني ضم الاحزاب الثلاثة - ليكود، تسوميت- جيشر، لخوض الانتخابات العامة معاً.(٣٢).

اما القائمة الانتخابية لليكود فقد سيطرت عليها الاتجاهات الصقرية حيث ضمت عشرة من الجنرالات في المراكز الاولى امثال رفائيل ايتان واريك شارون

واسحق مردخاي(٣٣).

وبالنسبة للبرنامج الانتخابي لليكود فقد اكد بشكل واضح على الامن معتبراً اياه اساس السلام، وعلى حق الجيش الاسرائيلي في العمل في كافة المناطق وعلى استمرار عملية الاستيطان ودعمها وعلى اعتبار نهر الاردن الحدود السياسية لاسرائيل، وفيما يلي عرض لاهم بنود برنامج الحزب الانتخابي(٣٤):

- الامن هو الاساس لسلام دائم في "منطقتنا"، وستجعل اسرائيل الامن شرطاً اساسياً في اتفاق السلام.

- ستحترم الحكومة الاسرائيلية الاتفاقات الدولية، وستواصل العملية الدبلوماسية للوصول الى سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط، وسوف تعترف بالحقائق القائمة على الارض التي اوجدتها الاتفاقيات المتعددة وستعمل على التقليل من المخاطر المحدقة بمستقبل وامن اسرائيل والناجمة عن هذه الاتفاقيات.

- ستجري الحكومة الاسرائيلية مفاوضات مع السلطة الوطنية الفلسطينية بهدف تحقيق اتفاق سلام دائم بشرط ان يحترم الفلسطينيون كافة التزاماتهم ومن اهمها الغاء الفلسطينيين الواضح والصريح لفقرات الميثاق الفلسطيني التي تدعو الى تدمير اسرائيل وان يوقفوا "الارهاب" والتحريض ضد اسرائيل.

- ستسمح الحكومة الاسرائيلية للفلسطينيين بادارة شؤونهم ضمن اطار الحكم الذاتي، واما الشؤون الخارجية والقضايا التي تحتاج لتنسيق فسوف تبقى مسؤولية دولة اسرائيل، وستعارض الحكومة اقامة دولة فلسطينية مستقلة.

- سيتمتع الجيش الاسرائيلي وقوات الامن الاسرائيلية الاخرى بكامل الحركة كلما دعت الحاجة، وفي كافة الاماكن في "حربها ضد الارهاب" .

- المستوطنات اليهودية والمناطق الآمنة ومصادر المياه واراضي الدولة ومفارق الطرق في الضفة الغربية وقطاع غزة ستظل تحت السيطرة الاسرائيلية.

- القدس الموحدة عاصمة دولة اسرائيل.

- نهر الاردن سيكون الحدود الشرقية لدولة اسرائيل، جنوب بحيرة طبريا، وستكون الحدود الدائمة بين دولة اسرائيل والمملكة الاردنية الهاشمية، ويمكن ان تصبح المملكة الاردنية شريكاً في الاتفاق النهائي بين اسرائيل والفلسطينيين في مناطق يتفق عليها في المفاوضات.

- ستجري اسرائيل مفاوضات مع سوريا، بينما تبقى السيادة الاسرائيلية على مرتفعات الجولان ومصادرها المائية.

- سوف تزداد وتيرة الهجرة وسيجري تقوية المستوطنات وسيتم الغاء قرار تجميد المستوطنات.

اما بالنسبة للاحزاب الاخرى التي تشكل الخارطة السياسية في اسرائيل فقد ولد حزب جديد قاعدته الاساسية المهاجرون اليهود السوفييت حيث اعلن عن تأسيس الحزب في القدس بتاريخ ١٧/٣/١٩٩٦ واطلق عليه اسم اسرائيل "بعليا" اي اسرائيل الى الاعلى، ويسعى الحزب للمشاركة في اية حكومة مقبلة سواء شكلها العمال او الليكود. (٣٥).

اضافة لذلك حصل انشقاق في حركة تسوميت ادى الى تشكيل كتلة جديدة باسم " يعود"، كما لم ترشح مؤسسة حزب ميرتس شلوميت الوني نفسها للانتخابات بعد ازاحتها عن زعامة الحزب بسبب خلافات مع يوسي سريد الذي تزعم الحزب.

٣- الاحزاب العربية

نشطت القوى والاحزاب العربية في اسرائيل في السعي لترتيب اوضاعها استعداداً لانتخابات الكنيست سواء بالنسبة للقوى ذات التوجه الديني او العلماني.

فبالنسبة للحركة الاسلامية كان الاتجاه في البداية نحو عدم الاشتراك في انتخابات الكنيست باسم الحركة، لكن رأى بعض الناشطين في الحركة الاسلامية انه من المفيد خوض الانتخابات مما ادى بهم الى تشكيل الكتلة العربية الاسلامية برئاسة الشيخ عاطف الخطيب، واعلنت الكتلة عن رغبتها في خوض الانتخابات (٣٦)، غير ان الحركة الاسلامية عادت بعد ان خلصت الى انه لا مانع شرعاً من خوض الانتخابات استناداً الى قاعدة المصالح المرسلة للعرب في اسرائيل(٣٧)، وسيؤدي دخول الحركة الاسلامية حلبة الانتخابات الى ارتفاع نسبة المشاركة العربية في الانتخابات وذلك لحجم التأييد الذي تحظى به.

اما بالنسبة للقوى العربية الاخرى فقد شكل مستشار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الدكتور احمد الطيبي " الحركة العربية للتغيير" من اجل خوض انتخابات الكنيست.

تواصل سعى القوي الفلسطينية لتوحيد نفسها في قائمة واحدة،الا ان هذا لم يتم تحقيقه، وبذا تقدم لانتخابات الكنيست اربع قوائم عربية هي: (٣٨)

- قائمة حداش (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة).
- القائمة العربية الموحدة وتضم كلا من :
  * الحزب الديمقراطي العربي.
  * الحركة الاسلامية.
  * الكتلة العربية الاسلامية.

- التحالف الديمقراطي.

- منظمة العمل الديمقراطي.

ثانياً : الحملة الانتخابية

تركزت الحملة الانتخابية للتكتلين الرئيسيين العمل والليكود على الموضوعات السياسية وتراجعت القضايا الاجتماعية والاقتصادية، ويمكن ابراز المحاور الاساسية التي تركزت عليها الحملة الانتخابية فيما يلي :

* الامن.
* السلام.
* الاستيطان.
* الدولة الفلسطينية.
* السيادة على القدس.
* الانسحاب من الجولان.

لقد استغل حزب العمل تعاطف الناخبين معه بعد مقتل رابين حيث اكد زعيمه بيريس استمراره في العمل على نهج سلفه رابين، وذلك في اشارة الى الاهتمام بقضية الامن، وان اسرائيل ستكون قوية مع بيريس، ويؤكد هذا التوجه شن العدوان على جنوب لبنان -عملية عناقيد الغضب-، كما وجه بيريس حملته الانتخابية نحو القوى الدينية، حيث اكد على عدم ازالة اية

مستوطنة من الاراضي المحتلة، بل دعا الى خطة لبناء اكثر من عشرة الاف وحدة سكنية جديدة للمستوطنين المتدينين(٣٩)، وفي مسعى آخر بنفس هذا الاتجاه توجه بيريس في زيارة الى الحاخام باروخ ابو حصيرة في النقب والذي قام بمباركته واكد دعمه له(٤٠). كما ركز بيريس في حملته على ان وصول الليكود الى السلطة سيؤدي الى انهيار عملية السلام والى اندلاع الانتفاضة من جديد.

اما ليكود فقد حاول انتحال هوية حزب العمل لفظياً حيث اعلن زعيمه - نتنياهو - انه لن يلغي عملية السلام، لكن سيمنع تدهور الوضع من حيث وقف التنازلات التي يقوم بها حزب العمل، واوضح نتنياهو ان السلام الذي يدعو له ليكود هو القائم على الامن حيث ان الامن هو اساس السلام، واتهم حزب العمل بتقسيم مدينة القدس بعد ان تم توحيدها، كما وعد الناخبين في اطار اتفاق للسلام مع سوريا بانه سيمنحهم كلا من الارض - الجولان- والسلام معاً.

ثالثاً : نتائج الانتخابات

اجريت انتخابات الكنيست الرابع عشر في ٢٩ ايار ١٩٩٦ متزامنة مع انتخابات رئيس الحكومة، حيث يقوم الناخب بوضع بطاقتين الاولى لرئاسة الحكومة والثانية لعضوية الكنيست، وقد ادى التعديل على النظام الانتخابي الى منح حرية للناخب، اذ لم يعد الناخب مضطراً للاقتراع لحزب معين قد لا يفضله من اجل اختيار زعيمه كرئيس للحكومة، بل اضحى يختار الشخص الذي يفضله لرئاسة الحكومة اضافة الى اختيار الحزب الذي يرغب في وصوله الى الكنيست.

تقدم للجنة المركزية للانتخابات (٣١) قائمة حزبية اقرت اشتراك (٢١) قائمة منها وانسحبت قائمة واحدة هي قائمة الحركة العربية للتغيير التي يتزعمها احمد الطيبي وبذا اقتصرت المنافسة على عشرين قائمة تسع قوائم منها تخوض الانتخابات للمرة الاولى، وقد بلغ عدد المؤهلين للانتخاب (٣,٩٣٣,٢٥٠) ناخباً بزيادة نصف مليون ناخب عن انتخابات الكنيست السابق، وتعزى معظم الزيادة الى المهاجرين اليهود السوفييت، كما بلغ عدد المؤهلين للانتخاب من العرب ٥٩٨,٥٤١.(٤١)

اما عدد الذين ادلوا باصواتهم فقد بلغ ٣,١١٩,١٩٥ وعدد الاصوات الصالحة (٣,٠٥١,٥٩٤) والملغاة (٦٧,٦٠١) صوتاً (٤٢)، وتوزعت المقاعد على اقوائم الحزبية بالشكل التالي (٤٣) :

القائمة	عدد الاصوات	النسبة المئوية	عدد المقاعد
العمل	٨١٨,٥٧٠	٢٦,٨	٣٤
الليكود	٧٦٧,١٧٨	٢٥,١	٣٢
شاس	٢٥٩٧٥٩	٨,٥	١٠
المفدال	٢٤٠٢٢٤	٧,٨	٩
ميرتس	٢٢٦٢٥٧	٧,٤	٩
يسرائيل بعلياه	١٧٤٩٢٨	٥,٧	٧
حداش	١٢٩٤٥٥	٤,٢	٥
يهدوت هتوراه	٩٨٦٥٥	٣,٢	٤
الطريق الثالث	٩٦٤٥٧	٣,١	٤
القائمة العربية الموحدة	٨٩٥١٣	٢,٩	٤
موليدت	٧١٩٨٢	٢,٣	٢

من استعراض هذه النتائج يمكن رؤية بروز التعدد الطائفي والاثني والثقافي في اسرائيل، اذ جاءت نتائج هذه الانتخابات لتفرز هذا التعدد على السطح، حيث صوتت كل طائفة او مجموعة إثنية للحزب الذي يمثلها ، وساعد على تكريس سلوك الناخب هذا التعديل في نظام الانتخاب، وبذا غدت الاحزاب الاثنية والطائفية هي المستفيدة من هذا التعديل.

اما نتائج الانتخابات بالنسبة للحزبين الكبيرين فقد شكلت هزيمة واضحة حيث خسر كل منهما اكثر من ربع الاصوات التي حصل عليها في انتخابات الكنيست السابق، فحزب العمل حصل على ٣٤ مقعداً مقابل ٤٤ مقعداً في الكنيست السابق، اي انه خسر عشرة مقاعد، وعلاوة على خسارته هذه فان اعتماد القانون الجديد لانتخاب رئيس الحكومة حرمه من تشكيل الحكومة رغم حصوله على اكبر عدد من المقاعد.

اما ليكود فقد حصل بمفرده على ٢١ مقعداً باستثناء مقاعد المتحالفين معه "تسوميت وجيشر" بعد ان كان له ٣٢ مقعداً، اي ان هذه النتيجة كانت كفيلة بحرمان الحزب من تشكيل الحكومة لو لم يطبق القانون الجديد، كما انها كانت كفيلة بارجاعه الى الوضع الذي كان عليه في الستينات وحتى عام ١٩٧٧.

كذلك فَقَدَ ميرتس ثلاثة من مقاعده مقارنة بالكنيست السابق. اما القوى التي حققت تقدماً ملحوظاً فهي القوى الدينية فقد حصلت على اكبر عدد من المقاعد منذ انتخابات الكنيست الاول وهو (٢٣) مقعداً مقابل (١٦) مقعداً في الكنيست السابق، ولم يتجاوز عدد مقاعدها في كافة مجالس الكنيست (١٨) مقعداً.

وبالنسبة للاحزاب العربية فقد حصلت على تسعة مقاعد رغم فشل اثنتين من القوائم الاربعة في الحصول على نسبة الحسم وهي ١,٥٪ من مجموع

الاصوات الصالحة، واكبر عدد حصلت عليه هذه الاحزاب سابقاً هو (٦) مقاعد، وكان يمكن لهذه الاحزاب ان تكون مؤيدة لائتلاف حكومي يرأسه بيريس في حال نجاحه في انتخابات رئاسة الحكومة او في حالة عدم تطبيق قانون رئاسة الحكومة الجديد، ومما يلاحظ في هذا الصدد ارتفاع نسبة المشاركة من قبل الناخبين العرب، حيث بلغت (٧٨٪)، كما حصلت الاحزاب العربية على نسبة كبيرة من الاصوات العربية قدرت بـ (٧٠٪) بينما تدنت نسبة التصويت للاحزاب اليهودية - عدا ميرتس- عما كان عليه الحال في انتخابات الكنيست السابق. (٤٤)

رابعاً : الائتلاف الحكومي

كان من المتوقع لقانون انتخاب رئيس الحكومة ان يخفف الضغط الذي يمارس على رئيس الوزراء المكلف من قبل الاحزاب الصغيرة، ويعطيه قدراً اكبر من الحرية، الا ان نتائج الانتخابات لم تحقق هذا التوقع، اذ ما زال الرئيس - نتنياهو - خاضعاً لابتزاز تلك الاحزاب، فاحزاب اليمين التي يسعى ليكود لاقامة ائتلاف حكومي معها تمتلك ٦٦ مقعداً (٤٥)، وبذا فان رفض اي منها خاصة المفدال او شاس الاشتراك في الائتلاف لن يجعل نتنياهو قادراً على تشكيل الحكومة، لذا فسيخضع لإبتزاز احزاب اليمين خاصة المتدينة.

اضافة لذلك يواجه نتنياهو صعوبات في اطار تكتل الليكود نفسه وبشكل خاص مع ديفيد ليفي وشارون، اذ يصر ليفي على ادخال شارون الى الوزارة كشرط لانضمامه لها، وقد ادى هذا التصلب من الاطراف اليمينية الى التلويح باقامة حكومة تضم الليكود والعمل على غرار ما تم في اعوام ١٩٨٤و ١٩٩٠.

وقد اعرب بيريس عن تأييده الاشتراك في مثل هذه الحكومة اذا تلقى عرضاً جدياً من نتنياهو (٤٦) كما ان من شأن مثل هذه الحكومة كما ذكر اسحق شامير توفير غطاء سياسي لنتنياهو في حالة مواجهة سياسته ازاء مفاوضات السلام للانتقاد.

استطاع نتنياهو بعد مشاورات مضنية تشكيل حكومة تضم الاحزاب اليمينية والدينية المتشددة وتحظى باغلبية (٦٢) صوتاً في اقتراع الثقة عليها في الكنيست بتاريخ ١٨/٦/١٩٩٦، وضمت الحكومة الاحزاب التالية :

الحزب	عدد مقاعده في الكنيست
ليكود، غيشر، تسوميت	٣٢
المفدال	٩
الطريق الثالث	٤
شاس	١٠
يسرائيل بعلياه	٧

ولم تضم الحكومة في البداية اريك شارون، الا ان تهديد دافيد ليفي بالاستقالة من منصبه اضطر نتنياهو لتكليف شارون بوزارة استحدثت خصيصاً له هي وزارة البنى التحتية.

اما برنامج الحكومة فقد جاء تكراراً لبرامج الاحزاب المتشددة حيث تضمن السعي اللفظي لمواصلة عملية السلام في اطار شعارات حزب حيروت القديمة، مع التأكيد على ان القدس الموحدة هي عاصمة اسرائيل الابدية وعلى اقامة حكم ذاتي للفلسطينيين ومعارضة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة او سيادة

اجنبية غربي النـهر، وكذلك معارضة منح حق العودة للفلسـطينيين، والاحتفاظ بحق استخدام الجيش الاسرائيلي والاجهزة الامنية في كل مكان (٤٧).

امـا بالنسـبة للعـلاقـة مع سوريـا فسـتـجري الحكومـة حـسب برنامـجهـا مفـاوضات دون شـروط مسبـقة مع اعـتبار هضـبة الجـولان منطقة حـيوية لامن اسرائيل واستمرار السيادة الاسرائيلية في الجولان في ظل اية تسوية مع سوريا.

قائمة المراجع

١- صحيفة الدستور ، ١٩٩٥/١١/٨ .

٢- صحيفة الرأي، ١٩٩٥/١١/٢٢ .

٣- صحيفة الرأي، ١٩٩٦/٢/٧ .

٤- صحيفة الرأي، ١٩٩٦/٥/١٦ .

٥- صحيفة الرأي، ١٩٩٦/٥/٣٠ .

٦- صحيفة الشرق الاوسط، ١٩٩٦/٥/٢٤ .

٧- صحيفة الرأي، ١٩٩٦/٥/٣٠ .

٨- صحيفة الرأي١٩٩٦/٥/٢٩ .

٩- وديع اميل ابو نصار، الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة في اسرائيل،محاضرة غير منشورة.

١٠- المرجع السابق، وكذلك انظر صحيفة الرأي، ١٩٩٦/٥/٢٧ .

١١- صحيفة الرأي، ١٩٩٦/٢/١٤ .

١٢- نافذ ابو حسنة ، توقعات نتائج الانتخابات الاسرائيلية، في مجلة قضايا دولية، معهد الدراسات السياسية، اسلام اباد، الباكستان، العدد ٣٣٣، ٢٠-٢٦ مايو ١٩٩٦، ص ٢٣ .

١٣- صحيفة الرأي، ١٩٩٦/٥/٢٧ .

١٤- صحيفة الدستور، ١٩٩٦/٦/٤ .

١٥- صحيفة الرأي، ١٩٩٦/٥/٢٧.

١٦- جيفري ارونسون، عاملان وراء تقديم الانتخابات الاسرائيلية، في مجلة الوسط، لندن، عدد ٢١٣، ١٩٩٦/٢/٢٦، ص٢٥.

١٧- صحيفة الدستور ، ١٩٩٦/٢/٣.

١٨- صحيفة الرأي، ١٩٩٦/٢/١٣.

١٩- صحيفة الدستور، ١٩٩٦/٥/٢٩.

٢٠- د. ابراهيم ابو جابر، نتائج الانتخابات الاسرائيلية، وانعكاساتها على المنطقة، في مجلة قضايا شرق اوسطية، عدد٢، عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط : سلسلة تقارير تحليلية، ١٩٩٦/٨، ص١٦.

٢١- صحيفة الرأي، ١٩٩٦/٥/١٤.

٢٢- احمد خليفة ، الانتخابات الاسرائيلية :النتائج من زاوية الوضع السياسي الداخلي، في مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت :م.د.ف، عدد ٢٧، صيف ١٩٩٦، ص١٥.

٢٣- خالد عايد ، تصويت فلسطينيي الـ ٤٨ في الانتخابات الاسرائيلية : النتائج والدلالات، في مجلة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص٣١.

٢٤- احمد خليفة ، حزب العمل عشية الانتخابات، عودة الى الحل الاقليمي، في مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢٦، ربيع ١٩٩٦، ص١٥٧.

٢٥- صحيفة الرأي، ١٩٩٦/٣/٢٧.

٢٦- احمد خليفة، حزب العمل عشية الانتخابات، مرجع سابق، ص١٥٦.

٢٧- صحيفة الرأي، ١٤/٥/١٩٩٦.

٢٨- صحيفة الرأي، ٢٧/٥/١٩٩٦.

٢٩- صحيفة الرأي،١٩/٦/١٩٩٥.

٣٠- خالد عايد : الليكود عشية الانتخابات : المقاربة السياسية التكتية والولادة العسيرة لائتلاف اليمين، في مجلة دراسات فلسطينية، عدد ٢٦، ربيع ١٩٩٦، ص١٧٠.

٣١- صحيفة الدستور، ٦/٢/١٩٩٦.

٣٢- خالد عايد، الليكود عشية الانتخابات، مرجع سابق، ص ١٧٢.

٣٣- طارق حسن، الانتخابات الاسرائيلية : قراءة في البرامج والنتائج، في مجلة السياسة الدولية، عدد ١٢٥، يوليو ١٩٩٦، ص ١٤٣.

٣٤- ملف الانتخابات الاسرائيلية في مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢٧، صيف ١٩٩٦، ص ٨٠-٨٢.

٣٥- صحيفة الرأي، ٢/٦/١٩٩٦.

٣٦- صحيفة الرأي، ١٨/٣/١٩٩٦.

٣٧- صحيفة الرأي، ١٨/٩/١٩٩٥.

٣٨- صحيفة الرأي، ١١/٢/١٩٩٥.

٣٩- خالد عايد ، تصويت فلسطينيي الـ ٤٨ في الانتخابات الاسرائيلية، مرجع سابق، ص ٢٧.

٤٠- صحيفة الرأي، ١٩/٢/١٩٩٦.

٤١- صحيفة الرأي، ١٤/٥/١٩٩٦.

٤٢- طارق حسن، مرجع سابق، ص ١٣٩.

٤٣- ملف الانتخابات الاسرائيلية في مجلة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص٧٦.

٤٤- المرجع السابق، ص٧٦.

٤٥- خالد عايد ، تصويت فلسطينيي الـ ٤٨ في الانتخابات الاسرائيلية، مرجع سابق، ص ٣٠.

٤٦- صحيفة الرأي، ١٣/٦/١٩٩٦.

٤٧- المرجع السابق.

٤٨- ملف الانتخابات الاسرائيلية في مجلة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٦٤-٦٥.

الخاتمـــة

تشير انتخابات الكنيست المتعاقبة في اطار التطور السياسي في اسرائيل الى تغير واضح في اهميه القوى السياسية فيها ، اذ ان نظام حكم الحزب المسيطر - الماباي - الذي قاد الى اقامه الكيان الصهيوني في فلسطين عام ١٩٤٨- ومن ثم طبع المؤسسات المختلفه بطابعه الايديولوجي اتجه الى التراجع نحو نظام الكتل الحزبية المتماثلة في القوة ، بحيث ان ايا منها لا يستطيع قيادة تشكيل حكومي منفردا او مؤتلفا مع احزاب من نفس اللون . وقد بدأ التراجع الثابت والتدريجي لقوة الماباي ومن ثم حزب العمل لكن بشكل غير حاد حتى انتخابات الكنيست الثامن عام ١٩٧٣ ، الى ان وقع التراجع الحاد في انتخابات الكنيست التاسع عام ١٩٧٧ حيث تسلم ليكود - اليمين - السلطة بعد ما يقرب من ثلاثين عاما سيطر فيها حزب العمل .

لقد جاء تعاظم قوه ليكود الثابت والتدريجي على حساب تراجع قوة العمل لاسباب عديدة اهمها :

١ - التغير السكاني في اسرائيل ، اي ارتفاع حجم قوة اليهود الشرقيين ، وهم يميلون في العادة الى احزاب اليمين .

٢ - تراجع تأييد الشباب لحزب العمل ، وانتقال عدد مهم من اصواتهم الى اليمين .

٣ - تآكل الايديولوجية لدى حزب العمل وعدم وضوحها مقابل ثباتها ووضوحها لدى الليكود .

٤ - عدم وجود فوارق حقيقية بين كل من العمل والليكود عمليا مما يدعو الناخبين الى الاقتراع لصالح الاحزاب ذات الايديولوجية الواضحة .

ومن جهة اخرى يمكن الاشارة الى ظاهرة مهمة في الحياة السياسية في اسرائيل والممثلة في انعدام الفرصة الحقيقية لتواجد احزاب الوسط ، اذ اخذ المد اليميني والديني في السيطرة على سلوك الناخب مما يؤدي الى توزع الاصوات بين قوى العمل واليمين .

وأكدت الخبرة السياسية في اسرائيل هذه الظاهرة . الا ان هذا لا يعني عدم اهمية الاحزاب الصغيرة التي لعبت باستمرار دور المرجح في اي تشكيل حكومي ، بل غدت ذات اهمية كبرى في تشكيل الائتلافات الحكومية بسبب التعادل في القوى الحزبية ، بيد ان ما يمكن التأكيد عليه هنا هو ان هذه الاحزاب الصغيرة بدات تتشكل استنادا الى اسس ايديولوجية متزمتة.

كما يشير التطور السياسي في اسرائيل الى عودة الاحزاب الدينيه الى اعتلاء موقعها السابق كقوة ثالثة في الحياة السياسية الامر الذي يعني استقطابا ثلاثيا للقوى يتمثل في قوى العمال واليمين القومي واليمين الديني .

نتيجه لمعضلة التعادل في القوى اضحت الائتلافات الحكومية هشه ولا تعمر طويلا مما صعد الدعوة الى تغيير شكل نظام الحكم او على الاقل النظام الانتخابي لايجاد رئيس حكومه قوي قادر على تفادي ابتزاز الاحزاب الصغيرة.

إن التعديل الذي طرأ على اسلوب اختيار رئيس الحكومة لم يؤثر بشكل فعال على قدرة رئيس الحكومة في الانفكاك من ابتزاز الاحزاب الصغيرة بسبب تبلور قوى إثنية ثقافية متعددة ستبقى مسيطرة على الحياة السياسية في اسرائيل، وسيكون الميل للتطرف اليميني بشقيه القومي والديني هو السمة الغالبة على المجتمع ونظام الحكم.

تم بحمد الله